

الإيضاح في علوم البلاغة

للخطيب القزويني



اعتنى به

محمد فاضلي



مكتبة الكويت العامة

الإيضاح
في علوم البلاغة

الإيضاح في علوم البلاغة

للمشيخ الإمام الخطيب القزويني
(ت 739 هـ)

اعتنى به
محمد فاضلي



عنوان الكتاب: الإيضاح في علوم البلاغة

المؤلف: الشيخ الإمام الخطيب القزويني

الناشر:

بحا
للدراسة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: 2007

جميع حقوق الطبع محفوظة

الإيداع القانوني: 3201 - 2007

ISBN 978-9947-858-06-6

25 شارع مصطفى بن بو العيد - الجزائر

الهاتف: 744281 - 021

الفاكس: 748569 - 021

البريد الإلكتروني: abbaath@hotmail.com

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

المؤلف:

هو جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الخطيب القزويني الشافعي، ولد عام 666هـ بالموصل، وسكن بلاد الروم مع أبيه وأخيه وكان أكثر أخذه من والده كما تتلمذ لشمس الدين الأيكي، والشيخ عز الدين الفاروئي، ولي قضاء نيسكار من بلاد الروم أولاً، ثم قدم دمشق وناب عن أخيه في قضاء الشام إلى أن مات أخوه سنة 699هـ. ثم ولي خطابة دمشق فأقام بها مدة طويلة إلى أن طلبه الملك الناصر إلى القاهرة سنة 724هـ، فولاه قضاء الديار المصرية سنة 727هـ فعظم أمره جداً ونال جاهاً ومالاً كبيراً. ثم عاد إلى قضاء الشام ولكنه لم يبق بها إلا قليلاً إذ أصيب بفالج مات منه منتصف جمادى الأولى سنة 739هـ، وشيعة خلق كثير، ترك لنا من مصنفاته كتاب «الإيضاح في علوم البلاغة» وهو كتابنا هذا، و«تلخيص المفتاح» أي مفتاح العلوم للسكاكي، كما ترك منتخبات من أشعار الأرجاني سماها «الشذر المرجاني من شعر الأرجاني».

الكتاب:

وكتابه «الإيضاح» رتبّه على كتابه المختصر «تلخيص المفتاح» وكتبه

توسّع فيه، مضيئاً له فوائد من «مفتاح العلوم» للسكاكي، و«أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» للرجاني، فجاء فريداً في استيعابه لأغلب أبواب البلاغة بفروعها الثلاثة - المعاني، والبيان، والبدیع - مع تقسيم جيّد، وتنظيم ظاهر، وأمثلة وافرة. وإذا كان كتابه «تلخيص المفتاح» أقرب إلى التنظير، فهو في إيضاحه كثير التطبيقات، وافر الشواهد، مما يجعل من كتابه خلاصة لما تقدّمه من البحث البلاغي، وشكّل مع كتب التفتازاني والسكاكي مرحلة التقسيم والتنظيم للآراء البلاغية الماثورة في كتب الذين سبقوهم، ويبقى الكتاب رغم تداوله وطبعاته الكثيرة، مورداً عذباً كثير الزحام لكلّ طالب بغية من هذا الفنّ.

عملنا في الكتاب:

اعتمدت في الوصول إلى نصّ أقرب إلى الكمال من هذا الكتاب على عدّة نسخ مطبوعة، ذكرت منها اثنتين في مصادر التحقيق، وحاولت استنساب الأصحّ عند تعارضها، وخرّجت شواهد الكتاب غير المنسوبة مع استخراج بحرهما، مستهدياً بطبعة خفاجي حين تعوزني الحيلة. كما خرّجت أحاديث الكتاب، وترجمت لأغلب الأعلام المذكورين فيه، وشرحت ما رجّحت استغلافه على القارئ سواء كان في الشواهد أو المتن، كما أضفت بعض العناوين الفرعية، جعلتها بين حاصرتين، للمساعدة على سرعة الوصول إلى المبحث المطلوب.

وختاماً لا أزعم أنّي أتيت ببدع في اعتنائي بهذا السّفر، سوى أنّني حاولت أن أقدم «الإيضاح» في صورة سهلة التناول قريبة المأخذ، فإن وقّعت فمن الله، وإن كانت الأخرى فالحمد لله على كلّ حال.

تصدير

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، خطيب الخطباء، مفتي المسلمين، جلال الدين أبو عبدالله محمد، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن، ابن إمام الدين أبي حفص عمر؛ القزويني الشافعي، متع الله المسلمين بمحيّاه، وأحسن عقباه:

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين.

أما بعد: فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها؛ ترجمته⁽¹⁾ بـ«الإيضاح» وجعلته على ترتيب مختصري الذي سمّيته «تلخيص المفتاح». وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له؛ فأوضحت مواضعه المشكّلة، وفصّلت معانيه المجملّة؛ وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر، مما تضمنه «مفتاح العلوم»⁽²⁾، وإلى ما خلا عنه «المفتاح» من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني⁽³⁾ رحمه الله - في كتابيه: «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما؛ فاستخرجت زيادة ذلك كله،

(1) ترجمته: سقيته.

(2) «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ)، والكتاب مطبوع متداول.

(3) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، من أئمة اللغة وأضاح أصول البلاغة (ت 471هـ).

وهذبته ورببتها؛ حتى استقر كل شيء منها في محله؛ وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أجده لغيري.

فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم. وإليه أرغب في أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولي الفهم. وهو حسبي ونعم الوكيل.

مقدمة

في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان

وللناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالٌ مختلفة، لم أجد - فيما بلغني منها - ما يصلح لتعريفهما به، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم؛ فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين، فنقول:

كل واحدةٍ منهما تقع صفةً لمعنيين:

أحدهما: الكلام، كما في قولك: «قصيدةٌ فصيحة»، أو بليغة» و«رسالة فصيحة»، أو بليغة».

والثاني: المتكلم، كما في قولك: «شاعرٌ فصيحٌ، أو بليغٌ» و«كاتبٌ فصيحٌ، أو بليغٌ».

[الفصاحة]

والفصاحةُ خاصةٌ تقع صفةً للمفرد، فيقال: «كلمةٌ فصيحة» ولا يقال: «كلمةٌ بليغة».

[فصاحة المفرد]

أما فصاحة المفرد، فهي خلوصه من تنافر الحروف، والغرابية، ومخالفة القياس اللغوي.

فالتنافر: منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها، كما روي أن أعرابياً سئل عن ناقته؛ فقال: تركتها ترعى الهمنع⁽¹⁾، ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزر⁽²⁾ في قول امرئ القيس: [الطويل].

عَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا⁽³⁾

والغرابية: أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن ينقّر⁽⁴⁾ عنها في كتب اللغة المبسطة، كما روي عن عيسى بن عمر النحوي⁽⁵⁾ أنه سقط عن حمار؛ فاجتمع عليه الناس؛ فقال: «ما لكم تكأكأتم عليّ تكأكؤكم على ذي جثة؟! افرقعوا عني» أي اجتمعتم تنحوا.

أو يخرج لها وجه بعيد، كما في قول العجاج: [الرجز].

وَفَاجِجاً وَمَرْمِئاً مُسَرْجاً⁽⁶⁾

فإنه لم يعرف ما أراد بقوله «مسرجاً» حتى اختلف في تخريجه؛ فقيل: هو من قولهم للسيوف «سريجية» منسوبة إلى قين يقال له سريج، يريد أنه

(1) الهمنع: وردت في لسان العرب (مادة: خنع) الخنع، وقيل إنها اسم لشجر أو ضرب من النبات، كما قيل إنها كلمة لمجرد المعاية لا أصل لها.

(2) المستشزر: المرتفع.

(3) البيت من معلقته، وهو في شرح المعلقات السبع للزوزني ص 33. وعجز البيت: نضل المقاص في مثنى ومرسل. والقنائر: جمع غليظة وهي الخصلة من الشعر.

(4) في بعض النسخ المطبوعة (يتقّب) وهما بمعنى واحد أي يفتش ويبحث.

(5) أبو سليمان عيسى بن عمر الثقفي ولاء النحوي، من أئمة اللغة ومن شيوخ سيبويه والخليل (ت 766هـ).

(6) قبله: ومقلة وحاجباً مزججاً، والفاحم: الشعر الأسود، والمرسن: الأثف.

في الاستواء والدقة كالسيف السريجي، وقيل: من السراج، يريد أنه في
البريق كالسراج، وهذا يقرب من قولهم: «سرج وجهه» - بكسر الراء - أي
حسن، و«سرج الله وجهه» أي بهجه وحسنه.

ومخالفة القياس: كما في قول الشاعر⁽⁷⁾: [الرجز].

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِيِّ⁽⁸⁾

فإن القياس «الأجل» بالإدغام.

وقيل هي: خلوصه مما ذكر، ومن الكراهة في السمع، بأن تُمج
الكلمة، ويتبرأ من سماعها، كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة؛ فإن
اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه. ومنها ما
تكره سماعه. كلفظ «الجرشي» في قول أبي الطيب: [المتقارب].

كريم الجرشي شريف النسب⁽⁹⁾

أي كريم النفس، وفيه نظر.

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق
بعربيتهم لها كثيراً، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها.

[فصاحة الكلام]

وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من: ضعف التأليف، وتنافر
الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها.

فالضعف: كما في قولنا: «ضرب غلامه زيداً» فإن رجوع الضمير إلى
المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور، لثلا يلزم رجوعه إلى ما هو

(7) قاله: أبو النجم العجلي، والبيت من شواهد اللسان (مادة: جلي).

(8) بعده: أنت ملك الناس رباً فأقبل.

(9) صدره: مبارك الاسم أغر القلب.

متأخر لفظاً ورتبة، وقيل: يجوز؛ لقول الشاعر⁽¹⁰⁾: [الطويل].

جَزَى رُبُّهُ عُنِّيَ عَدِيٍّ بَنَ خَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ
وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الضَّمِيرَ لِمَصْدَرِ «جَزَى» أَي رُبُّ الْجَزَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿اعْمِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8] أَي الْعَدْلِ.

والتناظر: منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان
وعُسْرُ النطق بها متباعدة، كما في البيت الذي أنشده الجاحظ⁽¹¹⁾: [السريع].
وَقَبْرُ حَزْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ وَلَيْسَ قُزْبٍ قَبْرِ حَزْبٍ قَبْرِ
ومنه ما دون ذلك. كما في قول أبي تمام: [الطويل].

كَرِيمٌ مَنَى أَمْدُحُهُ أَمْدُحُهُ وَالزُّورَى مَعِي وَإِذَا مَا لُفْتُهُ لُفْتُهُ وَخَبِي
فإن في قوله: «أمدحه» ثقلاً ما؛ لما بين الحاء والهاء من تنافر.

والتعقيد: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به، وله سببان:
أحدهما: ما يرجع إلى اللفظ، وهو أن يختل نظم الكلام، ولا يدري
السامع كيف يتوصل منه إلى معناه، كقول الفرزدق: [الطويل].

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَسِيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
كان حقه أن يقول: وما مثله في الناس حسي يقاربه إلا مملكاً أبو أمه
أبوه، فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي⁽¹²⁾ خال هشام بن
عبد الملك بن مروان⁽¹³⁾. فقال: وما مثله - يعني إبراهيم الممدوح - في
الناس حسي يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل، إلا مملكاً، يعني هشاماً،

(10) قاله: النابغة الذبياني، رواية صدر البيت في ديوانه ص 214: جزى الله عبداً في المواطن كلها.

(11) قاله: مجهول، وقد ذكره الجاحظ في البيان والتبيين 1/ 65، وفي الحيوان 207/ 6.

(12) إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، أمير المدينة المنورة (ت بعد 115هـ).

(13) هشام بن عبد الملك بن مروان، من الخلفاء الأمويين (ت 125هـ).

أبو أمه، أي أبو أم هشام أبوه، أي أبو الممدوح؛ فالضمير في «أمه» للمملك. وفي «أبوه» للممدوح، ففصل بين «أبو أمه» وهو مبتدأ و«أبوه» وهو خبره به «حي» وهو أجنبي، وكذا فصل بين «حي» و«يقاربه» وهو نعت حي به «أبوه» وهو أجنبي، وقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فهو كما تراه في غاية التعقيد.

فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي: ما سلم نظمه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل - من تقديم، أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك - إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة - لفظية، أو معنوية - كما سيأتي تفصيل ذلك كله، وأمثلة اللاتقة به.

والثاني: ما يرجع إلى المعنى، وهو: أن لا يكون انتقالُ الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني - الذي هو لازمه والمرادُ به - ظاهراً، كقول العباس بن الأحنف⁽¹⁴⁾: [الطويل].

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنكُمْ لِيَتَقَرُّوا وَتَسْكُبَ عَيْنَايَ الدُّمُوعُ لِيَتَجَمَّدَا
كُنْتُ بِسَكْبِ الدَّمُوعِ عَمَّا يُوْجِبُهُ الْفِرَاقُ مِنَ الْحُزَنِ، وَأَصَابَ لَأَن مِنْ شَأْنِ الْبُكَاءِ أَن يَكُونَ كُنَايَةً عَنْهُ، كَقَوْلِهِمْ: أَبْكَانِي، وَأَضْحَكُنِي، أَيِ أَسَاءَنِي وَسُرَّنِي، كَمَا قَالَ الْحَمَاسِيُّ⁽¹⁵⁾: [السريع].

أَبْكَانِي الدَّهْرُ وَبَا زَيْمًا أَضْحَكُنِي الدُّهْرُ بِمَا يُزْضِي
ثم طرد ذلك في نقيضه، فأراد أن يكني عما يوجب دوام التلاقي من السرور بالجمود، لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ، لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها؛ فلا يكون كنايةً عن المسرة، وإنما يكون كنايةً عن البخل، كما قال

(14) أبو الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي، شاعر غزل رقيق (ت 192 ت).

(15) قائله: حطَّان بن المعلَّى الخارجي، أنظر شرح الحماسة للتبريزي 1/ 151.

الشاعر⁽¹⁶⁾: [الطويل].

أَلَا إِنَّ غَيْبَنَا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْنِكَ بِجَارِي دُمُوعِهَا لَجَمُودٍ⁽¹⁷⁾
ولو كان الجمود يصلح أن يراد به دمُ البكاء في حال المسرة لجاز أن يُدعى به للرجل، فيقال: لا زالت عينُك جامدةً، كما يقال: لا أبكى الله عينك، وذلك مما لا يُشك في بطلانه، وعلى ذلك قولُ أهل اللغة: «سنة جماد» لا مطر فيها، و«ناقة جماد» لا لبن لها، فكما لا تجعل السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر، والناقة لا تسخر بالذر⁽¹⁸⁾، لا تجعل العين جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها، وما يجعلها إذا بكت محسنةً موصوفة بأنها قد جادت. وإذا لم تَبكِ مسيئةً وموصوفة بأنها قد ضُئت.

فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي: ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً، حتى يخلل إلى السامع أنه فهمه من حاق⁽¹⁹⁾ اللفظ. كما سيأتي من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية.

وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر، ومن كثرة التكرار، وتنايع الإضافات، كما في قول أبي الطيب: [الطويل]

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ⁽²⁰⁾

وفي قول ابن بابك⁽²¹⁾: [الطويل]

(16) قاله: أفلح بن يسار المعروف بأبي عطاء السندي، أنظر أمالي القتالي 1/ 268.

(17) واسط: مدينة قلجعة في العراق بين البصرة والكوفة.

(18) الذر: كثرة اللبن.

(19) في بعض النسخ المطبوعة (سياق)، ولعل المقصود إحاطة اللفظ بالمعنى، من حاق به بمعنى أحاط.

(20) صدره: وتسعدني في غمرة بعد غمرة. والسبوح: وصف للفرس إذا كانت حسنة الجري كأنها تسبح.

(21) أبو القاسم عبد الصمد بن منصور بن الحسن، ابن بابك، شاعر مجيد مكرر (ت 410هـ).

حَمَامَةٌ جَزَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اشْجَعِي⁽²²⁾

وفيه نظر؛ لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم، وإلا فلا تُجَلُّ بالفصاحة، وقد قال النبي ﷺ: «الكریم ابن الکریم ابن الکریم ابن الکریم: یوسف بن یعقوب بن إسحاق بن إبراهیم»⁽²³⁾.

قال الشيخ عبد القاهر⁽²⁴⁾: قال صاحب⁽²⁵⁾: إياك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن. وذكر أنها تستعمل في الهجاء، كقول القائل: [الخفيف].

يا عَلِيَّ بْنَ حَمْرَةَ بْنَ عِمَارَةَ أَنْتَ - وَالله - تُلَجَّجَةٌ فِي خِيَارَةِ
ثم قال الشيخ: ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف.

ومما حسن فيه قول ابن المعتز⁽²⁶⁾ أيضاً: [الطويل].

وَقُلْتُ تُدِيرُ الرَّاحَ أَيْدِي جَاذِرٍ عِثَاقِي ذُنَائِبِ الْوُجُوهِ مِلَاحٍ⁽²⁷⁾
ومما جاء فيه حسناً جميلاً قول الخالدي⁽²⁸⁾ يصف غلاماً له: [المنسرح].

(22) عجزه: فانت برأى من سعاد ومسمع. والجرجا: مكان من الرمل لا يثبت شيئاً، وحومة الشيء: معطيه، والجندل: الحجارة.

(23) البخاري (3382)، أحمد 2/96، الترمذي (3116).

(24) أنظر دلائل الإعجاز 95.

(25) أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، وزير غلب عليه الأدب له تصانيف مشهورة (ت 385هـ).

(26) أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله، شاعر عباسي تولّى الخلافة ليوم وليلة (ت 296هـ).

(27) الراح: الخمر، الجاذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية، العثاق: الكريمات.

(28) أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، شاعر أديب صاحب سيف الدولة الحمداني وله أغ شعر (ت 371هـ).

وَيَعْرِفُ الشُّعْرَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي وَهُوَ عَلَى أَنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدٌ
وَصَيْرَفِي الْقَرِيضِ وَزَأُنْ دِينَا رِ الْمَعَانِي الدَّقَائِقُ، مُنْتَقِدٌ

[فصاحة المتكلم]

وأما فصاحة المتكلم فهي: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

فالملكة: قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمةً ولا نسبةً، وهو مختصٌ بلوات الأنفس، راسخ في موضوعه.

وقيل: «ملكة» ولم يقل «صفة» ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة؛ حتى لا يكون المعبر عن مقصود بلفظ فصيح فصيحاً، إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخةً فيه. وقيل: «يقتدر بها» ولم يقل «يعبر بها» ليشمل حالتي النطق وعدمه.

وقيل: «بلفظ فصيح» ليعم المفرد والمركب.

[إبلاغة]

[إبلاغة الكلام]

وأما إبلاغة الكلام فهي: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي.

وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام، إلى غير ذلك، كما سيأتي تفصيل الجميع.

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب.

وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم تأخي⁽²⁹⁾ معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام.

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب. وكثيراً ما يسمى ذلك، فصاحةً أيضاً، وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في «دلائل الإعجاز» من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ، كقوله في أثناء فصل منه: علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني، وإلى ما يُدل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ أنفسها.

وإنما قلنا مراده ذلك؛ لأنه صرح في مواضع من «دلائل الإعجاز» بأن فضيلة الكلام للفظ، لا لمعناه، منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال: فأنت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدباً أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر.

ثم قال: والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون لأننا لا نرى متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شأوها⁽³⁰⁾ إلا وهو ينكر هذا الرأي.

ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله⁽³¹⁾: والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها المجمي والعربي والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك.

(29) تأخي الشيء: تخبئه.

(30) شأوها: غايتها.

(31) أنظر الحيوان 340/3.

ثم قال: ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أنه محال - إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل وردائه - أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل؛ كذلك محال - إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام - أن تنظر في مجرد معناه، وكما لو فضلنا خاتماً على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فضة أنفس؛ لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم؛ كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام.

هذا لفظه، وهو صريح في أن الكلام - من حيث هو كلام - لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فلا تكون راجعة إلى المعنى، وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ؛ فالجمع بينهما بما قدمناه، بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب، وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاتها باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.

وللبلاغة طرفان: أعلى إليه تنتهي، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه. وأسفل منه تبتدىء، وهو ما إذا غيّر الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة.

وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام، وأقسامها، ومراتبها؛ فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة - غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال، ولا إلى الفصاحة - تورث الكلام حسناً وقبلاً.

[بلاغة المتكلم]

وأما بلاغة المتكلم فهي: ملكة يقتدر بها على تأليف كلامٍ بليغٍ وقد علم بما ذكرنا أمران:

أحدهما: أن كل بليغ - كلاماً كان أو متكلماً - فصيحٌ، وليس كلُّ فصيحٍ بليغاً.

الثاني: أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثاني - يعني التمييز - منه ما يتبين في علم متن اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي.

وما يحترز به عن الأول - أعني الخطأ - هو علم المعاني.

وما يحترز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان.

وما يُعرف به وجوه تحسين الكلام - بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته - هو علم البديع.

وكثير من الناس يسمي الجميع «علم البيان»؛ وبعضهم يسمي الأول «علم المعاني»، والثاني والثالث «علم البيان»، والثلاثة «علم البديع».

القسم الأول

علم المعاني

[تعريف علم المعاني]

وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

وقيل «يعرف» دون «يعلم» رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات، كما قال صاحب «القانون»⁽¹⁾ في تعريف الطب: «الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان» وكما قال الشيخ أبو عمر⁽²⁾ رحمه الله: «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم».

وقال السكاكي⁽³⁾: «علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره».

وفيه نظر؛ إذ التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به.

ثم قال: «وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء».

ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة.

وقد عرفها في كتابه بقوله: «البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها».

-
- (1) هو أبو علي الحسين بن عبد الله، الشيخ الرئيس ابن سينا، أشهر أطباء المسلمين وحكمائهم (ت 428هـ) وكتابه «القانون في الطب» مطبوع متداول.
 - (2) أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين بن الحاجب، فقيه وأصولي مالكي، له «الكافية» في النحو و«الشافية» في الصرف (ت 646هـ).
 - (3) مفتاح العلوم 247.

فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء - وهو الظاهر - فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبينه، على أن قوله «وغيره» مبهم لم يبين مراده به.

[أقسام علم المعاني]

ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب:

أولها: أحوال الإسناد الخبري.

وثانيها: أحوال المسند إليه.

وثالثها: أحوال المسند.

ورابعها: أحوال متعلقات الفعل.

وخامسها: القصر.

وسادسها: الإنشاء.

وسابعها: الفصل والوصل.

وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة.

وجه الحصر: أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً، أو متصلاً به، أو في معناه، كأسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع. ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر، أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء هو الباب السادس، ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى، أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع. ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن.

تنبيه

اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب،

فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له. هذا هو المشهور وعليه التعويل.

وقال بعض الناس⁽⁴⁾: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج بوجهين:

أحدهما: أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنه أخطأ، كما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت فيمن شأنه كذلك: «ما كذب ولكنه وهم».

ورّد بأن المنفي تعمد الكذب، لا الكذب، بدليل تكذيب الكافر - كاليهودي - إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقه إذا قال: الإسلام حق، فقولها: «ما كذب» متأول بما كذب عمداً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] كذبهم في قولهم: ﴿إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: 1] وإن كان مطابقاً للواقع؛ لأنهم لم يعتقدوه.

وأجيب عنه بوجوه:

(4) المراد به النظام من أئمة المعتزلة (ت 231هـ)، أنظر تعليق د. خفاجي في شرحه للإيضاح 59/1.

أحدهما: أن المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا، كما يترجم عنه «إن»، واللام، وكون الجملة اسمية في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ فالتكذيب في قولهم «نشهد» وادعائهم فيه المواطأة⁽⁵⁾، لا في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾.

وثانيها: أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة.

وثالثها: أن المعنى لكاذبون في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ عند أنفسهم؛ لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه.

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين، وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغير صادق ولا كاذب، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه. وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه؛ فالأول - أي المطابق مع الاعتقاد - هو الصادق، والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد - هو الكاذب، والثاني، والرابع - أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد - كل منهما ليس بصادق ولا كاذب.

فالصدق عنده: مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده. والكذب: عدم مطابقته مع اعتقاده، وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده.

واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جُنَّةٌ﴾⁽⁶⁾ [سبا: 8] فإنهم حصروا دعوى النبي ﷺ الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون، بمعنى امتناع الخلو، وليس إخباره حال الجنون كذباً؛ لجعلهم الافتراء في مقابلته، ولا صدقاً؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه. فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب.

(5) المواطأة: الموافقة.

(6) الجنة: الجنون.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد؛ فهو نوع من الكذب؛ فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال المجنون كذباً أيضاً؛ لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب، وهو الكذب لا عن عمد؛ فيكون التقسيم للخبر الكاذب، لا للخبر مطلقاً، والمعنى افترى أم لم يفتر؟ وعبر عن الثاني بقوله: «أم به جنة؟» لأن المجنون لا افتراء له.

تنبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم.

قال السكاكي: ليس من الواجب في صناعة - وإن كان المرجع في أصولها وتغاريعها إلى مجرد العقل - أن يكون الدخيل فيها كالناشيء عليها في استفادة الذوق منها. فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكّمات وضعية واعتبارات إلفيّة؟ فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلّد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق.

وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» إلى هذا. كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا:

اعلم أنه لا يُصادف القول في هذا الباب موقعاً من السامع، ولا يجد لديه قبولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدّثه نفسه بأنّ لما نوميء إليه من الحُسن أصلاً، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام؛ فيجد الأريحية⁽⁷⁾ تارة ويعرى منها أخرى. وإذا عَجَبته تعجب، وإذا نَبّهته لموضع المزية انتبه. فأما من كانت الحالان عنده على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا اعراباً ظاهراً. فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع التي يدرك به وزن الشعر، ويميز به مزاحفه من سالمه، في أنك لا تتصدّى لتعريفه؛ لعلّك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإنّ من

(7) الأريحية: الخفة إلى الخلق الحسن والانسباط.

الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تعرف المزية فيه، ولا يعلم إلا أن موقعاً من النفس، وحظاً من القبول، فهذا بتوانيه⁽⁸⁾ في حكم القائل الأول.

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل، ولأن تعرف العلة في بعض الصور، فتجعله شاهداً في غيره، أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتعوّدها الكسل والهويناء.

قال الجاحظ: وكلام كثير جرى على السنة الناس، وله مضرة شديدة وثمرة مرة، فمن أضر ذلك قولهم: «لم يدع الأول للأخر شيئاً» فلو أن علماء كل عصر - مذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم - تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم عن قبلهم لرأيت العلم مختلاً.

(8) التواني: الفتور والضعف.

القول في أحوال الإسناد الخبري

من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك: «زيد قائم» لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يعلم أنك تعلم ذلك: «زيد عندك»، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر.

قال السكاكي⁽⁹⁾: والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة، أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه، لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول، مع أن سماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه؛ لجواز حصول الأول قبل الثاني، وامتناع حصول الحاصل.

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم؛ فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما.

قال السكاكي: وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁰⁾ [البقرة: 102] كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي. وآخره ينفية عنهم؛ حيث لم يعملوا بعلمهم؟! ونظيره في النفي والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: 17] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَكُنَّا أَنْصَرُهُمْ إِلَّا بَعْدَ عَهْدِهِمْ وَعَطَعُوا فِي دِينِكُمْ فَقَلِيلًا أَلَيْسَ الْكَافِرُ إِهْمًا

(9) أنظر مفتاح العلوم 258 - 264.

(10) الخلائق: النصيب والحظي الخير، شروا: باعوا.

لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ ﴿التوبة: 12﴾.

هذا لفظه، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما. وليست منها. بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به؛ لعدم جريه على موجب العلم، والفرق بينهما ظاهر.

وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة.

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر. والتردد فيه؛ استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك: «جاء زيد، وعمر وذهب» فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً.

وإن كان متصور الطرفين، متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالباً له؛ حسن تقويته بمؤكد، كقولك: «لزيد عارف» أو «إن زيدا عارف».

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار؛ فتقول: «إني صادق» لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره. و«إني لصادق» لمن يبالغ في إنكاره.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْخَبِثْ لَهُمْ مَثَلًا آمَحَدَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَتَاكُمْ إِلَّا بِثُغَرٍ مُّبْتَلَا وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ نَّوِيٍّ إِلَّا لِيَكُونُوا لَنَا قُلُوبًا مُّغَلَّتْ وَإِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 13 - 16] حيث قال في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾.

ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس⁽¹¹⁾ للكندي⁽¹²⁾ عن قوله: «إني أجد

(11) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، المبرّد، نحوي من أئمة الأدب واللغة (ت 285هـ).

(12) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، من فلاسفة العرب (ت 253هـ).

في كلام العرب حشوا، يقولون: «عبد الله قائم» و«إن عبد الله قائم» و«إن عبد الله لقائم» والمعنى واحد، بأن قال: بل المعاني مختلفة؛ ف«عبد الله قائم» إخبار عن قيامه، و«إن عبد الله قائم» جواب عن سؤال سائل، و«إن عبد الله لقائم» جواب عن إنكار منكر.

وُسَمِيَ النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر.

وكثيراً ما يخرج على خلافه، فينزل غير السائل منزلة السائل؛ إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر؛ فيستشرف له استشراف المتردد الطالب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [هود: 37] وقوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَكَّارَةٌ يَالْئِيْئَةُ﴾ [يوسف: 53] وقول بعض العرب⁽¹³⁾: [الرجز].

فَتَنُّهَا وَفِيَّ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْخُدَاءُ

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض، وروي عن الأصمعي⁽¹⁴⁾ أنه قال: كان أبو عمرو بن العلاء⁽¹⁵⁾ وخلف الأحمر⁽¹⁶⁾ يأتیان بشاراً⁽¹⁷⁾، فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان: يا أبا معاذ، ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما، ويكتبان عنه متواضعين له، حتى يأتي وقت الزوال، ثم ينصرفان، فأتياه يوماً، فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة⁽¹⁸⁾؟

(13) ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز 212، والسكاكي في مفتاح العلوم 262 دون نسبة.

(14) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، الأصمعي، رواية لغوي من أعلم الناس بالشعر (ت 216هـ).

(15) أبو عمرو زبَّان بن عَمَّار التميمي، ابن العلاء، إمام البصريين في القراءة والنحو (ت 154هـ).

(16) أبو محرز خلف بن حيَّان المعروف بالأحمر، رواية شاعر بصري (ت 180هـ).

(17) المراد به بشار بن برد الشاعر العبَّاسي المشهور (ت 169هـ).

(18) مسلم بن قتيبة بن مسلم الباهلي، تولى الإمارة للأمويين والعبَّاسيين (ت 149هـ).

قال: هي التي بلغتكما. قالوا: بلغنا أنك أكثر فيها من الغريب، قال: نعم، إن ابن قتيبة يتباصر⁽¹⁹⁾ بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف، قالوا: فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدتهما: [الخفيف].

بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ⁽²⁰⁾

حتى فرغ منها، فقال له خلف: لو قلت يا أبا معاذ مكان إن ذاك النجاح: بَكَرًا فالنجاح؛ كان أحسن. فقال بشار: إنما بنيتها أعرابيةً وحشية، فقلت: إن ذاك النجاح، كما يقول الأعراب البديون، ولو قلت: بكرا فالنجاح؛ كان هذا كلام المولدين، ولا يشبه ذلك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة، قال: فقام خلف، فقبل بين عينيه.

فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء - وهم من فحولة هذا الفن - إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه؟.

وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر؛ إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، كقوله⁽²¹⁾: [السريع].

جاء شَقِيقٌ عَارِضاً رَمَحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ
فإن مجيئه هكذا، مُدلاً بشجاعته، قد وضع رمحه عارضاً؛ دليل على إعجاب شديد منه، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد، كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح.

وكذلك ينزل المنكر منزلة غير المنكر، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام: «الإسلام حق» وعليه قوله تعالى في حق القرآن: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2].

(19) يتباصر بالغريب: يظهر أنه بصير به.

(20) الهجير: شدة الحر من الظهيرة.

(21) قائله: حجل بن نضلة وهو شاعر جاهلي، والبيت ذكره الجاحظ في البيان والتبيين 1/ 72.

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: 15 - 16] أكد إثبات الموت تأكيداً - وإن كان مما لا ينكر - لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالي في إنكار الموت؛ لتماديهم في الغفلة، والإعراض عن العمل لما بعده، ولهذا قيل: «ميتون» دون «تموتون» كما سيأتي الفرق بينهما، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً - وإن كان مما ينكر - لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر. بل إما أن يعترف به، أو يتردد فيه؛ فنزل المخاطبون منزلة المترددين؛ تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحثاً على النظر فيها، ولهذا جاء «تبعثون» على الأصل.

هذا كله اعتبارات الإثبات، وقس عليه اعتبارات النفي، كقولك:

«ليس زيد، أو ما زيد؛ منطلقاً، أو بمنطلق» و«الله ليس زيد، أو ما زيد، منطلقاً، أو بمنطلق» و«ما ينطلق، أو ما إن ينطلق؛ زيد» و«ما كان زيد ينطلق» و«ما كان زيد لينطلق» و«لا ينطلق زيد» و«لن ينطلق زيد» و«الله ما ينطلق، أو ما إن ينطلق؛ زيد».

فصل

[الحقيقة العقلية والمجاز العقلي]

الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي:

[الحقيقة العقلية]

أما الحقيقة: فهي إسناد الفعل، أو معناه، إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر، واسم الفاعل.

وقولنا: «في الظاهر» ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع، وما لا يطابقه، فهي أربعة أضرب:

أحدها: ما يُطابق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن: «أنبت الله البقل»⁽²²⁾، وشفى الله المريض.

والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: «خالق الأفعال كلها هو الله تعالى».

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل: «شفى الطبيب المريض» معتقداً شفاء المريض من الطبيب، ومنه قوله تعالى حكايةً عن بعض الكفرة: ﴿وَمَا يَلْكَا إِلَّا الْآهَرُ﴾ [الجاثية: 24] ولا يجوز أن يكون مجازاً والإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ؛ لما فيه من إيهام الخطأ، بدليل قوله تعالى عقيبهِ: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّنَّ﴾ [الجاثية: 24] والمتجوز المخطئ في العبارة لا يوصف بالظن، وإنما الظان من يعتد أن الأمر على ما قاله.

والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائم عالماً بحالها دون المخاطب.

(22) البقل: النبات.

ألمجاز العقلي

وأما المجاز؟ فهو إسناد الفعل، أو معناه، إلى ملابس له، غير ما هو له، بتأويل.

وللفعل ملابسات شتى، يلبس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب.

فإسناده إلى الفاعل - إذا كان مبنياً له - حقيقة كما مر، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنياً له، وقولنا: «ما هو له» يشملهما، وإسناده إلى غيرهما - لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل - مجاز، كقولهم في المفعول به: ﴿عِشْكُوْا لَيْسَ بِكُمْ﴾ [الفارعة: 7] و﴿كَلَّوْا إِنِّي﴾ [الطارق: 6] وفي عكسه «سَيْلٌ مَّفْعَمٌ» وفي المصدر «شعر شاعر» وفي الزمان «نهاره صائم» و«ليله قائم» وفي المكان «طريقٌ سائر» و«نهرٌ جارٍ» وفي السبب «بنى الأمير المدينة» وقال⁽²³⁾: [الطويل].

إذا رُدَّ عافي القدر من يستعيرها⁽²⁴⁾

وقولنا: «بتأويل» يخرج نحو قول الجاهل: «شفى الطبيب المريض»؛ فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأويل.

ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي⁽²⁵⁾: [المقارب].

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْتَى الْكَبِيرَ حَزَّكَرُ السَّدَاةِ، وَمَرُّ الْعِشْيِ
على المجاز، ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره.

كما استدلَّ على أن إسناد «ميز» إلى «جذب الليالي» في قول أبي

(23) قاله عوف بن الأحوص الكلبي، والبيت في المفضليات 216.

(24) صدر البيت: فلا تسألني وأسألني عن خليقتي، وعافي القدر: ما يبقيه فيها المستعير من المرق.

(25) قاله: قثم بن خبة المعروف بالصلتان العبدي، والبيت من شواهد مفتاح العلوم 503.

النجم⁽²⁶⁾ : [الرجز].

قد أصبحت أُمّ الجِيارِ تَدْعِي عليّ ذنباً كله لم أصنع
من أن رأت رأيسي كراس الأصلع مَيِّز عنه فُنزُعاً عن فُنزُع⁽²⁷⁾
جَذِبُ اللَّيالي: أبْطِثي، أو أسرعي⁽²⁸⁾

مجازٌ بقوله عقيّة: [الرجز].

أفناه قيلُ الله للشَّمس: اطلعي حتى إذا وارك أُنقُ فأرجعي
وسُمِّي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً؛ لاستناده إلى العقل، دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم، دون واضع اللغة، فلا يصير «ضرب» خبراً عن «زيد» بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمان ماض، وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأما تعيين من ثبت له؛ فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين.

ولو كان لغوياً لكان حكماً بأنه مجاز في مثل قولنا: «خطُّ أحسنُ مما وشى الربيع» من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر، حكماً بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحي القادر، دون الجماد، وذلك مما لا يشك في بطلانه.

وقال السكاكي: «الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه».

وقال: وإنما قلت: «ما عند المتكلم» دون أن أقول «ما عند العقل»

(26) أبو النجم الفضل بن قدامة المجلي، من الرجاز المشهورين (ت 130م).

(27) الفتنز: الشعر حوالي الرأس.

(28) مفتاح العلوم 510.

ليتناول كلام الجاهل إذا قال «شفى الطبيب المريض» راثياً شفاء المريض من الطبيب، حيث عُذ منه حقيقةً، مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه. وفيه نظر؛ لأنه غير مطرد؛ لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً، ولا متصلًا به، كقولنا: «الإنسان حيوان» مع أنه لا يسمى حقيقةً ولا مجازاً، ولا منعكس؛ لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق شيئاً منهما منه، مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق.

وقال: «المجاز العقلي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول، إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة».

قال: وإنما قلتُ: خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، دون أن أقول: خلاف ما عند العقل؛ لثلاً يمتنع طرده بما إذا قال الدهري⁽²⁹⁾ - عن اعتقاد جهل - أو جاهل غيره: أنبت الربيع البقل، راثياً إنباته من الربيع، فإنه لا يسمى كلاماً مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، واحتج بيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم.

ثم قال: ولثلاً يمتنع عكسه بمثل «كسا الخليفة الكعبة» و«هزم الأمير الجند» فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي.

وإنما قلتُ لضرب من التأول؛ ليحترز به عن الكذب؛ فإنه لا يسمى مجازاً، مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم.

وإنما قلت: إفادة للخلاف لا بواسطة وضع؛ ليُحترز به عن المجاز اللغوي في صورة، وهي إذا ادعي أن «أنبت» موضوعٌ لاستعماله في القادر المختار، أو وضع لذلك.

(29) الدهري: من ينسب الأفعال إلى الدهر.

وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر؛ لخروجه بقوله: «الضرب من التأول» ولا بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر.

وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة إلى ذلك؛ حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله: كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه، فإن قوله: «واقع موقعه» معناه في نفس الأمر وهو بيان لما قبله.

وكذا في كلام الزمخشري⁽³⁰⁾ حيث عرّف المجاز العقلي بقوله: أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، فإن قوله: «في الحقيقة» معناه في نفس الأمر، ونحو: «كسا الخليفة الكعبة» - إذا كان الإنسان فيه مجازاً - كذلك.

ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر؛ ضعيف، وهو معترف بضعفه، وقد رده في كتابه بوجوه، منها أن وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة، وترك القيد دليل في العرف على الإطلاق، فقله: «إفادة للخلاف لا بوساطة وضع» لا حاجة إليه، وإن ذكر فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار، على أن تمثيله بقول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» ينافي هذا الاحتراز.

تنبيه:

قد تبين بما ذكرناه أن المسمى بالحقيقة العقلية، والمجاز العقلي - على ما ذكره السكاكي - هو الكلام لا الإسناد، وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من «دلائل الإعجاز».

(30) أبو القاسم محمود بن عمرو بن محمد، جار الله الزمخشري، مفسر نحوي معتزلي (ت 538هـ).

وعلى ما ذكرناه هو الإسناد، لا الكلام، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاحب - رحمه الله - عن الشيخ عبد القاهر، وهو قول الزمخشري في «الكشاف»⁽³¹⁾، وقول غيره، وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء، وعلى الأول لاشتماله على ما يتسبب إلى العقل، أعني الإسناد.

[أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه]

ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه - أعني المسند والمسنود إليه - أربعة أقسام لا غير: لأنهما إما حقيقتان، كقولنا: «أنبت الربيع البقل» وعليه قوله⁽³²⁾: [الرجز].

فَنَامَ لَيْلِي وَتَجَلَّى هَمِّي

وقوله⁽³³⁾: [الطويل].

وَشَيَّبَ أَيَّامَ الْفِرَاقِ مَفَارِقِي⁽³⁴⁾

وقوله⁽³⁵⁾: [الطويل].

وَنَمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِئَائِمِ⁽³⁶⁾

وإما مجازان، كقولنا: «أحيا الأرض شباب الزمان».

وإما مختلفان، كقولنا: «أنبت البقل شباب الزمان» وكقولنا: «أحيا

(31) أي «الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل» وهو تفسير مطبوع متداول.

(32) قاله: رؤية بن المعاج.

(33) قاله: جرير.

(34) المفارق: جمع مفروق وهو موضع انفراق الشعر، وعجز البيت: وأنشزن نفسي فوق حيث تكون.

(35) قاله: جرير.

(36) المطي: المطايا التي تركب، وصدو البيت: لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى.

الأرض الربيع» وعليه قول الرجل لصاحبه: «أحييتني رؤيتك» أي: آتستني وسرتني، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرّة حياة، ثم جعل الرؤية فاعلةً له، ومثله قول أبي الطيب: [الطويل].

وتُخبي له المال الصّوارمُ وألقنا ويقتل ما تحيي التّبسّمُ والجُدا⁽³⁷⁾

جعل الزيادة والوفور حياة للمال، وتفريقه في العطاء قتلاً له، ثم أثبت الإحياء فعلاً للصّوارم، والقتل فعلاً للتّبسّم، مع أن الفعل لا يصح منهما، ونحوه قولهم: «أهلك الناس الدينار والدرهم» جعلت الفتنة إهلاكاً. ثم أثبت الإهلاك فعلاً للدينار والدرهم.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ثَلِثْتَ عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: 2] نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات؛ لكونها سبباً فيها. وكذا قوله تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [فصلت: 23].

ومن هذا الضرب قوله: ﴿يَذَرُجُ أَثْنَاءَهُمْ﴾ [الفصص: 4] فإن الفاعل غيره، ونسب الفعل إليه؛ لكونه الأمر به.

وكقوله: ﴿يَزِجُ عَمَّهَا إِلَهُمَا﴾ [الأعراف: 27] نسب النزع - الذي هو فعل الله تعالى - إلى إبليس؛ لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين.

وكذا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نَفَسَ كُفْرًا وَآخَلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: 28] نُسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابره، لأن سببه كفرهم، وسبب كفرهم أمر أكابره إياهم بالكفر.

وكقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَحْضِلُ أُولَئِكَ يَشِيًّا﴾ [المزمل: 17] نُسب الفعل إلى الظرف؛ لوقوعه فيه، كقولهم: «نهاره صائم».

(37) الصّوارم: السيوف، القنا: الرماح، الجدا: العطاء.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: 2].

وهو غير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَكُنْ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: 36] وقوله: ﴿فَأَوْفَيْدُ لِي يَهْنَكُنْ عَلَى الْطَلْحِ فَأَجْعَلَ لِي صَرْحًا﴾ [القصاص: 38] وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: 117].

ولا بُدَّ من قرينة إما لفظية، كما سبق في قول أبي النجم؛ أو غير لفظية، كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور، أو قيامه به عقلاً، كقولك: «محببتك جاءت بي إليك» أو عادة، كقولك «هزم الأمير المجند» و«كسا الخليفة الكعبة» و«بنى الوزير القصر» وكصدور الكلام من الموحد في مثل قوله: «أشباب الصغير» البيت.

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة، بل تجذك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهىء الشيء، وتصلحه له، بشيء تتوخاه في النظم، كقول من يصف جملاً: [الطويل].

تَجُوبُ له الظلماء عَيْنُ كَانِهَا زجاجة شَرِبَ غَيْرُ مَلَأَى ولا صِفَرُ (38)
يريد أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء، ويمكنه بها أن يخرقها، ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السائر شيئاً يفرجه به، ويجعل لنفسه فيه سبيلاً، فلولا أنه قال «تجوب له» فعلق «له» بـ «تجوب» لما تبين جهة التجوُّز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي؛ لأنه لم يكن حينئذٍ في الكلام دليل على أن اعتداء صاحبها في الظلمة ومضيه فيها بنورها، وكذلك لو قال: «تجوب له الظلماء عينه» لم يكن له هذا الموقع، لانقطع السلك؛ من حيث كان يعيه حينئذٍ أن يصف العين بما وصفها به.

واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له

(38) تجوب: تقطع، الصفر: الفارغة.

فاعلٌ في التقدير، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة؛ لما يشعر بذلك تعريفه كما سبق.

وذلك قد يكون ظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رِعَتْ يَمْرُؤُهُمْ﴾ [البقرة: 16] فما ربحوا في تجارتهم.

وقد يكون خفياً، لا يظهر إلا بعد نظرٍ وتأملٍ، كما في قولك: «سرتني رؤيتك» أي: سرتني الله وقت رؤيتك، كما تقول: أصل الحكم في «أنبت الربيع البقل» أنبت الله البقل وقت الربيع، وفي «شفى الطبيب المريض» شفى الله المريض عند علاج الطبيب، وكما في قولك: «أقدمني بلدك حق لي على فلان» أي: أقدمتني نفسي بلدك لأجل حق لي على فلان، أي: قدمت لذلك، ونظيره «محبتك جاءت بي إليك» أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبتك، أي: جئتك لمحبتك، وإنما قلنا: «إن الحكم فيهما مجاز» لأن الفعلين فيهما مستندان إلى الداعي، والداعي لا يكون فاعلاً، وكما في قول الشاعر⁽³⁹⁾: [مجزوء الوافر].

وصيرني هواك، وبني لَحِينِي يُضْرِبُ الْمَثَلُ⁽⁴⁰⁾

أي: وصيرني الله لهواك وحالي هذه، أي أهلكني الله ابتلاءً، بسبب هواك. وكما في قول الآخر وهو أبو نواس: [مجزوء الوافر].

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نُظْرًا

أي يزيدك وجهه حسناً في وجهه - لما أودعه من دقائق الجمال - متى تأملت -

وأنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارةً بالكناية عن الفاعل

(39) نسبة الجرجاني في دلائل الإعجاز 85 لابن البواب.

(40) الحين: الهلاك.

الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه - على ما عليه مبنى الاستعارة، كما سيأتي - وجعل نسبة الإثبات إليه قرينة للاستعارة، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة.

وفيما ذهب إليه نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بـ«عيشة» في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21] صاحب العيشة، لا العيشة، وبـ«ماء» في قوله تعالى: ﴿يُخْلَقَ مِنْ مَّلَوٍّ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6] فاعل الدفق، لا المني؛ لما سيأتي من تفسيره للاستعارة بالكناية.

وأن لا تصح الإضافة في نحو قولهم: «فلان نهاره صائمٌ وليله قائمٌ». لأن المراد بالنهار - على هذا - فلان نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح.

وأن لا يكون الأمر بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين - وبالبناء - فيهما - لهامان، مع أن النداء له.

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم: «أثبت الربيع البقل، وسرتني رؤيتك» على إذن الشرعي؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية. وكل ذلك متبني ظاهر الانتفاء.

ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم: «فلان نهاره صائم» فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان؛ لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة، ويوجب حمله على التشبيه، ولهذا عُدَّ نحو قولهم: «رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسد» تشبيهاً لا استعارة، كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه.

تنبيه:

إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعل السكاكي ومن تبعه؛ لدخوله في تعريف علم المعاني، دون تعريف علم البيان.

القول في أحوال المستند إليه

[حذف المستند إليه]

أما حذفه : - فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر.

- وإما لذلك مع ضيق المقام.
- وإما لتخيل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين!
- وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة، أو مقدار تنبهه.
- وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك، أو تطهيراً للسانك عنه.
- وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّت إليه حاجة.
- وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له، حقيقة، أو ادعاء.
- وإما لاعتبار آخر مناسب، لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم، والطبع المستقيم كقول الشاعر⁽⁴¹⁾ : [الخفيف].

قال لي: كَيْفَ أنت؟ قلتُ: عليلٌ سهرٌ دائمٌ، وخُزْنٌ طَوِيلٌ
وقوله⁽⁴²⁾: [الطويل].

سأشكر عمراً إن تراخت مُؤَيَّتِي أيايَ لَمْ تُمَنَّ وإنْ هِيَ جَلَّتْ⁽⁴³⁾

(41) أورده الجرجاني في دلائل الإعجاز 184 دون نسبة.

(42) نسب البيتان لأبي الأسود الدؤلي، ولعبد الله بن الزبير الأسدي، ولإبراهيم بن العباس الصولي سميد الكاتب، أنظر الاغاني 223/14، ووفيات الأعيان 147/3، ودلائل الإعجاز 124 .

(43) تراخت: تأخرت، والأياي: التعم.

حتى غَبِرَ مَخْجُوبِ الغنى عن صديقه ولا مُظْهِرِ الشُّكُورَى إذا النعل زُلَّتْ
وقوله⁽⁴⁴⁾: [الطويل].

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزَعُ ثَابِقَهُ⁽⁴⁵⁾
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ
وقول بعض العرب في ابن عم له مُوسِرٍ سَأَلَهُ فَمَنْعَهُ، وَقَالَ: كَمْ
أَعْطَيْكَ مَالِي، وَأَنْتَ تَنْفَقُهُ فِيمَا لَا يَعْنِيكَ؟! وَاللَّهُ لَا أَعْطَيْتَكَ. فَتَرَكَهُ حَتَّى
اجْتَمَعَ الْقَوْمُ فِي نَادِيهِمْ، وَهُوَ فِيهِمْ، فَشَكَاهُ إِلَى الْقَوْمِ، وَذَمَّهُ، فَوُثِبَ إِلَيْهِ ابْنُ
عَمِّهِ، فَلَطَمَهُ، فَأَنْشَأَ يَقُولُ⁽⁴⁶⁾: [الطويل].

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ السُّنْدِ بِسَرِيعٍ
رِيضٌ عَلَى الدُّنْيَا، مُضِيعٌ لِدِينِهِ وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعٍ
وعليه قوله تعالى: ﴿مَنْ يَكْفُرْ عُنَى﴾ [البقرة: 18] وقوله تعالى: ﴿وَمَا
أُذِرْكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: 10 - 11].

وقيام القرينة شرط في الجميع.

[ذكر المستند إليه]

وأما ذكره: فإما لأنه الأصل ولا مقتضي للحذف.

- وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة.
- وإما للتنبيه على غباوة السامع.
- وإما لزيادة الإيضاح والتقرير.

(44) ينسب البيتان لأبي الطمحان القيني، وللقيط بن زرارة، أنظر الحيوان 93/3، ديوان المعاني 23.

(45) الجزع: الخرز.

(46) قائلهما: الأقيسر المغيرة بن عبد الله.

- وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته، كما في بعض الأسامي المحمودة، أو المذمومة.

- وإما للتبرك بذكره.

- وإما لاستلذاذه.

- وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿يَا عَصَايَ﴾ [طه: 18] ولهذا زاد على الجواب.

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي⁽⁴⁷⁾: وإما لكون الخبر عام بالنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين، كقولك: زيد جاء، وعمرو ذهب، وخالد في الدار، وقوله⁽⁴⁸⁾: [الكامل].

الله أَنَجَحَ مَا طَلَبَتْ بِهِ وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرُّخْلِ
وقوله⁽⁴⁹⁾: [الكامل].

النفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِذُّ إِلَى قَلِيلٍ تَفْنَعُ
وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما؛ لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجباً.

[تعريف المسند إليه]

وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم؛ لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف،

(47) مفتاح العلوم 267.

(48) قائله أمرؤ القيس وهو في ديوانه 238، وينسب لامرؤ القيس بن عباس الكندي الصحابي.

(49) قائله أبو ذؤيب الهللي من قصيدة مشهورة في رثاء بنه، أنظر شرح أشعار الهلليين 7/1 والأغاني 286/6.

وبعده بحسب تخصيص المسند إليه، والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: «شيء ما موجود» وفي قولنا: «فلان بن فلان يحفظ الكتاب»، والتخصيص كماله بالتعريف.

ثم التعريف مختلف:

فإن كان بالإضمار فإما لأن المقام مقام التكلم: كقول بشار: [البسيط].
أنا المرعث، لا أخفى على أحد ذرت بي الشمس للقاصي وللذاني⁽⁵⁰⁾
وإما لأن المقام مقام الخطاب، كقول الحماسية⁽⁵¹⁾: [الطويل].
وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأسمت بي من كان فيك يلوم
وإما لأن المقام مقام الغيبة؛ لكون المسند إليه مذكوراً، أو في حكم المذكور لقرينة، كقوله⁽⁵²⁾: [الوافر].

من البيض الوجوه بني سنان لو أنك تستضيء بهم أضاءوا
هم خلوا من الشرف المتألى ومن حسب العشيبة حيث شاءوا
وقوله تعالى: ﴿اعْلَوْا هُوَ أَكْرَبُ لِلْقَوِّ﴾ [المائدة: 8] أي العدل،
وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبُوءُ لِكُلِّ وِجْهٍ مِنْهُمَا آلِئِنَّ السُّدُسَ﴾ [النساء: 11] أي ولأبوي الميت.

وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غير معين، كما تقول: «فلان لثيم، إن أكرمه أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك» فلا تريد مخاطباً بعينه، بل تريد: إن أكرم، وإن أحسن إليه؛ فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد.

(50) المرعث: الذي يلبس القرط، ذرت الشمس: طلعت.

(51) قائلته: أميمة امرأة ابن الدمينية، أنظر الأغاني 53/17.

(52) قائلهما: أبو برج القاسم بن جبل النيباني، أنظر شرح الحماسة للمرزوقي 1658، معجم الشعراء 62.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُتَجَرِّثُونَ نَآكِسُوا رُؤُوسَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12] أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم؛ للقصد إلى تفضيع حالهم، وأنها تنامت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راء مختص به، بل كل من يتأتى منه رؤية داخل في هذا الخطاب.

وإن كان بالعلمية: - فإما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم يخصه كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] وقول الشاعر⁽⁵³⁾: [المتقارب].

أبو مالِك قاصرٌ قَصْرُهُ على نفسه، ومُشْبِعٌ غِنَاهُ وقوله⁽⁵⁴⁾: [الكامل].

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى غلّوا فرسي بأشقر مُزِيدٍ⁽⁵⁵⁾

- وإما لتعظيمه، أو لإهانته، كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة.
- وإما للكناية حيث الاسم صالح لها، ومما ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿كَبَبَتْ يَدَا أَبِي لَهُبٍ﴾ [المسد: 1] أي جهنمي.
- وإما لإيهام استلذاذه، أو التبرك به.
- وإما لاعتبار آخر مناسب.

وإن كان بالموصلية: - فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم.

- وإما لاستهجان التصريح بالاسم.
- وإما لزيادة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْآبَىٰ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ

(53) قائله: المتنخل الهللي، أنظر الحماسة 552، ديوان الهلليين 277/3.

(54) قائله: المحارث بن هشام، أنظر الأغاني 174/4.

(55) الأشقر المزبد: الدم المتخثر الذي علاه الزبد.

تَّسِيءُ» [يوسف: 23] فإنه مسوقٌ لتزييه يوسف عليه السلام عن الفحشاء،
والمدكور أدلُّ عليه من «امرأة العزيز» وغيره.
وإما للتفخيم كقوله تعالى: «فَقَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ» [طه: 78] وقول
الشاعر⁽⁵⁶⁾: [البسيط].

مضى بها ما مضى مِنْ عَقْلٍ شاربها وفي الزجاجة باقٍ يطلبُ الباقي
ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى: «فَقَشْنَاهَا مَا غَشَيْنَا» [النجم: 54].
وبيت الحماسة⁽⁵⁷⁾: [الطويل].

صبًا ما صبا حتى علا الشيبُ رأسُهُ فلما علاه قال للباطل: ابْعِدِ⁽⁵⁸⁾
وقول أبي نواس: [الكامل].

ولقد نهزئتُ مع العُواةِ بذلِوهم وَأَسْنَتُ سَرْخَ اللَّحْظِ حيثُ أساموا⁽⁵⁹⁾
وبلغت ما بلغ امرؤُ بشبابه فإذا عُصارة كلِّ ذاكِ أثمَّ
وإما لتبهِ المخاطب على خطأ، كقول الآخر⁽⁶⁰⁾: [الكامل].

إن الذين تَسَرَّوْهُمُ إخوانكم يشفي غليلَ صدورهم أن تُضَرَّعوا
إما للإيماء إلى وجه بناء الخبر، نحو: «سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاخِرِينَ»⁽⁶¹⁾
[غافر: 60].

ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، كقوله⁽⁶²⁾:
[الكامل].

(56) ينسب لأبي نواس وليس في ديوانه.

(57) قاله: دريد بن الصمة، أنظر الأغاني 10/10.

(58) صبا: مال إلى جهة الشباب.

(59) نهز مع الفواة: شاركهم في ضلالهم، أسام سرح اللحظ: أرسله وسرحه.

(60) قاله: عبدة بن الطبيب، أنظر مفتاح العلوم 275.

(61) داخرين: ذليين.

(62) قاله: الفرزدق، وهو في ديوانه 155/2.

إن الذي سَمَكَ السماء بَنَى لنا بيتاً دعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ⁽⁶³⁾
 أو لسان غيره، نحو: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَسِيرُونَ﴾
 [الأعراف: 92].

قال السكاكي⁽⁶⁴⁾: وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله⁽⁶⁵⁾:
 [البسيط].

إن التي ضَرَبْتَ بيتاً مُهاجِرةً بكوفةَ الجُنْدِ عَالَتْ وَدَّهَهَا غُولُ⁽⁶⁶⁾
 وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، كقوله: «إن الذين
 ترونهم» البيت.

وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر
 فرق، فكيف يُجعل الأول ذريعة إلى الثاني؟! والمسند إليه في البيت الثاني
 ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى
 بناء نقيضه عليه.

وإن كان بالإشارة فلما لتمييزه أكمل تمييز؛ لصحة إحضاره في ذهن
 السامع بواسطة الإشارة حساً، كقوله⁽⁶⁷⁾: [البسيط].

هذا أبو الصَّبْرِ فرداً في محابيه⁽⁶⁸⁾

وقوله⁽⁶⁹⁾: [الطويل].

أولئك قوم إن بَنَوْا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عَقَدُوا شَدُّوا

(63) سمك: رفع.

(64) مفتاح العلوم 275.

(65) قاله: عبدة بن الطبيب، أنظر الأغاني 30/21.

(66) ضربت البيت: أقامته. الغول: الأمر المهلك.

(67) ينسب لابن الرومي، أنظر ديوانه 67/5.

(68) عجزه: من نسل شيان بين الضال والسلم. وأبو الصقر الشيباني وزير المعتمد الخليفة

العباسي.

(69) قاله: الحطية، أنظر لسان العرب (مادة: عقد).

وقوله⁽⁷⁰⁾ : [الكامل].

وإذا تأمل شخص ضئيف مُقبل
مُسْتَرْبِل مِرْبَال ليل أغْبِر⁽⁷¹⁾
أوما إلى الكُوماء: هذا طارق
نَحْرَتْنِي الأعداء إن لَمْ تُنْخِرِي⁽⁷²⁾
وقوله⁽⁷³⁾ : [البسيط].

ولا يُقيم على ضئيم يُراد به
إلا الأذلان غير الحي والوند⁽⁷⁴⁾
هذا على الخسيف مربوط برؤيته
وذا يُشج فلا يَرُثِي له أحد⁽⁷⁵⁾
وإما للقصد إلى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحسن،
كقول الفرزدق: [الطويل].

أولئك آبائي، فحشني بمثلهم إذا جمعنا يا جريز المجامع
وإما لبيان حاله في القرب، أو البعد، أو التوسط، كقولك: هذا زيد،
وذلك عمرو، وذاك بشر.

وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ
كَفَرُوا سَبَّ يَسْبُخُونَكَ إِلَّا هَؤُلَاءِ أَهَذَا الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَهُتَكُمْ﴾ [الأنبياء: 36]
وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَسْبُخُونَكَ إِلَّا هَؤُلَاءِ أَهَذَا الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَهُتَكُمْ﴾ [الفرقان: 41]
وقوله تعالى: ﴿وَمَا هَؤُلَاءِ إِلَّا لَهْوَ عَصَاكُمْ﴾ [العنكبوت: 64]
وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26]
وقوله عائشة - رضي الله عنها - لعبد الله بن عمرو بن العاص:
«يا عجباً لابن عمرو هذا» وقول الشاعر⁽⁷⁶⁾ : [الطويل].

(70) يسنان لابن المولى من شعراء الخلائق الأموية والعباسية، أنظر الأماشي للقالبي 4/ 13.

(71) المستربل: الذي يلبس القميص.

(72) الكوماء: الناقة الضخمة، والطارق: الزائر ليلاً.

(73) قائلهما: المتلمس خال طرفة بن العبد، أنظر الأغاني 4/ 181.

(74) الضيم: الظلم، والثير: الحمار.

(75) الخسيف: الذل.

(76) قائله: هذلول بن كعب العبدي، أنظر شرح الحماسة 696.

تقول ودقّت نحرها بيمينها: أبعلّي هذا بالرحا المُتقاعس⁽⁷⁷⁾
 وربما جُعِلَ البعدُ ذريعةً إلى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي ذَلَّلَ لَكَ الْكِتَابَ
 لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1 - 2] ذهاباً إلى بعد درجته، ونحوه:
 ﴿وَلَيْكَ الْخَنَاءُ الْمَخْتُومَاتُ﴾ [الزخرف: 72] ولذا قالت: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي
 فِيهِ﴾ [يوسف: 32] لم تقل: «فهذا» وهو حاضر؛ رفعا لمنزله في الحسن،
 وتمهيداً للعدر في الافتتان به.

وقد يُجعل ذريعة إلى التحقير، كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا، وإما
 للتنبيه إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكور، وعقب بأوصاف؛ على أن يرد بعد
 اسم الإشارة فالمذكور جديرٌ باكتسابه؛ من أجل تلك الأوصاف، كقول حاتم
 الطائي⁽⁷⁸⁾: [الطويل].

وللهِ صغْلوكُ يساورُ هَمُّه ويمضي على الأحداث والذُفرِ مُقْدِمًا⁽⁷⁹⁾
 فُتّى طَلِبات، لا يرى الخمَصُ نَزْحَهُ ولا شِيعَةً، إن نالها عَدُوٌّ مُنْذِمًا⁽⁸⁰⁾
 إذا ما رأى يوماً مكارمَ أعرَضَتْ تيممَ كِبْرَاهُنْ، ثُمّتَ صَمَمًا⁽⁸¹⁾
 ترى رُئُوحَهُ، وتُبَلِّغُهُ، ومِجَنَّهُ وذا شُطْبِ عَضْبِ الضَّرْبَةِ بِخُذْمًا⁽⁸²⁾
 وأخْناءَ سَرَجِ قَاتِرٍ، ولِجَانَهُ عتاذَ أخي هيجاً، وطِرْفًا مُسَوِّمًا⁽⁸³⁾
 فذلك إن يَهْلِكَ فُحْشَتِي ثَنَاؤُهُ وإن عاش لم يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُذْمَمًا

(77) المتقاعس: الذي أبرز صدره.

(78) أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، فارس شاعر، يضرب المثل بجوده (ت 46 ق هـ).

(79) الصغْلوك: الفقير، يساور: يغالب.

(80) الخمص: الجوع، والترحة: الحزن.

(81) أعرضت: ظهرت، تيمم: قصد.

(82) المجن: الدروع، الشطب: خطوط في صفحة السيف، العضب: القاطع، والمخذم: القاطع أيضاً.

(83) الأخناء: جمع حنو وهو قريوس السرج، القاتر: الجيد، الهيجا: الحرب، الطرف: الجواد الأصيل، والمسوم: الموسوم بعلامة.

فعدّد له كما ترى خصلاً فاضلة، من المضاء على الأحداث مُقيّما،
والصبر على ألم الجوع، والأنفة من أن يعدّ الشبّة مغمّما، وتيمّم كُبرى
المكرّمات، والتأهب للحرب بأدواتها. ثم عَقّب بذلك بقوله: «فذلك» فأفاد
أنه جديرٌ باتصافه بما ذكر بعده.

وكذا قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
[البقرة: 5] أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص
المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح.
وإما لاعتبار آخر مناسب.

وإن كان باللام فيما للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كما إذا
قال لك قائل: جاءني رجل من قبيلة كذا. فتقول: ما فعل الرجل؟ وعليه
قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: 36] أي وليس الذكر الذي
طلبت، كالأنثى التي وهبت لها.

وإما لإرادة نفس الحقيقة، كقولك: الرجل خيرٌ من المرأة، والدينارُ
خيرٌ من الدرهم، ومنه قول أبي العلاء المعري: [البسيط].

وَالْجُلُ كَالْمَاءِ يُبْدِي لِي ضَمَائِرَهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الْكَدَرِ
وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾
[الأنبياء: 30] أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء، روى
أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجن من نار خلقها منه،
وآدم من تراب خلقه منه، ونحوه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَلَنُفَكِّرَنَّ وَلَنُؤْتِيَنَّهُمُ
[الأنعام: 89].

والمُعرفُ باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن، لمطابقته
الحقيقة كقولك: أدخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوقٌ معهودٌ في
الخارج، وعليه قول الشاعر⁽⁸⁴⁾: [الكامل].

(84) ينسب لعميرة بن جابر الحنفي، ولرجل من بني سلول، أنظر سيبويه 416/1، وخزانة
الأدب 1/173.

ولقد أُمِرْتُ على اللّثيم يسبني⁽⁸⁵⁾

وهذا يقرب في المعنى من النكرة، ولذلك يُقَدَّر «يسبني» وصفاً للثيم، لا حالاً.

وقد يفيد الاستغراق، وذلك إذا امتنع حمّله على غير الأفراد، وعلى بعضها دون بعض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَيْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: 2 - 3].

والاستغراق ضربان:

حقيقي، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ وَالشَّهَادَةُ﴾ [الرعد: 9]. أي كل غيب وشهادة.

وعُرفي كقولنا: جمع الأمير الصّاعّة. إذا جمع صاعغة بلده أو أطراف مملكته فحُسِبَ، لا صاعغة الدنيا.

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع؛ بدليل أنه لا يصدق «لا رجل في الدار» في نفي الجنس، إذا كان فيها رجل أو رجلان، ويصدق «لا رجال في الدار».

ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس؛ لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً على الدلالة على الوحدة والتعدد، ولأنه بمعنى كلّ الإفرادي لا كلّ المجموعي أي معنى قولنا: «الرجل» كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضاً.

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرّف باللام؛ إما نفس الحقيقة، لا ما صدق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس، كأسماء.

(85) عجزه: فمضيت ثمة قلت لا يعنيني.

وإما فردٌ مُعَيَّنٌ، وهو العهد الخارجي، ونحوه العلم الخاص، كزيد.
وإما فردٌ غير مُعَيَّنٍ، وهو العهد الذهني، ونحوه النكرة، كرجل.
وإما كلُّ الأفراد، وهو الاستغراق، ونحوه لفظ كل مضافاً إلى النكرة،
كقولنا: كل رجل.

وقد شكَّك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج
الجواب عنه مما ذكرنا، ثم اختار - بناءً على ما حكاه عن بعض أئمة أصول
الفقه من كون اللام موضوعاً لتعريف العهد لا غير - أن المراد بتعريف
الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية؛ إما لكون الشيء
حاضراً في الذهن؛ لكونه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم، أو لأنه
عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقتين، وإما لأنه لا يغيب عن
الحسن على أحد الطريقتين لو كان معهوداً.

وقال: الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة؛ لتحقيقها مع
الوحدة تارةً ومع التعدد أخرى، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن
أحدهما، فهي صالحة للتوحد والتكثر، فكون الحكم استغراقاً أو غير
استغراق؛ إلى مقتضى المقام، فإذا كان خطابياً مثل «المؤمن غرٌّ كريم
والفاجر خبٌ»⁽⁸⁶⁾ لثيم⁽⁸⁷⁾ حُمل المعرف باللام - مفرداً كان أو جمعاً - على
الاستغراق، بعله إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
ترجيح لأحد المتساويين وإذا كان استدلالياً حُمل على أقل ما يحتمل، وهو
الواحد في المفرد، والثلاثة في الجمع.

وإن كان بالإضافة فإما لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع
طريقٌ أخضرٌ منها، كقوله⁽⁸⁸⁾: [الطويل].

(86) الخب: المخادع.

(87) رواه أبو داود (4790)، الترمذي (1964)، وفيهما (المنافق) بدل (الفاجر).

(88) قائله: جعفر بن عتبة الحارثي، أنظر الأغاني 57/13.

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُضْعِدٌ جَنِيْبٌ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتِدٌ⁽⁸⁹⁾

وإما لإغنائها عن تفصيل متعذرٍ أو مرجوح لجهة، كقوله⁽⁹⁰⁾:
[الطويل].

بُئِىَ مَطَرِ يَوْمِ اللَّقَاءِ كَانَهُمْ أَسْوَدَ لَهَا فِي غِيلِ خَفَانِ أَشْبِلُ⁽⁹¹⁾
وقوله⁽⁹²⁾: [الكامل].

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أَمْنِيَّ أَخِي فَإِذَا زَمِنْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
وإما لتضمُّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، كقولك: عهدي حضر،
فتعظم شأنك، أو لشأن المضاف، كقولك: عبد الخليفة ركب، فتعظم شأن
العبد، أو لشأن غيرهما كقولك: عبد السلطان عند فلان، فتعظم شأن فلان،
أو تحقيراً نحو: ولد الحجاج حضر.
وإما لاعتبار آخر مناسب.

[لتنكير المسند إليه]

وأما تنكيره فللإفراد كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ
يَسْتَأْذِنُ﴾ [القصص: 20] أي فرد من أشخاص الرجال، أو للنوعية كقوله تعالى:
﴿وَعَلَى أُمَمِهِمْ عِشْرُونَ﴾ [البقرة: 7] أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس،
وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا
فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾⁽⁹³⁾ [الزمر: 29].

(89) المصعد: المبعد في الأرض، الجنيب: المنحى جانباً.

(90) قاله: مروان بن أبي حفصة، أنظر مفتاح العلوم 270.

(91) غيل خفان: مكان قرب الكوفة به أسود كثيرة.

(92) قاله: الحارث بن ولة، أنظر شرح الحماسة 304، ومغني اللبيب 1/ 163.

(93) المتشاكسون: المتنازعون، والسلام: الخالص.

وللنوعية قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَغْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ﴾ [البقرة: 96] أي نوع من الحياة مخصوص، وهو الحياة الزائدة كأنه قيل: ولتجدثهم أحرص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياة في المستقبل، فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّلَأٍ﴾ [النور: 45] يحتمل الأفراد والنوعية أي: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة. أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير، أي ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يُعرف، كقول ابن أبي السمط⁽⁹⁴⁾: [الطويل].
له حاجب عن كل أمر يشيئهُ وليس له عن طالب العرف حاجب
أي له حاجب أي حاجب، وليس له حاجب ما.
أو للتكثير، كقولهم: إن له لإبلاً، وإن له لثمناً، يريدون الكثرة.
وحمل الزمخشري التكثير في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لِمَ زَعَمْتُمْ أَن لَّنَا لَأَجْرٌ﴾ [الشعراء: 41] عليه.

أو للتقليل، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: 72] أي وشيء من رضوانه أكبر من ذلك كله؛ لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح، من النعم، وإنما تهنأ له برضاه، كما إذا علم بسخطه تنغصت عليه، ولم يجد لها لذة وإن عظمت.

وقد جاء التعظيم، والتكثير جميعاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أي رسل ذوو عددٍ كثير، وآيات عظام، وأعمار طويلة، ونحو ذلك.

(94) هو حفيد مروان بن أبي حفصة الشاعر.

والسكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل؛ ثم جعل التنكير في قولهم: «شُرُّ أهرَ ذَا ناب»⁽⁹⁵⁾ للتعظيم، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: 46] لخلافه، وفي كليهما نظر، أما الأول فلما سيأتي، وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة؛ لأنها إما من قولهم: نفحت الريح، إذا هبت، أي هبّة، أو من قولهم: نفح الطيب، إذا فاح، أي فوحّة كما يقال: شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل في الخير، يقال: له نفحة طيبة، أي هبّة من الخير.

وذهب أيضاً إلى أن قوله تعالى: ﴿يَتَكَبَّرُ فِي أَفْئَاتِهِ أَن يَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ﴾ [مریم: 45] بالتنكير - دون «عذاب الرحمن» بالإضافة - إما للتوهيل، أو لخلافه، والظاهر أنه لخلافه، وإليه ميلُ الزمخشري، فإنه ذكر أن إبراهيم - عليه السلام - لم يُخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، ولكنه قال: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ﴾ فذكر الخوف، والمسّ، ونكّر العذاب.

وأما التنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: 179] فيحمل النوعية والتعظيم، أي لكم في هذا الجنس من الحكم - الذي هو القصاص - حياة عظيمة؛ لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتلدوا، أو نوعٌ من الحياة، وهو الحاصلُ للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص، فإن الإنسان إذا همّ بالقتل تذكرُ الاقتصاص فارتدع، فلمل صاحبه من القتل وهو من القود⁽⁹⁶⁾؛ فتسبب لحياة نفسين.

ومن تنكير غير المسند إليه للنوعية ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾ [النمل: 58]

(95) أهر: جعله يصدر هريرا، والهريز: صوت الكلب من برد أو نحوه، والمثل في مجمع الأمثال 1/384.

(96) القود: القصاص.

أي وأرسلنا عليهم نوعاً من المطر عجيماً، يعني الحجارة ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [النمل: 58] وللتحقير ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: 32].

[وصف المسند إليه]

وأما وصفه فلكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه، كقولك: الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله، ونحوه في الكشف قول أوس⁽⁹⁷⁾: [المنسرح].

الْأَلَمْعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا⁽⁹⁸⁾

حكى أن الأصمعي مثل عن الألمعي، فأنشده ولم يزد، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: 19 - 21] قال الزمخشري: الهلع، سرعة الجزع عند مس المكروه، وسرعة المنع عن مس الخير، ومن قولهم: ناقة هلوع، سريعة السير، وعن أحمد بن يحيى⁽⁹⁹⁾: قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر⁽¹⁰⁰⁾: ما الهلع؟ قلت: قد فسرّه الله تعالى. انتهى كلام الزمخشري؛ أو لكونه مخصصاً له نحو: زيد التاجر عندنا. أو لكونه مدحاً له، كقولنا: جاء زيد العالم، حيث يتعين فيه «زيد» قبل ذكر «العالم» ونحوه من غيره قوله تعالى: ﴿يُنْسِمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: 24].

(97) أوس بن حجر بن مالك شاعر جاهلي (ت 2 ق هـ)، والبيت من شواهد اللسان (مادة: لمع).

(98) الألمعي: المتوعد الذكاء.

(99) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، المعروف بشعلب، إمام الكوفيين في النحو واللفظ (ت 291 هـ).

(100) أبو العباس محمد بن عبد الله بن طاهر الخزامي، أمير شجاع أحد القواد العباسيين (ت 253 هـ).

أو لكونه ذماً له، كقولنا: ذهب زيد الفاسق؛ حيث يتعين فيه «زيد» قبل ذكر «الفاسق»، ونحوه من غيره قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَلْسِنَتِي الْوَجِيمِ﴾ [النحل: 98].

أو لكونه تأكيداً له، كقولك: أمسى الدابر وكان يوماً عظيماً.

أو لكونه بياناً له، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا لِلْهِينِ آتِينَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَكَيْدٌ﴾ [النحل: 51].

قال الزمخشري: الاسم الحامل لمعنى الأفراد والثنية دالٌّ على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص، فإذا أريد الدلالة على أن المعنى به منهما، والذي يُساق له الحديث؛ هو العدد؛ شفع بما يؤكد، فدلَّ به على القصد إليه، والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: «إنما هو إله» ولم تؤكده بواحد، لم يحسن، وخيَّل أنك تثبت الإلهية لا الوجدانية؟.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38] فقال السكاكي⁽¹⁰¹⁾: شفع دابة به في الأرض وطيَّاراً به يطير بجناحيه لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين، وقال الزمخشري: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه.

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرطها أن تكون خبرية؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر؛ فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله، وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف، لأن الوصف إنما يُؤتى به ليُميز الموصوف مما عداه، وتميز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محال، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له، بحكم عكس النقيض، ومضمون

(101) مفتاح العلوم 285.

الجملة الطلبية كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل؛ فلا يقع شيء منها صفة لشيء.

والتعليل الأول أعم؛ لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية، كقولنا: نغم الرجل زيد، ويثنى الصاحب عمرو، وربما يقوم بكر، وكم غلام ملكك؟ وعسى أن يجيء بشر، وما أحسن خالدًا، وصيغ العقود، نحو: بعث واشتريت، فإن هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطليي.

ولامتناع وقوع الإنشائية صفةً أو خبراً قيل في قوله⁽¹⁰²⁾: [الرجز].

جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّثْبَ قَطَّ⁽¹⁰³⁾

تقديره: جاءوا بمذقي مقولٍ عنده هذا القول، أي بمذق يحمل رائيهُ أن يقول لمن يريد وصفه له: هل رأيت الذثب قط؟ فهو مثله في اللون؛ لإيراده في خيال الراي لون الذائب لزرقته، وفي مثل قولنا: زيدُ اضربه، أو لا تضربه، تقديره: مقولٌ في حقِّه: اضربه، أو لا تضربه.

[توكيد المسند إليه]

وأما توكيده: فللتقرير، كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره.

أو لدفع توهم التجوز، أو السهو، كقولك: عرفت أنا، وعرفت أنت، وعرف زيدُ زيدٌ، أو عدم الشمول، كقولك: عرفني الرجلان كلاهما، أو الرجال كلهم.

قال السكاكي: ومنه «كل رجل عارف»، و «كل إنسان حيوان».

وفيه نظر؛ لأن كلمة «كلّ» تارة تقع تأسيساً، وذلك إذا أفادت الشمول من أصله، حتى لولا مكانها لما عقل، وتارة تقع تأكيداً، وذلك إذا لم تفده

(102) قاله: العجاج، أنظر خزنة الأدب 2/ 109.

(103) قبله: حتى إذا جنَّ القَلَامُ وأخطط. والملق: اللين الممزوج بالماء.

من أصله، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملاً في غيره.

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة، كقوله تعالى: ﴿كُلَّ جَزِيٍّ يَنَا لَدَيْهِمْ فِرْحُونَ﴾ [المؤمنون: 53] وقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾ [الإسراء: 12] وقوله: ﴿وَهُمْ يَنْ كَلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾⁽¹⁰⁴⁾ [الأنبياء: 96].

وأما الثاني فما عدالك، كقوله تعالى: ﴿تَسْجُدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: 30].

وهي في قوله: «كل رجل عارف»، و «كل إنسان حيوان» من الأول لا الثاني؛ لأنها لو حُذِفَتْ منهما لم يفهم الشمول أصلاً.

[بيان المسند إليه]

وأما بيانه وتفسيره فلايضاحه باسم مختصر به، كقولك قدم صديقك خالداً.

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح، نحو: جاءني زيد أخوك، وجاء القوم أكثرهم؛ وسلب عمر ثوبه، ومنه في غيره قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 6 - 7].

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: «جاء زيد، وعمرو، وخالداً» أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو: «جاء زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو جاء القوم حتى خالداً»، ولا بد في «حتى» من تدريج كما ينبي عنه قوله⁽¹⁰⁵⁾: [الطويل].

وَكُنْتُ فَتًى مِنْ جُنْدٍ إِبْلِيسَ فَارْتَمَى بِي الْحَالُ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي

(104) الحلب: المرتفع من الأرض، ينسلون: يسرعون.

(105) قاله: أبو نواس، أنظر ديوانه 163.

أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، كقولك: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو إنهما جاءك جميعاً، وقولك: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو. أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو «جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد بل عمرو».

أو للشك فيه، أو للتشكيك، نحو: «جاءني زيد أو عمرو»، أو «إما زيد أو عمرو»، أو «إما زيد أو عمرو». أو للإيهام، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتَ أَوْ لِيَأْكُم لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: 24].

أو للإباحة أو التخيير، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب، مثلاً قولك: ليدخل الدار زيداً أو عمرو، والفرق بينهما واضح؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما، أو بها جميعاً.

وأما توسط الفصل بينه وبين المسند فلتخصصه به، كقولك: زيد هو المنطوق، أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه، أو هو يذهب.

[تقديم المسند إليه]

وأما تقديمه فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقاً إليه، كقوله⁽¹⁰⁶⁾: [الخفيف].

والذي حاربت السبئية فيه خَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ⁽¹⁰⁷⁾ وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً كما فعل السكاكي.

(106) قتالته: أبو العلاء المعري، أنظر سقط الزند 1004/2.

(107) البرية: المخلوق.

وإما لتعجيل المسرة، أو المساءة: لكونه صالحاً للتفاؤل أو التطير،
نحو: سعدٌ في دارك، والسفاح في دار صديقك.

وإما لايهام أنه لا يزول عن خاطر، أو أنه يستلذ، فهو إلى الذكر
أقرب.

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي⁽¹⁰⁸⁾: وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب،
لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب،
ويطرب؛ وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص، كقوله⁽¹⁰⁹⁾: [الوافر].

مَتَى تَهْزُرُ بَنِي قَطَنٍ تَجِدُهُمْ سَيُوفاً فِي غَوَاتِهِمْ سَيُوفٌ⁽¹¹⁰⁾
جُلُوسٌ فِي مَجَالِسِهِمْ يَزَانُ وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَ فَهُمْ خُفُوفٌ
والمراد: هم خفوف.

وفيه نظر؛ لأن قوله «لا نفس الخبر» يشعر بتجوز أن يكون المطلوب
بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر تصور لا تصديق،
والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير
صحيح أيضاً؛ لما سيأتي: أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو
مسندٌ إليه، كقولك: وقع القيام.

ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظر؛ لما سيأتي: أن
ذلك مشروطٌ بكون الخبر فعلياً، وقوله: «والمراد هم خفوف» تفسيرٌ للشيء
بإعادة لفظه.

قال عبد القاهر: وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن

(108) مفتاح العلوم 292.

(109) ينسبان إلى النابغة الذبياني وليسا في ديوانه، أنظر ديوان المعاني 34.

(110) العواتق: جمع عاتق وهو موضع حمالة السيف من الكتف.

ولي حرف النفي، كقولك: «ما أنا قلت هذا» أي لم أقله مع أنه مقول: فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلًا له، ومنه قول الشاعر⁽¹¹¹⁾: [المقارب].

وما أنا أسقمتُ جسْمي به ولا أنا أضربتُ في القلب ناراً
إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت؛ ما أنا جالبٌ لهما،
فالقصد إلى نفي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما، ولهذا لا يُقال: «ما أنا
قلتُ، ولا أحدٌ غيري» لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول، بل يقال: «ما
قلتُ أنا ولا أحدٌ غيري» ولا يقال: «ما أنا رأيتُ أحداً من الناس» ولا «ما أنا
ضربتُ إلا زيداً» بل يقال: «ما رأيتُ» أو «ما رأيتُ أنا أحداً من الناس» و
«ما ضربتُ» أو «ما ضربتُ أنا إلا زيداً» لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة
على كلِّ واحد من الناس، وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم
سوى زيد، وقد سبق أن ما يفيد لتقديم ثبوته لغير المذكور، هو ما نفي عن
المذكور، فيكون الأول مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس،
والثاني مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم،
ركلاهما محال.

وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بـ«إلا»
يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً، وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي
أن لا يكون ضربه، وذلك تناقض.

وفيه نظر: لأننا لا نسلم إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك.
فإن قيل: الاستثناء الذي فيه مفرغٌ، وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب
أحداً من الناس، وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيداً.
قلنا: إن لزم ذلك فليس للتقديم؛ لجريانه في غير صورة التقديم أيضاً،
كقولنا: ما ضربتُ إلا زيداً.

(111) قاله: المتنبي، والبيت في الديوان 285.

هذا إذا ولي المسند إليه حرف النفي، وإلا فإن كان معرفة كقولك:
«أنا فعلت» كان القاصد إلى الفاعل، ويتقسم قسمين:

أحدهما: ما يفيد تخصيصه بالمسند؛ للرد على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، كقولك: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا سعت في حاجته، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول: أنا كتبت في معنى فلان لا غيري، ونحن ذلك، وفي الوجه الثاني: أنا كتبت في معنى فلان وحدي، ونحو ذلك.

فإن قلت: «أنا فعلت كذا وحدي» في قوة «أنا فعلته لا غيري» فلم يختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه؟.

قلت: لأن جدوى التأكيد لما كانت إمالة شبهة خالجت قلب السامع، وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك؛ بشركة الغير؛ أكدت وأمطت الشبهة في الأول بقولك: «غيري» وفي الثاني بقولك: «وحدي» لأنه محزّه، ولو عكست أحلت، ومن البين في ذلك المثل: «أتعلمني بضرب أنا حرشته»⁽¹¹²⁾ وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ آلِفَاقٍ لَا يَْعْلَمُونَ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾⁽¹¹³⁾ [التوبة: 101] أي لا يعلمهم إلا نحن، ولا يطلع على أسرارهم غيرنا؛ لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم.

الثاني: ما لا يفيد إلا تقوي الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه، كقولك «هو يعطي الجزيل» لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تعرض بإنسان، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل.

(112) حرش الضب: اصطاده.

(113) مردوا: تمردوا.

وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه، فينقصد بينهما حكم، سواء كان خلياً عن ضميره نحو «زيد غلامك» أو متضمناً نحو «أنا عرفت»، وأنت عرفت، وهو عرف أو زيد عرف» ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً؛ فيكتسي الحكم قوة.

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول الرجل: «ليس لي علم بالذي تقول» فتقول: «أنت تعلم أن الأمر على ما أقول» وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75] لأن الكاذب - لا سيما في الدين - لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.

وفيما اعترض فيه شك، نحو أن تقول للرجل: «كانك لا تعلم ما صنع فلان» فيقول: «أنا أعلم».

وفي تكذيب مدع، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: 61] فإن قولهم «آمنّا» دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به.

وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: 20] فإن مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ إلهاً مخلوقاً.

وفيما يستغرب كقولك: «ألا تعجب من فلان؟ يدعي العظيم وهو يعيا باليسير».

وفي الوعد والضممان، كقولك للرجل: «أنا أكفيك»، أنا أقوم بهذا الأمر» لأن من شأن من تعهده وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضممان؛ فهو من أحوج شيء إلى التأكيد.

وفي المدح والافتخار؛ لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من

الشك فيما يمدح فيه، ويعددهم عن الشبهة، وكذلك المفتخر.

أما المدح فكقول الحماسي⁽¹¹⁴⁾: [الطويل].

هُمُ يَفْرَشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ⁽¹¹⁵⁾

وقول الحماسية⁽¹¹⁶⁾: [الطويل].

هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ أَحْسَنَ لَيْسَةٍ⁽¹¹⁷⁾

وقول الحماسي⁽¹¹⁸⁾: [الطويل].

فَهُمْ يَضْرِبُونَ الْكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ⁽¹¹⁹⁾

وأما الافتخار فكقول طرفة: [الرمل].

نَحْنُ فِي الْمَسْتَأَةِ نَدْعُو الْجَفْلَى⁽¹²⁰⁾

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: 196]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَمْطَلِمْ أَوَّلًا لَكِ الْأَوَّلِينَ أَمْكَنَّا بِهَا فِي مَقَلِّ عَيْنِهِ بِكْرَةً وَأُصْلًا﴾ [الفرقان: 5] وقوله تعالى: ﴿وَحَسْبُ لِسَانِكُ جُودِهِ مِنْ أَلْحَنِ وَالْإِنْسِ وَالْعَلَمِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾⁽¹²¹⁾ [النمل: 17] فإنه لا يخفى على من له

(114) قاله: المعذل بن عبد الله الليثي، شاعر إسلامي، أنظر دلائل الإعجاز 111.

(115) عجزه: وأجره ستاح يذ المغاليا، والبلد: بساط من صوف، والطمرة: الفرس الكريمة.

(116) قالته: عمرة الخنمعية، شاعرة جاهلية، أنظر شرح الحماسة 2/ 727.

(117) عجزه: شحيحان ما أسطاعا عليه كلاهما.

(118) قاله: الأخنس بن شهاب الثعلبي، الملقب بفارس العصا وهو شاعر جاهلي، أنظر شرح الحماسة 2/ 727.

(119) عجزه: على وجهه من الدماء سبائب، والكبش: سيد قومه، والبيض: جمع بيضة وهي الخوذة.

(120) عجزه: لا ترى الأدب فينا ينتقر. والمشتاة: وقت الشتاء، والجفلى: الدعوة إذا كانت عامة.

(121) يوزعون: يجمعون ثم يساقون.

ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم؛ لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها.

وكذا إذا كان الفعل منفيًا، كقولك: «أنت لا تكذب» فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك: «لا تكذب» وكذا من قولك: «لا تكذب أنت» لأنه لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: 59] فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيداه قولنا: والذين لا يشركون ربهم، ولا قولنا: والذين بربهم لا يشركون، وكذا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: 7] وقوله تعالى: ﴿فَقَيَّمتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءَ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الفصص: 66] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَرَّةَ الْعَذَابِ عِنْدَ اللَّهِ الْآخِرَةَ أَكْثَرُ لَكُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: 55].

هذا كله إذا بُني على معرف، فإن بني على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل، كقولك: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان.

وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك أب، ولم يدر جنسه: أرجل هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أتاك من هو جنس الرجال، ولم يدر؛ أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان.

واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاص أمرين:

أحدهما: أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا، بأن يكون فاعلاً في المعنى فقط، كقولك «أنا قمت» فإنه يجوز أن تقدر أصله «قمت أنا» على أن «أنا» تأكيد للفعل الذي هو التاء في «قمت» فقُدِّم «أنا» وجُعِلَ مبتدأ.

وثانيهما: أن يقدر كونه كذلك.

فإن انتفى الثاني دون الأول، كالمثال المذكور إذا أُجري على الظاهر - وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر، ولم يقدر تقديم وتأخير - أو انتفى الأول، بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً؛ فإنه لا يفيد إلا تقوي الحكم.

واستثنى المنكر، كما في نحو «رجل جاءني» بأن قدر أصله «جاءني رجل» لا على أن «رجل» فاعل «جاءني» بل على أنه بدل الفاعل الذي هو الضمير المستتر في «جاءني» كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3] إن «الذين ظلموا» بدل من الواو في «أسروا» وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه؛ إذ لا سبب لتخصيصه «سواه» ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ، بخلاف المعرف؛ لوجود شرط الابتداء فيه، وهو التعريف.

ثم قال: وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع: كقولنا: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان، دون قولهم: «شرّ أهرّ ذا ناب» أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المُهرّ شر لا خير، وأما على الثاني فلكونه نابياً عن مكان استعماله؛ وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه، حيث تأولوه بـ«ما أهرّ ذا نابٍ إلا شر» فالوجه تفضيخ شأن الشر بتنكيره كما سبق.

هذا كلامه، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر؛ لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرف النفي؛ القطع بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً، معرفاً أو منكرأ، من غير شرط، لكنه لم يمثل إلا بالمضمّر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد إلا إذا كان مضمراً، أو منكرأ بشرط تقدير التأخير في الأصل.

فنحو «ما زيد قام» يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيد على قول السكاكي.

ونحو «ما أنا قمت» يفيد على قول الشيخ مطلقاً، وعلى قول السكاكي بشرط.

وظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي؛ قد يفيد الاختصاص، مضمراً كان أو مظهراً، لكنه لم يمثل إلا بالمضمّر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد إلا المضمّر.
فنحو «زيد قام» قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيد عند السكاكي.

ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر؛ إذ الفاعل وتأكيده سواء في امتناع التقديم، ما دام الفاعل فاعلاً والتأكيد تأكيداً، فتجوز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكّم ظاهر.

ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخراً فقدم؛ لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل - كما ذكر - وغير التهويل.

ثم لا نسلم امتناع أن يراد: المهرُ شرٌّ لا خير؛ قال الشيخ عبد القاهر: إنما قدم «شرٌّ» لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءني، تريد أنه رجل لا امرأة وقول العلماء: إنه إنما صلح لأنه بمعنى «ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ» بيان ذلك، وهذا صريح في خلاف ما ذكره.

ثم قال السكاكي: ويقرب من قبيل «هو عرف» في اعتبار تقوي الحكم «زيد عارف» وإنما قلت: «يقرب» دون أن أقول: نظيره، لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في «أنا عارف» و «أنت عارف» و «هو عارف» أشبه الخالي عن الضمير، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنه جملة، ولا عومل معاملةً في البناء، حيث أعرب في نحو: «رجلٌ عارفٌ، ورجلاً عارفاً، ورجل عارف» وأتبعه في حكم الأفراد نحو: «زيد عارف أبوه» يعني أتبع «عارف» «عرف» في الأفراد إذا أسند إلى الظاهر، مفرداً كان، أو مثني، أو مجموعاً.

ثم قال: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: 91] أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم: ﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ﴾ [هود: 92] أي من نبي الله، ولو كان معناه معنى «ما عززت علينا» لم يكن مطابقاً.

وفيه نظر؛ لأن ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ من باب «أنا عارف» لا من باب «أنا عرفت» والتمسك بالجواب ليس بشيء، لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْتُكَ﴾ [هود: 91].

وقال الزمخشري: دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل؛ كأنه قيل: «وما أنت علينا بعزيز، بل رهطك هم الأعزة علينا».

وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر.

فإن قيل: الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه، فكيف صح قوله: ﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ﴾

قلنا: قال السكاكي: معناه من نبي الله، فهو على حذف المضاف، وأجود منه ما قال الزمخشري، وهو أن تهاونهم به وهو نبي الله تهاوناً بالله، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم. من الله، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80] ويجوز أن يقال: لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها، بل هي للإنكار، للتوبيخ، فيكون معنى قوله: ﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ﴾ إنكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه، لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه أيضاً، أي أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي إليهم بأنهم رهطي ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بأني رسوله، والله أعلم.

ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ «مثل» إذا استعمل كنايةً من غير تعريض كما في قولنا: «مثلك لا يبخل» ونحوه مما لا يراد بلفظ «مثل» غير ما أضيف إليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، ولكون المعنى هذا قال الشاعر⁽¹²²⁾: [السريع].

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فرداً بلا مشبه
وعليه قوله⁽¹²³⁾: [السريع].

مثلك يشني المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه⁽¹²⁴⁾
وكذا قول القبعثري⁽¹²⁵⁾ للحجاج لما توعده بقوله: «لأحملنك على الأدهم»⁽¹²⁶⁾: «مثل الأمير حمل على الأدهم»⁽¹²⁷⁾ والأشهب» أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله.

وكذلك حكم «غير» إذا سُلِكَ به هذا المسلك: فقيل: غيري يفعل ذاك، على معنى أنني لا أفعله فقط، من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه قوله⁽¹²⁸⁾: [البسيط].

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ⁽¹²⁹⁾

فإنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك، فيصفه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممن ينخدع، وكذا قول أبي تمام: [الوافر].

(122) قاله: المتنبي، وهو في ديوانه 447.

(123) البيت للمتنبي أنظر التخریج السابق.

(124) المزن: السحاب، الصوب: الانحدار، وغرب الدمع: مجراه من العين.

(125) ابن القبعثري من فرسان الخوارج الذين حاربهم الحجاج بن يوسف.

(126) الأدهم: القيد، لغلبة سواده على بياضه.

(127) الأدهم: قصد به الفرس الذي يغلب سواده بياضه.

(128) قاله: المتنبي، وهو في ديوانه 255.

(129) عجزه: إن قاتلوا جبنوا أو حذقوا شجعوا.

وغيري يأكل المعروف سُحتاً وَيُسُحِبُ عنده بِيضُ الأيادي⁽¹³⁰⁾

فإنه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه، فيزعم أن الذي قُرِفَ به عند الممدوح من أنه هجاء؛ كان من ذلك الشاعر لا منه، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم لا غير.

واستعمال «مثل» و «غير» هكذا مركوز في الطباع، وإذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبداً على الفعل إذا نُحي بهما نحو ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما.

والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوي الحكم كما سبق تقريره، وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا: «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يوجد» هو الحكم، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِدَ بها، فكان تقديمهما أعون للمعنى الذي جُلِبَا لأجله.

قيل: وقد يقدم لأنه دال على العموم، كما تقول: «كل إنسان لم يقم» فيقدم ليفيد في نفي القيام عن كل واحد من الناس؛ لأن الموجبة المعدولة المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد، دون كل واحد منها، فإذا سورت بـ«كل» وجب أن تكون لإفادة العموم، لا لتأكيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لأن التأسيس خير من التأكيد، ولو لم تقدم فقلت: «لم يقم كل إنسان» كان نفياً للقيام عن جملة الأفراد، دون كل واحد منها؛ لأن السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد؛ لورود موضوعها في سياق النفي، فإذا سورت بـ«كل» وجب أن تكون لإفادة نفي الحكم عن جملة الأفراد؛ لثلا يلزم ترجيحُ التأكيد على التأسيس.

وفيه نظر؛ لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى، أعني الموجبة المعدولة المهملة، كقولنا: «إنسان لم يقم» وعن كل فرد في الصورة

(130) السحت: المال الحرام.

الثانية، أعني السالبة المهيمة، كقولنا: «لم يقيم إنسان» إنما أفاده الإسناد إلى «إنسان» فإذا أضيف «كل» إلى «إنسان» وحول الإسناد إليه، فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد، وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها؛ كان «كل» تأسيساً لا تأكيداً؛ لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وما نحن فيه ليس كذلك.

ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً كقولنا: «لم يقيم إنسان» إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد؛ كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة، فيكون «كل» في «لم يقيم كل إنسان» إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً كما قال في «كل إنسان لم يقيم»؛ فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس.

ثم جعله قولنا: «لم يقيم إنسان» سالبةً مهيمةً في قوة سالبة كلية - مع القول بعموم موضوعها لورودها نكرة في سياق النفي - خطأ؛ لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت للقضية التي جعلت هي موضوعاً لها سالبةً كليةً، فكيف تكون سالبةً مهيمةً.

ولو قال: «لم يكن الكلام المشتمل على كلمة «كل» مفيداً لخلاف ما يفيد الخالي عنها؛ لم يكن في الإتيان بها فائدة» ثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى؟ لجواز أن يقال: إن فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة.

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون «كل» في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى؛ مشهور، وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره. قال الشيخ⁽¹³¹⁾: كلمة «كل» في النفي إن أدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظاً، كقول أبي الطيب: [البسيط].

ما كل ما يتمنى المرء يدركه⁽¹³²⁾

(131) دلائل الإعجاز 219.

(132) عجزه: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

وقول الآخر⁽¹³³⁾: [البسيط].

ما كُلُّ رَأْيٍ الْفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ⁽¹³⁴⁾

وقولنا: «ما جاء القوم كلهم» و «ما جاء كل القوم» و «لم آخذ الدراهم كلها» و «لم آخذ كل الدراهم» أو تقديرًا، بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها؛ لأن للعامل رتبته التقدم على المعمول، كقولك: «كل الدراهم لم آخذ»؛ توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض، أو تعلقه ببعض، وإن أخرجت من حيزه، بأن قدمت عليه لفظًا، ولم تكن معمولة لفعل المنفي، توجه النفي إلى أصل الفعل، وعم ما أضيف إليه «كل» كقول النبي - ﷺ - لما قال له ذو الـيدين⁽¹³⁵⁾: «أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله: «كل ذلك لم يكن»⁽¹³⁶⁾ أي لم يكن واحد منهما، لا القصر، ولا النسيان، وقول أبي النجم: [الرجز].

قد أصبحت أُمُ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ
ثم قال: وعلّة ذلك أنك إذا بدأت بـ«كل» كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي، وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي، فأعرفه. هذا لفظه، وفيه نظر.

وقيل: إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب لحق المحمول للموضوع، وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات. وفيه نظر أيضاً؛ لاقتضائه أن لا تكون «ليس» في نحو قولنا: «ليس كل إنسان كاتباً» مفيدة لنفي كاتب.

هذا إن حمل كلامه على ظاهره، وإن تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد

(133) قائله: أبو المتامية، وهو في ديوانه 142.

(134) عجزه: إذا بدا لك رأي مشكل فقف.

(135) هو الخرباق بن عمرو الخزاعي، سمي بلّي الـيدين لطول فيهما، صحابي.

(136) أبو داود (1015)، المستدرک 3/ 626.

سلب لحقوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض، لكن كان مصادرة على المطلوب.

واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب، وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه.

والاحتجاج بالخبر من وجهين: أحدهما أن السؤال بـ«أم» عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإيهام؛ فجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل واحد منهما، وثانيهما ما روي بأنه لما قال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن» قال له ذو اليمين: بعض ذلك قد كان، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي.

ويقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر، وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع في مثل قوله نصب «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة؛ فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة.

ومما يجب التنبه له في فصل التقديم أصل، وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان:

1 - تقديم على نية التأخير، وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل كقولك: «قائم زيد» و «ضرب عمرأ زياً»؛ فإن «قائم» و «عمرأ» لم يخرجاً بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله.

2 - وتقديم لا على نية التأخير، ولكن أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم، ويجعل له إعراباً غير إعرابه، ما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له، فيقدم تارة هذا على هذا، وأخرى ذاك على هذا،

كقولنا: «زيد المنطلق» و «المنطلق زيد» فإن «المنطلق» لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وهكذا القول في تأخير «زيد».

[تأخير المسند إليه]

وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند.

هذا كله مقتضى الظاهر، وقد يخرج المسند إليه على خلافه:

فيوضع المضمرة موضع المظهر، كقولهم ابتداءً من غير جري ذكر لفظاً أو قرينة حال: «نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو» مكان: «نعم الرجل، وبئس الرجل» على قول من لا يرى الأصل «زيد نعم رجلاً، وعمرو بئس رجلاً» وقولهم: «هو زيد عالم، وهي عمرو شجاع» مكان: الشأن زيد عالم، والقصة عمرو شجاع؛ ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] وقال: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: 117] وقال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: 46].

وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمرة؛ فإن كان المظهر اسم إشارة؛ فذلك إما لكمال العناية بتمييزه؛ لاختصاصه بحكم بديع، كقوله⁽¹³⁷⁾: [البسيط].

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقاً
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحريير زنديقاً⁽¹³⁸⁾

(137) قائلهما: أحمد بن يحيى المعروف بابن الراوندي، أنظر مفتاح العلوم 294.

(138) التحرير: الفطن المجرب.

وإما للتهكم بالسامع، كما إذا كان فاقد البصر، أو لم يكن ثم مشارٍ إليه أصلاً.

وإما للنداء على كمال بلائته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر. أو على كمال فطائته، بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره.

وإما لادعاء أنه كمل ظهوره، حتى كأنه محسوس بالبصر، ومنه في غير باب المسند إليه قوله⁽¹³⁹⁾: [الطويل].

تَعَالَيْتَ كَيْ أَشْجَى، وَمَا بَكَ عِلَّةٌ تَرِيدِينَ قَتْلِي، قَدْ ظَفِرْتَ بِذَلِكَ⁽¹⁴⁰⁾
وإننا لنحو ذلك.

وإن كان المظهر غير اسم إشارة؛ فالعدول إليه من المضمحل إما لزيادة التمكن كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1 - 2] ونظيره من غيره قوله: ﴿وَيَلْقَىٰ أَرْزَاقَهُ وَيَلْقَىٰ زُلَّةً﴾ [الإسراء: 105] وقوله: ﴿فَبَدَّلَ الْأَيْتَانَ ظُلْمًا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْزَأْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: 59] وقول الشاعر⁽¹⁴¹⁾: [البسيط]

إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نُعْطِ الْحَقَّ سَائِلُهُ⁽¹⁴²⁾

بدل نعطكم إياه، وإما لإدخال الروح في ضمير السامع، وتربية المهابة. وإما لتقوية داعي المأمور، مثالهما قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، وعليه من غيره ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159].

وإما للاستعطاف، كقوله⁽¹⁴³⁾: [الوافر].

(139) قاله: ابن الدمية، أنظر معاهد التنصيص 1/ 159.

(140) تعاليت: أدعيت المرض، أشجى: أحزن.

(141) قاله: عبد الله بن عنة الضبي، شاعر مخضرم، أنظر المفضليات 748.

(142) عجزه: والدرع محببة والسيف مقروب.

(143) قاله: إبراهيم بن أدهم، أنظر معاهد التنصيص 1/ 170.

إلهي عَبْدُكَ العاصِي أَنَاكَ⁽¹⁴⁴⁾

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي⁽¹⁴⁵⁾: هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني، كقول ربيعة بن مرقوم⁽¹⁴⁶⁾: [البسيط].

بَائَتْ سَعَادُ فَامَسَى الْقَلْبُ مَعْمُوداً وَأَخْلَفَتْكَ ابْنَةُ الْحُرِّ المَوَاعِيدَا⁽¹⁴⁷⁾

فالتفت كما ترى حيث لم يقل: وأخلفتني، وقوله⁽¹⁴⁸⁾: [الطويل].

تَذَكَّرْتُ وَالذَكَرَى تَهَيَّجُكَ زَيْنَبَا وَأَصْبَحَ بَاقِي وَضَلَّهَا قَدْ تَقَضَّبَا⁽¹⁴⁹⁾

وَحُلَّ بِفُلْجٍ بِالْأَبَاتِرِ أَهْلُنَا وَشَطَّتْ فَحَلَّتْ غَمْرَةً مُنْقَبَا⁽¹⁵⁰⁾

فالتفت في البيتين.

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها.

وهذا أخص من تفسير السكاكي؛ لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها.

فكل التفات عندهم التفات عنده، من غير عكس.

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿فَنُكْرِىٰ وَآلِيهِ

(144) عجزه: مقرأ بالذنوب وقد دعاكا.

(145) مفتاح العلوم 296.

(146) ربيعة بن مرقوم الضبي، شاعر مخضرم شهد القادسية (ت بعد 16هـ).

(147) بانت: بعدت، معمود: موجه.

(148) قاتلهما ربيعة بن مرقوم أيضاً، أنظر مفتاح العلوم 297.

(149) تقضب: تقطع.

(150) شطت: بعدت، وفلج والأباتر وغمرة والمنقب: أسماء أماكن.

ثُمَّ جَاءَ ﴿٢٢﴾ [يس: 22] ومن التكلم إلى الغيبة، قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: 1-2]. ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة⁽¹⁵¹⁾: [الطويل].

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَنِ طُرُوبُ بُعِثَ الشَّبَابُ عَصْرَ حَانَ مَثِيبِ (152)
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَطَ وَلَيْبُهَا وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْتِنَا وَخُطُوبِ (153)
ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَاحِ وَجَّعَ

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا يَبْسُطُهَا﴾ [الرؤم: 48] ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مِنَّا يَوْمَ الْآزِفِ﴾ [الفاتحة: 4] وقول عبد الله بن عمنة: [البسيط].

ما إن ترى السيّد زيداً في نفوسهم
 كما يراه بشو كوز ومزهب⁽¹⁵⁴⁾
 إن تسألوا الحقّ نعط الحقّ سائله
 والدرع مُحَقَّبَة، والسيف مفروب⁽¹⁵⁵⁾
 وأما قول امرئ القيس: [المقارب].

وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَزُجِدْ (156) نَطَاوُنَ لَيْلِكَ بِالْأَمْدِ
كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَزْمِدِ (157) وَبِأَثِّ لَهْ لَيْلَةً
وَحُبْرُتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ وَذَلِكَ مَنْ تَبَلَّ جَاءَنِي

فقال الزمخشري: فيه ثلاث التفتات، وهذا ظاهر على تفسير

(151) علقمة الفحل بن عبدة التميمي، شاعر جاهلي (ت نحو 20 ق هـ).

(152) طحا بك: ذهب بك، الطروب: المهتم فرحاً أو حزناً.

(153) شَطَّ وَلِيهَا: بَعْدَ قَرِيْبِهَا، عَوَادِي الدَّهْرِ: خَطْبُوه وَمَصَائِيه.

(154) السيد وينوكوز ومرهوب: أحياء من ضبة.

(155) محبة: موضوع خلفنا على الركاب، والمقروء من السوف: الموضوع في قرابه.

(156) الأئمة: اسم مكان.

(157) العائر: القذى في العين.

السكاكي؛ لأن على تفسيره في كل بيت التفاتة.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر؛ فلا يكون في البيت الثالث التفات، لوروده على مقتضى الظاهر، لأننا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم.

وأما على المشهور فلا التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان فقليل: هما في قوله: «جاءني» إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني، وفيه نظر؛ لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به، وإذا قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلًا ملتبسًا به، فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها، لا منها ومن الخطاب جميعاً، فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة وقيل: إحداهما في قوله «وذلك» لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والثانية في قوله «جاءني» لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقرب.

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه - على ما ذكر الزمخشري - هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان ذلك أحسن تطرية⁽¹⁵⁸⁾ لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد.

وقد تختص مواقفه بلطائف كما في سورة الفاتحة؛ فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر، ونفس ذاكرة لما هو فيه، بقوله: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2] الدال على اختصاصه بالحمد، وأنه حقيق به؛ وجد من نفسه لا محالة محركاً للإقبال عليه، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] الدال على أنه مالك

(158) تطرية: تجديد.

للعالمين، لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته، قوي ذلك المحرك، ثم إذا انتقل إلى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: 3] الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها؛ تضاعفت قوة ذلك المحرك، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام، وهي قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] الدال على أنه مالكٌ للأمر كله يوم الجزاء؛ تناهت قوته، وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: 64] لم يقل واستغفرت لهم، وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ، وتعظيماً لاستغفاره، وتبيهاً على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان.

وذكر السكاكي⁽¹⁵⁹⁾ لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهاً:

أحدها: أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه؛ فنبه في التفات الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهمت وله الشكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له، وتحزنهم عليه، وخطبها به «تطاول ليلك» تسلياً أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً، ولم تتصبر - فعل الملوك - فشك في أنها نفسه، فأقامها مقام مكروب وخطبها بذلك تسلياً، وفي الثاني على أنه صادق في التحزن - خاطب أو لا - وفي الثالث على أنه يريد نفسه.

أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائراً، فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمراً ونهيماً، وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً، فلم يجد النفس معه، فبنى الكلام على الغيبة، وفي الثالث على ما سبق.

(159) مفتاح العلوم 302.

أو نه في الأول على أنها حين لم تثبت، ولم تبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الخيط والغضب، وسكن عنه الغضب بالعتاب الأول، ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلاً: «وبات ويات له» وفي الثالث على ما سبق.

هذا كلامه، ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف.

ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم، وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو المهم له.

أما الأول فكقول القبعثري للحجاج - لما قال له متوعداً بالقيـد: «لأحملنك على الأدهم» - : «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب» فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد وأراه بالطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد فجدير بأن يُصْفَد⁽¹⁶⁰⁾، لا أن يُصْفَد⁽¹⁶¹⁾. وكذا قوله له في الثانية: «إنه حديد» - : «لأن يكون حديد»⁽¹⁶²⁾ خير من أن يكون بليداً.

وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبّر من قال مفتخراً⁽¹⁶³⁾: [الطويل].

أنت تشتكى عندي مُزَاوَلَةَ الْقِرَى وقد رأتِ الضيفان يُنْحُونُ مُزَلِي⁽¹⁶⁴⁾
فقلتُ كَأَنِّي ما سمعتُ كلامها: هُمُ الضيفُ جِدِّي في قرائمُ وعجلي

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة.

(160) أصفد: أعطى.

(161) صفد: قيد بالحنيد.

(162) الحديد: شديد النشاط.

(163) قائلهما: حاتم الطائي، وليس في ديوانه.

(164) القرى: إطعام الضيف، وينحون: يقصدون.

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: 189]. قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلىء ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ قَلِيلًا لِلَّذِينَ وَاللَّاتِ يَتَنَبَّهْنَ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: 215]. سألوهم عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان الصرف.

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه، وأن ما هو للوقوع كالواقع، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَنزِعُ مِنْ فِي السَّمَاءِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [النمل: 87]. وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسِفُ الْجِبَالَ وَنَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 47] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: 50] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَابِ﴾ [الأعراف: 48] جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع، وعن حسان⁽¹⁶⁵⁾ أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور، وهو طفل، فجاء إليه يبكي، فقال له: يا بني ما لك؟ قال: لسعني طويرٌ كأنه ملتف في بُرْذِي حبرة⁽¹⁶⁶⁾، فضمه إلى صدره، وقال: يا بني قد قلت الشعر.

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلَيْنَا لَرْجِعُكَ﴾ [الذاريات: 6] وكذا اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾ [هود: 103].

ومنه القلب، كقول العرب: عرضت الناقة على الحوض، ورده مطلقاً قومٌ، وقبله مطلقاً قومٌ منهم السكاكي، والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قبل، ولا رَدَّ.

(165) حسان بن ثابت الأنصاري شاعر الرسول ﷺ.

(166) برد حبرة: ثوب من اليمن يكون مخططاً.

أما الأول فكقول رؤية : [الرجز].

وَمِنْهُمْ مَّنْغُبْرَةٌ أَزْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاءُ⁽¹⁶⁷⁾

أي كأن لون سمانه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه للمبالغة ونحوه
قول أبي تمام يصف قلم الممدوح : [الطويل].

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَزْيُ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَامِلٍ⁽¹⁶⁸⁾

وأما الثاني فكقول القطامي⁽¹⁶⁹⁾ : [الوافر].

كَمَا طِيئْتُ بِالْفَدْنِ السِّيَاعِ⁽¹⁷⁰⁾

وقول حسان : [الوافر].

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽¹⁷¹⁾

وقول عروة بن الورد⁽¹⁷²⁾ : [الوافر].

فَلَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي⁽¹⁷³⁾

وقول الآخر⁽¹⁷⁴⁾ : [الوافر].

وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنَكَ الْوَدَاعِ⁽¹⁷⁵⁾

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾

(167) المهمة : الأرض المقفرة .

(168) الأري : العسل ، الجنى : ما يجنى من الشيء ، اشتارته : جمعته ، العوامل : الذين يجمعون العسل .

(169) عمير بن شبيب القطامي ، شاعر أموي كان نصرانياً (ت 130هـ) .

(170) صدره : فلما أن جرى سمي عليها ، الفدن : القصر ، السياح : الطين المخلوط بالطين .

(171) صدره : كان سيئة من بيت رأس .

(172) عروة بن الورد من الشعراء الصعاليك الجاهليين .

(173) عجزه : وما ألوك إلا ما أطيع .

(174) قاله : القطامي ، أنظر الأغاني 44/24 .

(175) صدره : قفي قبل التفرق يا ضباعا .

[الأعراف: 4] ليس وارداً على القلب؛ إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف، وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَفَّسْنَا فِي نَفْسِكَ﴾ [النجم: 8] وكذا قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ يَكُونُ هَكَذَا قَالِقَهُ إِيَّاهُمْ ثُمَّ قَوْلَ لَوْلَا نُنْزِلُ الْإِنْسَانَ إِلَّا عَبْدًا مَرَدًّا﴾ [النمل: 28] فأصل الأول: أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا، أي إهلاكنا، وأصل الثاني: ثم أراد الدنو من محمد ﷺ فتدلَّى فتعلق عليه في الهواء، ومعنى الثالث: تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون، فيقال: إنه دخل عليهم من كوة، فألقى الكتاب إليها، وتوارى في الكوة.

وأما قول خدّاش⁽¹⁷⁶⁾: [الطويل].

وَتَشَقَّى الرَّمَاحُ بِالضُّبَابِطَةِ الْخُمْرِ⁽¹⁷⁷⁾

فقد ذُكر له سوى القلب وجهان:

أحدهما: أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها.

والثاني: أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها؛ تحقيراً لشأنهم، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها، كما يقال: شقي الخنزير بجسم فلان، إذا لم يكن أهلاً للبسه. وقيل في قول قطري بن الفجاءة⁽¹⁷⁸⁾: [الكامل].

ثم انصرفْتُ وقد أَصَبْتُ ولم أَصِبْ جَذَعُ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ⁽¹⁷⁹⁾

إنه من باب القلب على أن «لم أَصِبْ» بمعنى لم أجرح أي قارح البصيرة جذع الإقدام، كما يقال: إقدام غرّ ورأي مجرب، وأجيب عنه بأن «لم أَصِبْ» بمعنى لم أُلِف، أي أُلِف بهذه الصفة، بل وجدت بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة، على أن قوله: «جذع البصيرة قارح الإقدام» حال من

(176) هو خدّاش بن زهير، والبيت من شواهد اللسان (مادة: ضطر).

(177) صدره: وتركب خيلاً لا هواة بينها. والضباطرة: جمع ضبط وهو اللثيم العظيم الاست.

(178) قطري بن فجاءة من شعراء الخوارج وأبطالهم (ت 79هـ).

(179) الجذع: الحدث صغير السن، القارح: المتقدم في السن.

الضمير المستتر في «لم أصب» فيكون متعلقاً بأقرب مذكور، ويؤيد هذا الوجه قوله قبله: [الكامل].

لَا يَزْكُنُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَحَوِّفًا لِحِمَامٍ⁽¹⁸⁰⁾
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرُّمَاحِ ذَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مِرَّةً وَأَمَامِي⁽¹⁸¹⁾
حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ قَمِي أَكْنَافَ سُرْجِي أَوْ عِثَانَ لَجَامِي⁽¹⁸²⁾

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح، وأيضاً فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت، إعلماً أن الإقدام غير علّة للحمام، وحثاً على الشجاعة وبنقض الفرار.

(180) الوعى: الحرب، الحمام: الموت.

(181) الذرية: الهدف الذي يرمى.

(182) أكفاف السرج: جوانبه، والعنان: السير.

القول في أحوال المسند

[حذف المسند]

أما تركه فلتنحو ما سبق في باب المسند إليه، من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، ومن اختصار تنبه السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تنبيهه، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، إما مع ضيق المقام كقوله⁽¹⁸³⁾: [الطويل].

فلإنني وقَيَّازٌ بها لَغَرِيبٌ⁽¹⁸⁴⁾

أي وقَيَّازٌ كذلك، وقوله⁽¹⁸⁵⁾: [المنسرح].

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

أي نحن بما عندنا راضون، وكقول أبي الطيب: [الكامل].

قالت وقد رأيت اضْغِرَارِي: مَنْ بِهِ؟ وتنهَّدت، فأجَبْتُها: المُتَنَهِّدُ

أي المتنهَّد هو المطالب به، دون المطالب به هو المتنهَّد، إن فسر بمن المطالب به؛ لأن مطلوب السائلة - على هذا - الحكم على شخص معين بأنه المطالب به؟ ليتعين عندها، لا الحكم على المطالب به بالتعيين، وقيل: معناه من فعل به؟ فيكون التقدير «فعل به المتنهَّد».

وإما بدون الضيق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: 62] على وجهه، أي والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك؛ ويجوز أن

(183) قاله: ضايع بن الحارث البرجمي، وهو من شواهد سيبويه 38/1.

(184) صدره: ومن يك أمسى بالمدينة رحله.

يكون جملة واحدة وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله، فكانا في حكم مرضي واحد، كقولنا: «إحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني». وكقولك: «زيد منطلق، وعمرو» أي «عمرو كذلك» وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَسْتَنَ مِنْ الْمَجِصِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتْهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَا يَحِصُّ﴾ [الطلاق: 4] أي والثاني لم يحصن مثلهم، وقولك: خرجت فإذا زيد، وقولك لمن قال: «هل لك أحد؟ إن الناس إلْب⁽¹⁸⁶⁾ عليك»: إن زيدا وإن عمراً، أي إن لي زيدا، وإن لي عمراً، وعليه قوله⁽¹⁸⁷⁾: [المنسرح].

إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مُرْتَحَلًا⁽¹⁸⁸⁾

أي إن لنا محلاً في الدنيا، وإن لنا مرتحلاً عنها إلى الآخرة، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الاسراء: 100] تقديره: لو تملكون تملكون مكرراً لفائدة التأكيد، فأضمر تملك الأول إضماراً على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضميراً منفصلاً وهو أنتم؛ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، ف«أنتم» فاعل الفعل المضمر، وتملكون تفسيره. قال الزمخشري: هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فاما ما يقتضيه علم البيان فهو أن «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشئ المتبالغ، ونحوه قول حاتم: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي⁽¹⁸⁹⁾. وقول المتلمس: [الطويل].

وَلَوْ غَيْرُ إِخْوَانِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي⁽¹⁹⁰⁾

(185) ينسب لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ولقيس بن الخطيم ولقيس بن المظفر أبي يزيد، أنظر الأغاني 3/ 19، وميويه 37/ 1.

(186) إلْب عليك: مجتمعون عليك.

(187) قائله: الأعشى، وهو في ديوانه 170.

(188) صدره: وإن في السفر ما مضى مهلاً.

(189) مثل قاله حاتم حين لطمته أمة وهو أسير، ويضرب عند تمثي أمر أفضل مما حصل.

(190) عجزه: جعلت لهم فوق المرانين ميسماً.

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: 8] أي كمن لم يزين له سوء عمله. والمعنى: أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما: الذين كفروا، والذين آمنوا، كمن لم يزين له سوء عمله؛ ثم كان رسول الله ﷺ لما قيل له ذلك؛ قال: لا، فقيل ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ﴾ [فاطر: 8] وقيل: «المعنى: أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات؛ فحذف الجواب لدلالة ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٌ﴾ أو: أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله؛ فحذف لدلالة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: 8].

وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾ [يوسف: 18] وقوله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: 1] وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النور: 53] فكل منها يحتمل الأمرين؛ حذف المسند إليه وحذف المسند، أي: فأمرني صبر جميل، أو فصبر جميل أجمل، وهذه سورة أنزلناها، أو فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها، وأمركم أو الذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة، لا شك فيها، ولا يرتاب كطاعة الخلفاء من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره، لا أيماناً تقسمون بها بأفواهكم، وقلوبكم على خلافها، أو طاعتكم طاعة معروفة، أي بأنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة.

ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لَنْتَدُّنَّ﴾ [النساء: 171] قيل: التقدير ولا تقولوا: آلهتنا ثلاثة، ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة، لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ، كما تقول: ليس أمراؤنا ثلاثة فإنك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء، وذلك إشراك، مع أن قوله تعالى بعده: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: 171] يناقضه.

والوجه أن «ثلاثة» صفة مبتدأ محذوف، أي يكون مبتدأ محذوفاً مميزه لا خبر مبتدأ، والتقدير «ولا تقولوا: لنا - أو في الوجود - آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة» ثم حذف الخبر كما حذف من «لا إله إلا الله» و«ما من إله إلا الله» ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع؛ فيكون النهي عن إثبات الوجود لآلهة، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين، مع أن ما بعده - أعني قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النساء: 171] ينفي ذلك، فيحصل النهي عن الإشراك، والتوحيد من غير تناقض؛ ولهذا يصح أن يتبع نفي الاثنين فيقال: «ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان» لأنه كقولنا: ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان، وهذا صحيح، ولا يصلح أن يقال عن التقدير الأول: ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان؛ لأنه كقولنا: ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين، وهذا فاسد، ويجوز أن يقدر: ولا تقولوا: الله والمسيح وأمه ثلاثة، أي لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ [المائدة: 73] فيكون: المعنى ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة؛ فإنه قد استقر في العرف أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في وصفٍ وأنهما شبيهان له؛ أن يقال: هم ثلاثة، كما يقال - إذا أريد إلحاق واحد بآخر وجعله في معناه - هما اثنان.

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال: إما محقق، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25] وقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ زَلَّلَ يَرْبُ السَّمَاءِ مَاذَا قَالُوا يَوَّالُ الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِ مَوْجِهَاتِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: 63] وإما مقدر نحو⁽¹⁹¹⁾: [الطويل].

لِيُبَيِّنَكَ يَزِيدُ ضَارِعَ الْخُصُومَةِ⁽¹⁹²⁾

(191) ينسب للحارث بن نهيك ولليد بن ربيعة، ولمزرد بن ضرار وللحارث بن ضرار ولنهشل

بن حري، أنظر سيبويه 1/145، ومفتاح العلوم 331.

(192) عجزه: ومختبط مما تطيح الطواشع، والضارع: اللليل.

وقراءة من قرأ ﴿يَسْجُدْ لهُ فِيهَا بِالْأَصْبَالِ﴾ [النور: 36 - 37] وقوله: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ يَنْزِلُكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: 3] ببناء الفعل للمفعول.

وفضل هذا التركيب على خلافه - أعني نحو «ليبك يزيد صارغ» ببناء الفعل للفاعل، ونصب «يزيد» من وجوه:

أحدها: أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين: إجمالاً، ثم تفصيلاً.

الثاني: أن نحو «يزيد» فيه ركن الجملة لا فضلة.

الثالث: أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل؛ فيكون عند ورود ذكره كمن تسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب، وخلافه بخلاف ذلك.

ومن هذا الباب - أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤالٍ مقدر - قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: 100] على وجه؛ فإن الله شركاء إن جعلوا مفعولين لـ «جعلوا» فـ «الجن» يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوف دل عليه سؤال مقدر، كأنه قيل: من جعلوا الله شركاء؟ فقيل: الجن، فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً، فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الإنكار، دخول اتخاذهم من الجن.

والثاني: ما ذكره الزمخشري، وهو أن ينتصب «الجن» بدلاً من «شركاء» فيفيد إنكار الشريك مطلقاً أيضاً كما مر، وإن جعل «الله» لغواً كان «شركاء الجن» مفعولين قدم ثانيهما على الأول، وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الله شريكاً - ملكاً كان، أو جنياً، أو غيرهما - ولذلك قدم اسم الله على الشركاء، ولو لم يبن الكلام على التقديم، وقيل: وجعلوا الجن شركاء الله؛ لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء، والله أعلم.

ومنه ارتفاع المخصوص في باب «نعم وبس» على أحد القولين.

[لذكر المسند]

وأما ذكره؛ فإما لنحو ما مر في باب المسند إليه، من زيادة التقرير،
والتعريض بغباوة السامع، والاستلذاذ، والتعظيم، والإهانة وبسط الكلام،
وإما ليتعين كونه اسماً؛ فيستفاد منه الثبوت، أو كونه فعلاً؛ فيستفاد منه
التجدد أو كونه ظرفاً، فيورث احتمال الثبوت والتجدد، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: وإما للتعجب من المسند إليه بذكره، كما إذا قلت:
«زيد يقاوم الأسد» مع دلالة قرائن الأحوال، وفيه نظر؛ لحصول التعجب
بدون الذكر إذا قامت القرينة.

وأما إفراده فلكونه غير سببي، مع عدم إفادة تقوي الحكم، كقولك:
زيدٌ منطلق، وقام عمرو، والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق.

قال السكاكي: وأما الحالة المقترضة لإفراده فهي إذا كان فعلياً ولم يكن
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون
مفهوماً محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه، كقولك: أبو زيد
منطلق والكر من البر⁽¹⁹³⁾ بستين، وضرب أخو عمرو، ويشكر بكراً إن
تعطه، وفي الدار خالداً، إذ تقديره: استقر أو حصل في الدار على أقوى
الاحتمالين؛ لتنام الصلة بالظرف، كقولك: الذي في الدار أخوك.

وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً
للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي؛ إذ
فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا:

(193) البر: القمح.

«زيد أبوه منطلق أو انطلق، والبرُّ الكُرُّ منه بستان» فجعل - كما ترى - أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى.

والثاني: أن الظرف الواقع خبراً، إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره؛ كان قولنا «الكر من البر بستان» تقديره: الكر من البر استقر بستان، فيكون المسند جملة، ويحصل تقوي الحكم كما مرّ، وكذا إذا كان «في الدار خالد» تقديره: «استقر في الدار خالد» كان المسند جملةً أيضاً، لكون «استقر» مسنداً إلى ضمير «خالد» لا إلى «خالد» على الأصح؛ لعدم اعتماد الظرف على شيء.

وأما كونه فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد.

وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقييد والتجدد، ومن البين فيهما قول الشاعر⁽¹⁹⁴⁾: [البسيط].

لا يَأْنِفُ الدُّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا لِكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ⁽¹⁹⁵⁾
وقوله⁽¹⁹⁶⁾: [الكامل].

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ⁽¹⁹⁷⁾
إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدده وحدوثه، ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك.

وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، كقولك: ضربت ضرباً شديداً، وضربت زيدا، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديباً، وضربت بالسوط، وجلست والسارية، وجاء زيد راكباً،

(194) قاله: جوية بن النضر، أنظر دلائل الإعجاز 141، شرح الحامدة 4/1735.

(195) المضروب: المسكوك.

(196) قاله: طريف بن تميم العبدي، شاعر جاهلي، أنظر دلائل الإعجاز 142.

(197) يتوسم: يتأمل ويتفرس.

وطاب زيدٌ نفساً، وما ضرب إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيداً.

والمقيّد في نحو «كان زيد قائماً» هو «قائماً» لا كان.

وأما ترك تقييده فلما نفع من تربية الفائدة.

وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بين ذلك في علم النحو، ولكن لا بد من النظر ههنا في «إن» و«إذا» و«لو».

أما «إن» و«إذا» فهما للشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في شيء، وهو أن الأصل في «إن» أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول لصاحبك: «إن تكرمني أكرمك» وأنت لا تقطع بأنه يكرمك، والأصل في «إذا» أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: «إذا زالت الشمس آتيك».

ولذلك كان الحكم النادر موقعاً لـ«إن» لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر، وغلب لفظ الماضي مع «إذا» لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع: نظراً إلى اللفظ.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْفِرُوا يَوْمَئِذٍ وَمِنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: 131] أتى في جانب الحسنة بلفظ «إذا» لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوعٌ به؛ ولذلك عرفت تعريف الجنس، وجوّز السكاكي⁽¹⁹⁸⁾ أن يكون تعريفها للعهد، وقال: وهذا أقصى لحق البلاغة، وفيه نظر. وأتى في جانب السيئة بلفظ «إن» لأن السيئة نادرةٌ بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ ولذلك نكرت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَدْفَنُوا النَّاسَ رَحِمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا فَعَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36] أتى بـ«إذا» في جانب الرحمة، وأما

(198) مفتاح العلوم 347.

تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية؛ نظراً إلى لفظ الإذاقة، وجعله للتقليل - نظراً إلى لفظ الإذاقة كما قال - أقرب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا سَخَّ النَّاسَ سَخِرًا﴾ [الروم: 33] بلفظ «إذا» مع الضر؛ فلننظر إلى لفظ المس، وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير من الضر، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر، وللتنبية على أنَّ مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا مَسَّ الشِّرْكَاءَ دُعَاؤَ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: 51] بعد قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّا كُنَّا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَقًا بَاحِيَةً﴾ [فصلت: 51]. أي أعرض عن شكر الله، وذهب بنفسه وتكبر وتعظم، فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسّه للمعرض المتكبر، ويكون لفظ «إذا» للتنبيه على أنَّ مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشرك مقطوعاً به.

قال الزمخشري: وللجهل بموقع «إن» و«إذا» يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب، فيغلطون، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان⁽¹⁹⁹⁾ كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة، وقد سأله حاجة فلم يقضها، ثم شفع له فيها فقضاها: [الطويل].

دُمْتُ ولم تُحْمَد، وأدرُكْتُ حاجتي تولَّى سيواكم أجزها واصطناعها⁽²⁰⁰⁾
أبى لك كُنتَ الحمدي رأيي مُقَصَّر ونَفَسُ أضافَ الله بالخيرِ باعها⁽²⁰¹⁾
إذا هي حُثْثَته على الخير مَرَّةً عَصاها، وإنْ مُمْتُ بِشَرِّ أطاعها
فلو عكس لأصاب.

(199) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، شاعر ابن شاعر (ت 104هـ).

(200) اصطناعها: اتَّخَذَهَا معروفًا.

(201) الباع: مقدار مدَّ اليدين.

وقد تستعمل «إن» في مقام القطع بوقوع الشرط لنكته. كالتجاهل:
لاستدعاء المقام إيّاه. وكعدم جزم المخاطب، كقولك لمن يكذبك فيم تخبر:
إن صدقت فقل لي ماذا تفعل؟. وكتنزيله منزلة الجاهل؛ لعدم جريه على
موجب العلم، كما تقول لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

والتوبيخ على الشرط، وتصوير أن المقام - لاشتماله على ما يقلعه عن
أصله - لا يصح إلا لفرضه كما يفرض الحال لغرض، كقوله تعالى:
﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: 5].
فيمن قرأ «إن» بالكسر؛ لقصد التوبيخ، والتجهيل في ارتكاب الإسراف،
وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء؛ حقيق أن لا
يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض.

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، ومجيء قوله تعالى:
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا رَزَقْنَا عَلَىٰ عِبْدِنَا﴾ [البقرة: 23] به «إن» يحتمل أن يكون
لتغليب غير المرتابين منهم؛ فإنه كان فيهم من يعرف الحق، وإنما ينكر
عناداً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: 5].

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ
يَشْعَبَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ نَعُودَنَّ فِي وَلَئِنَّا﴾ [الأعراف: 88] أدخل
شعيب عليه السلام في «نعودن» في ملتنا» بحكم التغليب؛ إذ لم يكن شعيب
في ملتهم أصلاً، ومثله تعالى: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ [الأعراف: 89] وكقوله
تعالى: ﴿وَكَاذِبٌ مِّنَ الْقَائِنِينَ﴾ [التحریم: 12] عدت الأنثى من الذكور بحكم
التغليب وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا لِآلِ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: 34] عُدَّ إبليس من
الملائكة بحكم التغليب، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهَلُونَ﴾ [النمل: 55]
بناء الخطاب، غلب جانب «أنتم» على جانب «قوم».

ومثله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِفَعِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 93] فيمن قرأ بالباء، وكذا
قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّبِعُوا رِبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21] غُلِبَ المخاطبون في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ على

الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعاً؛ لأن «لعل» متعلقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا» وهذا من غوامض التغليب، وكقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْثَىٰ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغلب فيه المخاطبون على الغيب، والعقلاء على الأنعام، وقوله تعالى: ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11] أي ييشكم، ويترككم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً، حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبت والتكثير، ولذلك قيل: ﴿يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11] ولم يقل «به» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتِي الْأَنْبِيَاءَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179].

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره - أعني الجزاء بالشرط - في الاستقبال؛ امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت، وفي أفعالهما المضئي، أعني أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضياً.

ولا يخالف ذلك لفظاً - نحو: إن أكرمتني أكرمتك، وإن أكرمتني أكرمك، وإن تكرمني أكرمتك، وإن تكرمني فأنت مكرم، وإن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس - إلا لنكتة ما، مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، إما لقوة الأسباب المتأخدة في وقوعه، كقولك: «إن اشترينا كذا» حال أنقضاء الأسباب في ذلك، وإما لأن ما هو للواقع كالواقع، كقولك: «إن مت كان كذا وكذا» كما سبق، وإما للتفاؤل، وإما لأظهار الرغبة في وقوعه، نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام؛ فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر، يكثر تصوُّره إياه، فربما يخيل إليه حاصلاً، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ إِلَىٰ الْيَأْسِ إِنَّ أَرْدَنَ حَصْنًا﴾ [النور: 33] وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب، حتى إذا وجد حكم الحصن بخلاف حكمه غلظه تارة، واستخرج له محملاً أخرى، وعليه قول أبي العلاء المعري: [البسيط].

ما ميزت إلا وطيف منك يضحيني سرى أمامي، وتأويأ على أثري⁽²⁰²⁾

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي، فأعدك بين يدي مغلفاً للبصر بعة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامي، وأعدك خلفي إذا لم يتيسر لي تغليظه حين لا يدركك بين يدي نهاراً، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي⁽²⁰³⁾: أو للتعريض كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65] وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَتَّبَعْتُ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ أَمْلِي إِنَّكَ إِذَا لَئِنْ أَتَّابِلَيْتَ﴾ [البقرة: 145] وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَأَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكُمْ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: 209].

ونظيره في التعريض بقوله تعالى: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [الحج: 22] المراد: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم؟ والمنبه عليه «ترجعون» وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِيدُ الْرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يَقْدِرُونَ إِلَيْهِ إِذَا لَبَّى ضَلَّالٍ مُبِينٍ﴾ [يس: 23 - 24] إذ المراد أتخذون من دون آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذوكم؟! إنكم إذا لفي ضلال مبين، ولذلك قيل: ﴿وَأَمْسَتْ بِرَبِّكُمْ﴾ [الزمر: 25] دون «بربي» وأتبعه ﴿فَأَسْمِعُونَ﴾ [الزمر: 25] ووجه حسنه تطلب إسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك، ويعين على قبوله؛ لكونه أدخل في إمحاض النصح لهم، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرُنَا وَلَا تَسْأَلُونَ عَمَّا نَعْمَلُونَ﴾ [سبا: 25] فإن حق النسق من حيث الظاهر: «قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون» وكذا ما قبله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَوْ يَأْتَاكُمْ لَعَلَّ هَذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [النور: 24].

(202) السرى: سير الليل، والتأويأ: سير النهار.

(203) مفتاح المعلوم 352.

قال السكاكي⁽²⁰⁴⁾ رحمه الله: وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف.

ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: 2] عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الممتحنة: 2] وقال: الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتة، كأنه قيل: وودوا قبل كل شيء كفرهم وارتدادكم، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً: من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردكم كفاراً، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها؛ لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذلوا لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه.

هذا كلامه، وهو حسنٌ دقيقٌ، لكن في جعل ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: 2] عطفًا على جواب الشرط نظرٌ، لأن ودادهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة. فالأولى أن يجعل قوله: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ عطفًا على الجملة الشرطية: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْتَهِبُوا لَكُمْ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي بَدَأُوا كَسَبُوا فَتَعَسَىٰ أُفْوَاهُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 111].

وأما «لو» فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزء، كانتفاء الإكرام في قولك: «لو جئني لأكرمك» ولذلك قيل: هي امتناع الشيء لامتناع غيره.

ويلزم كون جملتيها فعليتين، وكون الفعل ماضياً؛ فدخلوها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكَ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَمُنَّ﴾ (206) [الحجرات: 7] لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، كما في قوله

(204) المصدر السابق، 353.

(205) يَتَفَوَّكُم: يَجِدُوكُمْ وَيَنْظُرُوا بِكُمْ.

(206) عتم: وقعتم في الشلة.

تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] بعد قوله ﴿إِنَّمَا كُنَّ مَسْهُرُونَ﴾ [البقرة: 14] وفي قوله تعالى: ﴿قَوِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَانَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: 79] ودخولها عليه في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: 31] لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره، كما نزل «يود» منزلة «ود» في قوله تعالى: ﴿زَيْمًا يَودُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: 2].

ويجوز أن يرد الغرض من لفظ «تري» و «يود» إلى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمَسَكْتَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: 9] إذ قال: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: 9] استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مُسْحَرًا بين السماء والأرض، تبدو في الأول كأنها قطع قطن مندوف، ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركاماً، وكقول تأبط شراً⁽²⁰⁷⁾: [الوافر].

أَلَا مَنْ مَبْلَغِ فِتْيَانِ فَهْمٍ بِمَا لَأَقِثْتُ عِنْدَ رَحَا بَطَانِ⁽²⁰⁸⁾
بَأَنِّي قَدْ لَقِيتُ الْعَوْلَ تَهْوِي يَسْهَبُ كَالصَّحِيفَةِ صَخَصَحَانِ⁽²⁰⁹⁾
قُلْتُ لَهَا: كَلَانَا نَضُّو أَرْضَ أَخُو سَفَرٍ، فَخَلِّي لِي مَكَانِي⁽²¹⁰⁾
فَشَدْتُ شُدَّةَ نَحْوِي، فَأَهْوَتْ لَهَا كَفِّي بِمَضْفُولِ يَمَانِي⁽²¹¹⁾

(207) أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، تأبط شراً، شاعر جاهلي عذاه (ت 80 ق هـ).

(208) رحا بطنان: اسم مكان.

(209) تهوي: تسرع، السهب والمصحصان: المستوي من الأرض.

(210) النضو: المهزول.

(211) المصفول اليماني: السيف المجلول المصنوع في اليمن.

فَأَضْرِبُهَا بِلَا ذَهَبٍ، فَخَرَّتْ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَالْجِزَانِ⁽²¹²⁾

إذ قال: «فأضربها» ليصور لقومه الحالة التي تشجع فيها على ضرب الغول، كأنه يبصرهم أياها، ويتطلب منهم مشاهدتها؛ تعجيباً من جراته على كل هول، وثباته عند كل شدة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مِثْلُ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقْتُهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59] إذ قال: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59] دون «كن فكان» وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِينٍ﴾ [الحج: 31].

[تنكير المسند]

وأما تنكيره فيما لإرادة عدم الحصر والعهد، كقولك: زيدٌ كاتبٌ، وعمروٌ شاعرٌ. وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِلنَّاقِينَ﴾ [البقرة: 2] أي هدى لا يكتنه كنهه.

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم.

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق.

[تعريف المسند]

وأما تعريفه لإفادة السامع إما حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر له كذلك، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحدهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى؛ تعمد إلى اللفظ الدال على الأول، وتجعله مبتدأ، وتعمد

(212) البجران: مقدم العتق من الناقة.

إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه للثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيداً، وهو يعرف بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف زيداً أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً.

وإن عرف أن له أخاً في الجملة، وأردت أن تعينه عنده؛ قلت: «أخوك زيد».

أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك»، وقولنا: «أخوك زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان انطلق، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المنطلق، فتقول: «زيد المنطلق» وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد؛ قلت: «المنطلق زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنس المنطلق، وأردت أن تعرفه أن زيداً متصف به؛ فتقول: «زيد المنطلق» وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: «المنطلق زيد».

لا يقال: زيد دال على الذات؛ فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي، فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر.

لأننا نقول: «المنطلق» لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و«زيد» لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به، كقول الخنساء⁽²¹³⁾: [الوافر].

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ
وقد يفيد قصره؛ إما تحقيقاً، كقولك: «زيد الأمير» إذا لم يكن أميراً سواه، وإما مبالغةً لكمال معناه في المحكوم عليه، كقولك: «عمرو الشجاع» أي الكامل في الشجاعة، فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره؛ لقصورها عن رتبة الكمال.

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقاً أي من غير اعتبار تقييده بشيء كما مر، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً؛ فإن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت، لا الوفاء مطلقاً، وكقول الأعشى: [المقارب].

هُوَ الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْمُضْطَفَا ةً إِمَّا مَخَاضاً، وَإِنَّا عِشَارَا⁽²¹⁴⁾
فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين، لا هبتها مطلقاً، ولا الهبة مطلقاً.

وهذه الوجوه الثلاثة - أعني العهد، والجنس للمقصر لتحقيقاً - والجنس للمقصر مبالغة - تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعروف، بخلاف المنكر؛ فلا يقال: «زيد المنطلق وعمرو»، ولا «زيد الأمير وعمرو» ولا «زيد الشجاع وعمرو».

وأما كونه جملةً فإما لإرادة تقوي الحكم بنفس التركيب كما سبق، وإما لكونه سبباً، وقد تقدم بيان ذلك.

وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت.

(213) تماضر بنت عمرو بن الشريد، شاعرة اشتهرت برثاء أخيها صخر، مخضمة.

(214) المخاض: النوق الحوامل، والعشار: النوق التي ولدت.

عليهما قول رب العزة: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: 14].

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَكَتًا قَالَ سَلِّمْ﴾ [هود: 69] إذ أصل الأول: نسلم عليك سلاماً، وتقدير الثاني سلام عليكم، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن ما حيوه به؛ أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جِئْتُمْ بِهِمْ فَيَرْجِعُوا فَيُحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنهَا﴾ [النساء: 86].

وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة، غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه، وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص، ولهذا أطلق، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد؛ لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الإنسان متجدد؛ لأنه بالقوة، وخروجه إلى الفعل بالتدرج، فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت، وفيه نظر.

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتَ صَاحِبُوت﴾ [الأعراف: 193] أي أحدثتم دعاءهم، أم استمر صمتكم عنه؛ فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم، فقبل: لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ﴾ [الأنبياء: 55] أي أحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أي أحوال الصبا بعد مستمرة عليك.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8] في جواب ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَآلِئَوِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: 8] فلاخراج ذواتهم من جنس المؤمنين؛ مبالغة في تكذيبهم، ولهذا أطلق قوله: «مؤمنين» وأكد نفيه بالباء. ونحوه: ﴿يُؤَيِّدُوكَ أَنَّ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنهَا﴾ [المائدة: 37].

وشرطيتها لما مر.

وظرفيتها لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدرة بالفعل على الأصح.

[تأخير المسند وتقديمه]

وأما تأخيره فلأن ذكر المسند أهم كما سبق.

وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَكَرَّ دِيكُرٌ
وَرَكِي دِينَ﴾ [الكافرون: 6] وقولك: «قائم هو» لمن يقول: ومنه قولهم: تميمي
أنا. وعليه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفُونَ﴾⁽²¹⁵⁾ [الصفات: 47]
أي بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول؛ ولهذا لم يقدم الظرف في قوله
تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [البقرة: 2] لئلا يفيد ثبوت الرب في سائر كتب الله
تعالى.

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خير لا نعت كقوله⁽²¹⁶⁾: [الطويل].
لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدُّهْرِ
وقوله تعالى: ﴿وَلَكَّرَ فِي الْأَرْضِ مُسْفَرٌ وَتَنَعَ إِنْ جِئَ﴾ [البقرة: 36].
وإما للتفاؤل، وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله⁽²¹⁷⁾: [البسيط].
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ⁽²¹⁸⁾
وقوله⁽²¹⁹⁾: [الوافر].
وَكَالنَّارِ الْحَيَاءُ؛ فَمِنْ رَمَادٍ أَوَاخِرُهَا، وَأَوَّلُهَا دُخَانٌ

(215) الغول: ذهاب الخمر بالمقل.

(216) قاله: بكر بن النطاح، أنظر الأغاني 113/19. وينسب لحسان بن ثابت.

(217) قاله: محمد بن وهيب الحميري، أنظر الأغاني 81/19.

(218) أبو إسحاق، المراد به محمد المعتصم بن هارون الرشيد.

(219) قاله: أبو العلاء المعري، أنظر الإشارات للجرجاني 78.

قال السكاكي⁽²²⁰⁾ رحمه الله: وحقُّ هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند، وإلا لم يحسن ذلك الحسن.

تنبيه:

كثير مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند، كالذكر، والحذف، وغيرهما مما تقدمت أمثلته، والفتن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما.

(220) مفتاح العلوم 324.

القول في أحوال متعلقات الفعل

حالُ الفعلِ مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل؛ كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط؛ كذلك إذا عدته إلى المفعول؛ كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه.

أما إذا أريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع في نفسه، أو على من وقع؛ فالعبارة عنه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضربٌ؛ أو وجد، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد.

وإذا تقرر هذا فنقول: الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك، وقولنا: «على الإطلاق» أي من غير اعتبار عمومته وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ فيكون المتعدي حينئذٍ بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضاً؛ لأن المقدر في حكم المذكور.

وهذا الضرب قسمان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً كنايةً عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أو لا.

الثاني: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

[الزمر: 9] أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث.

قال السكاكي: ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً؛ أفاد العموم في أفراد الفعل، بعله إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما نحكم، ثم جعل قولهم في المبالغة «فلانٌ يعطي ويمنع»، ويصل ويقطع» محتملاً لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي.

وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشهار بشيء من ذلك.

والأول: كقول البحتري يمدح المعتز بالله، ويعرض بالمستعين بالله:
[الخفيف].

شَجَوُ حُسَايِدِهِ وَغَشِطَ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ، وَتَسْنَعُ وَاعِي (221)
أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع، يقول: محاسن الممدوح وأثاره لم تخف على من له بصر؛ لكثرتها واشتهارها، وكفي في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع؛ لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يبصر بها وأذنٌ يسمع بها، كي يخفى استحقاقه للإمامة، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها، فجعل كما ترى مطلق الرؤية كنايةً عن رؤية محاسنه وأثاره، ومطلق السماع كنايةً عن سماع أخباره وكقول عمرو بن معد يكرب (222): [الطويل].

فلو أن قومي أنطقني رماخهم نطقت، ولكن الرماح أجبرت (223)
لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرارٌ وحسٌ للالسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها

(221) الشجر: الحزن.

(222) عمرو بن معد يكرب بنبيعة الزبيدي، شاعر فارس مخضرم (ت 21هـ).

(223) أجرت: شقت اللسان.

أجرته، وكقول طفيل الغنوي⁽²²⁴⁾ لبني جعفر بن كلاب: [الطويل].
 جَزَى اللَّهُ عَنَا جَعْفَرًا حِينَ أُزْلِقَتْ بِنَا نَعْلُنَا فِي الْوَاطِثِينَ، فَوَلَّتْ⁽²²⁵⁾
 أَبْوَا أَنْ يَمْلُونَا، وَلَوْ أَنَّ أَمْنَا ثَلَاقِي الَّذِي لَأَقُوهُ مِنَّا لَمَلَبْ
 هُمْ خَلَطُونَا بِالنَّفُوسِ، وَالْجَاوَا إِلَى حُجْرَاتٍ أَدْفَاتٍ وَأَظْلَمَتْ
 فإن الأصل: لملتنا، وأدفأتنا، وأظلمتنا، إلا أنه حذف المفعول من هذه
 المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية.
 فإن قلت: لا شك أن قوله ألجأوا أصله ألجأونا فلائي معنى حذف
 المفعول منه؟.

قلت: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار؛ لأن حكمه حكم ما عطف
 عليه وهو قوله: «خلطونا».

الضرب الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول، فيجب تقديره
 بحسب القرائن، ثم حذفه من اللفظ.

إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه
 بمفعوله غرابة، كقولك: لو شئت جئت أو لم أجيء، أي لو شئت المجيء
 أو عدم المجيء؛ فإنك متى قلت: «لو شئت» علم السامع أنك علقت
 المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا
 يكون، فإذا قلت: «جئت» أو «لم أجيء» عرف ذلك الشيء، ومنه قوله
 تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَمْمِينَ﴾ [الأنعام: 149] وقوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ اللَّهُ
 يُخَيِّرْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: 24] وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُعْزِلْهُ﴾ [الأنعام:
 39].

وقول طرفة: [الطويل].

(224) طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي فحل (ت نحو 13 ق هـ).

(225) أزلقت: دُفعت إلى الزلل.

فَإِنْ شِئْتُ لَمْ تُزَقِّلْ وَإِنْ شِئْتُ أَزُقِّلْتُ مَخَافَةَ مَلُؤِي مِنَ الْبَيْدِ مُخَصِّدٍ⁽²²⁶⁾
وقول البحرني: [الكامل].

لَوْ شِئْتُ عَذْتُ بِلَاذِ نَجْدٍ عَزْدَةً فَخَلَّلْتُ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزُرُودِهِ⁽²²⁷⁾
وقوله⁽²²⁸⁾: [الكامل].

لَوْ شِئْتُ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا، وَلَمْ تَهْدَمْ مَآثِرَ خَالِدٍ
فإن كان في تعليق الفعل به غرابة ذكرت المفعول؛ لتقرره في نفس السامع وتؤنسه به، يقول الرجل يخبر عن عزه: لو شئت أن أردّ على الأمير رددت، وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته، وعليه قول الشاعر⁽²²⁹⁾:
[الطويل].

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيت عليه، ولكن ساحة الصبر أوسع
فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب بن عباد: [الطويل].

فَلَمْ يُبْقِ مَنِي الشَّوْقِ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بِكَيْتُ تَفَكُّرِي
فليس منه؛ لأنه لم يُرد أن يقول: فلو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكراً، ولكنه أراد أن يقول: أفناني النحول، فلم يبق مني وفي غير خواطر تجول، حتى لو شئت البكاء، فمررت جفوني، وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج منها بدل الدمع التفكير، فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي، وفي الثاني غير الحقيقي، فالثاني لا يصح لأن يكون تفسيراً للأول. وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد، كقول

(226) أرقل: أسرخ، القدّ: الشير المقلود من الجلد، المخصد: محكم القتل.

(227) العقيق والزرود: أسماء أماكن.

(228) البيت للبحرني، وهو في ديوانه 74/2.

(229) قاله أبو يعقوب إسحاق بن حسان السغدني الخريمي (ت 214هـ)، أنظر دلائل الإعجاز

البحثري: [الطويل].

وَكَمْ دُذْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدِيثِ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ⁽²³⁰⁾
إذ لو قال: «حززن اللحم» لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن
الحز كان في بعض اللحم، ولم ينته إلى العظم، فترك ذكر اللحم؛ ليبرىء
السامع من هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في
اللحم حتى لم يردّه إلا العظم.

وما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه، كقول البحثري أيضاً: [الخفيف].

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّورِ دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا
أي قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والمجد والمكارم، فحذف المثل؛ إذ
كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل، ولأجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة في قوله: [الوافر].

وَلَمْ أَسْذَخْ لَأَرْضِيهِ بِشَعِيرِي لَنَسِيمًا أَذْ يَكُونُ أَصَابَ مَا لَا
فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو «أمدح» في صريح لفظ «النسيم»
والثاني الذي هو «أرضي» في ضميره؛ إذ كان غرضه إيقاع نفي المدح على
النسيم صريحاً دون الإرضاء، ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت
البحثري قصد المبالغة في التأدب مع الممدوح، بترك مواجهته بالتصريح بما
يدل على تجويز أن يكون له مثل؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

وما للقصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يقصره السامع
على ما يذكر معه دون غيره، مع الاختصار، كما تقول: «قد كان منك ما
يؤلم» أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان، وعليه قوله
تعالى: ﴿ذَارِ أَلْتَّكْلِمِ﴾ [يونس: 25] أي يدعو كل أحد.

(230) ذدت: دفعت، سورة الأيام: شذتها، حززن: قطعن.

وإما للرعاية على الفاصلة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾⁽²³¹⁾ [الضحى: 1 - 3] أي وما قلاك.

وإما لاستهجان ذكره، كما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «ما رأيت منه ولا رأى مني» تعني العورة.

وإما لمجرد الاختصار، كقولك: «وأصغيت إليه» أي أذني، و «أغضيت عليه» أي بصري. ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْظَرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143] أي ذاتك، وقوله تعالى ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41] أي بعثه الله، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْمَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22] أي أنه لا يماثل، أو ما بينه وبينها من التفاوت، أو أنها لا تفعل كفعله، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ﴾ [الروم: 40] ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم، أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، ثم ما أنتم عليه في أمر ديانتكم - من جعل الأصنام لله أنداداً - غاية الجهل.

ومما عدّ السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّا وَدَّعْنَاهُ بِسَبِّهِ عَلَيْهِ أَتَقْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23-24] والاولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مرّ، وهو ظاهر قول الزمخشري؛ فإنه قال: ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الزياد وهم على السقي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم إبل مثلاً؟ وكذلك قولهما: ﴿لَا سَقَىٰ حَقَّ يُصَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾ منه السقي لا المسقي.

وأعلم أنه قد يشبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى

(231) سجي الليل: غطى بظلامه، قلى: هجر.

والفعل، كما في قوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ لَتَلَطِّقُنَّ﴾ [الإسراء: 110]؛ فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء؛ فلا يقدر في الكلام محذوف.

وليس بمعنى؛ لأن لو كان بمعنى لزم: إما الإشراك، أو عطف الشيء على نفسه؛ لأنه إن كان مسمى الآخر لزم الأول، وإن كان مسماهما واحد لزم الثاني، وكلاهما باطل، تعالى كلام الله عز وجل على ذلك.

فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين أي: سَمَّوه الله، أو الرحمن، أيّاً ما سَمَّوه فله الأسماء الحسنى، كما يقال: «فلان يدعى الأمير» أي: يسمى الأمير.

وكما في قراءة من قرأ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: 30] بغير تنوين، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين، كما في قولنا: زيد بن عمرو قائم؛ فإنه قد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة، كما هو أصله، فقليل: تقدير الكلام: عزير بن الله معبودنا. وهذا باطل، لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد، لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفاً بصفة، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال: زيد بن عمرو سيد، ثم كذبت فيه؛ لم يكن تكذيبك أن يكون زيد ابن عمرو، لكن أن يكون زيد سيداً، فلو كان التقدير ما ذكر لكان الإنكار راجعاً إلى أن معبودهم، وفيه تقدير أن عزير ابن الله - تعالى الله عن ذلك - فالقول في الآية بمعنى الذكر؛ لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزير هذا الذكر، كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم وتعظيمه: إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً؛ فهم يقولون أبداً: زيد الأمير، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه.

واعلم أن لحذف التنوين من عُزَيْر في الآية وجهين:

أحدهما: أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه، كعازر.

والثاني: أن يكون لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿اللَّهُ أَكْثَرُ عِلْمًا﴾ [الإخلاص: 1 - 2] بحذف التنوين من «أحد» وكما حكى عن عمارة بن عقيل⁽²³²⁾ أنه قرأ: ﴿وَلَا إِلِيلَ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: 40] بحذف التنوين من «سابق» ونصب «النهار» فقليل له: وما تريد؟ فقال: سابق النهار.

فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين؛ ف«عزيز» مبتدأ و«ابن الله» خبره، و«قال» على أصله، والله أعلم.

[تقديم المفعول]

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين، كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيد وتقريره: «زيداً عرفت لا غيره» ولذلك لا يصح أن يقال: «ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس» لتناقض دلالتى الأول والثاني، ولا أن تعقب الفعل المنفي بإثبات ضده، كقولك: «ما زيداً ضربت ولكن أكرمه» لأن مبنى الكلام ليس على الخطأ في الضرب، فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد، فردّه إلى الصواب أن تقول: «ولكن عمراً».

وأما نحو قولك: «زيداً عرفت» فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي: عرفت زيداً عرفته؛ فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظ، وإن قدر بعده، أي: زيداً عرفت عرفته؛ أفاد التخصيص.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: 17] فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص؛ لامتناع تقدير: أمّا هدينا ثمود.

وكذلك إذا قلت: «زيد مررت» أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره.

(232) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر الكلي التميمي، شاعر فصيح (ت 239هـ).

والتخصيص في غالب الأمر لازمٌ للتقديم، ولذلك يقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنْزُكَ وَنَحْنُ نَحْنُكَ بِالْعِبَادَةِ﴾ [الفاتحة: 5] معناه نخصك بالعبادة، لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة، لا نستعين غيرك.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِتَّاهُ مَبْدُوتٌ﴾ [البقرة: 172] معناه: إن كنتم تخلصونه بالعبادة.

وفي قوله تعالى: ﴿لِيَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143] أخرت صلة الشهادة في الأول، وقدمت في الثاني؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: 158] معناه: إليه لا إلى غيره.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: 79] معناه: لجميع الناس من العرب والعجم - على أن التعريف للاستغراق - لا لبعضهم المعين - على أنه للعهد - أي للعرب، ولا لمسمى الناس - على أنه للجنس - لثلاثاً يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم؛ لانحصار الناس في الصنفين، ومن الثاني اختصاصه بالإنس دون الجن؛ لانحصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك؛ لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدم، ونفيه عما يقابله؛ كان تقديم «الناس» على «رسولاً» مفيداً لنفي كونه رسولاً لبعضهم خاصة؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس، لا لبعضهم مطلقاً، ولا غير جنس الناس.

وكذلك يذهب في معنى قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ هُمْ يُوَفَّقُونَ﴾ [البقرة: 4] إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب - فيما يقولون: إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، وإنه لا تمسهم النار فيها إلا أياماً معدودات، وإن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح

العبيقة والسماع اللذيذ - ليست بالآخرة، وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان
بالتي هي الآخرة عند الله في شيء، أي: بالآخرة يوقنون، لا غيرها كأهل
الكتاب.

وفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم،
ولهذا قدر المحذوف في قوله: ﴿وَسِرَاقًا﴾ [الفاتحة: 1] مؤخراً وأورد
قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَى بِأَيْدِي رَبِّكَ﴾ [العلق: 1] فإن الفعل فيه مقدم، وأجيب بأن
تقديم الفعل هناك أهم؛ لأنها أول سورة نزلت، وأجاب السكاكي بأن ﴿بِأَيْدِي
رَبِّكَ﴾ متعلق بـ«اقرأ» الثاني، ومعنى الأول: افعل القراءة وأوجدتها، على نحو
ما تقدم في قولهم «فلان يعطي ويمنع» يعني إذا لم يحمل على العموم، وهو
بعيد.

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض، فهو إما لأن أصله التقديم ولا
مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، نحو: «ضرب زيد
عمرًا» وتقديم المفعول الأول على الثاني، نحو: «أعطيت زيدا درهمًا».

وإما لأن ذكره أهم، والعناية به أتم، فيقدم المفعول على الفاعل إذا
كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه، ولا وقوعه ممن وقع
منه، كما إذا خرج رجل على السلطان، وعاث في البلاد، وكثر منه الأذى،
فقتل، وأردت أن تخبر بقتله، فتقول: «قتل الخارجي فلان» بتقديم
«الخارجي»؛ إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون
علمه؛ هو وقوع القتل به، ليخلصوا من شره.

[لتقديم الفاعل]

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن
وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه، كما إذا كان رجل ليس له بأس، ولا
يقدر فيه أن يقتل، فقتل رجلاً، وأردت أن تخبر بذلك، فتقول «قتل فلان
رجلاً» بتقديم القاتل؛ لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده

من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنبَأَهُمْ﴾ [الأنعام: 151] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا أُولَدَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا تَنْحَرِزُوا عَنْ رِزْقِهِمْ وَأَيَّامُكُمْ﴾ (233) [الإسراء: 31] قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء؛ بدليل قوله تعالى: «من إِملاق» فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم؛ فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء؛ بدليل قوله: «خشية إِملاق» فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم؛ لأنه حاصل؛ فكان أهم؛ فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم.

وإما لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: 28] فإنه لو أخر ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ لثوهم أن «من» متعلقة ب«يكتُم» فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون.

أو بالتناسب، كمرعاة الفاصلة، نحو: ﴿فَأَوَّصَ فِي نَفْسِهِ يُخَفِّئُ مُؤْمِنًا﴾ (234) [طه: 67]. وإما لاعتبار آخر مناسب.

وقسم السكاكي (235) التقديم للعناية - مطلقاً - قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كالمبتدأ المعروف؛ فإن أصله التقديم على الخبر، نحو: «زيدٌ عارفٌ» وكذي الحال المعروف، فإن أصله التقديم على الحال، نحو: «جاء زيدٌ راكباً» وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله، نحو: «عرف زيدٌ

(233) الأملاق: الفقر.

(234) أوجس: شعر.

(235) مفتاح العلوم 342.

عمرأ، وكان زيد عارفاً، وإن زيداً عارفٌ» وكالفاعل، فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز، نحو: «ضرب زيد الجاني بالسوط، يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً، تأديباً له، ممتكاً من الغضب». «وامتلاً الإناء ماءً» وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب «علمت» نحو: «علمت زيداً منطلقاً» أو في حكم الفاعل من مفعولي باب «أعطيت» و«كسوت» نحو: «أعطيت زيداً درهماً، وكسوت عمرأ جبّة» وكالمفعول المتعدي إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدي إليه بواسطة، نحو: «ضربت الجاني بالسوط» وكالتوابع، فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه، والاعتناء بشأنه؛ لكونه في نفسه نصب عينك، والتفات خاطرِكَ إليه في التزايد، كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك، وقيل لك: ما تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: 100] أي على القول بأن «الله شركاء» مفعولاً «جعلوا».

أو لعارض يورثه ذلك، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر إليه، ينتظر أن تذكره، فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فمتى تجد له مجالاً للذكر صالحاً أوردته، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ [يس: 20] قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم، فكان مظنة أن يلعن السامع - على مجرى العادة - تلك القرية، ويبقى مجيلاً في فكره: أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطرٌ - دانٍ أم قاصٍ - منبت خير؟ منتظراً لإلمام الحديث به، بخلاف ما في سورة القصص.

أو كما إذا وعدت ما تبعد وقوعه من جهتين، إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى، فإنك - حال التفات خاطرِكَ إلى وقوعه باعتبارهما - تجد تفاوتاً في إنكارك إياه قوةً وضعفاً بالنسبة؛ ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره، فالبلاغة توجب أنك - إذا

أنكرت - تقول في الأول: شيء حاله في البعد عن الوقوع هذه؛ أنى يكون؟! لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدي، فتقدم المنكر على المرفوع، وفي الثاني: لقد وعدت أنا وأبي وجدي هذا، فتؤخر.

وعليه قوله تعالى في سورة النمل: ﴿لَقَدْ وَعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَءَبَاؤُنَا﴾ [النمل: 68] وقوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وَعِدْنَا نَحْنُ وَءَبَاؤُنَا هَذَا﴾ [المؤمنون: 83] فإن ما قبل الأولى: ﴿أَوَدَّا كُنَّا تَرَاؤُنَا وَءَبَاؤُنَا إِنِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 67] وما قبل الثانية: ﴿أَوَدَّا يَتَنَا وَكُنَّا تَرَاؤُنَا وَعِظْلَمَّا أَوَدَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: 82] فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وأباؤهم تراباً، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث.

أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً، كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةَ وَأُتْرِفْتُمْ﴾ [المؤمنون: 33] بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أخر عنه - وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول، وتمامه: ﴿وَأُتْرِفْتُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: 33] لاحتتمل أن يكون من صلة «الدنيا» واشتبه الأمر في القائلين؛ أنهم من قومه أم لا، بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: 24] فإنه جاء على الأصل بعدم المانع، وكما في قوله تعالى في سورة طه: ﴿ءَأَمَّا يَرِيَّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: 70] للمحافظة على الفاصلة، بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: 48].

وفيما ذكره نظراً من وجوه:

أحدهما: أنه جعل تقديم «الله» على «شركاء» للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي؛ فيمتنع أن يكون تعلق «جعلوا» بـ«الله» منكراً من غير اعتبار تعلقه بـ«شركاء» إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بـ«شركاء» وتعلقه

«شركاء» كذلك منكّر باعتبار تعلقه بـ«الله» فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها.
وقد علم بهذا أن كل فعل متعدّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناء بذكر
أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر؛ إذا قلم أحدهما على الآخر؛ لم يصح
تعليل تقديمه بالعناية.

وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم
للعناية على الفاصلة من القسم الثاني، وليس منه.
وثالثها: أن تعلق «من قومه» بـ«الدنيا» على تقدير تأخره غير معقول
المعنى إلا على وجه بعيد .

القول في القصر

أنواع القصر

القصر حقيقي وغير حقيقي، وكل واحد منهما ضربان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد الصفة المعنوية لا النعت.

والأول من الحقيقي كقولك: «ما زيدٌ إلا كاتبٌ» إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام؛ لأنه ما من متصورٍ إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر.

والثاني منه كثيرٌ، كقولنا: «ما في الدار إلا زيدٌ».

والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة، وفي الثاني يمتنع.

وقد يقصد به المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، فينزل منزلة المعدوم.

والأول من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مكان أخرى.

والثاني منه: تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر، فكل واحد منهما ضربان.

والمخاطب بالأول من ضربي كل - أعني تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر - من يعتقد الشركة، أي انصاف ذلك

الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعاً في الأول، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة في الثاني.

فالمخاطب بقولنا: «ما زيدٌ إلا كاتبٌ» من يعتقد أن زيداً كاتبٌ وشاعرٌ، ويقولنا: «ما شاعرٌ إلا زيدٌ» من يعتقد أن زيداً شاعرٌ، لكن يدعي أن عمرأً أيضاً شاعرٌ، وهذا يسمى قصر إفراد؛ لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف، أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة.

والمخاطب بالثاني من ضربي كل - أعني تخصيص أمرٍ بصفةٍ مكان أخرى وتخصيص صفةٍ بأمرٍ مكان آخر - إما من يعتقد العكس، أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عنها في الأول، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه في الثاني، وهذا يسمى قصر قلب؛ لقلبه حكم السامع.

وأما من تساوى الأمران عنده، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في الأول، واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني، وهذا يسمى تعيين.

فالمخاطب بقولنا: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» من يعتقد أن زيداً قاعداً لا قائماً، أو يعلم أنه إما قاعداً أو قائماً ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه؟ ويقولنا: «ما قائمٌ إلا زيدٌ» من يعتقد أن عمرأً قائماً لا زيداً، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه؟.

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيدٌ إلا شاعرٌ» كونه كاتباً، أو منجماً، أو نحو ذلك، لا كونه مفحماً لا يقول الشعر؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما.

وشرط قصره قلباً تحقق تنافيهما؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» كونه قاعداً، أو جالساً، أو نحو ذلك، لا كونه أسود، أو أبيض، أو نحو ذلك؛ ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها.

وقصر التعيين أعظم، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق؛ لا يقتضي جواز اتصافه بهما معاً، ولا امتناعه.

وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين، من غير عكس.

وقد أهمل السكاكي القصر الحقيقي، وأدخل قصر التعيين في قصر الأفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي الصفتين، ولا في قصره قلباً تحقق تنافيهما.

[طرق القصر]

وللقصر طرق:

منها: العطف، كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفراداً: «زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ» أو «ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ» وقلباً: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ» أو «ما زيدٌ قاعداً بل قائمٌ» وفي قصر الصفة على الموصوف أفراداً أو قلباً بحسب المقام: «زيدٌ قام لا عمرو» أو «ما عمرو قائماً بل زيدٌ».

ومنها: النفي والاستثناء، كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفراداً «ما زيدٌ إلا شاعرٌ» وقلباً: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» وتعييناً كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّهِ إِنَّ أَكْثَرَ لِلْكَافِرِينَ﴾ [يس: 15] أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي إذا ادعى، بل أنتم عندنا كاذبون فيها، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «ما قائم - أو ما من قائم، أو لا قائم - إلا زيد».

وتحقيق وجه القصر في الأول أنه متى قيل: «ما زيدٌ» توجه النفي إلى صفة لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنما تنفي صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً؛ تناولهما النفي، فإذا قيل: «إلا شاعرٌ» جاء القصر.

وفي الثاني أنه متى قيل: «ما شاعرٌ» فأدخل النفي على الوصف المسلّم بثبوته - أعني الشعر - لغير من الكلام فيهما، كزيد وعمرٍ مثلاً؛ توجه النفي إليهما، فإذا قيل: «إلا زيدٌ» جاء القصر.

ومنها: «إنما» كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «إنما زيدٌ كاتبٌ» وقلباً «إنما زيدٌ قائمٌ» وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «إنما قائمٌ زيدٌ».

والدليل على أنها تفيد القصر كونها متضمنةً معنى «ما» و«إلا».

لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَاتَّمَ﴾ [البقرة: 173] بالنصب: معناه «ما حرم عليكم إلا الميتة» وهو المطابق لقراءة الرفع؛ لما مر في باب «المتنطق زيد».

ولقول النحاة: «إنما» لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه.

ولصحة انفصال الضمير معها، كقولك: «إنما يضرب أنا» كما تقول: «ما يضرب إلا أنا».

قال الفرزدق: [الطويل].

أنا الذائِدُ الحامي الذَّمَّازَ، وإنما يُدافعُ عن أخسابهم أنا أو يُلِي (236)
وقال عمرو بن معد يكرب: [السريع].

قد عَلِمْتُ سَلَمَى وجاراتِها ما قَطَرَ الفِئَاسَ إلا أنا (237)

قال السكاكي: ويذكر لذلك وجهُ لطيفٌ يسند إلى علي بن عيسى الربيعي (238)، وهو أنه لما كانت كلمة «إن» لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها «ما» المؤكدة - لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم

(236) الذائد: المدافع، الذمار: ما يجب على الإنسان حمايته.

(237) قطره: ألفاء على جانبه أو صرعه.

(238) أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الزبيعي، عالم بالعربية (ت 420هـ).

النحو - ناسب أن يضمّن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد؛ فإن قولك: «زيدٌ جاء لا عمرو» - لمن يردد المجيء الواقع بينهما - يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحاً، وفي الآخر ضمناً.

ومنها: التقديم، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً «شاعر هو» لمن يعتقده شاعراً وكاتباً، وقلباً «قائم هو» لمن يعتقده قاعداً، وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً «أنا كفيت مهمك» - بمعنى وحدي - لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتما مهمّة، وقلباً: «أنا كفيت مهمك» - بمعنى لا غيري - لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمّة دونك، كما تقدم.

وهذه الطرق تختلف من وجوه:

الأول: أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع.

الثاني: أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفي جميعاً بالنص؛ فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصار، كما إذا قيل: «زيد يعلم النحو، والتصريف، والعروض، والقوافي» أو «زيد يعلم النحو، وعمرو، ويكرّ، وخالد» فتقول فيهما «زيد يعلم النحو لا غير» وفي معناه «ليس إلا» أي لا غير النحو، ولا غير زيد، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفي.

الثالث: أن النفي لا يجامع الثاني؛ لأن شرط المنفي به «لا» أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها، ويجامع الآخرين؛ فيقال: «إنما زيد كاتب لا شاعر» و«هو يأتيني لا عمرو» ولأن النفي فيهما غير مصرّح به، كما يقال: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو».

قال السكاكي⁽²³⁹⁾: شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: 36] فإن كل

(239) مفتاح العلوم 405.

عاقِل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع، وكذا قولهم: «إنما يجعل من يخشى الفوت».

قال الشيخ عبد القاهر: لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص، وهذا أقرب.

قيل: ومجامعته له إما مع التقديم، كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: 21 - 22]، وإما مع التأخير كقولك: «ما جاءني زيدٌ وإنما جاءني عمرو» وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر.

الرابع: أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره، كقولك لصاحبٍ وقد رأيت شبحاً من بعيد: «ما هو إلا زيد» إذا وجدته يعتقد غير زيد، ويصّر على الإنكار، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: 62].

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب؛ فيستعمل له الثاني.

إفراداً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144] أي أنه ﷺ مقصودٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، ونحوه ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144] أي أنه ﷺ مقصودٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، ونحوه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَاءُ وَلَا الْأَتَمُونَ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 22 - 23] فإنه ﷺ كان لشدة حرصه على هداية الناس؛ يكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان، ولا يرجع عنها، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه.

أو قلباً؛ كقوله تعالى حكايةً عن بعض الكفار: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: 10] أي أنتم بشر لا رسل، نزلوا المخاطبين منزلة من ينكر أنه بشر؛ لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين

على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل: ﴿إِنْ تَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إبراهيم: 11] فمن مجازاة الخصم للتبكيك⁽²⁴⁰⁾ والإلزام والإفحام؛ فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمرٍ هو لا يخالف فيه؛ أن يعيد كلامه على وجهه، كما إذا قال لك من يناظرك: «أنت من شأنك كيت وكيت» فتقول: «نعم أنا من شأنى كيت وكيت، ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم» فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أننا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة.

وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، على عكس الثاني، كقولك: «إنما هو أخوك» و«إنما هو صاحبك القديم» لمن يعلم ذلك ويقر به، وتريد أن ترققه عليه، وتنبه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب، وعليه قول أبي الطيب: [الخفيف].

إنما أنت والدٌ، والأب القاتل طع أخشى من وأصل الأولاد لم يرد أن يعلم كافوراً أنه بمنزلة الوالد، ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه إلى الإعلام. ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم؛ ليبنى عليه استدعاء ما يوجهه.

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم؛ لادعاء المتكلم ظهوره؛ فيستعمل له الثالث، نحو: ﴿إِنَّمَا تَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 11] ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهرٌ جليٌّ، ولذلك جاء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: 12] للرد عليهم مؤكداً بما ترى: من جعل الجملة اسميةً، وتعريف الخبر باللام، وتوسط الفصل، والتصدير بحرف التنبيه، ثم به «إن» ومثله قول الشاعر⁽²⁴¹⁾: [الخفيف].

(240) التبكيك: التعريم.

(241) قاله عبيد الله بن قيس الرقيات، أنظر خزائن الأدب 3/ 259.

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِّنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ⁽²⁴²⁾

أدعى أن كون مصعب كما ذكر جلبي معلوم لكل أحد، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في كل ما يصفون به ممدوحهم الجلاء، وأنهم قد شهرروا به حتى إنه لا يدفعه أحد، كما قال الآخر⁽²⁴³⁾: [الطويل].

وَتَغْذِيُنِي أَقْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمْ وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِأَلْتِي عِلْمْتُ سَعْدُ⁽²⁴⁴⁾
وكما قال البحري: [الكامل].

لا أدعي لأبي العلاء فضيلة حتى يسألها إليه عداؤه
واعلم أن لطريق «إنما» مزية على طريق العطف، وهي أنه يعقل منها
إثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة، بخلاف العطف، وإذا
استقرت وجدتها أحسن ما تكون موقعا إذا كان الغرض بها التعريض بأمر
هو مقتضى معنى الكلام بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾
[الرعد: 19] فإنه تعريض بدم الكفار، وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى
عليهم في حكم من ليس بذئ عقل، فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا
ويتذكروا؛ كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب، وكذا قوله تعالى:
﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَّنْ يَحْشَنُّهَا﴾ [النازعات: 45] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ
يَحْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ﴾ [فاطر: 18] المعنى على أن من لم تكن له هذه
الخشية فكانه ليس له أذن تسمع، وقلب يعقل، فالإنذار معه كلا إنذار.

قال الشيخ عبد القاهر⁽²⁴⁵⁾: ومثال ذلك من الشعر قوله⁽²⁴⁶⁾: [المديد].

أَنَا لَمْ أَزُقْ مَحَبَّتَهَا إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مَا رَزَقَا

(242) المراد به مصعب بن الزبير بن العوام.

(243) قائله: المحطية، أنظر دلائل الإعجاز 255.

(244) الأفتاء: الجماعات.

(245) دلائل الإعجاز 269.

(246) قائله: العباس بن الأحف، ديوانه 217.

فإنه تعريف بأنّه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها، فيئس من أن يكون منها إسعاف به، وقوله⁽²⁴⁷⁾: [البسيط].

وإنما يعذر العشاق من عثيقاً

يقول: ينبغي للعاشق أن لا ينكر لوم من يلومه؛ فإنه لا يعلم كنه بلوى العاشق، ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه؛ فعذره، وقوله⁽²⁴⁸⁾: [الكامل].

ما أنت بالسبب الضعيف، وإنما نُجِّحُ الأمور بِقُوَّةِ الأسباب
فاليوم حاجتنا إليك، وإنما يُدعى الطبيب لساعة الأوصاب⁽²⁴⁹⁾

يقول في البيت الأول: إنه ينبغي أن أنجح في أمري حين جعلتك السبب إلهي، وفي الثاني: إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض لنا من الحاجة، وعولنا على فضلك، كما أن من عول على الطبيب فيما يعرض له من السقم؛ كان قد أصاب في فعله.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفاعل والفاعل وغيرهما؛ ففي طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء، كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «ما ضرب زيدٌ عمراً» وعلى الثاني لا الأول قوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا نَمُوتُ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ امْكُتُتْ يَا لِيْلَى لَيْلَى﴾ [المائدة: 117] لأنه ليس المعنى «إني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً» إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه، ولكن المعنى «إني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه» لأنه قال في مقام اشتتمل على معنى «إنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى ما لم أملك أن تقوله؛ فإني أمرتك أن تدعو الناس إلى

(247) ينسب للعباس بن الأحنف، ولم أجده في ديوانه.

(248) قتله علي بن الحسن الباقري (ت 467)، أنظر معجم الأدياء 36/13.

(249) الأوصاب: الأمراض.

أن يعبدوني، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري». بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَعْبُدُونِي﴾ [المائدة: 116].

وفي قصر المفعول على الفاعل: «ما ضرب عمراً إلا زيد» وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو: «كسوت» و«ظننت»: «ما كسوت زيدا إلا جبة، وما ظننت زيدا إلا منطلقاً» وفي قصر الثاني على الأول: «ما كسوت جبة إلا زيدا، وما ظننت منطلقاً إلا زيدا» وفي قصر ذي الحال على الحال «ما جاء زيد إلا راكباً» وفي قصر الحال على ذي الحال «ما جاء راكباً إلا زيد».

والوجه في جميع ذلك أن النفي في الكلام الناقص - أعني الاستثناء المفرغ - يتوجه إلى مقدّر هو مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته.

أما توجهه إلى مقدر هو مستثنى منه فليكون «إلا» للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه.

وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه، ولذلك قيل: تأنيث المضمر في «كانت» على قراءة أبي جعفر المدني⁽²⁵⁰⁾: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَجَدَةً﴾ [يس: 29] بالرفع وفي «تري» مبنياً للمفعول في قراءة الحسن: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَوْنَ إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ [الأحقاف: 25] برفع «مساكنهم» وفي «بقيت» في بيت ذي الرمة: [الطويل].

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ⁽²⁵¹⁾

لننظر إلى اللفظ، والأصل التذكير؛ لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء.

(250) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي ولاء المدني، أحد القراء العشرة من التابعين (ت 132هـ).

(251) صدره: طوى النخز والأجزاء ما في غروضها. والجراشع: الضخمة.

وأما مناسبتة في جنسه وصفته فظاهرة؛ لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو: «ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا» «أحدًا» وفي نحو قولنا: «ما كسوت زيداً إلا جبة» «لباساً» وفي نحو: «ما جاء زيد إلا راكباً» «كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو: «ما اخترت رفيقاً إلا منكم» «من جماعة من الجماعات» ومنه قول السيد الحميري⁽²⁵²⁾: [السريع].

لَوْ خَيْرَ الْمُنْتَبِرِ فُرْسَانَهُ مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِساً
لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن أصله «ما اختار فارساً إلا منكم».

والمراد بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً، أو ذا حال، أو حالاً، وعلى هذا القياس. إذا كان النفي متوجهاً إلى ما وصفناه فلذا أوجب منه شيء جاء القصر.

ويجوز تقديم المقصور عليه من حرف الاستثناء بحالهما على المقصور، كقولك: «ما ضرب إلا عمرًا زيدٌ، وما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، وما كسوت إلا جبة زيداً، وما ظننت إلا زيداً منطلقاً، وما جاء إلا راكباً زيدٌ، وما جاء راكباً».

وقولنا: «بحالهما» احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه، كقولك في الأول: «ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ» فإنه يختل المعنى؛ فالضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي «إلا».

ولكن استعمال هذا النوع - أعني تقديمها - قليل؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها، كالضرب الصادر من زيد في: «ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا» والضرب الواقع على عمرو في: «ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ».

وقيل: إذ أُخِّرَ المقصور عليه والمقصور عن «إلا» وقدم المرفوع، كقولنا: «ما ضرب إلا عمرو زيداً» فهو على كلامين، و«زيداً» منصوبٌ بفعل

(252) أبو هاشم اسماعيل بن محمد بن يزيد، السيد الحميري، شاعر إمامي متقدم (ت 173هـ).

مضمّر، فكأنه قيل: «ما ضرب إلا عمرو» أي ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: «من ضرب؟» فقيل: «زيداً» أي ضرب زيداً.

وفيه نظر؛ لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً.

وأما في «إنما» فيؤخر المقصور عليه، تقول: «إنما زيد قائم» و«إنما ضرب زيد» و«إنما ضرب زيدٌ عمراً» و«إنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة» و«إنما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة في السوق» أي: ما زيدٌ إلا قائم، وما ضرب إلا زيد، وما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وما ضرب زيدٌ عمراً إلا يوم الجمعة، وما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة إلا في السوق، فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً؛ ولذلك تقول: «إنما هذا لك، وإنما لك هذا» أي: ما هذا إلا لك، وما لك إلا هذا، حتى إذا أردت الجمع بين «إنما» والعطف فقل «إنما هذا لك، لا لغيرك» و«إنما لك هذا، لا ذاك» و«إنما أخذ زيد، لا عمرو» و«إنما زيدٌ يأخذ، لا يعطي» ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْكُوتُ﴾ [فاطر: 28] وقولنا: «إنما يخشى العلماء من عباد الله الله» فإن الأول يقتضي قصر خشية الله على العلماء، والثاني يقتضي قصر خشية العلماء على الله.

واعلم أن حكم «غير» حكم «إلا» في إفادة القصرين - أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف - وفي امتناع مجامعة «لا» العاطفة، تقول في قصر الموصوف إفراداً: «ما زيدٌ غير شاعرٍ» وقلباً: «ما زيدٌ غير قائم» وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام «لا شاعر غير زيد» ولا تقول «ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «لا شاعر غير زيد لا عمرو» .

القول في الإنشاء

[أنواع الإنشاء]

الإنشاء ضربان: طلب، وغير طلب.

والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ههنا.

وأنواعه كثيرة، منها التمني، واللفظ الموضوع له «ليت». ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت زيداً يجيء، وليت الشباب يعود، قال الشاعر⁽²⁵³⁾: [الرجز].

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وقد يتمنى بـ«هل» كقول القائل: «هل لي من شفيح؟» في مكان يعلم أنه لا شفيح له؛ لإبراز التمني - لكمال العناية به - في صورة الممكن، وعلى قوله حكاية عن الكفار: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَةٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: 53].

وقد يتمنى بـ«لو» كقولك: «لو تأتيني فتحدثني» بالنصب.

قال السكاكي⁽²⁵⁴⁾: وكان حروف التنديم والتحضيض - وهي: «هلاً» و«ألاً» بقلب الهاء همزة و«لولا» و«لوما» - مأخوذةً منهما مركبتين مع «لا» و«ما» المزيدين؛ لتضمينهما معنى التمني؛ ليتولد منه في الماضي التنديم نحو «هلاً أكرمت زيداً» وفي المضارع التحضيض، نحو «هلاً تقوم».

(253) قاله: المعجّاج.

(254) مفتاح العلوم 418.

وقد يتمنى به «لعل» فتعطى حكم «ليت» نحو «لعلني أحج فأزورك» بالنصب، ليعد المرجو عن الحصول، وعليه قراءة عاصم في رواية حفص: ﴿وَقَالَ يُرَوِّنُ يَهْنَكُنْ أَبْنِي لِي صَرَحًا لَعَلَّيْ أَتَلُغُ الْأَسْبَابَ أَتَسْبَبُ السَّمَكُوتِ فَأُطْلِعَ إِلَيْكَ إِلَهُ مُوسَى﴾ [غافر: 36 - 37] بالنصب.

ومنها الاستفهام، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، و«هل» و«ما»، و«من» و«أي» و«كم»، و«كيف»، و«أين»، و«أنى»، و«متى»، و«أيان».

فالهمزة لطلب التصديق، كقولك: «أقام زيد؟» و«أزيد قائم؟» أو التصور، كقولك: «أدبس في الإناء أم عسل؟» و«أفي الخابية دبسك أم في الزق؟» ولهذا لم يقبح «أزيد قائم؟» و«أعمرأ عرفت؟».

والمسؤول عنه بها هو ما يليها؛ فتقول: «أضربت زيداً؟» إذا كان الشك في الفعل نفسه، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، وتقول: «أأنت ضربت زيداً؟» إذا كان الشك في الفاعل: من هو؟ وتقول: «أزيداً ضربت؟» إذا كان الشك في المفعول: من هو؟.

و«هل» لطلب التصديق فحسب، كقولك: «هل قام زيد؟» و«هل عمرو قاعد؟» ولهذا امتنع: «هل زيد قام أو عمرو؟» وقبح: «هل زيداً ضربت؟» لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، والشك فيما قدم عليه، ولم يقبح: «هل زيداً ضربته؟» لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدماً كما مر.

وجعل السكاكي قبح نحو «هل رجل عرف؟» لذلك، أي لما قبح له «هل زيداً ضربت؟» ويلزمه أن لا يقبح نحو «هل زيد عرف؟» لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق.

وعلل غيره القبح فيهما بأن أصل «هل» أن تكون بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام.

و«هل» تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح أن يقال: «هل تضرب زيداً وهو أخوك» كما تقول: «أنتضرب زيداً وهو أخوك؟» ولهذين - أعني اختصاصهما بالتصديق، وتخصيصهما المضارع بالاستقبال - كان لهما مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر، كالفعل.

أما الثاني فظاهرٌ، وأما الأول فلأن الفعل لا يكون إلا صفةً والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80] أدل على طلب الشكر من قولنا: «فهل تشكرون؟» وقولنا: «فهل أنتم تشكرون» لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله، وكذا من قولنا: «أفأنتم شاكرون؟» وإن كان صيغته للثبوت؛ لأن «هل» أدعى للفعل من الهمزة، فتركه معه أدل على كمال العناية بحصوله، ولهذا لا يحسن «هل زيدٌ منطلقٌ؟» إلا من البليغ.

وهي قسمان: بسيطةٌ وهي التي يطلب بها وجود الشيء، كقولنا: «هل الحركة موجودة؟» ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا: «هل الحركة دائمة؟».

والألفاظ الباقية لطلب التصور فقط...

أما «ما» فقليل يطلب به إما شرح الاسم، كقولنا: «ما العنقاء⁽²⁵⁵⁾؟» وإما ماهية المسمى، كقولنا «ما الحركة؟» والقسم الأول يتقدم على قسمي «هل» جميعاً، والثاني يتقدم على «هل» المركبة دون البسيطة؛ فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي «ما».

وقال السكاكي⁽²⁵⁶⁾: يُسأل بـ«ما» عن الجنس، تقول: «ما عندك؟» أي: أي أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: إنسانٌ، أو فرسٌ، أو كتابٌ، أو نحو

(255) العنقاء: اسم لطائر خرافي.

(256) مفتاح العلوم 420.

ذلك، وكذلك تقول: «ما الكلمة؟ وما الكلام؟» وفي التنزيل: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ﴾ [الحجر: 57] أي أي أجناس الخطوب خطبكم وفيه: ﴿فَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَدَىٰ﴾ [البقرة: 133] أي: أي من في الوجود تؤثرونه للعبادة؟.

أو عن الوصف تقول «ما زيد؟ وما عمرو؟» وجوابه: الكريم، أو الفاضل، ونحوهما.

وسؤال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 23] إما عن الجنس؛ لاعتقاده - لجهله بالله تعالى - أن لا موجود مستقلاً بنفسه سوى الأجسام، كأنه قال: أي أجناس الأجسام هو؟، وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف؛ للتنبيه على النظر المؤدي إلى معرفته، لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون؛ عجب الجهلة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم: ﴿أَلَا تَسْمَعُونَ﴾ [الشعراء: 25] ثم لما وجده مصرأً على الجواب بالوصف إذ قال في المرة الثانية: ﴿رَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: 26]؛ استهزأ به وجننه، بقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أَتَيْتَ إِلَيْكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27] وحين رآهم موسى عليه السلام لم يظنوا لذلك في المرتين غلط عليهم في الثالثة بقوله ﴿إِنْ كُنتُمْ تَقُولُونَ﴾ [الشعراء: 28].

وإما عن الوصف طمعاً في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسؤولين مكانه؛ لشهرته بينهم برب العالمين، إلى درجة دعت السحرة إذ عرفوا الحق أن أعقبوا قولهم: ﴿إِنَّمَا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: 47] قولهم: ﴿رَبِّي شَوْنٌ وَهَرُونَ﴾ [الشعراء: 48] نفيّاً لانتباههم أن عنوه، جهله بحال موسى إذ لم يكن جمعهما قبل ذلك مجلساً، بدليل (أنه) قال: ﴿قَالَ أَوْلَوْ جَحْتُكَ يَشْتَوِي شَيْئَانِ قَالَ فَأَيُّ يَدٍ إِذْ كُنْتُ يَمَنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الشعراء: 30 - 31] فحين سمع الجواب تعدها وتعجب واستهزأ، وجنن، وتفيهق⁽²⁵⁷⁾ بما تفيقه من قوله: ﴿لَيْسَ أَتَخَذَتِ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ يَمَنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: 29].

(257) تفيقه في كلامه: تنطع وتوشع كأنه ملا به فمه.

وأما «من» فقال السكاكي⁽²⁵⁸⁾: هو للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، تقول: من جبريل؟ بمعنى: أبشر هو أم ملك أم جني، وكذا: من إبليس؟ ومن فلان؟ ومنه قوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿فَمَنْ زَكَّاهُ يَكْفُكُنَا إِنَّهُ جَنِيَّةٌ﴾ [طه: 49] أي: أملك هو أم بشر أم جني؟ منكراً لأن يكون لهما رب سواه؛ لادعائه الربوبية لنفسه، ذاهباً في سؤاله هذا إلى معنى: ألكما رب سواي؟ فأجاب موسى عليه السلام بقوله: ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: 50] كأنه قال: نعم لنا رب سواك، هو الصانع الذي إذا سلكت الطريق الذي بين بإيجاده لما أوجد، وتقديره إياه على ما قدر، واتبعت فيه الخريت⁽²⁵⁹⁾ الماهر، وهو العقل الهادي عن الضلال؛ لزمك الاعتراف بكونه رباً، وأن لا رب سواه، وأن العبادة له مني ومنك ومن الخلق أجمع حق لا مدفع له.

وقيل: هو للسؤال عن العارض المشخص لذي العلم، وهذا أظهر؛ لأنه إذا قيل: من فلان؟ يجاب بـ«زيد» ونحوه مما يفيد التشخيص، ولا نسلم صحة الجواب بنحو «بشر» أو «جني» كما زعم السكاكي.

أما «أي» فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمهما، يقول القائل: عندي ثياب، فتقول: أي الثياب هي؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية، وفي التنزيل ﴿أَيُّ الْقَرِيْقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مریم: 73] أي: أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام؟ وفيه: ﴿إِنَّكُمْ يَأْتِيَنِي بِرَبِّهَا﴾ [النمل: 38] أي: الإنسي أم الجني؟.

وأما «كم» فللسؤال عن العدد، وإذا قلت: كم درهماً لك؟ وكم رجلاً رأيت؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا وتقول: كم دراهمك وكم مالك؟ أي: كم دانقاً؟ أو كم ديناراً؟ وكم ثوبك؟ أي: كم شبراً؟ أو

(258) مفتاح العلوم 422.

(259) الخريت: الليل الحاذق.

كم ذراعاً؟ وكم زيد ماكث؟ أي: كم يوماً؟ أو كم شهراً؟ وكم رأيتك؟ أي: كم مرة؟ وكم سرت؟ أي: كم فرسخاً؟ أو كم يوماً؟ قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: 19] أي كم يوماً، أو كم ساعة؟ وقال: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ مِائِينَ﴾ [المؤمنون: 112] وقال: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُم مِّنْ ءَايَةٍ يُتَذَكَّرُ﴾ [البقرة: 211] ومنه قول الفرزدق: [الكامل].

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فُدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي⁽²⁶⁰⁾

فيمن روى بالنصب، وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية.

وأما «كيف» فللسؤال عن الحال، إذا قيل: كيف زيد؟ فجوابه: صحيح أو سقيم، أو مشغول، أو فارغ، ونحو ذلك.

وأما «أين» فللسؤال عن المكان، إذا قيل: أين زيد؟ فجوابه: في الدار، أو في المسجد أو في السوق، ونحو ذلك.

وأما «أنى» فتستعمل تارة بمعنى «كيف» قال الله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ أَيُّ شَيْئٍ﴾ [البقرة: 223] أي: كيف شئتم، وآخر بمعنى «من أين» قال الله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: 37] أي: من أين لك؟.

وأما «متى» و«أيان» فللسؤال عن الزمان، إذا قيل: متى جئت؟ أو: أيان جئت؟ قيل: يوم الجمعة، أو يوم الخميس، أو شهر كذا، أو سنة كذا، وعن علي بن عيسى الرعي: أن «أيان» تستعمل في مواضع التفضيم كقوله تعالى: ﴿يَحْتَسِبُ الْيَوْمَ الْقِيَامَةَ﴾ [القيامة: 6] ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الذاريات: 12].

ثم هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام.

منها الاستبطاء، نحو: كم دعوتك؟ وعليه قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ يَتُوكَ أَرْسُولَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَنَىٰ نَصْرَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 214].

(260) الفدعاء: التي اعوججت يداها من العمل، والمشار: النوق الغشاء.

ومنها التعجب، نحو قوله: ﴿لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: 20].

ومنها التنبيه على الضلال، نحو: ﴿فَأَن تَذَهَبُونَ﴾ [التكوير: 26].

ومنها الوعيد، كقولك لمن يسيء الأدب: ألم أؤدب فلاناً؟ إذا كان عالماً بذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ مِنَ الْآوَلِينَ﴾ [المزملات: 16].

ومنها الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: 14].
ونحو: ﴿فَهَلْ مِنْ مُّكْذِبٍ﴾ [القمر: 40].

ومنها التقرير، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به، كقولك: أفعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكذلك: أأنت فعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل.

وذهب الشيخ عبد القاهر⁽²⁶¹⁾ والسكاكي⁽²⁶²⁾ وغيرهما إلى أن قوله: ﴿هَآءَ أَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا يَكْفُرُ بِهِمُ﴾ [الأنبياء: 62] من هذا الضرب، قال الشيخ: لم يقولوا ذلك له - عليه السلام - وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يُقر بأنه منه كان، وكيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿هَآءَ أَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: 62] وقال عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: 63] ولو كان التقرير بالفعل في قولهم: ﴿هَآءَ أَنتَ فَعَلْتَ﴾ لكان الجواب: «فعلت، أو لم أفعل».

وفيه نظر؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام - هو الذي كسر الأصنام.

وكقولك: «أزیداً ضربت» إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيدٌ.

ومنها الإنكار: إما للتوبيخ، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، نحو أعصيت ربك؟ أو بمعنى لا ينبغي أن يكون، كقولك للرجل يُضيع الحق:

(261) دلائل الإعجاز 100.

(262) مفتاح العلوم 426.

أتنسى قديم إحسان فلان؟ وكقولك للرجل يركب الخطر: أخرج في هذا الوقت؟ أذهب في غير الطريق؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه، فيجفل أو يرتدع عن فعل ما هم به.

وإما للتكذيب بمعنى «لم يكن» كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْمَلَكُوتِ إِشْرَافٌ﴾ [الإسراء: 40]، وقوله: ﴿أَمَطُّ عَلَى الْبَيْتِ﴾ [الصفاء: 153]، أو بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهَا وَأَنْشَرْنَاهَا كَرِهُونَ﴾ [هود: 28] وعليه قول امرئ القيس: [الطويل].

أَيْقُتْلَنِي وَالْمَشْرِفِي مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَانِيَابِ أَغْوَالٍ؟⁽²⁶³⁾
فيم روى: «أيقتلني؟» بالاستفهام، وقول الآخر⁽²⁶⁴⁾: [الطويل].

أَتَرَكْتُ إِنْ قُلْتُ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتُهُ؟ إِنْني إِذَا لَلَّيْتُمُ
والإنكار كالتقرير، يشترط أن يلي المنكر الهمزة، كقوله تعالى: ﴿أَعْيَرَ
اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40] ﴿أَعْيَرَ اللَّهُ أَكْبَدُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: 14] ﴿فَقَالُوا أَجْزَأُ مِنَّا
وَاحِدًا نَعْبُدُ﴾ [القمر: 24] وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ
الْقُرَيْشِ عَظِيمٍ أَهَرُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: 31 - 32] أي ليسوا هم
المتخيرين للنبوة من يصلح لها، المتولين لقسمة رحمة الله التي لا
يتولاها إلا هو بياهر قدرته وبالغ حكمته.

وعذ الزمخشري قوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾
[يونس: 99] وقوله: ﴿أَفَأَنْتَ تُشِيعُ الشُّعْرَ أَوْ تَهْدِي السُّمَى﴾ [الزخرف: 40] من
هذا الضرب، على أن المعنى: أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان؟ أو
أفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء؟ أي: إنما يقدر على
ذلك الله، لا أنت.

(263) المشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام، المسنونة: المشحونة، والأغوال: جمع غول.

(264) قائله عمارة بن عقيل الكلبي، أنظر دلائل الإعجاز 103.

وحمل السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاث على البناء على
الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير، كما مرّ في نحو: أنا ضربت، فلا يفيد
إلا تقوّي الإنكار.

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾
[الزمر: 36] وقول جرير: [الوافر].

السُّنْمُ خَيْرٌ مِّنْ رَّكِبِ الْمَطَايَا وَأَتَدَى الْعَالَمِينَ بُطُون رَاحٍ⁽²⁶⁵⁾
أي: الله كافٍ عبده، وأنتم خيرٌ من ركب المطايا؛ لأن نفي النفي
إثبات، وهذا مرادٌ من قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أي للتقرير بما دخله
النفي، لا للتقرير بالانتفاء.

وإنكارُ الفعل مختص بصورة أخرى، وهي نحو قولك: أزيداً ضربت أم
عمرأ؟ لمن يدعي أنه ضرب إما زيداً وإما عمرأ، دون غيرهما؛ لأنه إذا لم
يتعلق الفعل بأحدهما، والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما؛ فقد انتفى من أصله لا
محالة.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَلَّكَرَّتِي حَرَمَ أَيْرِ الْأُنثِيَّيْنِ أَمَا أَسْتَمَلَّتْ عَلَيْهُمَا أَرْحَامُ
الْأُنثِيَّيْنِ﴾ [الأنعام: 143] أخرج اللفظ مخرجه إذ كان قد ثبت تحریم في أحد
الأشياء، ثم أريد معرفة عين المحرّم، مع أنّ المراد إنكار التحريم من أصله.

وكذا قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [يونس: 60] إذ معلومٌ أن المعنى على
إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه، من غير أن يكون هذا
الإنّ قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا
كان الأمر كذلك؛ ليكون أشد لنفي ذلك وإبطاله؛ فإنه إذا نفي الفعل عما
جُعل فاعلاً له في الكلام ولا فاعل له غيره، لزم نفيه من أصله.

(265) أندي: أكرم.

قال السكاكي⁽²⁶⁶⁾ رحمه الله: وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: أنا ضربت، وأنت ضربت، وهو ضرب؛ من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين؛ فلا نحمل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: 60] على التقديم؛ فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن أحمله على الابتداء، مراداً منه تقوية حكم الإنكار.

وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب - أعني ما يكون اسم الذي يلي الهمزة فيه مظهراً - لا يفيد توجه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذي بعده، فهو ممنوع، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قدر تقديم وتأخير وإلا فلا - على ما ذهب إليه فيما سبق - فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه على ما تقدم.

لا يقال: قد يلي الهمزة غير المنكر في غير ما ذكرتم، كما في قوله: [الطويل].

أَيَقْتُلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي؟

فإن معناه أنه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل مثلي؛ بدليل قوله⁽²⁶⁷⁾: [الطويل].

يَخْطُ غَطِيطُ الْبَكْرِ شُدَّ خِنَافُهُ لَيَقْتُلْنِي، والمرء ليس يَقْتُلُ⁽²⁶⁸⁾ لأننا نقول: ليس ذلك معناه، لأنه قال: والمشرفي مضاجعي، فذكر ما يكون منعاً من الفعل، والمنع إنما يحتاج إليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه.

(266) مفتاح المعلوم 427.

(267) قائله: أمرؤ القيس، وهو في ديوانه 140.

(268) غطيط البكر: شخير الفتى من الإبل.

ومنها التهكم، نحو: ﴿أَسَلَتْكَ أَتْرُكَ أَنْ تَقْرَءَ مَا يَنْهَى عَنْ بِلَاقَاتِهَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْرَيْنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: 87].

ومنها التحقير، كقولك: من هذا؟ وما هذا؟.

ومنها التهويل، كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُتْرَفِينَ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلٍّ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [الدخان: 30 - 31] بلفظ الاستفهام، لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وفظاعة شأنه؛ أراد أن يصور كنهه، قال: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ أي؛ أنعرفون من هو في فرط عتوه وتجبره؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به؟ ثم عرف حاله بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُتْرَفِينَ﴾ [الدخان: 30].

ومنها الاستبعاد نحو: ﴿أَنَّ لَهُمُ الذِّكْرَ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ نُولُوا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّوْا لِحُبُّنَ﴾ [الدخان: 13 - 14].

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتُونَا فَلَقْنَكُمْ ثُمَّ يُمِسُّكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 28] أي: كيف تكفرون، والحال أنكم عالمون بهذه القصة.

أما التوبيخ؛ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبيء عن الانهماك في الغفلة أو الجهل.

وأما التعجب؛ فلأن هذه الحال تأبى أن لا يكون للعاقل علم الصانع وعلمه به يأبى أن يكفر، وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجب.

ونظيره: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَتَكُنُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: 44].

ومن أنواع الإنشاء الأمر، والأظهر أن صيغته - من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم عمراً، ورويد بكراً - موضوعة لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة.

قال السكاكي⁽²⁶⁹⁾: ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر، ومثال الأمر، ولأم الأمر، وفيه نظر لا يخفى على المتأمل.

ثم إنها - أعني صيغة الأمر - قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام كالإباحة كقولك في مقام الإذن: جالس الحسن⁽²⁷⁰⁾ أو ابن سيرين⁽²⁷¹⁾.

ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير⁽²⁷²⁾: [الطويل].

أيسني بنا أو أحسنني، لا ملومةً لَدُنْنا، ولا مَقْلِبَةً إِنْ ثَقُلْتِ⁽²⁷³⁾
أي: لا أنتِ ملومةٌ ولا مقلبةٌ.

وجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوبٌ أي: مهما اخترت في حقي من الإساءة والإحسان؛ فأنا راضٍ به غاية الرضا، فعامليني بهما، وانظري: هل تفاوتت حالتي معك في الحالين؟.

والتهديد، كقولك لعبد شتم مولاه وقد أذبه: أشتم مولاك، وعليه: ﴿اعْمَلُوا مَا تُنْتُمُ﴾ [فصلت: 40].

والتعجيز، كقولك لمن يدعي أمراً تعتقد أنه ليس في وسعه: افعله، وعليه ﴿قَاتِلُوا إِسْرَافَ مَنْ يَنْهَى﴾ [البقرة: 23].

والتسخير، نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف: 166].

والإهانة، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَبِيبًا﴾ [الإسراء: 50] وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49].

(269) مفتاح العلوم 428.

(270) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، تابعي فقيه فصح زاهد (ت 110هـ).

(271) أبو بكر محمد بن سيرين البصري، تابعي فقيه اشتهر بتأويل الأحلام (ت 110هـ).

(272) أبو صخر كثير بن عبد الرحمن، شاعر اشتهر بتفزله بحييه عزه (ت 105هـ).

(273) مقلبة: مكروهة، ثقلت: تبنفت.

والتسوية، كقوله: ﴿أَتَيْقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَن يُقَبَّلَ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: 53]
وقوله: ﴿فَاصْبِرْ أَوْ لَا صَبْرَ لَكَ﴾ [الطور: 16].

والتمني، كقول امرئ القيس: [الطويل].

ألا أيها الليل الطويلُ ألا أنجلي⁽²⁷⁴⁾

والدعاء، إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع، نحو ﴿رَبِّ
اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ [نوح: 28].

والالتماس، إذا استعملت فيه على سبيل التلطف، كقولك لمن يساويك
في الرتبة: «افعل» بدون الاستعلاء والاحتقار، نحو: ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾
[يونس: 80].

ثم الأمر قال السكاكي: حقه الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب، ولتبادر
الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع
وإرادة التراخي، والحق خلافه؛ لما تبين في أصول الفقه.

ومنها النهي، وله حرف واحد، وهو «لا» الجازمة في قولك «لا تفعل»
وهو كالأمر في الاستعلاء.

وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك، كالتهديد، كقولك لعبد لا
يمثل أمرك: لا تمثل أمري.

واعلم أن هذه الأربعة - أعني التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي -
تشارك في كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها، كقولك: ليت لي مالا
أنفقه، أي: إن أرزقه، وقولك: أين بيتك أزرک، أي: إن تعرفنيه، وقولك:
أكرمني أكرمك، أي: إن تكرمني.

(274) عجزه: بهصبح وما الإصباح منك بأمل، أنجلي: انكشف.

قال الله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم: 5] بالجزم، فأما قراءة الرفع فقد حملها الزمخشري على الوصف، وقال السكاكي الأولى حملها على الاستئناف دون الوصف؛ لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنه لما قال: فهب لي ولياً، قيل: ما تصنع به؟ فقال: «يرثني» فلم يكن داخلاً في المطلوب بالدعاء وقولك: لا تشتم يكن خيراً لك، أي: إن لا تشتم.

وأما العرض، كقولك لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل تصب خيراً، أي: إن تنزل؛ فمولدٌ من الاستفهام، وليس به؛ لأن التقدير أنه لا ينزل، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل، وهو محال.

وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقريظة جائز أيضاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: 9] أي: إن أرادوا ولياً بالحق فإله هو الولي بالحق لا ولي سواه، وقوله: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلٍ إِذًا لَذَهَبَ﴾ [المؤمنون: 91] أي: لو كان معه إله إذن لذهب.

ومنها النداء، وقد تستعمل صيغته في غير معناه، كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم، والاختصاص في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، واغفر اللهم لنا أيها العصابة. أي: متخصصاً من بين الرجال، ومتخصصين من بين الأقوام والعصابات.

ثم الخبر يقع موقع الإنشاء، إما للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر، والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين، أو للاحتراز عن صورة الأمر، كقول العبد للمولى إذا حوّل عنه وجهه: ينظر المولى إليّ ساعة، أو لحمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب، أو لنحو ذلك.

تنبيه:

ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصاً بالخبر، بل كثيرٌ منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر، يظهر ذلك بأدنى تأمل؛ فليعتبره الناظر.

القول في الوصل والفصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه.

وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المآخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بكنهه: إلا من أوتي فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً، ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان، فنقول والله المستعان:

إذا أنت جملةٌ بعد جملةٍ؛ فالأولى منهما؛ إما أن يكون لها محلٌ من الإعراب أو لا.

وعلى الأول إن قصد التشريك بينهما وبين الثانية في حكم الأعراب عطفٌ عليها، وهذا كعطف المفرد على المفرد؛ لأن الجملة لا يكون لها محلٌ من الإعراب حتى تكون واقعةً موقع المفرد، فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهةٌ جامعةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿يَتْلُمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَزِلُّ مِنْ السَّمَاءِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [سبا: 2]؛ يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في الجملة ذلك، كقولك: زيد يكتب ويشعر، أو يعطي ويمنع، وعليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقِضُ وَيَبْطِئُ وَإِلَيْهِ تُجْمَعُونَ﴾ [البقرة: 245] ولهذا عيب على أبي تمام قوله: [الكامل].

لا والذي هو عالم أن النوى صبر، وأن أبا الحسين كريم⁽²⁷⁵⁾
إذا لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما
بالآخر.

وإن لم يقصد ذلك ترك عطفها عليها، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ
ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ اللَّهُ
يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُّهُمُ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 14 - 15]. ولم يعطف ﴿اللَّهُ
يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين،
وليس منه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا
نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 11 - 12].
وكذا قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ الْآسَافُ قَالُوا أَتُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ الشَّفْهَةُ
أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الشَّفْهَةُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 13].

وعلى الثاني إن قصد بيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض
حروف العطف سوى الواو؛ عطف عليها بذلك الحرف، فتقول: «دخل زيد
فخرج عمرو» إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من
غير مهلة، وتقول: «خرجت ثم خرج زيد» إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد
كان بعد خروجك بمهلة، وتقول: «يعطيك زيد ديناراً، أو يكسوك جبة» إذا
أردت أن تخبر أنه يفعل واحد منهما لا بعينه، وعليه قوله تعالى: ﴿سَنَنْظُرُ
أَصْدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النمل: 27].

وإن لم يقصد ذلك؛ فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية؛
تعين الفصل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُّهُمُ فِي طُغْيَانِهِمْ
يَعْمَهُونَ﴾ لم يعطف «اللَّهُ يستهزئ بهم» على «قالوا» لئلا يشاركه في
الاختصاص بالظرف المقدم، وهو قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ فإن

(275) النوى: البعاد، الصبر: ما يصبر من شجر يضرب به المثل في العراة.

استهزاء الله تعالى بهم - وهو أن خذلهم؛ فخلّاهم وما سوّلت لهم أنفسهم، مستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون - متصلٌ لا ينقطع بكل حال: خلوا إلى شياطينهم، أم لم يخلوا إليهم، وكذلك في الآيتين الأخيرتين فإنهم مفسدون في جميع الأحيان: قيل لهم: لا تفسدوا، أو لا، وسُفهاء في جميع الأوقات: قيل لهم: آمنوا، أو لا.

وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع، وليس في الفصل إبهام خلاف المقصود كما سيأتي، أو كمال الاتصال، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، أو بمنزلة المتصلة بها، فذلك يتعين الفصل.

أما في الصورة الأولى؛ فلأن الواو للجمع، والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبةً بينهما كما مر.

أما في الثانية، فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه، مع أن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وأما في الثالثة والرابعة؛ فظاهرٌ مما مر.

وأما كما الانقطاع، فيكون لأمرٍ يرجع إلى الإسناد، أو إلى طرفيه.

الأول: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، ولفظاً ومعنى، كقولهم: لا تدن من الأسد يأكلك، وهل تصلح لي كذا أدفع إليك الأجرة؟ بالرفع فيهما، وقول الشاعر⁽²⁷⁶⁾: [البسيط].

وقال راينلنم؛ أرسوا نَزَاوِلَهَا فكلُّ خَنْفٍ امْرِئٍ يُجْرِي بِمَقْدَارِ⁽²⁷⁷⁾

أو معنى لا لفظاً، كقولك: مات فلانٌ رحمه الله.

أما قول اليزيدي: [السريع].

(276) قائله: الأخطل، أنظر سيبويه 450/1.

(277) نزاولها: تُحاولها.

مَلَكُهُ حَبْلِي، وَلَكِنَّهُ الْقَاهِ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي⁽²⁷⁸⁾
 وقال: إني في الهوى كاذب انتقم اللئ من الكاذب
 فعده السكاكي رحمه الله من هذا الضرب، وحمله الشيخ عبد القاهر
 رحمه الله على الاستئناف بتقدير «قلت».

الثاني: أن لا يكون بين الجملتين جامع كما سيأتي.

وأما كمال الاتصال فيكون لأمر ثلاثة:

الأول: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، والمقتضي للتأكيد دفع توهم
 التجوز والغلط، وهو قسمان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه
 في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي كَذَّبَ
 لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: 1-2] فإن وزن «لا رب فيه» في الآية وزان «نفسه»
 في قولك: «جاءني الخليفة نفسه» فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه
 الدرجة القصوى من الكمال، يجعل المبتدأ «ذلك» وتعريف الخبر باللام؛
 كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمى به جزافاً من غير تحقق؛
 فأتبع «لا رب فيه» نفياً لذلك، اتباع «الخليفة نفسه» إزالة لما عسى أن يتوهم
 السامع أنك في قولك: «جاءني الخليفة» متجاوز أو ساو.

وكذا قوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾⁽²⁷⁹⁾ [لقمان: 7] الثاني
 مقرر لما أفاده الأول.

وكذا قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُنَ﴾ [البقرة: 14] لأن قوله: «إننا
 معكم» معناه الشبات على اليهودية، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُنَ﴾ ردٌ
 للإسلام، ودفع له منهم؛ لأن المستهزىء بالشيء المستخف به منكراً له،

(278) الغارب: ما بين الظهر والمنتق.

(279) الوقْر: الصمم.

ودافع له: لكونه غير معتمد به، ودفع نقيض الشيء تأكيداً لثباته، ويحتمل الاستئناف، أي: فما بالكم - إن صح أنكم معنا - توافقون أصحاب محمد ﷺ؟.

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] فإن ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ معناه: أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها، حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ لأن معناه كما مر: الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تفاوتت في درجات الكمال وكذا قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فإن معنى قوله ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ معنى ما قبله، وكذا ما بعده تأكيداً؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه؛ لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص إليه حق، وسمع تدرك به حجة، وبصر تثبت به عبرة، ويجوز أن يكون ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبراً لأن، فالجمله قبلها اعتراض.

الثاني: أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيماً، أو عجباً، أو لطيفاً، وهو ضربان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَلَّمُونَ أَتَدُّرُ بِأَنْفُسِكُمْ وَيُنَازِلُكُمْ فِي سُبُلِ الْوَيْدِ﴾ [البقرة: 132 - 134] فإنه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله: ﴿أَتَدُّرُ بِأَنْفُسِكُمْ وَيُنَازِلُكُمْ فِي سُبُلِ الْوَيْدِ﴾ أوفى بتأديته مما قبله؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون، ويحتمل الاستئناف.

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال، من متبوعه،

كقوله تعالى: ﴿أَتَتَّبِعُوا أَلْمُرْسَلِينَ أَقْبِئُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [20] .
 [21] فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع قوله تعالى: ﴿أَتَتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ بتأدية ذلك؟ لأن معناه: لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فينتظم لكم خير الدنيا، وخير الآخرة. وقول الشاعر⁽²⁸⁰⁾: [الطويل].

أقول له: اِرْخُلْ، لا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا⁽²⁸¹⁾
 فإن المراد به كمال الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن، وقوله «لا تقيم عندنا» أوفى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد، بخلاف «ارحل» ووزان الثانية - من كل واحد من الآية والبيت وزان «حسنها» في قولك: أعجبتني الدار حسنها؛ لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها، وغير داخل فيه، مع ما بينهما من الملازمة.

الثالث: أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء، مع اقتضاء إزالته، كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّوْا لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَبَّهُمْ وَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [طه: 120] فصل جملة «قال» عما قبلها؛ لكونها تفسيراً وتبييناً، ووزانه وزان عمر في قوله: [الرجز].

أقسم بالله أبو حفص عُمر⁽²⁸²⁾ وأما قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: 31] فيحتمل التبيين والتأكيد.

وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً، ولأنه إذا قيل في العرف لإنسان: «ما هذا بشراً» حال تعظيم له، وتعجب مما يشاهد منه، من حسن خلق، أو خلق كان الغرض أنه ملك بطريق الكناية.

(280) ذكره صاحب مفتاح العلوم 376 دون نسبة.

(281) المسلم: المسلم.

(282) بعده: ما منها من نقب ولا دير.

فإن قيل: هلا نزلتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعض.

قلنا: لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه مقصودٌ بالنسبة دون متبوعه، بخلاف التأكيد، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحواله متبوعه لا عليه، عطف البيان بالعكس، وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شيء منها فيما نحن بصدده.

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى؛ فلكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً، مثاله قول الشاعر⁽²⁸³⁾: [الكامل].

وتَظُنُّ سَلَمَى أَتَيْني أَبْغِي بها بَدَلًا، أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيْمُ
لم يعطف «أراها» على «تظن» لثلاث يتوهم السامع أنه معطوف على «أبغي» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد، ويحتمل الاستئناف.
وقسم السكاكي⁽²⁸⁴⁾ القطع إلى قسمين:

أحدهما: القطع للاحتياط، وهو ما لم يكن لمانع من العطف، كما في هذا البيت.

والثاني: القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومثله بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرَبِّهِ﴾ [البقرة: 15] قال: لأنه لو عطف لعطف إما على جملة «قالوا» وإما على جملة «إنا معكم» وكلاهما لا يصح لما مر، وكذا قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: 12] وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ أَشْقَىٰ﴾ [البقرة: 13].
وفيهما نظر؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرة بالظرف، وهذا القسم لم يبين امتناعه.

(283) ذكره صاحب مفتاح العلوم 370 دون نسبة.

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى؛ فتتزل منزله؛ فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال.

وقال السكاكي: فينزل ذلك منزلة الواقع، ثم قال: وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للمقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك.

ويسمى الفصل لذلك استئنافاً، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً.

والاستئناف ثلاثة أضرب:

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقوله⁽²⁸⁵⁾: [الخفيف].

قال لي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهَرُ دَائِمٍ، وَحُرٌّ طَوِيلٌ أَيْ: ما بالك عليلًا؟ أو ما سبب علتك؟ وكقوله⁽²⁸⁶⁾: [البسيط].

وقد غَرَضْتُ مِنَ الدُّنْيَا، فَهَلْ زَمَنِي مُعْطِ حَيَاتِي لِفَرْ بَغْدُمَا غَرَضًا؟⁽²⁸⁷⁾

جَرَبْتُ دُفْرِي وَأَهْلِيهِ، فَمَا تَرَكْتُ لِيَ التَّجَارُبُ فِي وَدِ أَمْرِي غَرَضًا⁽²⁸⁸⁾

أَي: لم تقول هذا ويحك؟! وما الذي اقتضاك أن تطوي عن الحياة إلى هذا الحد كشمحك⁽²⁸⁹⁾؟!

وأما عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ

(284) مفتاح العلوم 370، 371.

(285) سبق تخريجه.

(286) قاتلها: أبو الملاء المعري، أنظر سقط الزند 208.

(287) غرض من الدنيا: مل، الفز: الذي لا تجربة له.

(288) الغرض: الحاجة.

(289) طوى كشحه عن الشيء: أعرض عنه، والكشع: ما بين السرّة والظهر.

لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوَبِ [يوسف: 53] كأنه قيل: هل النفس أَمَّارَةٌ بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأَمَّارَةٌ بالسوء.

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم، كما مر في باب أحوال الإسناد.
وإما عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَأَمُّوا سَكَنًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: 69] كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال: سلامٌ، ومنه قول الشاعر⁽²⁹⁰⁾: [الكامل].

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صدقوا، وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي⁽²⁹¹⁾
فإنه لما أبدى الشكاية من جماعات العُدَّال؛ كان ذلك مما يحرك السامع ليسأل: أصدقوا في ذلك، أم كذبوا؟ فأخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له؛ ففصل، ومثله قول جندب بن عمارة: [الكامل].

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُثْدِبٍ بجنوب خَبَتْ غُرَيْثٌ وَأَجْمَتْ⁽²⁹²⁾
كذب العواذِلُ، لو رأين مُنَاخَنَا بالقَادِسِيَّةِ؛ قُلْنَ: لَجَّ وَذَلَّتِ⁽²⁹³⁾
وقد زاد هنا أمر الاستئناف تأكيداً بأن وضع الظاهر موضع المضمَر، من حيث وضعه وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مائى ما ليس قبله كلام، ومن الأمثلة قول الوليد⁽²⁹⁴⁾: [الهمزج].

عَرَفْتُ المَنْزِلَ الخَالِي عَقَمًا مِنْ بَعْدِ أَحْوَالِ⁽²⁹⁵⁾
عَقَمَاءُ كُلِّ خَيْلَانٍ عَسُوفُ الوَيْلِ هَطَالِ⁽²⁹⁶⁾

(290) أورده السكاكي في مفتاح العلوم 372 دون نسبة.

(291) العواذِلُ: اللاتمون، والغمرة: الشفة.

(292) خبت: اسم مكان، أجمت: أريحت.

(293) المناخ: مكان يروك الإبل، لجج: ألجج، وذلَّت: انتقادت.

(294) أي الوليد بن مسلم الأموي، ونيسان أيضاً وليد بن ربيعة.

(295) عفا: امتحى.

(296) الحتان: الزعد المصاحب للمطر، العسوف: الشديد، الويل: المطر القوي.

فإنه لما قال «عفا» وكان العفاء مما لا يحصل للمنزل بنفسه؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل، ومثله قول أبي الطيب: [الوافر].

وما عَفَّتْ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مَنْ خَدَا بِهِمْ وَمَسَاقًا⁽²⁹⁷⁾
فإنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل.

وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه، كقولك:
أحسنْتَ إلى زيد، زيدٌ حَقِيقٌ بالإحسان.

ومنه ما يُبنى على صفته، كقولك: أحسنت إلى زيد، صديقك القديم
أهلٌ، وهذا أبلغ؛ لانطوائه على بيان السبب.

وقد يحذف صدر الاستئناف؛ لقيام قرينة، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: 36] فيمن قرأ «يُسَبِّح» مبتدأ للمفعول، وعليه نحو قولهم: نعم الرجل أو رجلاً زيداً. وينس الرجل أو رجلاً عمرو، على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زيد، كأنه لما قيل ذلك، فأبهم الفاعل بجعله معهوداً ذهنياً، مظهراً أو مضمراً، سُئل عن تفسيره، ف قيل: هو زيد، ثم حذف المبتدأ.

وقد يحذف الاستئناف كله، ويقام ما يدل عليه مقامه كقول
الحماصي⁽²⁹⁸⁾: [الوافر].

رَعِمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ فُرِيشُ لَهُمْ إلفٌ، وليس لكم إلفٌ⁽²⁹⁹⁾
حذف الجواب الذي هو: كذبتهم في زعمكم، وأقام قوله «لهم إلفٌ»

(297) حدا بالإبل: غنى لها لتسرع.

(298) تأمله: مساور بن هند، وهو في مفتاح العلوم 371.

(299) الإلف: العهد.

وليس لكم إلاف» مقامه لدلالته عليه، ويجوز أن يقدر قوله: «لهم إلف» وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، كأنه لما قال المتكلم: كذبتُم؛ قالوا: لِمَ كذبنا؟ فقال: لهم إلف، وليس لكم إلاف؛ فيكون في البيت استثنافان.

وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه، كقوله تعالى: ﴿يَمُزِّجُ الْعَبْدَ﴾ [حر: 30] أي: أيوب، أو هو؛ لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه، ونحوه قوله: ﴿فَتَمِّمُ الْمُنْهَدُونَ﴾ [الذاريات: 48] أي: نحن.

وإن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع تعين الوصل. إما لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء: لا، وأيدك الله، وهذا عكس الفصل للقطع.

وإما للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وهو ضربان:

أحدهما: أن يتفقا خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَجْمٍ وَإِنَّ الْفَاجِرَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [13 - 14] وقوله: ﴿يُخْرِجُ النَّارَ مِنَ الْعَيْنِ مِنَ الْبَيْتِ وَيُخْرِجُ النَّارَ مِنَ الْعَيْنِ﴾ [الانفطار: الروم: 19] وقوله: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَئِنْ آمَنُوا وَمَا يُخَذِّعُونَ﴾ [البقرة: 9] وقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: 31].

والثاني: أن يتفقا كذلك معنى لا لفظاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْكَاسِيْنَ وَقُولُوا﴾ [البقرة: 83] عطف قوله: ﴿وَقُولُوا﴾ على قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لأنه بمعنى: لا تعبدوا، وأما قوله: ﴿وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا﴾ فنقديره: إما «وتحسنون» بمعنى «وأحسنوا» وإما «وأحسنوا» وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاه فهو يخبر عنه.

وأما قوله في سورة البقرة: ﴿وَيُخَوِّضُ الْآلِينَ مَآثِرًا﴾ [البقرة: 25] فقال الزمخشري فيه: فإن قلت: علام عطف هذا الأمر، ولم يسبق أمر ولا نهى

يصح عطفه عليه؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر، حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهى يعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين؛ فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمراً بالعمو والإطلاق، ولك أن تقول: هو معطوف على ﴿فَأَنْتَرُوا﴾ [البقرة: 24] كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم، هذا كلامه، وفيه نظر لا يخفى على المتأمل.

وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الصف: ﴿وَيَنْتَرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: 13]: إنه معطوف على ﴿يُؤْتُونَ﴾ [الصف: 11] لأنه بمعنى: آمنوا، وفيه أيضاً نظر؛ لأن المخاطبين في ﴿يُؤْتُونَ﴾ [الصف: 11] هم المؤمنون، وفي ﴿وَيَنْتَرِ﴾ [الصف: 13] هو النبي عليه السلام، ثم قوله: ﴿يُؤْتُونَ﴾ [الصف: 11] بيان لما قبله على سبيل الاستئناف، فكيف يصح عطف ﴿وَيَنْتَرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: 13] عليه؟.

وذهب السكاكي⁽³⁰⁰⁾ إلى أنهما معطوفان على «قل» مراداً قبل: ﴿يَتَأْتِيَا النَّاسُ﴾ [البقرة: 21] ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الصف: 10]؛ لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن، وذكر صورا كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلَوتَىٰ كُؤَا﴾⁽³⁰¹⁾ [البقرة: 57] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَوَعَدْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا﴾ [البقرة: 63] وقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيَّكَ مَثَافَةً لِّلنَّاسِ وَأَنَا وَالتَّجْدُوا﴾ [البقرة: 46] أي: وقلنا، أو قائلين.

والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مقدر يدل عليه ما قبله، وهو في الآية الأولى: ﴿فَأَنْتَرِ﴾ أو نحوه، أي: فأنذرهم، وبشر الذين آمنوا، وفي الآية الثانية: «فأبشر» أو نحوه، أي: فأبشر يا محمد، وبشر

(300) مفتاح العلوم 370.

(301) المَن: مادة حلوة كالعسل، والسَلوى: نوع من الطيور.

المؤمنين، وهذا كما قدر الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَاهْجُرْنِي مَنًّا﴾ [مریم: 46] معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله: ﴿لَا تَرْجُنْكَ﴾ [مریم: 46] أي: فاحذرنی، واهجرني؛ لأن ﴿لَا تَرْجُنْكَ﴾ تهديد وتقریع.

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه، والمسند إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً، كقولك: يشعر زيدٌ، ويكتب، ويعطي ويمنع، وقولك: زيدٌ شاعرٌ، وعمرو كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ، وعمرو قصيرٌ، إذا كان بينهما مناسبة، كان يكونا أخوين، أو نظيرين، بخلاف قولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمرو كاتبٌ، إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمرو طويلٌ، كان بينهما مناسبة أو لا.

وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] قطع عما قبله؛ لأنه كلامٌ في شأن الذين كفروا، وما قبله كلامٌ في شأن القرآن.

وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابه، أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه، أو المخبر، أو قيد من قيودهما؛ فإنه منقوض بما مر، وبنحو قولك: هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيدٌ ثوبي فيه، ولعله سهوٌ؛ فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل: «خفي ضيقٌ» على قوله: «خاتمي ضيقٌ» مع اتحادهما في الخبر.

ثم قال: الجامع بين الشيتين: عقليٌّ، ووهميٌّ، وخياليٌّ.

أما العقلي فهو أن يكون بينهما اتحاد في التصور. أو تماثل؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد.

أو تضاييف كما بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، والسفل والعلو، والأقل والأكثر؛ فإن العقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن.

وأما الوهمي فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل، كلون بياض كلون صفرة؛ فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، ولذلك حسن الجمع

بين الثلاثة التي في قوله⁽³⁰²⁾: [البسيط].

ثلاثة تُشْرِق الدُّنْيَا ببهجتها شمسُ الضُّحَى، وأبو إسحاق، والقمر
أر تضاد، كالسود والبياض، والهمس والجهارة، والطيب والنتن،
والحلاوة والحموضة، والملاسة والخشونة، وكالتحرك والسكون، والقيام
والقعود، والذهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر،
وكالمتصفات بذلك كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر.

أو شبه تضاد، كالسما والأرض، والسهل والجبل، والأول والثاني؛
فإن الوهم ينزل المتضادين والشبهين بهما منزلة المتضايين؛ فيجمع بينهما
في الذهن، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد.

والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارناً في الخيال سابقاً، وأسبابه
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحاً؛ فكم
تتعانق في خيالٍ، وهي في آخر لا تتراءى، وكم صورة لا تكاد تلوح في
خيالٍ، وهي في غيره نازة على علم⁽³⁰³⁾.

كما يحكى أن صاحب سلاح ملكٍ، وصائغاً، وصاحب بقرٍ، ومعلم
صبية؛ سافروا ذات يوم، وواصلوا سير النهار بسير الليل، فبينما هم في
وحشة الظلام، ومقاساة خوف التخبط والضلال؛ طلع عليهم البدر بنوره،
فأفاض كل منهم في الثناء عليه، وشبهه بأفضل ما في خزانة صوره، فشبهه
السلاحي بالترس المذهب يرفع عند الملك، والصائغ بالسبيكة من
الإبريز⁽³⁰⁴⁾ تفتت عن وجهها البوتقة، والبقر بالجبن الأبيض يخرج من قلبه
طرياً، والمعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة.

وكما يحكى عن وراقٍ يصف حاله: عيشي أضيق من محبرة، وجسمي

(302) سبق تخريجه.

(303) العلم: المكان المرتفع.

(304) الإبريز: الذهب الصافي.

أدق من مسطرة، وجاهي أرق من الزجاج، وحظي أخفى من شق القلم،
وبدني أضعف من قصبة، وطعامي أمر من العفص⁽³⁰⁵⁾، وشرابي أشد سواداً
من الحبر، وسوء الحال لي ألزم من الصمغ.

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى التنبيه لأنواع الجامع، لا سيما
الخيالي؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في
ذلك كالجمع بين الإبل، والسماء، والجبال، والأرض، في قوله تعالى:
﴿أَنَّا نَبْطِرونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ
وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: 17 - 20] بالنسبة إلى أهل الوبر⁽³⁰⁶⁾ فإن
جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل؛ فتكون عنايتهم مصروفة إليها،
وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر؛ فيكثر
تقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم، وحصن
يتحصنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول
مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها؛ فإذا فتش البدوي في خياله
وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف
الحضري، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيماً.

ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين، في الاسمية والفعلية وفي
المضي والمضارعة، إلا لمانع، كما إذا أريد بإحدهما التجدد وبالأخرى
الثبوت، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين، ثم قام زيد دون عمرو، وقلت:
«قام زيد، وعمرو قاعد» كما سبق.

ومما يتصل بهذا الباب القول في الجملة إذا وقعت حالاً منتقلة، فإنها
تجيء تارة بالواو، وتارة بغير الواو؛ فنقول:

أصل الحال المتقلة أن تكون بغير واو، لوجوه:

(305) المفص: نثره يحصل على شجرة البلوط يصنع منه الملاد.

(306) أهل الوبر: أهل البادية، لأن بيوتهم مصنوعة من وبر الإبل.

الأول: أن إعرابها ليس بتبع، وما ليس إعرابه بتبع لا يدخله الواو، وهذه الواو، وإن كانت تسمى واو الحال: فإن أصلها العطف.

الثاني: أن الحال في المعنى حكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة، لا في ضمن شيء آخر، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها؛ فإن الركوب مثلاً في قولنا: «جاء زيدٌ راكباً» محكومٌ به على زيد لكن لا بالأصالة، بل بالتبعية، بأن وصل بالمجيء وجعل قيداً له، بخلافه في قولنا: زيدٌ راكبٌ.

الثالث: أنها في الحقيقة وصفٌ للذي الحال؛ فلا يدخلها الواو كالنعت. فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو، لكن خولف الأصل فيها إذا كانت جملة؛ لأنها - بالنظر إليها من حيث هي جملة - مستقلة بالإفادة؛ فتحتمل إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه.

وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط، والأصل الضمير؛ بدليل الاختصار عليه في الحال المفردة، والخبر، والنعت.

وإذا تمهد هذا فنقول:

الجملة التي تقع حالاً ضربان: خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه، وغير خالية.

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو؛ لثلاث نصير منقطعة عنه، غير مرتبطة به.

وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال؛ يصح أن تقع حالاً عنه إذا كانت مع الواو، إلا المصدرة بالمضارع المثبت، كقولك: «جاء زيدٌ ويتكلم عمرو» على أن يكون «ويتكلم عمرو» حالاً عن «زيد» لما سيأتي أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده.

وأما الثانية؛ فتارةً يجب أن تكون بالواو، وتارةً يمتنع ذلك، وتارةً يرجح أحدهما، وتارةً يستوي الأمران.

والواو غير منافي للضمير في إفادة الربط؛ فتعين التنبيه على أسباب الاختلاف؛ فنقول:

الجملة إن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت، امتنع الواو، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: 110] وقوله: ﴿وَلَا تَنْتَنُ تَنْتَكِرُ﴾ [المندر: 6] وقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: 110] وقوله: ﴿وَلَا تَنْتَنُ تَنْتَكِرُ﴾ [المندر: 6] وقوله: ﴿وَلَا تَنْتَنُ تَنْتَكِرُ﴾ [المندر: 6] وقوله: ﴿وَسَيَجْزِيهَا أَلْفَى أَلْفَى يَوْي مَالَهُ يَزَكِّي﴾ [الليل: 17 - 18] لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيداً له، والمضارع المثبت كذلك.

أما دلالاته على حصول صفة غير ثابتة، فلأنه فعل مثبت والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مر. وأما دلالاته على المقارنة؛ فلكونه مضارعاً.

فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة، ولهذا امتنع نحو: جاء زيدٌ ويتكلم عمرو، كما مر.

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصك»⁽³⁰⁷⁾ عينه، أو وجهه» وقول عبد الله بن همام السلولي⁽³⁰⁸⁾: [المقارب].

فَلَمَّا خَبِثْتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَسْتُ، وَأَرْهَفُهُمْ مَالِكَا
ف قيل: على حذف المبتدأ، أي: وأنا أصك عينه، وأنا أرهنهم.

وقيل: الأول شاذٌ، والثاني ضرورة.

وقال الشيخ عبد القاهر⁽³⁰⁹⁾: ليست الواو فيهما للحال، بل هي للعطف

(307) أصك عينه: ألطمها.

(308) عبد الله بن همام بن نبينة السلولي، شاعر إسلامي يقال له العطار لحسن شعره (ت نحو 100هـ).

(309) دلائل الإعجاز 163.

و«أصك» و«أرهن» بمعنى «صككت» و«رهنت» ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكي الحال في أحد الخبرين، ويدعا الآخر على أصله، كما في قوله⁽³¹⁰⁾: [الكامل].

ولقد أمر على اللثيم يسُبني فمضيت، ثُمْتُ قلت: لا يغبنيني

يبين ذلك أن الفاء قد تجيء مكان الواو في مثله، كما في خبر عبد الله بن عتيك⁽³¹¹⁾؛ فإنه ذكر دخوله على أبي رافع اليهودي حصنه، ثم قال: «فانتهيت إليه؛ فإذا هو في بيت مظلم، لا أدري أين هو من البيت؟ قلت: أبا رافع، قال: مَنْ هذا؟ فأهويت نحو الصوت، فأضربه بالسيف، وأنا داهش» فإن قوله: «فأضربه» مضارع عطفه بالفاء على ماضٍ؛ لأنه في المعنى ماضٍ.

وإن كان الفعل مضارعاً منفياً؛ فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم دلالة على الحصول لكونه متشياً.

أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان⁽³¹²⁾: ﴿فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَقْعَمَانِ﴾ [يونس: 89] بتخفيف النون، وقول بعض العرب: «كنت ولا أخشى بالذئب» وقول مسكين الدارمي⁽³¹³⁾: [الرمل].

أَكْسَبَتْهُ السَّوْرَةُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ⁽³¹⁴⁾

وقول مالك بن ربيع وكان قد جنى جنايةً، فطلبه مصعب بن الزبير: [الوافر].

(310) سبق تخريبه.

(311) عبد الله بن عتيك بن قيس الخزرجي الأنصاري، صحابي من القادة (ت 12هـ).

(312) أبو عمر عبد الرحمن بن أحمد، ابن ذكوان، عالم بالقراءات كان مقرئ الشام (ت 202هـ).

(313) ربيعة بن عامر بن اتيف التميمي، مسكين الدارمي، شاعر عراقي من الشجعان (ت 89هـ).

(314) الورق: الدراهم.

بَعَثَانِي مُضْغَبٌ وَبَنُوا أُبَيْه فَأَيْنَ أَحْيَدُ عَنْهُمْ؟ لَا أَحْيَدُ⁽³¹⁵⁾
 أَقَادُوا مِنْ ذِمِّي، وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَمَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ⁽³¹⁶⁾
 وَأَمَّا مَجِيئُهُ بَغِيرٍ أَوْ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِأَقْوَمِ﴾ [المائدة: 84]
 وَقَوْلِ عِكْرَمَةَ الْعَبْسِيِّ⁽³¹⁷⁾: [الطويل].
 مَضُوا لَا يَرِيدُونَ الرِّوَاخَ وَغَالَهُمْ مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَزِينٍ عَلَى قَدَرِ⁽³¹⁸⁾
 وَقَوْلِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ⁽³¹⁹⁾: [الكامل].
 لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ، دَخَلْتُهَا، لَا أُحْجَبُ
 وَقَوْلِ الْأَعَشَى: [الوافر].

أَتَيْنَا أَضْبَهَانَ، فَهَزُلْنَا . وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَجِيمٍ
 وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلًا مَسِيرِي، لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ
 كَأَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلًا أَنْ سَرْتُ غَيْرَ سَائِرٍ إِلَى حَمِيمٍ.
 وَإِنْ كَانَ مَضِيًّا لَفُظًا أَوْ مَعْنَى فَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ.
 أَمَّا مَجِيئُهُ بِالْوَاوِ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَكُونَ لِي عِلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾
 [آل عمران: 40] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَكُونَتْ لِي عِلْمٌ وَكَانَتْ أَمْرًا لِي عَاقِرًا﴾
 [مريم: 8].

وَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ: [الطويل].
 أَيْقِثْلُنِي وَقَدْ شَعَفْتُ فُزَادَهَا كَمَا شَعَفَ الْمُهَنْوَةُ الرَّجُلُ الطَّالِي؟⁽³²⁰⁾

(315) بغاني: طليبي.

(316) أقادوا: ثأروا، ينهني: يخيفني.

(317) في شرح الحماسة للمرزوقي 3/ 1055 ذكر بأنه أبو الشعب عكرشة العبسي.

(318) الرواخ: الرجوع، وغالهم: أهلكهم.

(319) أبو هاشم خالد بن يزيد بن معاوية الأموي القرشي، حكيم قريش وعالمها في عصره (ت 90هـ).

(320) شعف فزادها: غلب حبه على قلبها، والمهتومة: الناقة المطلية بالقطران. والرجل الطالي: الذي يدهن الناقة بالقطران لمعالجتها من الجرب.

وقوله⁽³²¹⁾: [الطويل].

فجِثْتُ، وقد نُظِمَتْ لنومِ نياتِها لدى السَّترِ إلَّا لبِسةَ الْمُتَفَضِّلِ⁽³²²⁾
وقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِمْ قَوْلٌ﴾ [الأنعام: 93] وقوله:
﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي عِلْمٌ وَلَمْ يَمَسِّنْ بَشَرٌ﴾ [مریم: 20] وقول كعب⁽³²³⁾: [البسيط].
لا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ، ولم أَذْنِيبُ، وإن كَشَرْتَ فِي الْأَقَاوِيلِ
وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا
مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 114] وقول الشاعر⁽³²⁴⁾: [البسيط].
بانتَ قَطَامٌ، وَلَمَّا يَخْطُ ذُو مِقَّةٍ منها بوضِلٍ ولا إِنْجَازٍ مِيعَادِ⁽³²⁵⁾
وأما مجيئه بلا واو فكقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
[النساء: 90].

وقول الشاعر⁽³²⁷⁾: [الطويل].

وإِنِّي لَتَحَرُّونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٍ كما انتفض المصْفُورُ بِلُلَّةِ الْقَطْرِ⁽³²⁸⁾
وقوله: [الطويل].
اتِينَاكُمْ قَدْ عَمَّكُمْ حَذَرُ الْعِدا فنلتم بنا أَمْنًا، ولم تَعْدَمُوا نَضْرًا
وقوله⁽³²⁹⁾: [البسيط].

(321) البيت لامرئ القيس أيضاً وهو من معلقاته.

(322) نظمت الثياب: خلعتها، لبسة المتفضل: الثوب الذي يتخذ للنوم أو للخدمة.

(323) أي كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر ابن شاعر له صحبة.

(324) ينسب للشاعر الأموي الشرقي بن قطامي.

(325) بانت: بعدت، قطام: اسم المرأة، المقّة: الحب.

(326) حصرت: ضاقت.

(327) قاله: أبو صخر الهنلي، أنظر الأمالي للقالبي 2/ 111.

(328) تعروني: تتابني.

(329) قاله: حنّج بن حنّج المزي شاعر إسلامي، أنظر الأمالي للقالبي 1/ 98.

مَتَى أَرَى الصُّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَخَايِلُهُ وَاللَّيْلَ قَدْ مُزَّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِيلُ⁽³³⁰⁾

وكقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلِي لَمْ يَسْتَسْهِمْ سَوْءٌ﴾ [آل عمران: 174] وقوله: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: 25] وقول امرئ القيس: [الطويل].

فأدرك لم يُجهد ولم يثني شأوه⁽³³¹⁾

وقول زهير: [الطويل].

كَأَنَّ فُتَاتَ الْجَهَنِّ فِي كُلِّ مِنْهَلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْعَنَّا لَمْ يُحْطَمْ⁽³³²⁾
والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً؛ دلالة على حصول صفة غير ثابتة، لكونه فعلاً، وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضياً؛ ولهذا اشترط أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدرة، حتى تقربه إلى الحال؛ فيصح وقوعه حالاً.

وظاهر هذا يقتضي وجوب الواو في المنفي لانتفاء المعنيين، لكنه لم يجب فيه، بل كان مثله.

أما المنفي بـ«لما» فلأنها للاستفراق.

وأما المنفي بغيرهما؛ فلأنه لما دل على انتفاء متقدم، وكان الأصل استمرار ذلك؛ حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه؛ بخلاف المثبت؛ فإن وضع الفعل على إفادة التجدد، وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود، كما بين في غير هذا العلم.

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران، ومجيء الواو أولى أما الأول فلعمد ما ذكرناه في المصدرة بالماضي المثبت؛

(330) مخايله: أماراته، والسراويل: القمصان.

(331) عجزه: يمرّ كخزوف الوليد المثقّب، هو في ديوانه 64. ولم يأن شأوه: لم يكرز شوطه.

(332) المعن: الصوف، القنا: عنب الثعلب.

فمجيء الواو كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَسْلُمُونَ﴾ [البقرة: 22] وقوله: ﴿وَلَا تُبَيِّرُ وَجْهَكَ عَنْ قَوْمِكَ فِي الْغَنَاءِ﴾ [البقرة: 187] وقول امرئ القيس: [الطويل].

أَيْقُتْلُنِي وَالْمَشْرِفِي مُضَاجِعِي وَمَسْئُوءَةُ زُرْقٍ كَأَنِّيَابِ أَغْوَالٍ
وقوله⁽³³³⁾: [الطويل].

لِيَالِي يَذْعُرُونِي الْهَوَى وَأُجِيبُهُ وَأَغْنِيَنَّ مِنْ أَمَوَى إِلَيَّ رَوَانِي⁽³³⁴⁾
والخلو منها كما رواه سيبويه: «كلمته فوه إلى في» و«رجع عوده على بدئه» بالرفع، وما أنشده أبو علي في «الإغفال»⁽³³⁵⁾: [الطويل]⁽³³⁶⁾.

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا أَبَّ عَابِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالِهِ لَمْ يُمَزَّقِ⁽³³⁷⁾
وقول الآخر: [الكامل].

مَا بَالُ عَيْنِكَ دُمَعَهَا لَا يَرَقُّ؟⁽³³⁸⁾

وقول الآخر⁽³³⁹⁾: [الرملي].

ثُمَّ رَاحُوا، عَبَقَ الْمُسْكِ بِهِمْ⁽³⁴⁰⁾

وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها؛ لاستقلالها بالفائدة، فتحسن زيادة رابط، ليتأكد الربط.

(333) قاله: أمرؤ القيس، وهو في ديوانه 170.

(334) الروائي: مديحات النظر.

(335) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، نحوي لغوي أستاذ ابن جني (ت 377)، وكتابه «الإغفال» في معاني القرآن ذكر فيه ما أغفله الزجّاج في كتاب «معاني القرآن وأعرابه».

(336) قاله: سلامة بن جندل شاعر جاهلي، أنظر دلائل الإعجاز 162.

(337) جنان الليل: شدة سواده.

(338) لم أمتد إلى قتاله ولا إلى تماته. ويرقاً: يجفّ.

(339) قاله: طرفة بن العبد، وهو في ديوانه 77.

(340) عجزه: يلحفون الأرض هذاب الأزرق.

وقال الشيخ عبد القاهر⁽³⁴¹⁾: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال؛ وجب الواو، كقولك: جاء زيدٌ وهو يسرع، أو وهو مسرعٌ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير، بأن يقال: جاءني زيدٌ يسرع، أو مسرعاً؛ فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف العنافي للاتصال؛ فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط؛ فتجب الواو.

وقال أيضاً: إن جعل نحو «على كتفه سيفٌ» - بتقديم الظرف - حالاً عن شيء، كما في قولنا: «جاء زيدٌ على كتفيه سيفٌ» كثر فيها أن تجيء بغير واو، كقول بشر: [الطويل].

إذا أنكرتني بلدة، أو تكبرتها خرجت مع البازي علي سواذ
يعني علي بقاء من الليل، وقول أبي الصلت عبد الله الثقفي⁽³⁴²⁾ يمدح ابن ذي يزن⁽³⁴³⁾: [البسيط].

فاشربْ هنيئاً عليكِ التاجَ مُرتفعاً في رأس عُمدان داراً منكٍ محللاً⁽³⁴⁴⁾
وقول الآخر⁽³⁴⁵⁾: [الطويل].

لقد صبرت للذل أعوادٌ مثبر تقوم عليها في يدك قضيب
ثم قال: والوجه أن يقدر الاسم في الأمثلة مرتفعاً بالظرف؛ فإنه جائز باتفاق من صاحب «الكتاب»⁽³⁴⁶⁾ وأبي الحسن⁽³⁴⁷⁾؛ لاعتماده على ما قبله، ثم اختار أن يكون الظرف ههنا خاصة في تقدير اسم فاعل، وجوز أيضاً أن يكون في تقدير فعلٍ ماضٍ مع «قد» ومنع أن يكون في تقدير فعل مضارع.

(341) دلائل الإعجاز 160.

(342) هو والد الشاعر الحكيم أمية بن أبي الصلت وينسب البيت لأمية أيضاً.

(343) سيف بن ذي يزن الحميري، من ملوك العرب اليمانيين (ت 50 ق هـ).

(344) مرتفعاً: متكباً، عُمدان: من قصور اليمن، والمحلال: الذي يكثر حلول الضيوف فيه.

(345) قائله: وائلة بن خليفة السدوسي، أنظر البيان والتبيين 1/ 291.

(346) أي سيويه إمام البصريين.

(347) أي الكسائي إمام الكوفيين.

ولعله إنما اختار تقديره باسم فاعلٍ لرجوع الحال حينئذٍ إلى أصلها في الإفراض ولهذا كثر مجيئها بلا واو، وإنما جوز التقدير بفعل ماضٍ أيضاً لمجيئها بالواو قليلاً، وإنما منع التقدير بفعلٍ مضارعٍ لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو.

ثم قال: وربما يحسن مجيء الاسمية بلا واو؛ لدخول حرفٍ على المبتدأ، كما في قوله ⁽³⁴⁸⁾: [الطويل].

فقلتُ عسى أن تبصريني كأنما بُني حوالي الأسود الحواري⁽³⁴⁹⁾
فإنه لولا دخول «كأن» عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو، كقولك:
عسى أن تبصريني وبني حوالي الأسود.

ثم قال: وشيء بهذا أن تقع حالاً بعقب مفرد؛ فيلطف مكانها، بخلاف ما لو أفردت، كقول ابن الرومي: [السريع].

والله يُبقيك لنا سالماً بُزداًك تبجيلٌ وتعظيم⁽³⁵⁰⁾
فإنه لو قال: «والله يقيقك لنا برداك تبجيلٌ (وتعظيمٌ)» لم يحسن.

هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرةً مقدمة عليها، فإن كان كذلك، نحو: «جاءني رجل وعلى كتفه سيفٌ» وجب الواو؛ لثلاث تشبه بالنعته.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4] فقال السكاكي⁽³⁵¹⁾: الوجه فيه عندي هو أن ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ حالٌ للقرية؛ لكونها في حكم الموصوفة، نازلة منزلة «وما أهلكنا قرية من القرى» لا وصفٌ، وحمله على الوصف سهوٌ، لا خطأ، ولا عيب في السهو

(348) قائله: الفرزدق، أنظر دلائل الإعجاز 168.

(349) الحواري: جمع حارث وهو الغضبان.

(350) البرد: الثوب المخفط.

(351) مفتاح العلوم 359.

للإنسان، ولا ذم، والسهو ما ينتبه له صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا ينتبه له صاحبه، أو ينتبه ولكن بعد إعتاب.

وكأنه عرض بالزمخشري حيث قال في تفسيره: ﴿وَلَمَّا رَكَابٌ﴾ جملة واقعة صفة لـ «قرية» والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَمَّا سُيِّرُونا﴾ [الشعراء: 208] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: «جاءني زيد عليه ثوب» و«جاءني زيد وعليه ثوب».

ثم قال السكاكي⁽³⁵²⁾: من عرف السبب في تقديم الحال إذا أريد إيقاعها عن النكرة تنبه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو، في مثل «جاءني رجل وعلى كتفه سيف» ولمزيد جوازه في قوله عز اسمه: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَمَّا رَكَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4] على ما قدمت.

واعلم أن السكاكي بنى كلامه في الجملة الواقعة حالاً على أصول مضطربة لا يخفى حالها على الفطن لا سيما إذا أحاط علماً بما ذكرناه، وأنقنه، فأثرنا الإعراض عن نقل كلامه، والتعرض لما فيه من الخلل؛ لثلا يطول الكتاب من غير طائل.

(352) المصدر نفسه 387.

القول في الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي⁽³⁵³⁾: أما الإيجاز والإطناب، فلكونهما نسبين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم - ولا بد من الاعتراف بذلك - مقيساً عليه، ولنسمه متعارف الأوساط وأنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم.

فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عبارته، سواء كانت القلة أو الكثرة واجعةً إلى الجمل، أو إلى غير الجمل.

ثم قال: الاختصار لكونه من الأمور النسبية؛ يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذكر أخرى. وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي.

ثم البناء على متعارف الأوساط. والبسط الذي يكون المقصود جديراً به ردُّ إلى جهالة؛ فكيف يصلح للتعريف؟

والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المعنى: هو تأدية أصل المراد بلفظٍ مساوٍ له، أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة.

والمراد بالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد؛ لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره، كما سيأتي، ولا زائداً عليه بنحو تكرير، أو تنميم، أو اعتراض، كما سيأتي.

(353) المصدر السابق.

وقولنا: «وافٍ» احتراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى، كقول عروة بن الورد: [الطويل].

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نَفْسَهُمْ وَمَقْتُلُهُمْ عِنْدَ الْوَعَى كَانَ أَعْدَرًا⁽³⁵⁴⁾
فإنه أراد: إِذْ يَقْتُلُونَ نَفْسَهُمْ فِي السَّلَمِ، وقول الحارث بن حلزة⁽³⁵⁵⁾:
[مجزوء الكامل].

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلِّ لِ السُّؤْكِ مِنْ عَيْشِ عَائِشٍ كُنَّا⁽³⁵⁶⁾
فإنه أراد: العيش الناعم في ظلال النوك: خيرٌ من العيش الشاق في ظلال العقل: فأخل كما ترى.

وقولنا: «الفائدة» احترازٌ من شيئين:

أحدهما: التطويل، وهو أن يتعين الزائد في الكلام، كقوله⁽³⁵⁷⁾:
[الوافر].

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيَّنَا⁽³⁵⁸⁾

فإن الكذب والمين واحد.

وثانيهما: ما يشتمل على الحشو، والحشو ما يتعين أنه الزائد، وهو ضريان:

أحدهما: ما يفسد المعنى، كقول أبي الطيب: [الطويل].

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى، لولا لقاء شعوب⁽³⁵⁹⁾

(354) الوعى: الحرب.

(355) الحارث بن حلزة شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات.

(356) النوك: الحمامة.

(357) قاله: عدي بن زيد، وهو من شواهد اللسان (مادة: مين).

(358) صدره: وقدت الأديم لراشيه. وألفى: وجد.

(359) شعوب: الموت.

فإن لفظ «الندى» فيه حشوٌ يفسد المعنى. لأن المعنى: أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت. وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام؛ فلم يكن لشجاعته فضل. بخلاف الباذل ماله؛ فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ولهذا يقول إذا عوتب فيه: كيف لا أبذل ما لا أبقى له؟ أتئث بالتمتع بهذا المال؟ وعليه قول طرفة: [الطويل].

فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي فذرني أبادرها بما ملكت يدي
وقول مهيأ⁽³⁶⁰⁾: [المقارب].

فَكُلْ إِنْ أَكَلْتَ، وَأَطِمْ أَخَاكَ فَلَ الزَّأْدُ يَبْقَى وَلَا الْإِكْلُ
فلو علم أنه يخلد، ثم جاد بماله؛ كان جوده أفضل. فالشجاعة لولا الموت لم تحمد، والندى بالضد.

وأجيب عنه: بأن المراد بالندى في البيت بذل النفس، لا بذل المال، كما قال مسلم بن الوليد: [البسيط].

يجود بالنفس إِنْ ضَنَّ الجواد بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود⁽³⁶¹⁾

ورد بأن لفظ الندى لا يكاد يستعمل في بذل النفس، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة. فأما مطلقاً: فلا يفيد إلا بذل المال.

والثاني: ما لا يفسد المعنى كقوله⁽³⁶²⁾: [مجزوء الوافر].

ذَكَرْتُ أَخِي فَعَاوَنِي صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَضْبُ⁽³⁶³⁾

فإن لفظ «الرأس» فيه حشوٌ لا فائدة فيه. لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسدٍ للمعنى.

(360) أبو الحسن مهيأ بن مرزويه النبلعي، شاعر عباسي مجود (ت 428هـ).

(361) ضَنَّ: نبخل.

(362) قائله: أبو العيال بن عنبر الخزاعي، أنظر الأغاني 160/24.

(363) الوضب: المرض.

وقول زهير: [الطويل].

وأعلم علمَ اليومِ والأمسِ قبلَه
ولكنني عن علم ما في غدٍ عم⁽³⁶⁴⁾
فإن قوله «قبله» مستغنى عنه غير مفسد.

وقول أبي عدي⁽³⁶⁵⁾: [الكامل].

نحنُ الرؤوسُ، وما الرؤوسُ إذا سمَتْ
في المجدِّ للأقوام كالأذناب
فإن قوله «للاقوام» حشوٌّ لا فائدة فيه؛ مع أنه غير مفسد.

وأعلم أنه قد تشبه الحال على الناظر؛ لعدم تحصيل معنى الكلام
وحقيقته؛ فيعدُّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه، كما مثله بعض
الناس بقول القائل⁽³⁶⁶⁾: [الطويل].

ولما قضينا من منى كلَّ حاجةٍ
ومسح بالأركان من هو مايسخ
وشدث على دُهم المهاري رحالنا
ولم يُنظَرِ الغادي الذي هو رائح⁽³⁶⁷⁾
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المَطيِّ الأباطح⁽³⁶⁸⁾
يبين أنه ليس منه: ما ذكره الشيخ عبد القاهر⁽³⁶⁹⁾ في شرحه.

قال: أول ما يتلقاتك من محاسن هذا الشعر؛ أنه قال: «ولما قضينا من
منى كل حاجة» فعبر عن قضاء المناسك - فرائضها وسننها - بطريق العموم
الذي هو أحد طرق الاختصار.

(364) عم: أعمى، والبيت من مملته المشهورة.

(365) أبو عدي عبد الله بن عمر الأموي، شاعر أموي عباسي (ت بعد 145هـ).

(366) تنسب الأبيات لكثير عزة وليزيد بن الطثرية، أنظر الخصائص لابن جني 28/1، وأسرار
البلاغة 21.

(367) دهم المهاري: الإبل السوداء القوية.

(368) الأباطح: جمع أبطح وهو مسيل واسع به رمل.

(369) أنظر أسرار البلاغة 22.

ثم نبه بقوله: «ومسح بالأركان من هو ماسح» على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر.

ثم قال: «وشُدَّتْ - البيت» فوصل بذكر مسح الأركان ما يليه من زَمَ الركاب وركوب الركبان.

ثم دل بلفظ «الأطراف» على الصفة التي تختص بها الرفاق في السفر: من التصرف في فنون القول، وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتطرفين: من الإشارة، والتلويح والرمز والإيماء، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط، وفضل الاعتباط، كما توجهه ألفة الأصحاب، وأنسة الأحباب، ويليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب، وتنسم روائح الأحبة والأوطان واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان.

ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة؛ حيث قال: «وسالت بأعناق المطي الأباطح» فنبه بذلك على سرعة السير، ووطأة الظهر. وفي ذلك ما يؤكد ما قبله. لأن الظهور إذا كانت وطيئة، وكان سيرها سهلاً سريعاً: زاد ذلك في نشاط الركبان، فيزداد الحديث طيباً.

ثم قال: «بأعناق المطي» ولم يقل: «بالمطي» لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها، ويتبين أمرها من هوداياها⁽³⁷⁰⁾ وصدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة.

(370) هودايا: أعناقها.

القسم الأول

المساواة

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: 43]
وقوله: ﴿وَإِنَّا رَأَيْنَا الَّذِينَ يَنْتَوِشُونَ فِي آبَائِنَا فَلَعْنُوا عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَمُوتُوا فِي حَيْثُ عَمُوا﴾
[الأنعام: 68] وقول النابغة الذبياني: [الطويل].
فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي وإن خِلْتُ أَنَّ الْمُتَنَائِي عَنْكَ وَاسِعٌ⁽³⁷¹⁾

(371) المتنأى: البعد.

القسم الثاني

الإيجاز

وهو ضربان:

أحدهما: إيجاز القصر، وهو ما ليس بحذف، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: 179] فإنه لا حذف فيه، مع أن معناه كثير، يزيد على لفظه؛ لأن المراد به: أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِل قُتِل كان ذلك داعياً له قوياً إلى أن لا يقدم على القتل. فارتفع بالقتل - الذي هو قصاص - كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان في ارتفاع القتل حياة لهم.

وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى - وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل» من وجوه:

أحدها: أن عدة حروف ما يناظره منه - وهو «في القصاص حياة» - عشرة في التلفظ، وعدة حروفه أربعة عشر.

وثانيها: ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها. فيكون أزجر عن القتل بغير حق. لكونه أدعى إلى الاقتصاص.

وثالثها: ما يفيد تنكير «حياة» من التعظيم، أو النوعية، كما سبق.

ورابعها: اطراده، بخلاف قولهم. فإن القتل الذي ينفي القتل: هو ما كان على وجه القصاص، لا غيره.

وخامسها: سلامته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام، بخلاف قولهم.

وسادسها: استغناؤه عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم. فإن تقديره: القتل أنفي للقتل من تركه.

وسابعها: أن القصاص ضد الحياة. فالجمع بينهما طباق، كما سيأتي. وثامنها: جعل القصاص كالمنع والمعدن للحياة، بإدخال «في» عليه، على ما تقدم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] أي هدى للمضالين الصائرين إلى الهدى بعد الضلال. وحسنه التوصل إلى تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى.

وقوله: ﴿أَتُنْفِثُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَكْمُلُ﴾ [يونس: 18] أي: بما لا ثبوت له؛ ولا علم الله متعلق بثبوته؛ نفيًا للملزوم بنفي اللازم. وكذا قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَيْسِرٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: 18] أي: لا شفاعة ولا طاعة، على أسلوب قوله⁽³⁷²⁾: [الطويل]

على لأجِب لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ⁽³⁷³⁾

أي: لا منار، ولا اهتداء، وقوله⁽³⁷⁴⁾: [السريع].

ولا ترى الضَّبُّ بها يَنْجَحِرُ⁽³⁷⁵⁾

أي لا ضب، ولا انجحار.

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً: قوله تعالى فيما يخاطب به النبي عليه الصلاة والسلام: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199] فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق لأن قوله: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ أمر بإصلاح قوة الشهوة.

(372) قاله: أمرؤ القيس، وهو في ديوانه 11.

(373) عجزه: إذا سافه المود النباطي جرجرا. والأحب: الطريق الواضح.

(374) قاله: أوس بن حجر، أنظر مفتاح العلوم 392.

(375) صدره: لا يفزع الأرنب أهوالها. ينجحر: يدخل جحره.

فإن العفو ضد الجهل، قال الشاعر ⁽³⁷⁶⁾: [الطويل].

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي ⁽³⁷⁷⁾

أي خذي ما تيسر أخذه وتسهل، وقوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْفِتَنِ﴾ أمرٌ بإصلاح قوة الغضب، أي أعرض عن السفهاء واحلم عنهم، ولا تكافئهم على أفعالهم. هذا ما يرجع إليه منها. وأما ما يرجع إلى أمته: فدل عليه بقوله ﴿وَأَنْتَ بِالْمَرْبِ﴾ أي: بالمعروف والجميل من الأفعال. ولهذا قال جعفر الصادق ⁽³⁷⁸⁾ رضي الله عنه - فيما روي عنه: أمر الله نبيه ﷺ بمكارم الأخلاق، وليس في القرآن آيةٌ أجمع لها من هذه الآية.

ومنها قول الشريف الرضي ⁽³⁷⁹⁾: [الكامل].

مالوا إلى شُغْبِ الرِّخَالِ وأسندوا أيدي الطَّعَانِ إلى قُلُوبِ تَخْفِقِ ⁽³⁸⁰⁾
فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في أثناء وصفهم بالغرام: عبّر عن ذلك بقوله «أيدي الطعان».

ومنه ما كتب عمرو بن مسعدة ⁽³⁸¹⁾ عن المأمون، لرجل يعنى به، إلى بعض العمال، حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن: «كتابي إليك كتاب واثقٍ ممن كتب إليه، معنيّ بمن كتب له، ولن يضيّع بين الثقة والعناية حامله».

الضرب الثاني: إيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذف.

(376) قاله: أسماء بن خارجة الفزاري، أنظر الأغاني 35/13.

(377) عجزه: ولا تنطق في سورتي حين أغضب.

(378) جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، من سادات التابعين وقهاتهم (ت 148هـ).

(379) أبو الحسن محمد بن الحسين الهاشمي القرشي، الشريف الرضي، شاعر كاتب (ت 406هـ).

(380) شعب الرّحال: خشب الرّحال المصنوع من فروع الأشجار.

(381) أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن سعد الصولي، وزير المأمون وأحد الكتاب البلغاء (ت 217هـ).

والمحذوف: إما جزء جملة أو جملة، أو أكثر من جملة.

والأول: إما مضاف، كقوله تعالى: ﴿وَسَّيْلَ الْفَرِيَّةِ﴾ [يوسف: 82] أي: أهلها، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَبَنَةُ﴾ [3] أي: تناولها. لأن الحكم الشرعي إنما يتعلق بالأفعال، دون الإجرام، وقوله: ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَوْبَتِ أُجْلَتْ لَهُمْ﴾ [النساء: 16] أي: تناول طيبات أحل لهم تناولها، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل؛ ليدخل فيه شرب ألبان الإبل، فإنها من جملة ما حرمت عليهم، وقوله: ﴿وَأَلْفَسْتُ خُرْمَتَ ظُهُورِهَا﴾ [الأنعام: 138] أي: منافع ظهورها. وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب. لأنهم حرموا ركوبها وتحميلها، وكقوله تعالى: ﴿لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 21] أي رحمة الله، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: 50] أي: عذاب ربهم. وقد ظهر هذان المضافان في قوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: 57].

وإما موصوف، كقوله⁽³⁸²⁾: [الوافر].

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشُّنَايَا⁽³⁸³⁾

أي: أنا ابن رجل جلا.

وإما صفة، نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 89]. أي: كل سفينة صحيحة، أو سالحة، أو نحو ذلك، بدليل ما قبله وقد جاء ذلك مذكوراً في بعض القراءات، قال سعيد بن جبيرة⁽³⁸⁴⁾: كان ابن عباس - رضي الله عنهما - يقرأ: وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة سالحة غصباً.

وإما شرط، ما سبق. وإما جواب شرط، وهو ضربان:

(382) قاله: سحيم بن وثيل الرياحي، أنظر الأغاني 14/12.

(383) عجزه: متى أضح العمامة تعرفوني، والثنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل.

(384) أبو عبد الله سعيد بن جبيرة الأسدي ولقاء الكوفي، من أعلم التابعين (ت 95هـ).

أحدهما: أن يحذف للمجرد الاختصار، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: 45] أي: أعرضوا، بدليل قوله بعده: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: 46] وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ الْأَمْوَالُ﴾ [الرعد: 31] أي لكان هذا القرآن، وكقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَسَيِّدٌ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَقَامُنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: 10] أي: ألسستم ظالمين، بدليل قوله بعده ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: 10].

والثاني: أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف.

أو لتذهب نفس السامع فيه كل مذهب ممكن؛ فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عين شيء اقتصر عليه. وربما خف أمره عنده، كقوله: ﴿وَمِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ يُطَبِّئُ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: 73] وكقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَقُولُ عَلَى الثَّرَى﴾ [الأنعام: 27] ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَقُولُ عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: 30] ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُتَجَرِّمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12].

وقال السكاكي رحمه الله: ولهذا المعنى حذفت الصلة من قولهم: جاء بعد التتيا والتي، أي المشار إليه بهما، وهي المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها مبلغاً يبهت الواصف معه حتى لا يحير بينت شفة (385).

وأما غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٌ﴾ [الحديد: 10] أي: ومن أنفق من بعده وقتل، بدليل ما بعده.

ومن هذا الضرب قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4] لأن أصله: يا رب إني وهن العظم مني، واشتعل الرأس مني شيباً.

(385) لا يحير بينت شفة: لا يجب بكلمة.

وعنه السكاكي⁽³⁸⁶⁾ من القسم الثاني من الإيجاز على ما فسره، ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط؛ فإن انقراض الشباب وإمام المشيب؛ جذيران بأبسط منه. ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها عن النظر في أصل المعنى ومرتبته الأولى.

ثم أفاد أن مرتبته الأولى: يا ربي، قد شخت. فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن، وشيب الرأس.

ثم تركت هذه المرتبة، لتوخي مزيد التقرير إلى تفصيلها في «ضعف بدني، وشاب رأسي».

ثم ترك التصريح بـ«ضعف بدني» إلى الكناية بـ«وهنت عظام بدني» لما سيأتي أن الكناية أبلغ من التصريح.

ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ في التقرير بنيت الكتابة على المبدأ فحصل: أنا وهنت عظام بدني.

ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت «إن» على المبتدأ، فحصل: إني وهنت عظام بدني.

ثم لطلب تقرير أن الواهن عظام بدنه قصد مرتبة سادسة، وهي سلوك طريقي الإجمال والتفصيل. فحصل: إني وهنت العظام من بدني.

ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصد مرتبة سابعة. وهي ترك توسط البدن. فحصل: إني وهنت العظام مني.

ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً: قصدت مرتبة ثامنة، وهي ترك الجمع إلى الأفراد؛ لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فرد، فحصل ما ترى.

(386) مفتاح العلوم 396.

وهكذا تركت الحقيقة في: «شاب رأسي» إلى الاستعارة في اشتعل شيب «رأسي» لما سيأتي أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة.

ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس، وتفسيره بـ«شيباً» لأنها أبلغ من جهات:

إحداها: إسناد الاشتعال إلى الرأس؛ لإفادة شمول الشيب الرأس؛ إذ وزان «اشتعل شيب رأسي» و«اشتعل رأسي شيباً» وزان «اشتعل النار في بيتي، واشتعل بيتي ناراً» والفرق بين.

وثانيها: الإجمال والتفصيل في طريق التمييز.

وثالثها: تنكير «شيباً» لإفادة المبالغة.

ثم ترك «اشتعل رأسي شيباً» لتوخي مزيد التقرير إلى «اشتعل الرأس مني شيباً» على نحو «وهن العظم مني».

ثم ترك لفظ «مني» لقرينة عطف «اشتعل الرأس» على «وهن العظم مني» لمزيد التقرير، وهو إيهام حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ.

ثم قال عقيب هذا الكلام⁽³⁸⁷⁾: وأعلم أن الذي فتق أكام هذه الجهات عن أزاخير القبول في القلوب: هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي «رب» اختصرت ذلك الاختصار، بأن حذفت كلمة النداء، وهي «يا» وحذفت كلمة المضاف إليه، وهي ياء المتكلم، واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب، وهي المنادى. والمقدمة للكلام - كما لا يخفى على من له قدم صلي في نهج البلاغة - نازلة منزلة الأساس للبناء. فكما أن البناء الحاذق؛ لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه، كذا البليغ يصنع بمبدأ كلامه. فمتى رأيته قد اختصر المبدأ؛ فقد أدرك⁽³⁸⁸⁾ باختصار ما يورد. انتهى كلامه.

(387) المصدر السابق 398.

(388) أدرك: أعلمك.

وعليك أن تتنبه لشيء، وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ «العظام» إلى لفظ «العظم» فيه نظر. لأننا لا نسلّم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض، دون كل فرد.

فالوجه في ذكر «العظم» - دون سائر ما تركب منه البدن - وتوحيده؛ ما ذكره الزمخشري قال: إنما ذكر «العظم» لأنه عمود البدن، وبه قوامه وهو أصل بنائه، وإذا وهن: تداعى وتساقطت قوته، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه فإذا وهن كان ما وراءه أوهن، ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده: إلى هذا الجنس - الذي هو العمود، والقوام، وأشد ما تركب منه الجسد - قد أصابه الوهن، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر. وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه، ولكن كلها.

واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملة حتى لا يبقى من السواد شيء، أو لا يبقى منه إلا مما لا يعتد به.

والثاني: - أعني ما يكون جملة - إما مسبب، ذكر سببه، كقوله تعالى: ﴿لِيُحْيِيَ الْحَيَّ وَيَبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: 8] أي فعل ما فعل وقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحِمَهُ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: 46] أي: اخترناك، وقوله ﴿لِيُذِلَّ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفتح: 25] أي: كان الكف ومنع التعذيب. ومنه قول أبي الطيب: [البسيط].

أنى الزمان بئسوه في شبيبته فسرهم، وأتينا على الهرم أي: فساءنا أو بالعكس، كقوله تعالى: ﴿فَتَوَيَّأَ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاتَّلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَمُ عَمَلٌ لِّكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 54] أي: فامثلتم فتاب عليكم، وقوله: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِمَصَّاكَ الْعَجْرَةَ فَاَنْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: 60] أي: فضربه بها فانفجرت، ويجوز أن يقدر: فإن ضربت بها فقد انفجرت، أو غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَتِمَّ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: 48] على ما مر.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَصْرُوهُ بِعَيْنَيْكَ كَذَلِكَ يُمِىَ اللَّهُ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [البقرة: 73] أي: فضرِبوه ببعضها فحبي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى، وقوله: ﴿فَقُلْنَا أَصْرُوهُ بِعَيْنَيْكَ كَذَلِكَ يُمِىَ اللَّهُ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [البقرة: 73] أي: فضرِبوه ببعضها فحبي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى، وقوله: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَارِيخِهِ فَأَرْسَلْنَا يُوسُفَ﴾ [يوسف: 45 - 46] أي: فأرسلوني إلى يوسف لاستعبده الرؤيا، فأرسلوه إليه، فأتاه، وقال له: يا يوسف. وقوله: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكَ كَذِبُوا بِتَارِيخِنَا فَنَدْمَنَّهُمْ تَدْمِينًا﴾ [الفرقان: 36] أي: فأنبأهم فأبلغاهم الرسالة، فكذبوهما، فدمرناهم. وقوله: ﴿فَأَنبَأَ فِرْعَوْنَ فَقَوْلَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ الْعَالَمِينَ أَنْ أَرْسَلْنَا مِنَّا نَبِيًّا إِلَىٰ فَارْعُونَ قَالَ أَتَرْتُنَا أَنُؤْمِنُكَ مِنَّا وَلَكِنَّكَ مِنَّا مِنْ غَيْرِكَ سِينِينَ﴾ [الشعراء: 16 - 18] أي: فأنبأه، فأبلغاه ذلك، فلما سمعه قال: ألم نرتبك، ويجوز أن يكون التقدير: فأنبأه فأبلغاه ذلك، ثم يقدر: فماذا قال؟ فيقع قوله: ﴿قَالَ أَتَرْتُنَا أَنُؤْمِنُكَ﴾ استثنافاً. ونحوه قوله: ﴿قَالَ أَتَرْتُنَا أَنُؤْمِنُكَ﴾ استثنافاً. ونحوه قوله: ﴿أَذْهَبَ يَكْنِي هَكَذَا فَالْقَافُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّىٰ عَنْهُمْ فَانْقَرَضَ مَاذَا يَرِيعُونَ قَالَتْ يَأْتِيَكُمُ الْمَلَأُ إِلَيْنَا أَلَيْسَ إِلَيْنَا يَكُنْ كَيْمٌ﴾ [النمل: 28 - 29] أي: ففعل ذلك، فأخذت الكتاب فقرأته، ثم كان سائلاً سأل قال: فماذا قالت؟ فقيل: قالت: يا أيها الملأ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَهَارُونَ وَيُوسُفَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: 15] فقال الزمخشري في تفسيره: هذا موضع الفاء، كما يقال: «أعطيته فشكر، ومنعته فصبر» وعطفه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم، كأنه قال: فعملنا به، وعلماه، وعرفنا حق النعمة فيه، والفضيلة، وقالوا: الحمد لله.

وقال السكاكي⁽³⁸⁹⁾: يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عما صنع بهما، وعما قالوا، كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم، وهما فعلا الحمد، من غير

(389) مفتاح العلوم 389.

بيان ترتبه عليه؛ اعتماداً على فهم السامع، كقولك: قم يدعوك؛ بدل: قم فإنه يدعوك.

[الحذف]

واعلم أن الحذف على وجهين:

أحدهما: أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما سبق.

والثاني: أن يقام مقامه ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَفْلَحْنَا وَمَا أُرْسِلَتْ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ [هود: 57] ليس الإبلاغ هو الجواب؛ لتقدمه على توليهم، والتقدير: فإن تولوا فلا لوم علي؛ لأنني قد أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربكم. لأنني قد أبلغتكم، وقوله: ﴿يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أي: فلا تحزن، واصبر، فإنه قد كذبت رسل من قبلك، وقوله: ﴿إِنْ يَسْتَنْهَوْا يُفْعَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُئُلُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: 38] أي: فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين.

وأدلة الحذف كثيرة.

منها: أن يدل العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ وَالْأُذُنُ وَالْجَنَازِيُّ﴾ [المائدة: 3] الآية، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23] الآية. فإن العقل يدل على الحذف لما مر، والمقصود الأظهر يرشد إلى تقدير حرم عليكم تناول الميتة، وحرم عليكم نكاح أمهاتكم. لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها، من النساء نكاحهن.

ومنها: أن يدل العقل على الحذف والتعيين كقوله تعالى: ﴿وَبَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22] أي أمر ربك أو عذابه أو بأسه، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْفُجَارِ﴾ [البقرة: 210] أي: عذاب الله، أو أمره.

ومنها: أن يدل العقل على الحذف، والعادة على التعيين، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32] دل العقل على الحذف فيه؛ لأن الإنسان إنما يلام على كسبه؛ فيحتمل أن يكون التقدير: في حبه؛ لقوله ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: 30] وأن يكون: في مرادته؛ لقوله ﴿تَرَاوَدُّ عَنْهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: 30] وأن يكون في شأنه وأمره؛ فيشملهما، والعادة دلت على تعيين المرادة. لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة؛ لقهره صاحبه وغلبته إياه، وإنما يلام على المرادة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

ومنها: أن تدل العادة على الحذف والتعيين، كقوله تعالى: ﴿لَوْ تَقَوَّلَ مُنَافِقًا أَلَّا تُبْعَثَكُمْ﴾ [آل عمران: 167] مع أنهم كانوا أخير الناس بالحرب، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها؟! فلا بد من حذف، قدره مجاهد⁽³⁹⁰⁾ رحمه الله: مكان قتال، أي: أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويخشى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يخرج من المدينة، وأن الحزم البقاء فيها.

ومنها: الشروع في الفعل، كقول المؤمن «بسم الله الرحمن الرحيم» كما إذا قلت عند الشروع في القراءة «بسم الله» فإنه يفيد: أن المراد «بسم الله اقرأ» وكذا عند الشروع في القيام، والقعود، أو أي فعل كان؛ فإن المحذوف يقدر على حسب ما جعلت التسمية مبدأ له.

ومنها: اقتران الكلام بالفعل. فإنه يفيد تقريره، كقولك لمن أعرس: بالرفاء والبنين. فإنه يفيد: بالرفاء⁽³⁹¹⁾ والبنين أعربت.

(390) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، تابعي مفتر (ت 104هـ).

(391) الرفاء: التوافق.

القسم الثالث

الإطناب

وهو إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليرى المعنى في صورتين مختلفتين. أو
ليتمكن في النفس فضل تمكن. فإن المعنى إذا أُلقي على سبيل الإجمال
والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح،
فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا أُلقي كذلك تمكن فيها فضل تمكن، وكان
شعورها به أتم.

أو لتكمل اللذة بالعلم به. فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم
يتقدم حصول اللذة به أتم، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه،
تسوقت النفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة،
وبسبب حرمانها عن الباقي ألم. ثم إذا حصل لها العلم به: حصلت لها لذة
أخرى، واللذة عقب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم.

أو لتفخيم الأمر وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: 25 - 26] فإن قوله: ﴿اشْرَحْ لِي﴾ يفيد طلب شرح لشيء ما له،
وقوله: ﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك قوله: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ والمقام
مقتضٍ للتأكيد، وللإرسال المؤذن بتلقي المكارة والشدائد، وكقوله تعالى:
﴿وَفَضَّلْنَا إِيَّاهُ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَاوُودَ هَؤُلَاءَ مَفْطُوحٌ مُسَبِّحِينَ﴾ [الحجر: 66] ففي
إبهامه وتفسيره تفخيمٌ للأمر، وتعظيمٌ له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب «نعم وبش» على أحد القولين؛ إذ لو
لم يقصد الإطناب لقل: نعم زيد، وبش عمرو.

ووجه حسنه - سوى الإيضاح بعد الإيهام - أمران آخران:

أحدهما: إبراز الكلام في معرض الاعتدال؟ نظراً إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر. وهو حذف المبتدأ في الجواب.

والثاني: إيهام الجمع بين المتنافين.

ومنه التوشيح، وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر، كما جاء في الخبر: «يشيب ابن آدم، ولا يشيب فيه خصلتان: الحرص، وطول الأمل»⁽³⁹²⁾ وقول الشاعر⁽³⁹³⁾:
[الطويل].

سَقَتْنِي فِي لَيْلٍ شَبِهُ بِشَعْرَهَا شَبِهُةً خَدَّيْهَا بِغَيْرِ زَقِيبٍ
فَمَا زِلْتُ فِي لَيْلَيْنِ: شَعْرٍ وَطَلَمَةٍ وَشَمْسَيْنِ: مِنْ خَمَرٍ، وَوَجْهِ حَبِيبٍ
وقول البحري: [الكامل].

لَمَّا مَسَّيْنِ بِذِي الْأَرَاكِ تَشَابَهَتْ أَعْطَافُ قُضْبَانٍ بِهِ، وَقُدُودِ⁽³⁹⁴⁾
فِي حُلَّتَيْنِ جَبَرِ زَوْضٍ، فَالْتَقَى وَشِيَانِ: وَشِي رَبِّي، وَوَشْيِ بُرُودِ⁽³⁹⁵⁾
وَسَفَرُنْ، فَامْتَلَأَتْ عُيُونُ رَأْيَهَا وَزَدَانِ: وَزُدَ جَنِّي، وَوَزُدَ خُدُودِ⁽³⁹⁶⁾

ولما بذكر الخاص بعد العام؛ للتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: 98] وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 104] وقوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238].

(392) أنظر كشف الخفا للمجلوني 546/2.

(393) قاتلها: عبد الله بن المعتز، أنظر الأمالي للقالبي 227/1.

(394) الأراك: نوع من الأشجار يتخذ منه مساويك، أعطاف القضبان: جوانب الفصوص.

(395) الجبر: نوع من البرود اليمنية، والوشي: النقش، والبرود: نوع من الأكسية مخططة.

(396) سفرن: كشفت عن أوجههن.

وإما بالتكرير لئلا تنسى، كتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ [التكاثر: 3 - 4] وفي «ثم» دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد.

وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، (كما) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي مَاتَ يَتَقَوَّرُ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ يَتَقَوَّرُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعَ﴾ [غافر: 38 - 39].

وقد يكرر اللفظ لطول في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوءَ بِجَهَنَّمَ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 119] وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُضِيَتْ أَشْرُ جَهَنَّمَ أَهْلًا وَمَكْرُوهًا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 110].

وقد يكرر لتعدد المتعلق، كما كرره الله تعالى من قوله: ﴿فَإِنِّي آتٍ بِرَبِّكُمْ فَذُكِّرُوا لِلنَّذَارِ﴾ [الرحمن: 13] وما بعدها] لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقب كل نعمة بهذا القول. ومعلوم أن الغرض من ذكره عقب نعمة غير الغرض من ذكره عقب نعمة أخرى.

فإن قيل: قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة، كما في قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْابٌ مِنْ نَارٍ وَفُصْحٌ مَلَأٌ شَرَابًا﴾ [الرحمن: 35] وقوله: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ يُلْقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَحَرًّا يُسْمِنُ وَيُسْهِرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [الرحمن: 43 - 44].

قلنا: العذاب وجهنم - وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى - فإن ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي، والترغيب في الطاعات؛ من آلاءه تعالى، ونحوه. قوله: ﴿وَلِئَلَّا يَتَذَكَّرَ الَّذِينَ لَمْ يُحْمَازُوا بِالْمَقَامِ﴾ [المرسلات: 15] لأنه تعالى ذكر

(397) الشواظ: قطعة من اللهب ليس فيها دخان.

(398) الحميم الآن: الماء شديد السخونة.

قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول. فصار كأنه قال عقب كل قصة: ويلٌ يومئذٍ للمكذِّبين بهذه القصة.

ولما بالإيغال، واختلف في معناه.

فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها. كزيادة المبالغة في قول الخنساء: [البسيط].

وإن صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارَ⁽³⁹⁹⁾

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً، وقول ذي الرمة: [الطويل].

قَبِ الْعَيْسَ فِي أَطْلَالِ مَيَّةَ، وَاسْأَلِ رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسْلَسِلِ⁽⁴⁰⁰⁾

أَطْنِ الَّذِي يَجْدِي عَلَيْكَ سَوَالُهَا دُمُوعاً كَتَبْذِيرِ الْجُمَانِ الْمُفْصَلِ⁽⁴⁰¹⁾

وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس: [الطويل].

كَأَنَّ عَيْوْنَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَابِنَا وَأَرْحَلِنَا: الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يَنْقُبِ⁽⁴⁰²⁾

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية، واحتاج إليها؛ جاء بزيادة حسنة في قوله: «لم ينقب» لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون.

ومثله قول زهير: [الطويل].

كَأَنَّ فُتَاتِ الْعِصْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ: حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ

فإن حب الفناء أحمر الظاهر أبيض الباطن؛ فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم يحطم.

(399) تَأْتُمُ: تَقْتَدِي.

(400) الْعَيْسَ: الْإِبِلُ، الرُّسُومُ: بَقِيَّةُ الْأَثَارِ، الْأَخْلَاقُ: الثِّيَابُ الْبَالِيَةُ، الْمُسْلَسِلِ مِنَ الثِّيَابِ: الْمَخْطُوطُ.

(401) الْجُمَانِ الْمُفْصَلِ: اللَّوْلُ الْمُفْصُولُ عَنْ بَعْضِهِ بِمَعْدُنٍ آخَرَ.

(402) الْوَحْشُ: الْبَقَرُ، وَالْخِيَاءُ: نَوْعٌ مِنَ الْخِيَامِ، وَالْجَزَعُ: الْخَرْزُ فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ.

وكذا قول امرئ القيس: [الطويل].

خَمَلْتُ رُذَيْنِيًّا كَانَ سَنَاءَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يُثْبِلْ بِدُخَانٍ⁽⁴⁰³⁾
كما سيأتي.

وقيل: لا يختص بالنظم، ﴿أَتَسِمُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُو لَبْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾
[يس: 21].

وإما بالتذليل، وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد.
وهو ضربان:

ضرب لا يخرج مخرج المثل؛ لعدم استقلاله بإضافة المراد، وتوقفه
على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُكُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾
[سبا: 17] إن قلنا: إن المعنى «وهل يجازى ذلك الجزاء».

وقال الزمخشري: وفيه وجه آخر، وهو أن الجزاء عام لكل مكافأة،
يستعمل تارة في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة، فلما استعمل في
معنى المعاقبة في قوله: ﴿جَزَاءُكُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ بمعنى عاقبتناهم بكفرهم؛
قيل: ﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾ بمعنى «وهل يعاقب» فعلى هذا يكون من
الضرب الثاني.

وقول الحماسي⁽⁴⁰⁴⁾: [الكامل].

فَدَعَوْا: نَزَالٍ، فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكُبُهُ إِذَا لَمْ أُنْزَلِ؟⁽⁴⁰⁵⁾

وقول أبي الطيب: [الطويل].

وَمَا حَاجَةُ الْأَطْعَامِ حَوْلِي فِي الدُّجَى إِلَى قَمَرٍ؟ مَا وَاجِدُ لِكَ عَادِمِهِ⁽⁴⁰⁶⁾

(403) الرديني: نوع من الرماح، السنا: الضوء.

(404) قاتله ربيعة بن مقروم، أنظر الأغاني 107/22.

(405) نزال: اسم فعل بمعنى أنزل.

(406) الأطلمان: القوم الزاحلون.

وقوله أيضاً⁽⁴⁰⁷⁾: [البسيط].

تمسي الأماني صرعى دون مبلغيه فما يقول لشيء: لئنت ذلك لي
وقول ابن نباتة السعدي⁽⁴⁰⁸⁾: [البسيط].

لم يُبقي جودك لي شيئاً أوامله تركتني أضحَب الدنيا بلا أمل
قيل: نظر فيه إلى قول أبي الطيب، وقد أربى⁽⁴⁰⁹⁾ عليه في المدح،
والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعله في حيز من معنى شيئاً.

وضرب يخرج مخرج المثل، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَّقَ
الْأَبْطُلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: 81] وقول الذبياني: [الطويل].
ولئنت بمُستَبقٍ أخاً لا تلمهُ على شعث، أي الرجال المهذب؟⁽⁴¹⁰⁾
وقول الحطيئة: [الطويل].

تزور فتى يُعطي على الحمد ماله ومن يُعطِ أثمان المكارم يُخمد
وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرٍّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ
أَفَايُنْ مِتَّ فَهُمْ لِلْخَالِدِينَ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: 34 - 35] فإن قوله:
﴿أَفَايُنْ مِتَّ فَهُمْ لِلْخَالِدِينَ﴾ من الأول، وما بعده من الثاني، وكل منهما
تذييل على ما قبله.

وهو أيضاً: إما لتأكيد منطوق كلام، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾
[الإسراء: 81] الآية.

وإما لتأكيد مفهومه، كبيت النابغة فإن صدره دل بمفهومه على نفي

(407) أي المتنبئ، وهو في ديوانه 275.

(408) أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن محمد، ابن نباتة السعدي، من شعراء سيف الدولة (ت 405هـ).

(409) أربى: زاد.

(410) الشعث: تلبّد الشعر، والمراد به هنا العيب مطلقاً.

الكامل من الرجال؛ فحقق ذلك وقرّره بعبجزه.

وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضاً، وهو أن يؤتى به في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه.

وهو ضربان:

ضرب يتوسط الكلام، كقوله طرفة: [الكامل].

فَسَقَى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبَ الرِّيحَ، وَدِيمَةُ تَهْمِي (411)
وقول الآخر (412): [الكامل].

لو أن عَزَّةً خَاصَمَتِ شَمْسَ الضُّحَى فِي الْحُسْنِ عِنْدَ مُوَفِّي؛ لَقَضَى لَهَا
إِذَ التَّقْدِيرِ: عِنْدَ حَاكِمِ مُوَفِّي قَوْلُهُ مُوَفِّي تَكْمِيلٌ.

وقول ابن المعتز: [الطويل].

صَبَبْنَا عَلَيْهَا - ظَالِمِينَ - سَيَاطِنًا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٍ وَأَرْجُلُ
وَضُرْبٌ يَقَعُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ
وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 54] فإنه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة على المؤمنين؛ لتوهم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل: «أعزة
على الكافرين» علم أنها منهم تواضع لهم، ولذا عدي الذل به «على» لتضمينه
معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع. ويجوز
أن تكون التعدية به «على» لأن المعنى: أنهم مع شرفهم، وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين؛ خافضون لهم أجنحتهم.

ومنه قول ابن الرومي، فيما كتب به إلى صديق له: «إني وليك الذي

(411) صوب المطر: نزوله، الريح: المطر، والديمة: المطر الدائم دون برق ولا رعد، تهمي:
سئل.

(412) قائله: كثير عزة.

لا يزال تنقاد إليك مودته عن غير طمع ولا جزع، وإن كنت لذي الرغبة
مطلباً، ولذي الرهبة مهرباً.

وكذا قول الحماسي: [الطويل].

زَهْنَتْ يَدِي بِالْمَعْجَزِ عَنْ شُكْرِ بَرِّهِ وما فوق شُكْرِي لِلشُّكُورِ مَزِيدُ
وكذا قول كعب بن سعد الغنوي⁽⁴¹³⁾: [الطويل].

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْجَلْمُ زَيْنَ أَهْلِهِ مع الحلم في عين العدو مهيبُ
فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم؛ لأوهم أن حلمه عن عجز؛ فلم
يكن صفة مدح؛ فقال: «إذا ما الحلم زين أهله» فأزال هذا الوهم وأما بقية
البيت: فتأكيدٌ للآزم ما يفهم من قوله: «إذا ما الحلم زين أهله» من كونه غير
حليم حين لا يكون الحلم زيناً لأهله؛ فإن من لا يكون حليماً حين لا
يحسن الحلم لأهله؛ يكون مهيباً في عين العدو لا محالة، فعلم أن بقية
البيت ليست تكميلاً، كما زعم بعض الناس.

ومنه قوله الحماسي⁽⁴¹⁴⁾: [الطويل].

وما مات مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلَا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ فَتِيلُ⁽⁴¹⁵⁾
فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إياهم؛ لأوهم أن ذلك
لضعفهم وقتلهم؛ فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم، وكذا قول
أبي الطيب: [الوافر].

أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ الْهُوجُ بَطْشاً وَأَشْرَعُ فِي السُّدَى مِنْهَا هُبُوباً
فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش؛ لأوهم ذلك أنه عنف كله،
ولا لطف عنده. فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة، ولم يتجاوز في ذلك

(413) كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، شاعر جاهلي، (ت نحو 10 ق هـ).

(414) قاله: السموأل من قصيدة مشهورة.

(415) طُلَّ الزَّجَلُ: أُمِيزَ دُمُهُ.

كله صفة الريح التي شبهه بها، وقوله: إنه أسرع في الندى منها هبوباً، كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان، كان كالريح المرسلة».

وإما بالتتميم، وهو: أن يؤتى في كلام لا يومهم خلاف المقصود بفضلة تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿وَيُطِيعُونَ أَمْرًا عَلَى حُبٍّ﴾ [الإنسان: 8] أي: مع حبه، والضمير للطعام، أي: مع اشتهاؤه، والحاجة إليه، ونحوه ﴿وَمَا أَىَّ أَمَلًا عَلَى حُبٍّ﴾ [البقرة: 177] وكذا ﴿أَن تَأْكُلُوا أَمْثَرَ حَقِّ تَفْقَهُوا وَمَا يُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] وعن فضيل بن عياض⁽⁴¹⁶⁾: «على حب الله» فلا يكون مما نحن فيه.

وفي قول الشاعر: [المنسرح].

إني على ما تزين من كبري أغرف من أين تؤكل الكتيف
وفي قول زهير: [البسيط].

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا - عَلَى عِلَائِي - هَرَمًا يَلْقَ السَّامَةَ مِنْهُ وَالَّذِي خُلِقَ⁽⁴¹⁷⁾
وإما بالاعتراض، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنًى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل.

كالنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِقَاءَ أَلْبَنَى سُبْحَنَهُمْ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57].

والدعاء في قول أبي الطيب: [الطويل].

وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا اخْتِقَارَ مُجْرِبٍ يرى كُلَّ مَا فِيهَا - وحاشاك - فانيا

(416) أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي، شيخ الحرم المكي، من أكابر العبادة الصالحة (ت 187هـ).

(417) هرم: هو هرم بن سنان ممدوح زهير، والملاّت: الأمور التي تشغل صاحبها.

فإن قوله: «وحاشاك» دعاء حسن في موضعه.

ونحوه قول عوف بن محلم الشيباني⁽⁴¹⁸⁾: [السريع].

إن الشمانين - ولُفَّتْهَا - قد أحوجت سمعي إلى تَرْجُمان

والتنبيه في قول الشاعر: [الكامل].

وَاعْلَمْ - فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ - أن سوف يأتي كل ما قدرا

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ هَلَلَهُ أَثْمُهُ وَهَنَا عَلَى وَفَنِي وَفَضَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَثْكُرَ لِي وَلِوَلَدَيْكَ﴾ [لقمان: 14].

والمطابقة مع الاستعطف في قول أبي الطيب: [الكامل].

وَحُفُوفُ قَلْبٍ لَوْ زَايَتْ لَهَيْبَهُ - يا جَنَّتِي - لرايت فيه جهنما

والتنبيه على سبب أمر فيه غرابة، كما في قول الآخر⁽⁴¹⁹⁾: [الطويل].

فَلا هَجْرُهُ يَبْدُو - وفي اليأس راحة - ولا وَضْلُهُ يَبْدُو لَنَا فَنُكَارِمُهُ

فإن قوله: «فلا هجره يبدو» يشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب؛ فقال: «وفي اليأس راحة» لينبه على سببه. وقوله تعالى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ في قوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ في قوله: ﴿فَلَا أَقْسُو بِمَوْفِقِ الْجُورِ وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقَرَّانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: 75 - 77] اعتراض في اعتراض؛ لأنه اعترض به بين الموصوف والصنف، واعترض بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ بين القسم والمقسم عليه.

(418) عوف بن محلم بن ذهل الشيباني، من أشرف العرب في الجاهلية (ت نحو 45 ق هـ)، والزاجع أن البيت لعوف بن محلم الخزاعي أحد العلماء الرواة للندماء (ت 220هـ) في قصة مشهورة مع ابن عبد الله بن طاهر.

(419) قاله: الرماح بن ميادة.

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله: ﴿رَسُولُكَ عَنِ الْمَجِيزِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهِ فِي الْمَجِيزِ وَلَا تَقْرَبُوا حَتَّى يَطْهَرُ فَإِذَا طَهَرَ فَأَقْرَبُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّينَ وَيُحِبُّ السَّطْوِينَ يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ تَشْتُمُ وَفَدِمُوا لِأَصْحَابِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَقَوُهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 222 - 223] فإن قوله: «نساؤكم حرث لكم» بيان لقوله ﴿فَأَتُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ يعني: أن المأتي الذي أمركم به هو مكان الحرث، دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان: هو طلب النسل، لا قضاء الشهوة، فلا تاتوهن إلا من حيث يتأتى فيه الغرض، وهو مما جاء في أكثر من جملة أيضاً.

ونحوه في كونه أكثر من جملة، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَصَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَعْتُهَا أَنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَصَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 36] فإن قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَصَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ ليس من قول أم مريم.

وكذا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُشْرُونَ أَلْسِنَتَهُمُ الْفُسْكَاءَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَبْذُلُوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَدَعْنَا لَهَا بِالْإِسْنِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَمَنْهُمْ اللَّهُ بِكَفَرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 44 - 46] إن جعل «من الذين» بياناً لـ ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ لأنهم يهود ونصارى أو لأعدائكم» فإنه على الأول يكون قوله ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَابِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ اعتراضاً، وعلى الثاني يكون «وكفى بالله... وكفى بالله...» اعتراضاً.

ويجوز أن يكون: «من الذين» صلة لـ «نصارى» أي: ينصركم من الذين هادوا، كقوله: ﴿وَنَصَرَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِلَهُمُ كَانُوا﴾ [الأنبياء: 77] وأن يكون كلاماً مبتدأ على أن «يحرفون» صفة مبتدأ محذوف تقديره:

«من الذين هادوا قومٌ يحرفون» كقوله⁽⁴²⁰⁾: [الطويل].

وما الدهر إلا تارتان؛ فمنهما أموت، وأخرى أبغى العيش أخذ⁽⁴²¹⁾
وقد علم مما ذكرنا: أن الاعتراض، كما يأتي بغير واو ولا فاء؛ قد
يأتي بأحدهما.

وجه حسن الاعتراض على الإطلاق: حسن الإفادة مع أن مجيئه
مجيء ما لا معول عليه في الإفادة. فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث
لا ترتقبها.

ومن الناس من لا يقيد قائمة الاعتراض بما ذكرناه، بل يجوز أن تكون
دفع توهم ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان:

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين
متصلين معنى. بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام، أو يليه غير
متصل به معنى، وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من «الكشاف».
فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من
الإعراب، جملة كان أو أكثر من جملة.

وفرقة تشترط فيه ذلك، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من
جملة.

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً في أحد
الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب،
جملة كان أو أقل من جملة أو أكثر.

وإما بغير ذلك، كقولهم: «رأيتُه بعيني».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَقُولُونَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ مَا لَكُم بِهِ

(420) قاله: تميم بن أبي بن مقبل.

(421) التارة: المرة.

عَلَيْكُمْ» [النور: 15] أي: هذا الإفك ليس إلا قولاً يجري على ألسنتكم، ويدور في أفواهكم، من غير ترجمة عن علم في القلب، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان.

وكذا قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] لإزالة توهم الإباحة، كما في نحو قولنا: «جالس الحسن وابن سيرين» وليعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً؛ ليحاط به من جهتين. فيتأكد العلم، وفي أمثال العرب: «علمان خير من علم».

وكذا قوله «كاملة» تأكيد آخر، وقيل: أي كاملة في وقوعها بدلاً من الهدى، وقيل: أريد به تأكيد الكيفية لا الكمية، حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملة.

وكذا قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الصَّلَاحَ وَيَسْتَحِبُّونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَسْتَعِينُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: 7] فإنه لو لم يقصد الإطناب لم يذكر «ويؤمنون به» لأن إيمانهم ليس مما ينكره أحد من مشبتهم، وحسن ذكره إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

وكذلك قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنِفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ بِأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنِفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] فإنه لو اختصر لترك قوله ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنِفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ لأنه مساق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة كما مر. وحسنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر، ونحو قول البلغاء: «لا، وأصلحك الله».

وكذا قوله تعالى إخباراً: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّئُ عَلَيْهَا وَأُشْفَى بِهَا عَيْنَايَ وَلِي فِيهَا مَنَازِبٌ أُخْرَى﴾ (422) [طه: 18] وحسنه أنه عليه السلام فهم أن

(422) أمش: أضر ب ورق الشجر ليتحات على رؤوس غنمي، والمآرب: الحاجات.

السؤال يعقبه أمرٌ عظيم يحدثه الله تعالى في العصا؛ فينبغي أن يتنبه لصفاتها؛ حتى يظهر له التفاوت بين الحالين.

وكذا قوله ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عُذَابِينَ﴾ [الشعراء: 71] وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها، والافتخار بمواظبتها؛ ليزداد غيظ السائل.

واعلم أنه قد بوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقتها بالنسبة إلى كلام آخر مُساوٍ له في أصل المعنى، كالشطر الأول من قول أبي تمام: [الطويل].

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدُدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عُنْدَاءِ نَاهِدٍ⁽⁴²³⁾
وقول الآخر⁽⁴²⁴⁾: [الطويل].

وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْيَتَى إِذَا كَانَتْ الْعَلِيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ
ومنه قول الشماخ⁽⁴²⁵⁾: [الوافر].

إِذَا مَا زَايَةً رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ⁽⁴²⁶⁾
وقول بشر بن حازم: [الوافر].

إِذَا مَا الْمَكْرُمَاتُ رُفِعْنَ يَوْمًا وَقَصُرَ مُبْتَغْوُهَا عَنْ مَدَاهَا
وضائق أدْوَعُ الْمُثِيرِينَ عَنْهَا سَمَا أَوْسُ إِلَيْهَا، فَاخْتَوَاهَا⁽⁴²⁷⁾

ويقرب من هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُنْكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

وقول الحماسي⁽⁴²⁸⁾: [الطويل].

(423) الناهد: الكاعب الثمين.

(424) قائله: الممّذل بن غيلان، أنظر الأغاني 55/12.

(425) الشماخ بن ضرار بن سنان، شاعر مخضرم (ت 22هـ).

(426) عرابة هو عرابة بن أوس الأنصاري أحد القواد الشجعان.

(427) المثرون: الأغنياء.

(428) قائله: السموأل، من لاميته المشهورة.

وَنُكِّرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ
وكذا ما ورد في الحديث: «الْحَزْمُ سَوْءُ الظَّنِّ»⁽⁴²⁹⁾ وقول العرب: الثقة
بكل أحدٍ عجزٌ.

(429) أَنْظَرُ كَشَفِ الْخَفَا لِلْمَجْلُونِي 1/ 425.

القسم الثاني

علم البيان

الفن الثاني في علم البيان

وهو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه.

ودلالة اللفظ: إمّا على ما وضع له، أو على غيره.

والثاني: إمّا داخلٌ في الأول دخول السقف في مفهوم البيت، أو الحيوان في مفهوم الإنسان، أو خارجٌ عنه خروج الحائط عن مفهوم السقف، أو الضاحك عن مفهوم الإنسان.

وتسمى الأولى دلالةً وضعيّة. وكل واحدة من الأخيرتين دلالةً عقليّة.

وتختص الأولى بدلالة المطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بدلالة الالتزام.

وشرط الثالثة: اللزوم الذهني، أعني أن يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملزوماً لحصول الخارج؛ لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر؛ لكون نسبة الخارج إليه حيثيذ كنسبة سائر المعاني الخارجة.

ولا يشترط في هذا اللزوم أن يكون مما يشته العقل، بل يكفي أن يكون مما يشته اعتقاد المخاطب: إما لعرف، أو لغيره. لإمكان الانتقال حيثيذ من المفهوم الأصلي الخارجي.

وقد وقع كلام بعض العلماء ما يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام، وهو بعيدٌ جداً. وإن صح، فلعل السبب فيه: توهم أن المراد باللزوم الذهني اللزوم العقلي. لإمكان الفهم بدون اللزوم الذهني بهذا المعنى حيثيذ كما سبق.

ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية. لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض، وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً.

وإنما يتأتى بالدلالات العقلية؛ لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزوماً من بعض.

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له: إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع: فهو له مجاز، وإلا فهو كناية.

ثم المجاز منه الاستعارة، وهي ما تبنى على التشبيه، فيتعين التعرض له.

فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز، والكناية، وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا، من ابتناء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه، وقدم المجاز؛ لنزول معناه منزلة الجزء من الكل.

القول في التشبيه

[تعريف التشبيه]

التشبيه: الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى.
والمراد بالتشبيه ههنا: ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية، ولا الاستعارة بالكناية، ولا التجريد.

فدخل فيه ما يسمى تشبيهاً بلا خلاف. وهو ما ذكرت فيه أداة التشبيه،
كقولنا: «زيدٌ كالأسد» أو «كالأسد» بحذف «زيد» لقيام قرينة.

وما يُسمى تشبيهاً على المختار كما سيأتي، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه، وكان اسم المشبه به خبراً للمشبّه، أو في حكم الخبر، كقولنا: «زيدٌ أسدٌ»، وكقوله تعالى: ﴿مَنْ بَكُمُ عُنَى﴾ [البقرة: 18] أي: هم، ونحوه قول من يخاطب الحجاج⁽¹⁾: [الكامل].

أسدٌ عَلَيَّ، وفي الحروب نعمةٌ فَتَخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ⁽²⁾
وكقولنا: «رأيت زيدا بحراً».

وإذا قد عرفت معنى التشبيه في الاصطلاح؛ فاعلم أنه مما اتفق العقلاء على شرف قدره، وفخامة أمره في فن البلاغة، وأن تعقيب المعاني به - يضاعف قواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها مدحاً كانت أو ذمّاً، أو افتخاراً، أو غير ذلك.

(1) قاله: عمران بن حطان الشيباني من زعماء الخوارج، أنظر الأغاني 122/18.

(2) الفتخاء: ضعيفة المفاصل.

وإن أردت تحقيق هذا فانظر إلى قول البحرني: [الكامل].

- دَانِ عَلَى أَيْدِي الْعُفَاةِ وَشَايِعٌ عَنْ كُلِّ نَذٍّ فِي النَّذَى، وَضَرْبٍ⁽³⁾
كَالْبَدْرِ أَفْزَطُ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْؤُهُ لِلْعَصْبَةِ السَّارِبِينَ جَدُّ قَرِيبٍ⁽⁴⁾
أَوْ قَوْلِ ابْنِ لَنَكْكَ⁽⁵⁾: [البسيط].
إِذَا أَخُو الْحَسَنِ أَضْحَى فَعَلَهُ سَمِجاً رَأَيْتُ صُورَتَهُ مِنْ أَفْبَحِ الصُّوَرِ⁽⁶⁾
وَهَبْتُهُ كَالشَّمْسِ فِي حُسْنٍ، أَلَمْ تَرْنَا نَفِرُ مِنْهَا إِذَا مَالَتْ إِلَى الضَّرَرِ
أَوْ قَوْلِ ابْنِ الرُّومِيِّ: [الخفيف].
بَذَلَ الْوَعْدَ لِلْإِخْلَاءِ سَمْحاً وَأَبَى بَعْدَ ذَلِكَ بَذْلَ الْعَطَاءِ
فَنَعْدَا كَالْخِلَافِ يَوْرَقُ لِلْعَيْنِ وَيَأْبَى الْإِثْمَارَ كُلَّ الْإِبَاءِ⁽⁷⁾
أَوْ قَوْلِ أَبِي تَمَامٍ: [الكامل].
وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طَوَيْتُ؛ أُنَاحَ لَهَا لِسَانُ حَسُودٍ
نُؤْلاً اشْتِعَالَ النَّارِ فِيمَا جَاوَزَتْ مَا كَانَ يُغَرِّفُ طَيْبُ عَرَفٍ الْعُودِ⁽⁸⁾
أَوْ قَوْلُهُ أَيْضاً⁽⁹⁾: [الطويل].
وَطُولُ مَقَامِ الْمَرْءِ فِي الْحَيِّ مُخْلِقٌ لِدِيَابِجَتَيْهِ فَاغْتَرَبَ تَتَجَدُّ⁽¹⁰⁾
فَإِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زِيدَتْ مَحَبَّةً إِلَى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدٍ⁽¹¹⁾

(3) العفاة: طلاب الفضل والرزق، والضرب: الشبه المماثل.

(4) العصبة السارون: الجماعة السارون ليلاً.

(5) أبو الحسن محمد بن محمد، ابن لنكك البصري، من شعراء البيتة (ت 360هـ).

(6) الشمج: التبيح.

(7) الخلف: أحد أنواع شجر الصفصاف.

(8) العرف: الزائحة.

(9) قاله: أبو تمام، وهو في ديوانه 98.

(10) مخلق: مثيل، الديابجتان: صفحتا الوجه.

(11) السرمد: الأبدى.

وقس حالك وأنت في البيت الأول، ولم تنته إلى الثاني، على حالك وأنت قد انتهيت إليه ووقفت عليه: تعلم بعد ما بين حالتك في تمكّن المعنى لديك.

وكذا تعهد الفرق بين أن تقول: «الدنيا لا تدوم» وتسكت، وأن تذكر عقيبه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من في الدنيا ضيفٌ، وما في يده عارية»⁽¹²⁾، والضيف مرتحلٌ والعارية مؤداةٌ أو تنشّد قول ليبيد: [الطويل]. وما المال والأهلون إلا ودائعٌ ولا بُدُّ يوماً أن تُرَدَّ السودائعُ وبين أن تقول: «رأى قوماً لهم منظرٌ وتقطع الكلام، وأن تتبعه نحو قول ابن لنكك: [المنسرح].

في شجر السّرو منهم مَثَلٌ له رُواءٌ، وما له ثَمَرٌ»⁽¹³⁾ وانظر في جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية: كيف يتزايد شرفه عليه في الحالة الأولى ١٩ ولذلك أسباب:

منها: ما يحصل للنفس من الأنس بإخراجها من خفي إلى جلبي، كالانتقال مما يحصل لها بالفكرة إلى ما يعلم بالفطرة، أو بإخراجها مما لم تألفه إلى ما ألفته، كما قيل⁽¹⁴⁾: [الكامل].

ما الحبُّ إلّا للحبيب الأول⁽¹⁵⁾

أو مما تعلمه إلى ما هي به أعلم، كالانتقال من المعقول إلى المحسوس، فإنك قد تعبّر عن المعنى بعبارة تؤديه وتبالغ، نحو أن تقول وأنت تصف اليوم بالقصر يوم كأقصر ما يتصور. فلا يجد السامع له من

(12) العارية: الشيء المستعار.

(13) الرواء: المنظر الحسن.

(14) قاله: أبو تمام، وهو في ديوانه 463.

(15) صدره: تقلّ فؤادك حيث شئت من الهوى.

الأنس ما يجده لنحو قولهم: «أيام كأباهيم القطا»⁽¹⁶⁾ وقول الشاعر⁽¹⁷⁾:
[الوافر].

فَلَيْلًا عِنْدَ بَابِ أَبِي نُعَيْمٍ بِيَوْمٍ مِثْلِ سَالِفَةِ الدُّبَابِ⁽¹⁸⁾
وكذا تقول: فلان إذا هم بالشيء لم يزل ذاك عن ذكره، وقصر
خوابه على إمضاء عزمه فيه، ولم يشغله عنه شيء، فلا يصادف السامع له
أريحية⁽¹⁹⁾، حتى إذا قلت⁽²⁰⁾: [الطويل].

إذا هم ألقى بين عينيه عزمه⁽²¹⁾

امتلات نفسه سروراً، وأدركته هزة لا يمكن دفعها عنه.

ومن الدليل على أن للإحساس من التحريك للنفس، وتمكين المعنى ما
ليس لغيره: أنك إذا كنت أنت وصاحب لك يسعى في أمر، على طرف
نهر، وأنت تريد أن تقرر له: أنه لا يحصل من سعيه على طائل، فأدخلت
يدك في الماء، ثم قلت له «انظر، هل حصل في كفي من الماء شيء؟
فكذلك أنت في أمرك» كان لذلك ضرب من التأثير في النفس، وتمكين
المعنى في القلب، زائد على القول المجرد.

ومنها: الاستطراف، كما سيأتي.

ومن فضائل التشبيه: أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشياء عدة، نحو أن
يعطيك من الزند بإيرائه⁽²²⁾، شبه الجواد والذكي، والنجح في الأمور،

(16) الأباهيم: جمع إيهام أحد الأصابع، والقطا: نوع من الطيور.

(17) ورد في أسرار البلاغة 128 دون نسبة.

(18) السالفة: صفحة العتق.

(19) الأريحية: الارتياح للأمر.

(20) قاله: سعد بن ناشب، أنظر شرح الحماسة للمرزوقي 67/1.

(21) عجزه: ونكب عن ذكر العواقب جانباً.

(22) إيره الزند: إخراج النار بحك عمودين ببعضهما.

وبإصلاحه⁽²³⁾ شبه البخيل، والخيبة في السعي ومن القمر الكمال عن
النقصان، كما قال أبو تمام: [الكامل].

لهفي على تلك الشواهد فيهما لو أمهلت حتى تصير شمائلًا
لغدا سكوتهما حجى، وصباهما جَلَمًا، وتلك الأَرْحَبَةُ نائلًا⁽²⁴⁾
ولأعقب النَجْمُ المُرْدُ بِدِيَمَةٍ ولعاد ذاك الطلُّ جودًا وإبلًا⁽²⁵⁾
إن الهلال إذا رأيْتَ نُموه أيقنت أن سيصير بدرًا كاملاً
والنقصان عن الكمال، كقول أبي العلاء المعري: [الطويل].

وإن كنت تبغي العيشَ فابغِ تَوْسطًا فعند التناهي يَقتُصِرُ المَتَطَاوُلُ
توَقَّى البذورَ النقصَ وَفِي أَهْلَةٍ ويدركها النقصانُ وَفِي كَوَامِلُ⁽²⁶⁾
وتتفرع من حالتي كماله ونقصه فروغٌ لطيفةٌ، كقول ابن بابك في
الأستاذ أبي علي - وقد استوزره، وأبا العباس الضبي⁽²⁷⁾ - فخر الدولة بعد
وفاة ابن عباد: [الكامل]

وَأَعِزَّتْ شَطْرَ المُلْكِ شَطْرَ كَمَالِهِ والبدر في شَطْرِ المسافة يَكْمُلُ
وقول أبي بكر الخوارزمي⁽²⁸⁾: [الطويل].

أراك إذا أيسرت خِيَمَتَ عندنا مُقِيمًا، وإن أعسرتْ رُزَّتْ لَمَامًا⁽²⁹⁾

(23) إصلاح الزند: تصويته دون إخراج النار.

(24) الحجى: العقل، والنائل: العطاء.

(25) المرْدُ: الذي يسقط الرزاد، والديمة: المطر المستمر دون برق ولا رعد، والطلُّ: المطر الخفيف، والجود: المطر الكثير، والوايل: المطر الشديد.

(26) أبو علي الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي ركن الدولة، من كبار الملوك في الدولة البويهية (ت 366هـ).

(27) أبو العباس أحمد بن إبراهيم الضبي، وزير فخر الدولة البويهية كان يلقب بالكافي الأوحده (ت 398هـ).

(28) أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي، كاتب شاعر عالم (382هـ).

(29) زرت لماما: زرت بآتقطاع.

فما أنت إلا البدر، إن قلّ ضوءه أغبّ، وإن زاد الضياء أقام⁽³⁰⁾

المعنى لطيف وإن لم تساعده العبارة على ما يجب. لأن الإغاب أن يتخلل بين وقتي الحضور وقت يخلو منه. فإنما يصلح لأن يُراد أن القمر إذا نقص نوره لم يوال الطلوع في كل ليلة، بل يظهر في بعض الليالي دون بعض. وليس الأمر كذلك. لأنه - على نقصانه - يطلع كل ليلة حتى تكون السرار⁽³¹⁾.

وكذا ينظر إلى بعده وارتفاعه، وقرب ضوئه وشعاعه، في نحو ما مضى من بيتي البحري، وإلى ظهوره في كل مكان، كما في قول أبي الطيب: [الكامل].

كالبدر من حيث التفت وجدته يُهدي إلى عينيك نوراً ثاقباً إلى غير ذلك.

[أركان التشبيه]

ثم النظر في أركان التشبيه - وهي أربعة : طرفاه، ووجهه، وأداته - وفي الغرض منه، وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات.

أما طرفاه فهما:

إما حسيان، كما في تشبيه الخد بالورد، والقدر بالرمح، والفيل بالجبل، في المبصرات، والصوت الضعيف بالهمس في المسموعات، والنكهة بالعنبر في المشمومات، والريق بالخمير في المذوقات. والجلد الناعم بالحرير في الملموسات.

وإما عقليان، كما في تشبيه العلم بالحياة.

(30) أغبّ: زار من حين لآخر.

(31) السرار: آخر ليلة في الشهر.

وإما مختلفان، والمعقول هو المشبه كما في تشبيه المنية بالسبع أو بالعكس، كما في تشبيه العطر بخلق كريم.

والمراد بالحسي: المدرك هو - أو مادته - بإحدى الحواس الظاهرة، فدخل فيه الخيالي، كما في قوله⁽³²⁾: [مجزوء الكامل].

وكان مُخَمَّرَ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَفَّدَ⁽³³⁾
أَعْلَامُ يَاقُوتِ نُشُرٍ نَ عَلَى رِمَاحٍ مَن زَبْرَجْدٍ⁽³⁴⁾
وقوله⁽³⁵⁾: [مجزوء الخفيف].

كُلْنَا بِأَيْسَرِ الْيَدِ نَحْوَ تَيْلُوفٍ نَدِي⁽³⁶⁾
كِدْبَابِيسٍ عَسْجِدٍ قُضْبُهَا مَن زَبْرَجْدٍ⁽³⁷⁾

والمراد بالعقلي: ما عدا ذلك. فدخل فيه الوهمي، وهو ما ليس مدركاً بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، مع أنه لو أدرك لم يدرك إلا بها، كما في قول امرئ القيس: [الطويل].

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقِي كَأَنِّيَابِ أَعْوَالِ⁽³⁸⁾

عليه قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهَا كَأَنَّهَ زُرُّوسٌ الشَّيْطَانِ﴾ [الصفات: 65] وكذا ما يدرك بالوجدان، كاللذة، والألم، والشبع، والجوع.

وأما وجهه: فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان، تحقيقاً أو تخيلاً.

والمراد بالتخييل: أن لا يمكن وجوده في المشبه به إلا على تأويل،

(32) قاله: الصنوبري، أنظر أسرار البلاغة 159.

(33) الشقيق: نوع من الورود أحمر اللون، تصوب: اتجه إلى أسفل، تصعد: اتجه إلى أعلى.

(34) الزبرجد: حجر كريم أخضر اللون.

(35) البيتان للصنوبري، أنظر أسرار البلاغة 173.

(36) التيلوفر: نبات يورق على سطح الماء الراكد.

(37) العسجد: الذهب.

(38) سبق شرح الشاهد.

كما في قول القاضي التنوخي⁽³⁹⁾: [الخفيف].

وكانَ النجومُ بين دُجَاهَا سُنَنٌ لَاحَ بِيئَهُنَّ ابْتِدَاعُ
فإن وجه الشبه فيه: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في
جوانب شيءٍ مظلمٍ أسود؛ فهي غير موجودة في المشبه به إلا على طريق
التخييل.

وذلك: أنه لما كانت البدعة والضلالة وكل ما هو جهل؛ يجعل
صاحبها في حكم من يمشي في الظلمة؛ فلا يهتدي إلى الطريق، ولا يفصل
الشيء من غيره. فلا يأمن أن يتردى في مهواة، أو يعثر على عدو قاتل، أو
آفة مهلكة - شبهت بالظلمة. ولزم - على عكس ذلك - أن تشبه السنة والهدى،
وكل ما هو علمٌ بالنور. وعليهما قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى
النُّورِ﴾ [المائدة: 16].

وشاع ذلك، حتى وصف الصنف الأول بالسواد، كما في قول القائل:
«شاهدت سواد الكفر من جبين فلان».

والصنف الثاني بالبياض، كما في قول النبي ﷺ: «أُتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفَةِ⁽⁴⁰⁾
الْبَيضاء» وذلك لتخييل أن السنن ونحوها من الجنس الذي هو إشراق أو
ابيضاض في العين، وأن البدعة ونحوها على خلاف ذلك. فصار تشبيه
النجوم ما بين الدياجي بالسنن ما بين الابتداء؛ كتشبيه النجوم في الظلام
ببياض الشيب في سواد الشباب، وبالأنوار مؤتلفة بين النبات الشديد
المخضرة. فالتأويل فيه: أنه تخيل ما ليس بمتلون متلوناً.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يتأول بأنه أراد معنى قولهم: إن سواد
الظلام يزيد النجوم حسناً. فإنه لما كان وقوف العاقل على عوار الباطل يزيد

(39) أبو القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم، القاضي التنوخي، أديب شاعر عالم (ت 342هـ).

(40) الحنيفية: الديانة المستقيمة.

الحق نبلاً في نفسه، وحسناً في مرآة عقله؛ جعل هذا الأصل من المعقول مثلاً للمشاهد المبصر هناك، غير أنه لا يخرج - مع هذا - عن كونه على خلاف الظاهر، لأن الظاهر أن يمثل المعقول في ذلك بالمحسوس، كما فعل البحترى في قوله: [الطويل].

وقد زادها إفراط حُسن: جوارُها خلائقُ أصفارٍ من المجد حُبيب⁽⁴¹⁾
وحُسنُ ذراريي الكواكب أن تُرى طوالع في داجٍ من الليل غُيب⁽⁴²⁾
ومن التشبيه التخيلي: قول أبي طالب الرقي⁽⁴³⁾: [الكامل].

ولقد ذكرْتُكَ والظلام كأنه يومُ النوى وفؤاد من لم يغشَق⁽⁴⁴⁾
فإنه لما كانت أيام المكاره توصف بالسواد توسعاً؛ فيقال: اسود النهار في عيني، وأظلمت الدنيا علي، وكان الغزل يدعي القسوة على من لم يعشق، والقلب القاسي يوصف بالسواد توسعاً - تخيل يوم النوى وفؤاد من لم يعشق شيئين لهما سواد، وجعلهما أعرف به، وأشهر من الظلام؛ فشبه بهما. وكذلك قول ابن بابك: [الطويل].

وأرض كأخلاق الكرام قطعُها وقد كحل الليلُ السَّمَاءَ فأبصر⁽⁴⁵⁾
فإن الأخلاق لما كانت توصف بالسعة والضيق تشبيهاً لها بالأماكن الواسعة والضيقة: تخيل أخلاق الكرام شيئاً له سعة، وجعل أصلاً فيها، فشبه الأرض الواسعة بها. وكذا قول التنوخي: [البسيط].

فانهض بنا إلى فحم كأنهما في العين ظلم، وإنصاف قد اتفقا فإنه لما كان يقال في الحق: إنه منيرٌ واضحٌ، فيستعار له صفة الأجسام

(41) الخلائق: الأخلاق.

(42) الذراري: الكواكب الأمتعة، والذاجي: المظلم، والغيب: شديد الحلكة.

(43) أبو ثابت ربيعة بن ثابت بن لجأ الرقي، شاعر غزل مقدم (ت 198هـ).

(44) النوى: الفراق.

(45) السَّمَاء: أحد كوكبين في السماء.

المنيرة، وفي الظلم خلاف ذلك - تخيلهما شيتين لهما إنارة وإظلام، فشبّه النار والفحم بهما مجتمعين.

وكذا ما كتب به الصاحب إلى القاضي أبي الحسن⁽⁴⁶⁾، وقد أهدى له الصاحب عطر القطر: [الكامل].

يا أيها القاضي الذي نفسي له مع قُرْبٍ عهدٍ لِقائه مُشْتاقه
أُهْدَيْتُ عَطراً مثل طيب ثنائيه فكأنما أهدى له أخلاقه
فإنه لما كان الثناء يشبه بالعطر ويشق له منه؛ تخيله شيئاً له رائحة طيبة
وشبه العطر به، ليوهم أنه أصل في الطيب. وأحق به منه.

وكذا قول الآخر⁽⁴⁷⁾: [الطويل].

كأن انتضاء البدر من تحت غيجه نجاة من البأساء بعد وقوع⁽⁴⁸⁾
فإنه لما رأى الخلاص من شدة يشبه بخروج البدر من تحت الغيم
بانحساره عنه؛ قلب التشبيه ليري أن صورة النجاة من البأساء لكونها مطلوبة
فوق كل مطلوب - أعرف من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه.

وإذا علم أن وجه الشبه هو ما يشترك فيه الطرفان؛ علم فساد جعله في
قول القائل: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» كون القليل مصلحاً
والكثير مفسداً. لأن القلة والكثرة إنما يتصور جريانها في الملح، وذلك بأن
يجعل منه في الطعام القدر المصلح أو أكثر منه، دون النحو. فإنه إذا كان من
حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول - مثلاً - فإن وجد ذلك في الكلام فقد
حصل النحو فيه، وانتفى الفساد عنه، وصار منتفعاً به في فهم المراد منه،
وإلا لم يحصل وكان فاسداً لا ينتفع به. فالوجه فيه: هو كون الاستعمال

(46) أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني، قاض عالم بالأدب له كتاب «الوساطة بين المتني وخضومه» (ت 392هـ).

(47) قاله: ابن طباطبا العلوي، أنظر أسرار البلاغة 229.

(48) انتضاء البدر: خروجه من الغيم.

مصلحاً، والإهمال مفسداً؛ لاشتراكهما في ذلك.

ومما يتصل بهذا، ما حكى: أن ابن شرف القيرواني⁽⁴⁹⁾، أنشد ابن رشيقي⁽⁵⁰⁾ قوله: [الكامل].

غيري جئى، وأنا المعائب فيكم فكأنني سبابة المشتدّم
وقال له: «هل سمعت هذا المعنى؟» فقال ابن رشيقي: «سمعته وأخذته
أنت، وأفسدته» أما الأخذ فمن النابغة الذبياني، حيث يقول: [الطويل].

حلقت فلم أترك لنفسك ربةً وهل يأتى من ذو إمّة وهو طائع⁽⁵¹⁾
لكلّفتني ذنب امرئ وتركتهُ كذي المرّ يكوى غيره وهو رائع⁽⁵²⁾
وأما الإفساد؛ فلأن سبابة المتنم أول شيء يتألم منه؛ فلا يكون
المعاقب غير الجاني. وهذا بخلاف بيت النابغة. فإن المكوي من الإبل يألم
وما به عرّ البتة وصاحب المرّ لا يألم جملةً.

وهو إما غير خارج عن حقيقة الطرفين، أو خارج.

والأول: إما تمام حقيقتهما، كما في تشبيه إنسان بإنسان في كونه
إنساناً، أو جزئهما، كما في تشبيه بعض الحيوانات المعجم بالإنسان في كونه
حيواناً.

والثاني: صفة، إما حقيقة، أو إضافية.

والحقيقة: إما حسية. وهي الكيفيات الجسميّة مما يدرك بالبصر في
الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها من الحسن

(49) أبو عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد، ابن شرف القيرواني، شاعر أديب (ت 460هـ).
(50) أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني، أديب له كتاب «المعمدة في محاسن الشعر» (ت 463هـ).

(51) الإمّة: الدين.

(52) المرّ: الجرب، والرائع: الأكل الشارب في خصب.

والقبح وغير ذلك، أو بالسمع، من الأصوات القوية، والضعيفة، والتي بين
بين، أو بالذوق من أنواع الطعوم، أو بالشم من أنواع الروائح، أو باللمس،
من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة، واللين
والصلابة، والخفة، والثقيل، وما ينضاف إليها.

وأما عقلية، كالكيفيات النفسية، من الذكاء، والتيقظ، والمعرفة،
والعلم، والقدرة، والكرم، والسخاء، والغضب، والحلم، وما جرى مجراها
من الغرائز والأخلاق.

والإضافية: كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس.

[تقسيم آخر باعتبار آخر]

ووجه الشبه: إما واحد، أو غير واحد.

والواحد: إما حسي، أو عقلي.

وغير الواحد: إما بمنزلة الواحد - لكونه مركباً من أمرين أو أمور - أو
متعدد غير مركب.

والمركب: إما حسي أو عقلي.

والمتعدد: إما حسي، أو عقلي، أو مختلف.

والحسي لا يكون طرفاه إلا حسيين، لامتناع أن يدرك بالحس من غير
الحس شيء.

والعقلي: طرفاه إما عقليان، أو حسيان، أو مختلفان؛ لجواز أن يدرك
بالعقل من الحس شيء، ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه
بالوجه الحسي.

قال الشيخ صاحب المفتاح⁽⁵³⁾: وههنا نكتة لا بد من التنبيه لها، وهي

(53) مفتاح العلوم 443.

أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي؛ وذلك أنه متى كان حسياً - وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين، وكل موجود فله تعين - فوجه الشبه مع المشبه متعين، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به؛ لامتناع حصول المحسوس المعين ههنا، مع كونه بعينه هناك بحكم الضرورة، وبحكم التنبيه على امتناعه - إن شئت - وهو استلزامه إذا عذمت حمرة الخد دون حمرة الورد أو بالعكس، كون الحمرة معدومة موجودة معاً، وهكذا في أخواتها، بل يكون مثله مع المشبه به، لكن المثلين لا يكونان شيئاً واحداً، ووجه الشبه بين الطرفين - كما عرفت - واحد؛ فيلزم أن يكون أمراً كلياً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التعين، لكن ما هذا شأنه فهو عقلي.

ويمتنع أن يقال: فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين؛ فإن المثلين متشابهان؛ فمعهما وجه تشبيه؛ فإن كان عقلياً كان المرجح في وجه الشبه العقل في المأل، وإن كان حسياً استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما، ويلزم التسلسل. هذا لفظه.

ويمكن أن يقال: المراد بكونه حسياً أن تكون أفراد مدركة بالحس، كالسواد؛ فإن أفراد مدركة بالبصر، وإن كان هو في نفسه غير مدرك به ولا بغيره من الحواس.

الواحد الحسي: كالحمرة، والخفاء، وطيب الرائحة، ولذة الطعم، ولين الملمس؛ في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمرة، والجلد الناعم بالحرير، كما سبق.

والواحد العقلي: كالعراء عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه؛ وجهة الإدراك في تشبيه العلم بالحياة، فيما طرفاه معقولان.

والجراءة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، ومطلق الاهتداء في تشبيه

أصحاب النبي - ﷺ ورضي عنهم - بالنجوم، فيما طرفاه محسوسان.

والهداية في تشبيه العلم بالنور، وتحصيل ما بين الزيادة والنقصان في تشبيه العدل بالقسطاس⁽⁵⁴⁾، فيما المشبه فيه معقول والمشبه به محسوس.

واستطابة النفس في تشبيه العطر بخليق كريم، وعدم الخفاء في تشبيه النجوم بالسُّنن، فيما المشبه فيه محسوس والمشبه به معقول.

قال الشيخ صاحب المفتاح: وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وحدتها تسامح.

والمركب الحسي: طرفاه إما مفردان كالهَيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكري والمقدار المخصوص في قول ذي الرمة: [الطويل].

وسقط كمين الذِّيك عاوزت صاحبي أباه، وهَيَّأنا لموقعها ونُحرا⁽⁵⁵⁾

وكالهَيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض، المستديرة، الصغار المقادير في المرأى، على كيفية مخصوصة إلى مقدارٍ مخصصٍ، في قول أحيحة بن الجلاح⁽⁵⁶⁾، أو قيس بن الأسلت⁽⁵⁷⁾: [الطويل].

وقد لاح في الصبح الثُربا كما ترى كعُثُودٍ مُلأحيَّةٍ حينَ نَور⁽⁵⁸⁾

وإما مركبان، كالهَيئة الحاصلة من هويٍّ أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلةٍ، متناسبة المقدار، متفرقةٍ في جوانبٍ شيءٍ مظلم، في قول بشار: [الطويل].

(54) القسطاس: الميزان.

(55) السقط: ما يسقط بين الزندين عند بداية القذح وقبل اشتعال النار، علورته الشيء: تناوبنا عليه، والأب: الذكر من الزندين.

(56) أبو عمرو أحيحة بن الجلاح بن الحريش الأوسي، شاعر جاهلي من دهاة العرب وشجعانهم (ت نحو 130 ق هـ).

(57) أبو قيس صيفي بن عامر الأسلت بن جشم الأوسي الأنصاري، من شعراء الجاهلية وحكمائهم (ت 1هـ).

(58) الملاحي: نوع من العنب أبيض طويل.

كَأَن مُمْسَرَ السُّفْعِ قَوْفُ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَازِي كَوَاكِبَهُ⁽⁵⁹⁾

وكالهيئة الحاصلة من تفرق أجرام، متلائية، مستديرة، صفار المقادير في المرأى، على سطح جسم أزرق، صافي الزرقة، في قول أبي طالب الرقي: [الكامل].

وكان أجرام النجوم لأوابعاً دُرُرٌ نَشْرُنُ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقٍ وإما مختلفان، كما تشبيه الشاة الجبلي بحمار أتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غصاً⁽⁶⁰⁾، وكما مر في تشبيه الشقيق والنيلوفر.

ومن بديع هذا النوع - أعني المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة، ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم، كالشكل، واللون، كما في قوله⁽⁶¹⁾: [الرجز].

والشمسُ كالمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأُفْلِ⁽⁶²⁾

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة، مع الإشراف، والحركة السريعة المتصلة، ما يحصل في الإشراف بسبب تلك الحركة، من التمزج والاضطراب، حتى يرى الشعاع كأنه يهيم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانسباط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يجتمع من الجوانب إلى الوسط؛ فإن الشمس إذا أخذ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذا المرأة إذا كانت في يد الأفل.

(59) مثار القع: ما أميج من الغبار.

(60) الغصا: نوع من أشجار الأثل صلب.

(61) قائله: جبار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشماخ، أنظر أسرار البلاغة 158.

(62) بعده: لنا رأيتها بدت فوق الجبل.

ومثله قول المهلبى الوزير⁽⁶³⁾ : [السريع].

والشمسُ من مشرقها قد بَدَتْ مُشْرِقَةً ليس لها حاجب
كانها بُوتَقَةٌ أُخْمِيَتْ يَجُولُ فِيهَا ذَهَبٌ ذَائِبُ
فإن البوتقة إذا أُحميت، وذاب فيها الذهب، تشكل بشكلها في
الاستدارة وأخذ يتحرك فيها بجملته تلك الحركة العجيبة، كأنه يهم بأن
ينبسط حتى يفيض من جوانبها؛ لما في طبعه من النعومة، ثم يبدو له فيرجع
إلى الانقباض؛ لما بين أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم؛ ولذلك لا يقع
فيه غلبان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء.

وكما في قول الصنوبري: [مجزوء الرجز].

كَأَنَّ فِي عُسْدَانِهَا حَوَاجِبًا ظَلَّتْ تُمَطِّ
أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال الماء كأنصاف دوائر صغار ثم
تمتد امتداداً ينقص من انحناؤها؛ فينقلها من التقوس إلى الاستواء، وذلك
أشبه شيء بالحواجب إذا امتدت؛ لأن للحاجب كما لا يخفى تقويساً، ومده
ينقص من تقويسه.

والوجه الثاني: أن تجرد هيئة الحركة عن كل وصفٍ غيرها للجسم؛
فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهاتٍ مختلفة له،
كأن يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو،
وبعضه إلى السفلى.

فحركة الرجا والدُّولاب والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحاد الحركة وحركة
المصحف في قول ابن المعتز: [المديد].

وكان البرق مُصْحَفٌ قَارٍ فانطباقاً مَرَّةً وانفتاحاً⁽⁶⁴⁾

(63) أبو محمد الحسن بن محمد بن عبد الله، الوزير المهلبى، من كبار الوزراء الأدباء الشعراء
(ت 352هـ).

(64) قار: أي قارىء.

فيها ترتيب؛ لأنه يتحرك في الحالتين إلى جهتين في كل حالة إلى جهة، وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك أبعاد الجسم إليها أشد كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر.

ومن لطيف ذلك قول الأعشى يصف السفينة في البحر وتقاذف الأمواج بها: [الكامل].

تَقْصُ السَّفِينُ بِجَانِبَيْهِ كَمَا يَنْزُو الرُّبَاعُ خَلَا لَهُ كَرْعٌ⁽⁶⁵⁾
قال الشيخ عبد القاهر⁽⁶⁶⁾: الرباع: الفصيل (وقيل: القرد) والكرع: ماء السماء؛ شبه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نزوه؛ فإنه يكون له حيثُ حركات متفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة، ويكون هناك تسفلٌ وتصعدٌ على غير ترتيب، وبحيث (يكاد) يدخل أحدهما في الآخر؛ فلا يبينه الطرف مرتفعاً حتى يراه متسفلاً، وذلك أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها حين تتدافعها الأمواج.

ومنه قول الآخر⁽⁶⁷⁾: [الكامل].

حَفَّتْ بِسَرِّهِ كَالْقِيَانِ، وَلُحِفَّتْ خُضِرَ الحَرِيرِ عَلَى قَوَامٍ مُعْتَدِلٍ⁽⁶⁸⁾
فكأنها والريخ جاء يُمِيلُهَا تبغي التعائق، ثم يمنعها الخجلُ
فإن فيه تفصيلاً دقيقاً؛ وذلك أنه راعى الحركتين؛ حركة التهيز للذنو والعناق، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق، وأدّى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة نادية لطيفة؛ لأن حركة الشجرة المعتدلة حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من

(65) تَقْصُ: تَبَّ وَنَزَو.

(66) أسرار البلاغة 183.

(67) ينسب البيتان لأحمد بن سليمان بن وهب، وينسبان إلى سعيد بن حميد، أنظر أسرار

البلاغة 210

(68) السرو: شجر معتدل القامة، القيان: الجواري.

الاعتدال؛ وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتدع أسرع من حركة من يهيم بالدنو، لأن إزعاج الخوف أقوى أبداً من إزعاج الرجاء.

ومما مذهبه السهل الممتنع من هذا الضرب قول امرئ القيس:
[الطويل].

مَكْرٌ مِفْرٌ مُفْجِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا كَجَلْمُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ غَلٍ⁽⁶⁹⁾
يقول: إن هذا الفرس - لفرط ما فيه لين الرأس وسرعة الانحراف -
ترى كفه⁽⁷⁰⁾ في الحال التي ترى فيها لبيه⁽⁷¹⁾؛ فهو كجلمود صخر دفعه
السيول من مكان عال؛ فإن الحجر بطبعه يطلب جهة السفلى؛ لأنها مركزه،
فكيف إذا أعانته قوة دفع السيول من عل؟! فهو لسرعة تقلبه يرى أحد وجهيه
حين يرى الآخر.

وكما يقع التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون؛ فمن
لطيف ذلك قول أبي الطيب في صفة الكلب: [الرجز].

يُقْعِي جُلُوسَ الْبَنَوِيِّ الْمُصْطَلِي⁽⁷²⁾

إنما لطف من حيث كان لكل عضو من الكلب في إقعائه موقع خاص،
وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع.

ومنه البيت الثاني من قول الآخر في صفة مصلوب⁽⁷³⁾: [البسيط].

كَأَنَّهُ عَاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ إِلَى تَوْدِيعِ مُرْتَجِلٍ⁽⁷⁴⁾

(69) مَكْرٌ: مُقَدِّمٌ، مَفْرٌ: مَحْجَمٌ، الْجَلْمُودُ: الصَّلب، حَطُّهُ: أَنْزَلَهُ.

(70) كَفْلُ الْفَرَسِ: عُنْقُهُ.

(71) اللَّيْبُ: الْمَنْحَرُ، أَوْ مَوْضِعُ الْقَلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ.

(72) يَقْعِي: يَجْلِسُ عَلَى أَصْلِ فَخْذِهِ مِنْ وَرَاءِ، وَالْمُصْطَلِي: الْمُسْتَدْفِيءُ بِالنَّارِ. وَبَعْدَهُ: بِأَرْبَعِ مَجْدُولَةٍ لَمْ تَجْدَلِ.

(73) قَاتِلُهُ: الْأَخِيضُ الْأَهْوَازِيُّ، أَنْظَرَ أَسْرَارَ الْبَلَاغَةِ 186.

(74) صَفْحَتُهُ: عَرْضُ صَدْرِهِ.

أو قائم من نعام فيه لوثته مُواصل لتمطيه من الكسل⁽⁷⁵⁾
 والتفصيل فيه أنه شبه بالتمطي إذا واصل تمطيه مع التعرض لسيبه وهو
 اللوثة والكسل فيه؛ فنظر إلى هذه الجهات الثلاث، ولو اقتصر على أنه
 كالمتمطي كان قريب التناول؛ لأن هذا القدر يقع في نفس الراي للمصلوب
 ابتداءً؛ لأنه من باب الجملة.

وشبيه بهذا القول قول الآخر⁽⁷⁶⁾: [السريع].

لم أر صفًا مثل صف الزط⁽⁷⁷⁾ تسعين منهم ضلّوا في خط⁽⁷⁸⁾
 من كل من عالٍ جذعه بالسقط⁽⁷⁹⁾ كأنه في جذعه المشتط⁽⁸⁰⁾
 أخو نعام جد في التمطي⁽⁸¹⁾ قد خامر النوم ولم ينط⁽⁸²⁾
 والفرق بين هذا والأول أن الأول صريح في الاستمرار على الهيئة
 والاستدامة لها دون بلوغ الصفة غاية ما يمكن أن يكون عليها، والثاني
 بالعكس.

قال الشيخ عبد القاهر⁽⁸⁰⁾: وشبيه بالأول في الاستقصاء قول ابن
 الرومي في المصلوب أيضاً: [الطويل].

كان له في الجوّ حبلاً يَبُوعُهُ إذا ما انقضى حبلٌ أُتِيحَ له حبلٌ⁽⁸¹⁾
 فقوله: «إذا ما انقضى حبلٌ أُتِيحَ له حبلٌ» كقوله: «مواصل لتمطيه من
 الكسل» في التنبيه على استدامة الشبه، لأنه إذا كان لا يزال يبيع حبلاً لم

(75) لونه النعام: كسله.

(76) قائله: دعبل بن علي الخزازي، أنظر أسرار البلاغة 187.

(77) الزط: قوم من الهند.

(78) المشتط: المجاوز للحد.

(79) خامر النوم: خالطه، يغط: يشخر.

(80) أسرار البلاغة 188.

(81) يبعه: يقيسه بيباعه وهو مقدار مدّ اليدين معاً.

يقبض باعه، ولم يرسل يده، وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال.

والمركب العقلي كالمنظر المطمع مع المخبر المؤيس الذي هو على عكس ما قدر، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَغْنَتْهُمْ كُرْبُهُمْ يَفْقَهُوْنَ حِسْبَهُ الْأَظْمَانُ مَا هَؤُلَاءِ إِذَا جَاءَهُمْ لُزُومُهُمْ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُمْ قُوَّةً حِسَابَهُمْ﴾ [النور: 39] شبه ما يعلمه من لا يقرن الإيمان المعتبر بالأعمال التي يحسبها تنفعه عند الله وتنجيهِ من عذابه، ثم يخيب في العاقبة أمله، ويلقى خلاف ما قدر، يسراب يراه الكافر بالساهرة⁽⁸²⁾ وقد غلبه عطش يوم القيامة، فيحسبه ماء؛ فيأتيه، فلا يجد ما رجاه، ويجد زبانية الله عنده؛ فيأخذونه، فيعتلون⁽⁸³⁾ إلى جهنم، فيسقونه الحميم والغساق⁽⁸⁴⁾.

فهو كما ترى منتزع من أمور مجموعة قرن بعضها إلى بعض؛ وذلك أنه روعي من الكافر فعل مخصوص، وهو حسابان الأعمال نافعة له، وأن تكون للأعمال صورة مخصوصة، وهي صورة الأعمال الصالحة التي وعد الله تعالى بالثواب عليها بشرط الإيمان به ويرسله عليهم السلام؛ وأنها لا تفيدهم في العاقبة شيئاً، وأنهم يلقون فيها عكس ما أملوه وهو العذاب الأليم، وكذا في جانب المشبه به.

وكحرامان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾⁽⁸⁵⁾ [الجمعة: 5] فإنه أيضاً منتزع من أمور مجموعة قرن بعضها إلى بعض؛ وذلك أنه روعي من الحمار فعل مخصوص، وهو الحمل، وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً وهي الأسفار التي هي أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل ما فيها، وكذا في جانب المشبه.

(82) الساهرة: وجه الأرض.

(83) يعلونه: يجرؤنه بعنف.

(84) الحميم: الماء الحار، والغساق: الماء المتن.

(85) الأسفار: الكتب.

واعلم أنه قد تقع بعد أداة التشبيه أمور يظن أن المقصود أمر منتزَع من بعضها؛ فيقع الخطأ؛ لكونه أمراً منتزَعاً من جميعها، كقوله⁽⁸⁶⁾: [الطويل].

كما أبرئت قوماً عطاشاً غمامةً فلما رأوها أقشعت وأقشعت⁽⁸⁷⁾

فإنه ربما يظن أن الشطر الأول منه تشبيهٌ مستقلٌ بنفسه لا حاجة به إلى الثاني على أن المقصود به ظهور أمرٍ مطمع لمن هو شديد الحاجة إليه، ولكن بالتأمل يظهر أن مغزى الشاعر في التشبيه أن يثبت ابتداءً مطمعاً متصلاً بانتهاء مؤيس، وذلك يتوقف على البيت كله.

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا: «زيد يصفو ويكدر» تشبيهاً واحداً؛ لأن الاختصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام؛ لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين، وأن إحداهما لا تدوم.

قلنا: الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداءً مطمع متصل بانتهاء مؤيس كما مرّ، وكون الشيء ابتداءً لآخر زائدٌ على الجمع بينهما، وليس في قولنا «يصفو ويكدر» أكثر من الجمع بين الصفتين، ونظير البيت قولنا «يصفو ثم يكدر» لإفادة «ثم» الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر.

وقد ظهر مما ذكرنا أن التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب.

الثاني: أنه إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيدُه قبل الحذف.

(86) فأنله: كثير عزة، أنظر أسرار البلاغة 110.

(87) أقشعت: تفرقت.

فإذا قلنا «زيد كالأسد بأساً، والسيف مضاءً، والبحر جوداً» لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نسقٌ مخصوص، بل لو قدم التشبيه بالبحر أو التشبيه بالسيف؛ جاز لو أسقط واحدٌ من الثلاثة لم يتغير حال غيره في إفادة معناه. بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختلُ بإسقاط بعض الأمور.

والمتمعدد الحسي: كاللون، والطعم، والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى. والمتعدد العقلي: كحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد، في تشبيه طائر بالغراب.

والمتمعدد المختلف: كحسن الطلعة ونباهة الشأن، في تشبيه إنسان بالشمس.

واعلم أن الطريق في اكتساب وجه الشبه أن يميز عمّا عداه، فإذا أردت أن تشبه جسمًا بجسم في هيئة حركة، وجب أن تطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردتين عن الجسم وسائر أوصافه من اللون وغيره، كما فعل ابن المعتز في تشبيه البرق؛ فإنه لم ينظر إلى شيء من أوصافه سوى الهيئة التي تجدها العين، من انبساط يعقبه انقباض.

وأما أدواته فالكاف في نحو قولك: «زيدٌ كالأسد» وكان في نحو قولك «زيدٌ كأنه أسد» و«مثل» في نحو قولك: «زيدٌ مثل الأسد» وما في معنى «مثل» كلفظة «نحو» وما يشتق من لفظة «مثل» و«شبه» ونحوهما.

والأصل في الكاف ونحوها أن يليها المشبه به، وقد يليها مفردٌ لا يتأتى التشبيه به، وذلك إذا كان المشبه به مركباً كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبَ لَهُمْ مَثَلُ الْحَيَوَاتِ الدُّنْيَا كُلُّهُمُ أَزْلَزْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَلَنُخَلِّطَ بِهِمْ نَبَاتِ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾⁽⁸⁸⁾ [الكهف: 45]؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره، بل المراد تشبيه حالها، في نضارتها، وبهجتها،

(88) الهشيم: النبات اليابس المتكسر.

وما يتعقبها من الهلاك والفناء، بحال النبات يكون أخضر وارفاً، ثم يهيج، فتطيره الرياح كأن لم يكن.

وأما قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟﴾ (89) [الصف: 14] فليس منه؛ لأن المعنى «كونوا أنصار الله، كما كان الحواريون أنصار عيسى، حين قال لهم: من أنصاري إلى الله؟».

وقد يذكر فعلُ نبي عن التشبيه، كعلمت في قولك: «علمت زيداً أسداً» ونحوه.

هذا إذا قرب التشبيه فإن بعد أدنى تبعيد؛ قيل: خلته وحسبته ونحوهما.

[الفرض من التشبيه]

وأما الغرض من التشبيه فيعود في الأغلب إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به.

أما الأول فيرجع إلى وجوه مختلفة:

منها: بيان أن وجود المشبه ممكنٌ، وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه، كما في قول أبي الطيب: [الوافر].

فإن تُفَقِّ الأنام وأنت منهم فإن الجِسْكَ بعضُ ذِمِّ العَزَالِ

أراد أنه فاق الأنام في الأوصاف الفاضلة، إلى حد بطل معه أن يكون واحداً منهم، بل صار نوعاً آخر برأسه أشرف من الإنسان، وهذا - أعني أن يتناهى بعض أفراد النوع في الفضائل، إلى أن يصير كأنه ليس منها - أمرٌ غريبٌ يقتدر من يدعيه إلى إثبات جواز وجوده على الجملة، حتى يجيء إلى

(89) الحواريون: أصحاب المسيح.

إثبات وجوده في الممدوح؛ فقال: [الوافر].

فإن المِسْكَ بعضُ دَمِ الغزال

أي: ولا يعد في الدماء؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا يوجد شيء منها في الدم، وخلوه من الأوصاف التي كان لها الدم دماً؛ فأبان أن لما ادعاه أصلاً في الوجود على الجملة.

ومنها: بيان حاله، كما في تشبيه ثوبٍ بثوبٍ آخر في السواد، إذا علم لون المشبه به دون المشبه.

ومنها: بيان مقدار حاله في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في قوله⁽⁹⁰⁾: [الوافر].

مدادٌ يثُلُّ خَافِيَةَ الثُّرَابِ⁽⁹¹⁾

وعليه قول الآخر⁽⁹²⁾: [الطويل].

فأصبحتُ من ليلى الغداة كقابض على الماء خائئُ فُرُوجِ الأصابع
أي: بلغت في بوار سعيي في الوصول إليها وأن أمتع بها؛ أقصى الغايات، حتى لم أحظ منها بما قل ولا بما كثر.

ومنها: تقرير حاله في نفس السامع، كما في تشبيه من لا يحصل على سعيه على طائل بمن يرقم على الماء، وعليه قوله عز وجل: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الْبِلِيلَ قَوْمَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾⁽⁹³⁾ [الأعراف: 171] فإنه بين ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة.

وهذه الوجوه تقتضي أن يكون وجه المشبه به أتم، وهو به أشهر؛ ولهذا ضعف قول البحري: [الطويل].

(90) قتال: أبو تمام، أنظر المعقد الفريد 4/202.

(91) عجزه: وقرطاس كرقائق السحاب. والخافية: إحدى ريشات الجناح.

(92) قتال: مجنون ليلي، أنظر أسرار البلاغة 124.

(93) ننقنا: رفعنا، الظلة: ما يستظل به.

على باب قنشرين والليل لاطخ جوائنبه من ظلمة بمداد⁽⁹⁴⁾

فإنه رب مداد فاقد اللون، والليل بالسواد شدته أحق وأحرى، ولهذا قال ابن الرومي: [الرجز].

جبرُ أبي حفص لعاب الليل يسيل لإخوان أي سيل
فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل؛ فكأنه نظر إلى قول
العامية في الشيء الأسود: «هو كالتقس»⁽⁹⁵⁾ ثم تركه للقافية إلى المداد.

ومنها: تزيينه للترغيب فيه، كما في تشبيه وجه أسود، بمقلة الظبي.

ومنها: تشويهه للتغفير عنه، كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة⁽⁹⁶⁾
جامدة قد فقرتها الديكة.

وقد أشار إلى هذين الغرضين ابن الرومي في قوله: [البسيط].

تقول: هذا مُجَاجُ النَحْلِ؛ تمدحه وإن تعب قلت: ذا قِيءُ الزُّنَابِيرِ⁽⁹⁷⁾

ومنها: استطرافه، كما في تشبيه فحم فيه جمرٌ موقدٌ ببحر من المسك
موجه الذهب؛ لإبرازه في صورة الممتنع عادة.

وللاستطراف وجه آخر، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور إما
مطلقاً كما مر، وإما عند حضور المشبه كما في قوله⁽⁹⁸⁾: [البسيط].

ولا زَوْدِيَّةٌ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّبَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيَتِ⁽⁹⁹⁾

كأنها فوق قامات ضَعُفْنَ بها أوائلُ النارِ في أطرافِ كَبْرِيتِ

(94) قنشرين: قرية في سوريا جنوبي حلب.

(95) التقس: المداد.

(96) السلحة: العذرة أي فضلات الإنسان.

(97) مجاج النحل: ريقه أي المسك.

(98) رَجِحَ محمود شاكر في تحقيقه لأسرار البلاغة نسبة البيتين للزاهي أبي القاسم علي بن

إسماعيل البغدادي، أنظر ص 130.

(99) لازوردية: بنفسجية.

فإن صورة النار بأطراف الكبريت؛ لا يندر حضورها في الذهن. ندره صورة بحرٍ من المسك موجه الذهب، وإنما النادر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فإذا أحضر مع صحة الشبه استطرف لمشاهدة عناقٍ بين صورتين لا تترأى ناراها.

ومما يؤيد هذا ما يحكى أن جريراً قال: أنشدني عدي⁽¹⁰⁰⁾: [الكامل].

عَرَفَ الدُّيَارَ تَوَهُماً فَاغْتَادَهَا⁽¹⁰¹⁾

فلما بلغ إلى قوله: [الكامل].

تُرْجِي أَعْنُ كَانَ إِثْرَهُ زَوْجِهِ⁽¹⁰²⁾

رحمته وقلت: «قد وقع، ما عساه يقول وهو أعرابي جلفٌ جافٍ؟»
فلما قال: [الكامل].

قَلِمُ أَصَابِ مِنَ الدَّوَاءِ مِذَاذَهَا

استحالت الرحمة حسداً، فهل كانت رحمته في الأولى والحسد في الثانية، إلا لأنه رآه حين افتتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضر له في أول الفكر شبه، وحين أتمه صادفه قد ظفر بأقرب صفة من أبعد موصوف؟.

وذكر الشيخ عبد القاهر⁽¹⁰³⁾ - رحمه الله - للاستطراف في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وجهاً آخر، وهو أنه أراك شيئاً لنباتٍ غَضٌّ يرف وأوراق رطبة؛ من لهب نارٍ في جسمٍ مستولٍ عليه اليبس، ومبنى الطباع وموضوع الجبلة على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعنبد ظهوره منه وخرج من موضع ليس بمعدن له؛ كانت صبابة النفوس به أكثر، وكان الشغف به أجدر.

(100) أبو داود عدي بن زيد بن مالك، ابن الزقاع، شاعر أموي دمشقي (ت نحو 95 هـ).

(101) عجزه: من بعد ما شمل البلى أبلاها.

(102) تزجي: تسوق، والأغن: الظبي الذي في صوته غنة، وإثره زوجه: طرف قرنه.

(103) أسرار البلاغة 130.

وأما الثاني فيكون في الغالب إيهام أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب، وهو أن يكون بالعكس، كقول محمد بن وهيب⁽¹⁰⁴⁾: [الكامل].

وَبَدَا الصُّبْحُ كَأَن عُرِّيَتْهُ وَجْهُ الخليفة حين يُمْنَدَحُ⁽¹⁰⁵⁾
فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء.

واعلم أن هذا وإن كان في الظاهر يشبه قولهم: «لا أدري وجهه أنور أم الصبح؟ وغرته أضوا أم البدر؟» وقولهم إذا أفرطوا: «نور الصباح يخفى في ضوء وجهه» أو «نور الشمس مسروق من نور جبينه» ونحو ذلك من وجوه المبالغة؛ فإن في الأول خلافةً وشيئاً من السحر ليس في الثانية، وهو أنه كأنه يستكثر للمصباح أن يشبهه بوجه الخليفة، ويوهم أنه احتشد له واجتهد في تشبيهه يفخم به أمره؛ فيوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيدكها من غير أن يظهر ادعاؤه لها؛ لأنه وضع كرمه وضع من يقيس على أصل متفق عليه، لا يشفق من خلاف مخالفٍ وتهكم متهمك، والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد كان لها نوع من السرور عجيب - فكانت كالنعمة التي لا تكدرها المنة، وكالغنيمة من حيث لا تحتسب، وفي قوله: «حين يمتدح» فائدة شريفة، وهي الدلالة على اتصاف الممدوح - على ما احتشد له من تزيينه، وقصده من تفخيم شأنه في عيون الناس - بالإصغاء إليه، والارتياح له، والدلالة بالبشر والطلاقة على حسن موقعه عنده.

ومنه قوله تعالى حكايةً عن مستحلي الربا: ﴿إِنَّمَا أَلِيقَ بِثُلِّ آزِيدًا﴾ [البقرة: 275] فإن مقتضى الظاهر أن يقال: إنما الربا مثل البيع؛ إذا الكلام في الربا لا في البيع. فخالقوا لجعلهم الربا في الحل حالاً من البيع وأعرف به. ومنه قوله عز وجل ﴿أَفَتَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: 17] فإن مقتضى

(104) أبو جعفر محمد بن وهيب الحميري، شاعر عباسي مكثر (ت نحو 225 هـ).

(105) الفزة: البياض في جبهة الفرس، ومن كل شيء: أفضله.

الظاهر العكس. لأن الخطاب للذين عبدوا الأوثان، وسموها آلهة؛ تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى. فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق. فخولف في خطابهم. لأنهم بالغوا في عبادتها، وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة والخالق سبحانه فرعاً فجاء الإنكار على وفق ذلك.

وقال السكاكي⁽¹⁰⁶⁾: عندي أن المراد بمن لا يخلق: الحي العالم القادر من الخلق؛ تعريضاً بإنكار تشبيه الأصنام بالله عز وجل، وقوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 17] تنبيه توبيخ عليه. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ﴾ [الفرقان: 43] بدل: أَرَأَيْتَ من اتخذ هواه إلهه؟!.

وقد يكون الغرض العائد إلى المشبه به: بيان الاهتمام به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن في الإشراق والاستدارة بالريغيف؛ إظهاراً للاهتمام بشأن الريغيف لا غير. وهذا يسمى إظهار المطلوب.

قال السكاكي: ولا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع في تسني المطلوب كما يحكى عن الصباح: أن قاضي سجستان⁽¹⁰⁷⁾ دخل عليه، فوجده الصباح متفتناً، فأخذ يمدحه، حتى قال: [الرجز].

وعالم يُعْرِفُ بالسَّجْزِي⁽¹⁰⁸⁾

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحد، إلى أن انتهت النوبة إلى شريف في البيت، فقال: [الرجز].

أَشْهَى إِلَى النَّفْسِ مِنَ الْخُبْرِ

فأمر الصباح أن تقدم له مائدة.

هذا كله إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقةً أو ادعاءً بالزائد.

(106) مفتاح العلوم 452.

(107) سجستان: منطقة قديمة في إيران وأفغانستان.

(108) السجزي: نسبة غير قياسية إلى سجستان.

فإن أُريد مجردُ الجمع بين شيئين في أمر؛ فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به؛ احترازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر. كقول أبي إسحاق الصائبي⁽¹⁰⁹⁾: [الطويل].

تَشَابَهَ دُمُعِي - إِذْ جَرَى - وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ
قَوْلُهُ مَا أَدْرِي: أَبِالْخَمْرِ أَسْبَلْتُ جُفُونِي، أَمْ مِنْ عَجْزِي كُنْتُ أَشْرَبُ؟⁽¹¹⁰⁾
وكقول الآخر⁽¹¹¹⁾: [الكامل].

رَقَى الرُّجَاخُ، وَرَاقَتِ الْخَمْرُ وَتَشَابَهَا، فَتَشَاكَلِ الْأُمُرُ
فَكَأَنَّمَا خَمَرٌ وَلَا قَدْخَ وَكَأَنَّمَا قَدْخٌ وَلَا خَمَرُ
ويجوز التشبيه أيضاً، كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس، متى أُريد ظهور منير في مظلم أكثر منه، وتشبيه الشمس بالمرأة المجلوة، أو الدينار الخارج من السكة، كما قال⁽¹¹²⁾: [الخفيف].

وَكَأَنَّ الشَّمْسَ الْمُنِيرَةَ دِينَارًا رُجِلَتْهُ حَدَائِدُ الضُّرَابِ⁽¹¹³⁾
وتشبيه المرأة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة بالشمس. أُريد استدارة متلألئ متضمنٍ لخصوص في اللون، وإن عظم التفاوت بين بياض الصبح وبياض الغرة، نور الشمس ونور المرأة والدينار، وبين الجرمين. فإنه ليس شيء من ذلك بمنظور إليه في التشبيه. وعلى هذا ورد تشبيه الصبح في الظلام بعلم أبيض على ديباج أسود في قول ابن المعتز: [البسيط].

وَالدَّلِيلُ كَالْحُلَّةِ السَّوْدَاءِ، لَاخَ بِهِ مِنَ الصَّبَاحِ طَرَاؤُ غَيْرُ مَرْقُومٍ⁽¹¹⁴⁾

(109) أبو إسحاق إبراهيم بن هلال بن إبراهيم الحزاني الصائبي، شاعر كاتب (ت 384 هـ).

(110) أسبلت: جرت.

(111) قائلهما: الصاحب بن عباد.

(112) قائله: عبد الله بن المعتز، أنظر أسرار البلاغة 222.

(113) الضراب: الذين يسكنون النقود.

(114) طراز الثوب: رسمه، غير مرقوم: غير مخطط.

فإنه تشبيه حسنٌ مقبولٌ، وإن كان التفاوت في المقدار بين الصبح الطراز - في الامتداد والانبساط - شديداً.

[تقسيم التشبيه باعتبار طرفيه]

وأما تقسيم التشبيه؛ فباعتبار طرفيه أربعة أقسام:

الأول: تشبيه المفرد بالمفرد. وهو ما طرفاه مفردان، إما غير مقيدین كتشبيه الخد بالورد ونحوه، وعليه قوله تعالى: ﴿هُنَّ لَيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187] فإن قلت: ما وجه الشبه في الآية؟ قلت: جعله الزمخشري حسيّاً؛ فإنه قال: لما كان الرجل والمرأة يعتنقان، ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه في عنقه؛ شبه باللباس المشتمل عليه، قال الجعدي⁽¹¹⁵⁾: [المقارب].

إذا ما الضَّجِيجُ نَسَى عِطْفَهَا تَثَنَّتْ، فكائنٌ عليه لباساً⁽¹¹⁶⁾
وقيل: شبه كل واحد منهما باللباس للآخر؛ لأنه يصونه من الوقوع في فضيحة الفاحشة، كاللباس الساتر للمعورة.

وإما مقيدان، كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء: هو كالفابض على الماء، وكالراقم في الماء. فإن المشبه: هو الساعي، لا مطلقاً، بل مقيداً بكون سعيه كذلك، والمشبه به: هو القابض أو الراقم، لا مطلقاً، بل مقيداً بكون قبضه على الماء، أو رقبه فيه؛ لأن وجه الشبه فيهما هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة، والقبض على الماء والرقم فيه كذلك. لأن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها. فإذا كان مما لا يتماسك؛ فقبضها عليه وعدمه سواءً. وكذلك القصد بالرقم في الشيء: أن يبقى أثره فيه، فإذا فعل فيما لا يقبله؛ كان عليه كعدمه. فالقيد في هاتين الصورتين هو الجار والمجرور.

(115) عبد الله بن قيس النابغة الجعدي، شاعر صحابي.

(116) عطفاً: جاتها.

ونحوهما قولهم: هو كمن يجمع سيفين في غمد، وقولهم⁽¹¹⁷⁾: هو البسيط.].

كَمَبَتْنِي الصَّبْدُ فِي عَرِيْسَةِ الْأَسَدِ⁽¹¹⁸⁾

وقد يكون حالاً.

كقولهم: هو كالحادي وليس له بعير.

ومما طرّفاه مقيّدان قول الشاعر⁽¹¹⁹⁾: [الكامل].

إِنِّي وَتَزْيِينِي بِمَدْحِي مَعْشَرًا كَمُفْلَقِ دُرٍّ عَلَى خَنْزِيرٍ
فإن المشبه فيه: هو المتكلم بقيد انصافه بتزيينه بمدحه معشراً، فمتعلق
التزيين - أعني قوله: بمدحي - داخل في المشبه، والمشبه به من يعلق دُرّاً،
بقيد أن يكون تعليقه إياه على خنزير. فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما
في صلته؛ وهو أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر. لأن
الشيء غير قابل للتزيين. فالواو في قوله: «وتزييني» بمعنى «مع» إذ لا يمكن
أن يقال: إني كذا، وإن تزييني كذا، لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما
خبراً عن ضمير المتكلم، والآخر عن «تزييني» لا يقال تقديره: إني كمعلق
دُرّاً على خنزير وإن تزييني بمدحي معشراً كتعليق دُرٍّ على خنزير. لأنه لا
يتصور أن يشبه المتكلم نفسه - من حيث هو - بمعلق دُرّاً على خنزير، بل لا
بد أن يكون يشبه باعتبار تزيينه بمدحه معشراً.

وإما مختلفان والمقيّد هو المشبه به، كقوله⁽¹²⁰⁾: [الرجز].

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَسَلِ

(117) قاله: الطرمّاح بن حكيم.

(118) صدره: يا ظنية السهل والأجبال موعداكم، وعريسة الأسد: مأواه.

(119) ذكر في أسرار البلاغة 200 دون نسبة.

(120) سبق تخريجه.

فإن المشبه: هو الشمس على الإطلاق، والمشبّه به: هو المرأة لا على الإطلاق بل يقيد كونها في يد الأشل.

أو على عكس ذلك، كتشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس.

الثاني: تشبيه المركب بالمركب، وهو ما طرّفاه كثرتان مجتمعتان، كما في قول البحري: [الوافر].

تَرَى أَحْجَالَه يَضْفَنْ فِيهِ صُعودَ الْبَرْقِ فِي الْغَيْمِ الْجَهَامِ⁽¹²¹⁾
لا يريد به تشبيه بياض الحجل على الانفراد بالبرق، بل مقصوده الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين بالآخر.

وكذلك المقصود في بيت بشار، ولذلك وجب الحكم بأن «أسافنا» في حكم الصلة للمصدر، ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال. لأن الواو فيها بمعنى «مع» كقولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» وما ينيه على ذلك أن قوله: «تهاوى كواكب» جملة وقعت صفةً لليل. فإن الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مستبعدة بشأنها لقال: «ليل وكواكب».

وأما بيت امرئ القيس: [الطويل].

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْغُثَّاءُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي⁽¹²²⁾
فهو على خلاف هذا. لأن أحد الشيتين فيه الطرفين معطوف على الآخر.

أما في طرف المشبه به: فبين:

وأما في طرف المشبه فلأن الجمع في المتفق كالعطف في المختلف؛ فاجتماع شيئين أو أشياء في لفظ تثنية أو جمع؛ لا يوجب أن أحدهما أو

(121) الأحجال: البياض في رجل الفرس، الجهام: السحاب لا ماء فيه.

(122) الحشف: نوع من التمر رديء.

أحدها في حكم التابع للآخر، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني صفةً للأول، أو حالاً منه، أو ما أشبه ذلك. وقد صرح بالعطف فيما أجراه بياناً له من قوله «رطباً ويابساً» وهذا القسم ضربان:

أحدهما: ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، كقوله⁽¹²³⁾: [الوافر].

عَذا والصَبْحُ تحت الليل بادِ كَطَرْفِ أَشْهَبِ مُلْقَى الْجِلَالِ⁽¹²⁴⁾
فإن الجلال فيه في مقابلة الليل، ولو شبهه به لم يكن شيئاً، وكقول الآخر⁽¹²⁵⁾: [السريع].

كَأَنَّمَا الْمَرْيَخُ وَالْمُشْتَرِي قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرُّفْعَةِ
مُنْصَرِفٌ بِالسَّلِيلِ عَنْ دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَةٌ⁽¹²⁶⁾
فإن المريخ في مقابلة المنصرف عن الدعوة، ولو قيل: كأن المريخ منصرف بالليل عن دعوة: كان خلفاً من القول.

والثاني: ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من أجزاء الطرف الآخر، غير أن الحال تتغير. ومثاله قوله⁽¹²⁷⁾: [الكامل].

وَكَاَنَ أَجْرَامُ النُّجُومِ لَوَاقِعاً دُرٌّ تُشِيرُنَ عَلَى بَسَاطِ أَزْزَقِ
فإنه لو قيل: «كأن النجوم درر، وكأن السماء بساط أزرق» لكان تشبيهاً صحيحاً لكن أين يقع من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً، من طلوع النجوم مؤتلفة، متفرقة في أديم السماء، وهي زرقاء زرقعتها الصافية؟!.

(123) قائله: ابن المعتز، أنظر أسرار البلاغة 170.

(124) الطرف: الفرس، والجلال: جمع جلّ وهو لباس الفرس يلبسه ليصان به.

(125) قائلهما: القاضي التنوخي، أنظر أسرار البلاغة 196.

(126) أسرجت: أوقدت.

(127) مَرَّ البيت سابقاً.

الثالث: تشبيه المفرد بالمركب، كما مر من تشبيه الشاة الجبلي،
والشقيق، والنيلوفر.

الرابع: تشبيه المركب بالمفرد، كقول أبي تمام: [الكامل].

يا صاحِبِي تَقْضِي نَظْرِيكُما تَرِيا وجوه الأرض كيف تُصَوِّرُ⁽¹²⁸⁾

تريا نهارةً مُشِيساً قد شابهَ زَهْرُ الرُّبَى، فكأنما هو مُقْبِرُ⁽¹²⁹⁾

يعني: أن النبات من شدة خضرته - مع كثرتة وتكاثفه - قد صار لونه
إلى الاسوداد، فنقص من ضوء الشمس، حتى صار كضوء القمر.

وأيضاً إن تعدد طرفاه فهو إما ملفوف، أو مفروق.

فالملفوف: ما أتى فيه بالمشبهين، ثم بالمشبه بهما، كقول امرئ
القيس: [الطويل].

كأن قلوب الطير رطباً ويايساً لدى وَغْرِها العُثَابُ والحِشْفُ البالي⁽¹³⁰⁾

وغير الملفوف: بخلاف ذلك، كقول المرقش الأكبر⁽¹³¹⁾: [الكامل].

التَّشْرُ مِسْكٌ، والوجوهُ ذُنا نيسرُ وأطرافُ الأكُفِّ عَنَمُ⁽¹³²⁾

ومنه قول أبي الطيب: [الوافر].

بَدَتْ قمرأً، ومالت خُوطَ بانٍ وفاحتُ عُنْبَرأً، وَرَنْتُ غَزْلاً⁽¹³³⁾

وإن تعدد طرفه الأول - أعني المشبه - دون الثاني: سمي تشبيه التسوية
كقول الآخر: [المجث].

(128) تَقْضِي النظر: بالغ في النظر.

(129) شابه: خالطه، والرعى: جمع ربة وهو المكان المرتفع.

(130) مَرَّ البيت سابقاً.

(131) وبيعة بن سعد بن مالك، المرقش الأكبر، شاعر جاهلي (ت نحو 75 ق هـ).

(132) التشر: الزائحة العطية، والعنم: شجر لبن الأغصان.

(133) الخوط: الغصن، البان: نوع من الأشجار لبن، رنت: أدامت النظر.

ضُنْعُ الحَبِيبِ وَحَالِي كَلَاهُمَا كَاللَّيَالِي
وَتُفْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَذْمُعِي كَاللَّالِي
وإن تعدد طرفه الثاني - أعني المشبه به - دون الأول: سمي تشبيه الجمع، كقول البحرني: [السريع].

كَأَنَّمَا يَنْبَسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنْفُذٍ، أَوْ بَرْدٍ، أَوْ أَقْلَاحٍ⁽¹³⁴⁾
ومثله قول امرئ القيس: [المقارب].

كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوَّبَ الْغَمَامِ وَرِيحَ الْخُزَامِي وَنَشْرَ الْقَطْرِ⁽¹³⁵⁾
يُغْلِبُ بِهِ بَرْدَ أَنْبَابِهَا إِذَا طَرَبَ الطَّائِرُ الْمُسْتَجِرَ⁽¹³⁶⁾
إلا أن فيه شوباً⁽¹³⁷⁾ من القصد إلى هيئة الاجتماع.

[تقسيم التشبيه باعتبار وجه الشبه]

وأما باعتبار وجهه، فله ثلاث تقسيمات: تمثيل، وغير تمثيل ومجمل، ومفضل، وقريب، وبعيد.

التمثيل: ما وجهه وصف متزع من متعدد أمرين، أو أمور.

وقيده السكاكي بكونه غير حقيقي، ومثل بصورة، مثل لها غيره أيضاً.

منها قول ابن المعتز: [مجزوء الكامل].

اضْبِرْ عَلَى مَضْضِ الْحَسُو د فِإِنْ صَبْرَكَ قَاتِلُهُ⁽¹³⁸⁾
فَالنَّارُ تَأْكُلُ نَفْسَهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

(134) المنفذ: المنظم، والأناح: جمع الأقحوان للزهر المعروف.

(135) المدام: الخمر، صوب الغمام: ماء المطر، نشر القطر: الرائحة الطيبة للعود الذي يتبخر به.

(136) يغلب: يسقى مرة بعد أخرى، طرب: غزد، والمستجر: الضائع وقت السحر.

(137) شوباً: خليطاً.

(138) المضض: الألم.

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته، مع تطلّبه إياها، لينال بها نفثة
مصدور، بالنار التي لا تمتد بالخطب؛ في أمر حقيقي متّرع من متعدد، وهو
إسراعُ الفناء، لانتقطاع ما فيه مدد البقاء.

ومنها قول صالح بن عبد القدوس⁽¹³⁹⁾: [السريع].

وإنْ مَنْ أَذْبَنَتْهُ فِي الصُّبَا كَالْعُودِ يُسْقَى الْمَاءَ فِي غَرْسِهِ
حتى تراه مُوْنِقاً ناضراً بعد الذي أبصرَتْ مِنْ يُبْسِهِ⁽¹⁴⁰⁾

فإن تشبيه المؤدب في صباه بالعود المسقي أوان غرسه، فيما يلزم كل
واحدٍ من كون المؤدب في صباه مهذب الأخلاق، حميد الفعال، لتأديبه
المصادف وقته، وكون العود المسقي أوان غرسه مونقاً بأوراقه ونضرتة؛
لسقيه المصادف وقته، من تمام الميل وكمال الاستحسان، بعد خلاف ذلك.

ومنها قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ
ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَزَكَّاهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17] فإن تشبيه حال
المنافقين بحال الموصوف بصلة الموصول في الآية؛ في أمر حقيقي متّرع
من متعدد، وهو الطمع في حصول مطلوب؛ لمباشرة أسبابه القريبة، مع
تعقب الحرمان والخيبة؛ لانقلاب الأسباب.

وغير التمثيل: ما كان بخلاف ذلك، كما سبق في الأمثلة المذكورة.
والمجمل: ما لم يذكر وجهه.

فمنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحد، حتى العامة، كقولنا «يزد أسد» إذ لا
يخفى على أحد أن المراد به التشبيه في الشجاعة دون غيرها.

ومنه ما هو خفي لا يدركه إلا من له ذهن يرتفع به عن طبقة العامة،
كقول من وصف بني المهلب للحجاج، لما سأله عنهم: وأن أيهم

(139) أبو الفضل صالح بن عبد القدوس الأزدي ولأه، شاعر حكيم كان متكلماً. (ت 160 هـ).

(140) المونق: الحسن.

أنجد⁽¹⁴¹⁾؟ «كانوا كالحلقة المفرغة، لا يدري أين طرفاها» أي: لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه، كما أن الحلقة المفرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً.

وهكذا نسبته الشيخ عبد القاهر إلى من وصف بني المهلب. ونسبه الشيخ جار الله⁽¹⁴²⁾ العلامة إلى الأثمارية، قيل: هي فاطمة بنت الخرشب، سئلت عن بنيتها: أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة. لا، بل فلان. لا، بل فلان ثم قالت: نكلتهم إن كنت أعلم أيهم فضل. هم كالحلقة المفرغة، لا يدري أين طرفاها.

وأيضاً منه ما لم يذكر فيه وصف المشبه، ولا وصف المشبه به، كالمثال الأول. ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده، كالمثال الثاني، ونحوه قول زياد الأعجم⁽¹⁴³⁾: [الطويل].

وإنا وما تُلقِي لنا إن هَجَوْنَا لكالبحر، مهما تُلْقِي في البحر يُفَرِّقِي وكذا قول النابغة الذبياني: [الطويل].

فإنك شمس، والملوك كواكب إذا طَلَعْتَ لم يَبْدُ مِنْهُنَّ كوكب ومنه ما ذكر فيه وصف كل واحد منهما، كقول أبي تمام: [البسيط].

صَدَقْتُ عنه، ولم تُضَيِّفْ مواهبهُ عَنِّي، وعَاوَدَهُ ظَنِّي. فلم يَخِبْ⁽¹⁴⁴⁾

كَالْعَيْثِ إن جِشْتُهُ وإفاك رَيْثُهُ وإن تَرَحَّلْتَ عنه لَجَّ في الطلْبِ⁽¹⁴⁵⁾

والمفصل: ما ذكر وجهه، كقول ابن الرومي: [مجزوء الرمل].

(141) أنجد: أشجع.

(142) أي الزمخشري.

(143) أبو أمامة زياد بن سليمان العبدي الأعجم، من شعراء الدولة الأموية (ت نحو 100 هـ).

(144) صدقت: أعرضت، مواهبه: عطاياها.

(145) ريثه: أفضل ما فيه، لجَّ: ألح.

يا شبيهة البدر في الحسن من وفي يُعْغِدُ الْمُنْأَلِ
جُدْ؛ فقد تنفجر الصُّنْخُ رَءُ بِالْمَاءِ الزَّلَالِ⁽¹⁴⁶⁾

وقول أبي بكر الخالدي⁽¹⁴⁷⁾: [معزوء الرمل].

يا شبيهة البدر حسناً وضيءاً ومنالاً
وشبيهة الغُضْنِ لِيناً وقواماً واعتدالاً
أنت مثلُ الورد لونهاً ونسيماً وملالاً
زارنا حتى إذا ما سرّنا بالقُرْبِ زالا

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، كقولهم في وصف الألفاظ إذا وجدوها لا تثقل على اللسان لتنافر حروفها أو تكررها. ولا تكون غريبة وحشية تستكره، لكونها غير مألوفة، ولا مما تبعد دلالتها على معانيها: هي كالسسل في الحلاوة، وكالماء في السلاسة، وكالنسيم في الرقة. وقولهم في الحجة إذا كانت معلومة الأجزاء، يقينية التأليف، بينة الاستلزام للمطلوب: «هي كالشمس في الظهور».

والجامع في الحقيقة لازم الحلاوة وهو ميل الطبع، ولازم السلاسة والرقّة وهو إفادة النفس نشاطاً وروحاً، ولازم الظهور، وهو إزالة الحجاب.

فإن شأن النفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات، كشأنها مع العسل الذي يلدّ طعمه، فتعش النفس له، ويميل الطبع إليه، ويحب وروده عليه، أو كشأنها مع الماء الذي يسوغ في الحلق، ومع النسيم الذي يسري في البدن، فيتخلل المسالك اللطيفة منه؛ فيفيدان النفس نشاطاً وروحاً.

وشأنها مع الشبهة التي تمنع القلب إدراك ما هي شبهة فيه؛ كشأنها مع

(146) الماء الزَّلَال: العذب الصافي.

(147) أبو بكر محمد بن هاشم بن وعلة الخالدي، شاعر وأديب، كان هو وأخوه من شعراء سيف الدولة (ت 380 هـ).

الحجاب الحسي الذي يمنع أن يرى ما يكون من ورائه. ولذلك توصف بأنها اعترضت دون الذي يروم القلب إدراكه.

قال الشيخ صاحب المفتاح: وتسامحهم هذا لا يقع إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري، كالذي نحن فيه. وأقول: يشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا. انتهى كلامه.

والقريب المبتذل، وهو ما ينتقل فيه المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي، وسبب ظهوره، أمران:

الأول: كون الشبه أمراً جملياً. فإن الجملة أسبق أبداً إلى النفس من التفصيل ألا ترى أن الرؤية لا تصل في أول أمرها إلى الوصف على التفصيل؟ لكن على الجملة، ثم على التفصيل. ولذلك قيل: النظرة الأولى حمقاء، وفلان لم يتعم النظر.

وكذا سائر الحواس؛ فإنه يدرك من تفاصيل الصوت والذوق في المرة الثانية ما لم يدرك في المرة الأولى، فمن يروم التفصيل كمن يبتغي الشيء من بين جملة، يريد تمييزه مما اختلط به، ومن يروم الإجمال كمن يريد أخذ الشيء جُزْأً.

وكذا حكم ما يدرك بالعقل، ترى الجمل أبداً تسبق إلى الذهن، والتفاصيل مغمورة فيها، لا تحضر إلا بعد إعمال الروية.

والثاني: كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة بينهما، كتشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجاصة في الشكل وفي المقدار، والجرة الصغيرة بالكوز كذلك، وإما مطلقاً؛ لتكرره على الحس، كما مر في تشبيه الشمس بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستتارة؛ فإن قرب المناسبة والتكرار كل واحد منهما يعارض التفصيل؛ لاقتضائه سرعة الانتقال.

والبعيد الغريب، وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكرٍ، لخداء وجهه في بادئ الرأي، وسبب خفائه أمران:

أحدهما: كونه كثير التفصيل كما سبق من تشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل. فإن ما ذكرناه من الهيئة لا يقوم في نفس الرائي للمرأة الدائمة الاضطراب إلى أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً.

والثاني: ندور حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه؛ لبعده المناسبة بينهما، كما تقدم من تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقاً؛ لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً، كما مضى من تشبيه نصال السهام بأنياب الأغوال، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد، وتشبيه مثل أحبار اليهود بمثل الحمار يحمل أسفاراً. فإن كلاً سبب لندرة حضور المشبه به في الذهن، أو لقلّة تكرره على الحس، كما مر من تشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل. فإنه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى امرأة في يد الأشل. فالغربة في هذا التشبيه من وجهين.

والمراد بالتفصيل: أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر. وذلك يقع على وجوه كثيرة. والأغلب الأعراف منها وجهان:

أحدهما: أن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً، كما فعل امرؤ القيس في قوله: [الطويل].

خَمَلْتُ زُؤَيْنِيَا كَانَ سِنَانُهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ⁽¹⁴⁸⁾

ففصل السنا عن الدخان، وأثبتته مفرداً.

والثاني: أن يعتبر الجميع، كما فعل الآخر في قوله⁽¹⁴⁹⁾: [الطويل].

وَقَدْ لَاحَ فِي الصَّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى كَعُنُقُودٍ مُلَاجِيَةٍ حِينَ نُورَا

(148) مَرَّ الْبَيْتَ سَابِقاً.

(149) سَبَقَ تَخْرِيجَهُ.

فإنه اعتبر من الأنجم الشكل، والمقدار، واللون، واجتماعها على المسافة المخصوصة في القرب، ثم اعتبر مثل ذلك، في العنقود المنور من الملاحية.

وكلما كان التركيب من أمور أكثر؛ كان التشبيه أبعد وأبلغ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَلٍّ أُنْزِلَتْ مِنْ السَّمَاءِ فَالْتَفَلَطَ بِهِ نَابُثُ الْأَرْضِ وَمِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيْهِمْ أَنبَاءُ أَسْرَارِنَا كَيْلًا أَوْ نَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَّمْ تَنْسَ بِالْأَنْبَاءِ﴾ (150) [يونس: 24] فإنها عشر جمل إذا فصلت، وهي وإن دخل بعضها في بعض، حتى صارت كلها كأنها جملة واحدة؛ فإن ذلك لا يمنع من أن تشير إليها واحدة واحدة. ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، حتى لو حذف منها جملة أدخل ذلك بالمغزى من التشبيه.

ومن تمام القول في هذه الآية ونحوها: أن الجملة إذا وقعت في جانب المشبه به تكون على وجوه:

أحدها: أن تلي نكرة؛ فتكون صفة لها، كما في هذه الآية. وعليه قول النبي ﷺ: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة» (151).

والثاني: أن تلي معرفة هي اسم موصول؛ فتكون صلة له، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] الآية.

والثالث: أن تلي معرفة ليست باسم موصول، فتقع استئنافاً، كقوله عز وعلا: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ كَمَثَلِ الْيَهُودِ الَّذِينَ أَخَذَتْ يَسُوعَ﴾ [العنكبوت: 41].

(150) حصيداً: خراباً.

(151) رواه ابن ماجه (3990)، سنن البيهقي 10/135.

ومن أبلغ الاستقصاء في التفصيل وعجيبه: قول ابن المعتز: [الطويل].

كَأَنَّا وَضَوْءُ الصَّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى نَطِيرُ غُرَاباً ذَا قَوَادِمِ جَوٍّ⁽¹⁵²⁾

شبه ظلام الليل حين يظهر فيه ضوء الصبح بأشخاص الغربان، ثم شرط أن تكون قوادم ريشها بيضاء. لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشيها من حيث يلي معظم الصبح وعموده لمع نور يتخيل منها في العين كشكل قوادم يبيض.

وتمام التدقيق في هذا التشبيه: أن جعل ضوء الصبح - لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل - كأنه يحفز الدجى، ويستعجلها، ولا يرضى منها بأن تتمهل في حركتها ثم لما راعى ذلك في التشبيه ابتداءً، راعاه آخرًا، حيث قال: «نطير غراباً» ولم يقل: «غرابٌ يطير» ونحوه؛ لأن الطائر إذا كان واقعاً في مكان، فأزعج، وأطير منه، أو كان قد حبس في يد أو قفص فأرسل؛ كان ذلك لا محالة أسرع لطيرانه، وادعى له أن يستمر على الطيران، حتى يصير إلى حيث لا تراه العيون. بخلاف ما إذا طار عن اختيار. فإنه حينئذٍ يجوز أن لا يسرع في طيرانه وأن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول. وكذا قول أبي نواس في صفة منقار البازي: [الرجز].

كَعَطْفَةِ الْجِيمِ بِكَفِّ أَعْسَرَ⁽¹⁵³⁾

غير خاف أن الجيم خطان: أولهما: الذي هو مبدؤه وهو الأعلى، والثاني الذي يذهب إلى اليسار، وإذا لم يوصل بها فلها تعريق⁽¹⁵⁴⁾ والمنقار إنما يشبه الخط الأعلى فقط. فلهذا قال: «كعطفة الجيم» ولم يقل: «كالجيم» ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر. لأن جيم الأعسر يقال: إنه أشبه بالمنقار من جيم الأيمن. ثم أراد أن يؤكد أن الشبه مقصور على الخط الأعلى من

(152) القوادم: ريش في مقدم جناح الطائر، والجون: السود.

(153) قبله: في هامة عليها تهدي منسرا.

(154) التعريق: المد الزائد في الحروف كالميم وغيرها.

الجيم، فقال: [الرجز].

يقول مَنْ فِيهَا بِعَقْلٍ فَكُورًا لَوْ زَادَهَا عَيْنًا إِلَى فَاءٍ وَرَا
فاتصلت بالجيم؛ صارت جعفرًا

فأبان أنه لم يدخل التعريق في التشبيه. لأن الوصل يسقطه أصلاً، ولا
الخط الأسفل وإن كان لا بد منه مع الوصل. لأنه قال: «فاتصلت بالجيم»
أي: بالعطفة المذكورة، ولم يقتصر على قوله: [الرجز].

لو زادها عيناً إلى فاءٍ ورا

ولأجل هذا التدقيق قال: [الرجز]

يقول مَنْ فِيهَا بِعَقْلٍ فَكُورًا

فنبه على أن بالمشبه حاجةً إلى فضل فكرٍ، وأن يكون فكره فكر من
يراجع عقله.

وإذ قد تحققت ما ذكرنا من التفصيل، علمت أن قول امرئ القيس في
وصف السنان أعلى طبقةً من قول الآخر⁽¹⁵⁵⁾: [المقارب].

يَتَابِعُ لَا يَبْشُغِي غَيْرَهُ بِأَبْيَضٍ كَالْقَبَسِ الْمُلْتَهَبِ

لخلو الثاني عن التفصيل الذي تضمنه الأول، وهو قصر التشبيه على
مجرد السنا، وتصويره مقطوعاً عن الدخان، ومعلوم أن هذا لا يقع في
الخاطر أول وهلة، بل لا بد فيه أن يثبت، وينظر في حال كل من الفرع
والأصل، حتى يقع في النفس أن في الأصل شيئاً يقدر في حقيقة التشبيه،
وهو الدخان الذي يعلو رأس الشعلة. وكذا قوله⁽¹⁵⁶⁾: [الكامل].

وَكَانَ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَائِمًا قُرَّرَ نُشُوزٌ عَلَى بِسَاطِ أَرْزَقِ

(155) قاله: عشرة العبي، أنظر أسرار البلاغة 163.

(156) سبق تخريجه.

أفضل من قول ذي الرمة: [البسيط].

كَأَنَّهُا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا دَهَبٌ⁽¹⁵⁷⁾

لأن الأول مما يندر وجوده دون الثاني؛ فإن الناس أبداً يرون في الصياغات فضة قد موّعت بذهب، ولا يكاد يتفق أن يوجد درر قد نثرن على بساط أزرق. وكذا بيت بشار أعلى طبقة من قول أبي الطيب: [الطويل].

يزور الأعادي في سماء عجاجةٍ أَمِئْتُهُ فِي جَانِبَيْهَا الْكَوَاكِبُ⁽¹⁵⁸⁾
وكذا من قول الآخر⁽¹⁵⁹⁾: [البسيط].

تَبَيَّنِي سَنَابِكُهَا مِنْ فَوْقِ أَرْوُسِهِمْ سَفْغاً كَوَاكِبُ الْبَيْضِ الْمَبَاتِيرِ⁽¹⁶⁰⁾
لأن كل واحد منهما، وإن راعى التفصيل في التشبيه؛ فإنه اقتصر على أن أراك لمعان الأسنة والسيوف في أثناء العجاجة، بخلاف بشار؛ فإنه لم يقتصر على ذلك، بل عبّر عن هيئة السيوف وقد سلّت من أغمادها، وهي تعلو وترسب ونحجي وتذهب، وهذه الزيادة زادت التفصيل تفصيلاً؛ لأنها لا تقع في النفع إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة؛ وذلك أن للسيوف عند احتدام الحرب واختلاف الأيدي بها في الضرب، اضطراباً شديداً، وحركات سريعة، ثم لتلك الحركات جهاتٌ مختلفة، تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض، ثم هي باختلاف هذه الأمور تتلاقى، ويصدم بعضها بعضاً، ثم أشكالها مستطيلة؛ فنتبّه على هذه الدقائق بكلمة واحدة، وهي قوله: «تهاوي» لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركتها، ثم كان لها في التهاوي توافقٌ وتداخلٌ، ثم استطالت أشكالها.

(157) صدره: حوراء في دمع صفراء في نعيم.

(158) المعجاجة: الغبار.

(159) قاله: عمرو بن كلثوم المعتابي.

(160) السنايك: الحوافر، البيض المباتير: السيوف القاطعة.

وكذا قول الآخر⁽¹⁶¹⁾ في الآذريون⁽¹⁶²⁾: [مجزوء الرجز].

مداهِنٌ مَسْنٌ دَهَبٌ فيها بقايا غالية⁽¹⁶³⁾

أعلى وأفضل من قوله فيه⁽¹⁶⁴⁾: [الطويل].

ككأس غقيتي في قرارتها مسك⁽¹⁶⁵⁾

لأن السواد الذي في باطن الآذريونة، الموضوع بإزائه الغالية والمسك، فيه أمران:

أحدهما: أنه ليس بشامل له.

والثاني: أنه لم يستدر في قعرها، بل ارتفع منه حتى أخذ شيئاً من سمكها من كل الجهات، وله في منقطعه هيئة تشبه آثار الغالية في جوانب المدمن، إذا كانت بقية بقيت عن الأصابع، وقوله: «في قرارتها مسك» يبين الأمر الأول، ويؤمن من دخول النقص عليه، كما كان يدخل لو قال: «فيها مسك» ولم يشترط أن يكون في القرارة. وأما الثاني فلا يدل عليه كما يدل قوله: «بقايا غالية» لأن من شأن المسك والشيء اليابس، إذا حصل في شيء مستدير له قعر؛ أن يستدير في القعر، ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي في سواد الآذريونة، بخلاف الغالية؛ فإنها رطبة، ثم تؤخذ بالأصابع؛ فلا بد في البقية منها أن يرتفع عن القرارة ذلك الارتفاع ثم هي لنعومتها ترق؛ فتكون كالصبيغ الذي لا يظهر له جرم، وذلك أصد للشبه.

والبليغ من التشبيه ما كان من هذا النوع، أعني البعيد؛ لغرابته، ولأن الشيء إذا نبيل بعد الطلب له، والاشتياق إليه؛ كان نبيله أحلى، وموقعه من

(161) قاله: ابن المعتز، أنظر أسرار البلاغة 176.

(162) الآذريون: ورد له أوراق حمراء في وسطه سواد.

(163) الغالية: أخلط من الطيب يميل لونها إلى السواد.

(164) قاله: ابن المعتز، أنظر أسرار البلاغة 176.

(165) صدره: وحمل آذريونة فوق أذنه.

النفس اللطف، وبالمسرة أولى؛ ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ؛ كما قال⁽¹⁶⁶⁾: [البسيط].

وَهُنْ يَنْبُذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُصْبَنُ بِهِ مَوَاقِعُ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْغُلَّةِ الصَّادِي⁽¹⁶⁷⁾
لا يقال: عدم الظهور ضرب من التعقيد، والتعقيد مذموم، لأننا نقول: التعقيد كما سبق له سببان: سوء ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد باللفظ، والمراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض، كما يشعر بذلك قولنا: «في بادئ الرأي» فإن المعاني الشريفة لا بد فيها - في غالب الأمر - من بناء ثانٍ على أول ورد تال إلى سابق، كما في قول البحرني: [الكامل].

دَانٍ عَلَى أَيْدِي الْمُنْفَاةِ (البسيطين)⁽¹⁶⁸⁾

فإنك تحتاج في تعرف معنى البيت الأول إلى معرفة وجه المجاز، في كونه دانيًا وشاسعًا، ثم تعود إلى ما يعرض البيت الثاني عليك من حال البدر، ثم تقابل إحدى الصورتين بالأخرى، وتنظر: كيف شرط في العلو الإفراط ليشاكل قوله: «شابع»؟ لأن الشسوع هو الشديد من البعد، ثم قابله بما يشاكله من مراعاة التناهي في القرب، فقال: «جد قريب» فهذا ونحوه هو المراد بالحاجة إلى الفكر، وهل شيء أحلى من الفكر إذا صادف نهجاً قوياً إلى المراد؟.

قال الجاحظ في أثناء فصل يذكر فيه ما في الفكر من الفضيلة: وأين تقع لذة البهيمة بالعلوفة⁽¹⁶⁹⁾، ولذة السبع بلطع⁽¹⁷⁰⁾ الدم وأكل اللحم، من

(166) قاله: حمير بن شبيب القطامي، أنظر الأغاني 46/24.

(167) ينيلن: يرمين، الغلة: العطش الشديد، والصادي: العطشان.

(168) مر البيتان سابقاً.

(169) الملوقة: الذابة تعلقها ولا ترسل للزعي.

(170) لطع الدم: لحمه.

سرور الظفر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه؟.

وقد يتصرف في القريب المبتذل بما يخرج من الابتذال إلى الغرابة، وهو على وجوه: منها أن يكون كقوله⁽¹⁷¹⁾: [الكامل].

لم تَلَقْ هذا الوجَّ شمسَ نهارنا إلا بوجهٍ ليس فيه حياءٌ
وقوله⁽¹⁷²⁾: [الطويل].

فردت علينا الشمس والليل راغم شمس لهم من جانب الجدر تطلع⁽¹⁷³⁾
فوالله ما أدري؟ أحلام نائم ألفت بنا أم كان في الركب يوشع؟⁽¹⁷⁴⁾

فإن تشبيه وجوه الحسان بالشمس مبتذل، لكن كل واحد من حديث الحياء في الأول، والتشكيك مع ذكر يوشع عليه السلام في الثاني؛ أخرجه من الابتذال إلى الغرابة. وشبيه بالأول قول الآخر⁽¹⁷⁵⁾: [البسيط].

إن السحاب لتستحيي إذا نظرت إلى نداء فقامته بما فيها
ومنها أن يكون كقوله⁽¹⁷⁶⁾: [الكامل].

عزمائه مثل العجوم ثواقباً لو لم يكن للثاقبات أفول⁽¹⁷⁷⁾
وقوله⁽¹⁷⁸⁾: [الطويل].

مها الوحش، إلا أن هاتأ أوايس قنا الخط، إلا أن تلك ذوابل⁽¹⁷⁹⁾

(171) قائله: المتبني، وهو في ديوانه 126.

(172) قائلهما: أبو تمام.

(173) الراغم: النليل، والخدر: الخياء.

(174) ألفت: زار زيارة قصيرة، يوشع: صاحب موسى وقتاه.

(175) قائله: أبو نواس.

(176) قائله: رشيد الدين محمد بن محمد بن عبد الجليل الوطواط (ت 573 هـ).

(177) الثواقب: النجوم اللوامع. وأقول: زوال.

(178) قائله: أبو تمام.

(179) مها الوحش: البقر الوحشي، قنا الخط: عصي الرماح المنسوبة إلى بلدة خط المشهورة بها.

وقوله (180): [البسيط].

يكاد يَحْكِيكَ صَوْبُ الْغَيْثِ مُسَكِّباً لو كان طَلَقَ الْمُحْيَا يَمْطُرُ الذُّهَبَا (181)
والبدْرُ لَوْ لم يَنْبُ والشمسُ لو نَطَقَتْ والأشدُّ لو لم تُصَدِّ والبحرُ لو عَذَّبَا
وهذا يسمى التشبيه المشروط. ومنها أن يكون كقوله (182): [البسيط].

في طَلَعَةِ الْبَدْرِ شيءٌ من مَخَاسِينِهَا وَلِلْقَضِيْبِ نَصِيْبٌ من ثَنَنِهَا
وقول ابن بابك: [الطويل].

ألا يا رِياضَ الْحَزَنِ مِنْ أُبْرِقِ الْجَنَى نَسِيْمُكَ مُسْرُوْقٌ وَوَضْفُكَ مُتَنَحِّلٌ (183)
حكِيْتُ أبا سَعْدٍ؛ فَتَشْرُكُ نَشْرُهُ وَلَكِنْ لَهُ صِدْقُ الْهُوَى وَلِكَ الْمَلَلُ (184)
وقد يخرج من الابتذال بالجمع بين عدة تشبيهات، كقوله (185):
[السريع].

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عن لَوْلِيٍّ مُتَضْهِدٍ، أو بَرْدٍ، أو أَقَاخٍ
كما يزداد بذلك لطفاً وغبابةً، كقوله (186): [الطويل].
له إِيْطَلًا ظَلْبِي، وساقا نَعَامَةٍ وإِرْخاءَ سِرْحَانٍ، وتَقْرِيْبَ تَنْقُلٍ (187)

[تقسيم التشبيه بأختيار الأداة]

وأما باعتبار أدواته فإما مؤكداً، أو مرسل.

(180) قائلهما: بلع الزمان الهملاني.

(181) صوب الغيث: ماء المطر، طلق المحيا: يشوش.

(182) قائله: البحرى.

(183) الحزن: المكان الغليظ.

(184) نشارك: راثتلك الطية.

(185) سبق تخريجه.

(186) قائله: امرؤ القيس، والبيت من معلقته.

(187) الأيطل: الخاصرة، الإرخاء: الجري السهل، السرحان: الذئب، التقريب: نوع من الجري المتوسط، التقل: ولد الثعلب.

- والمؤكد ما حذف أداته، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَمُورُ مَرَّةً فَصَاعِدًا﴾ [النمل: 88] وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُنِيرًا وَذَاقُوا وَدَائِعَنَا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ وَسَرِيبًا مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: 45 - 46] وقول الحماسي⁽¹⁸⁸⁾: [البسيط].
- هُمُ الْبُحُورُ عَطَاءٌ حِينَ تَسْأَلُهُمْ وفي اللقاء إذا تلقى بِهِمْ بُهْمُ⁽¹⁸⁹⁾
وإلى غير ذلك كما سبق، ومنه نحو قول الشاعر⁽¹⁹⁰⁾: [الكامل].
- وَالرَّيْحُ تَغْبُثُ بِالْفُصُونِ، وَقَدْ جَزَى ذَهَبَ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ⁽¹⁹¹⁾
وقول الآخر⁽¹⁹²⁾ يصف القمر لآخر الشهر قبل السرار: [البسيط].
- كَأَنَّمَا أَذْهَمُ الْإِظْلَامَ حِينَ نَجَا مِنْ أَشْهَبِ الصُّبْحِ أَلْفَى نَعْلَ حَافِرِهِ⁽¹⁹³⁾
وقول الشريف الرضي: [البسيط].
- أُرْسَى الشَّيْبِمْ بِوَادِيكُمْ وَلَا بَرَحَتْ حَوَائِلُ الْمُزْنِ فِي أَجْدَابِكُمْ نَضَعُ⁽¹⁹⁴⁾
وَلَا يَزَالُ جَنِينُ الثَّنْبِ تُرْضِعُهُ عَلَى قُبُورِكُمْ الْعَرَاضَةُ الْهَمْعُ⁽¹⁹⁵⁾
- والمرسل ما ذكرت أداته، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17]، وقوله عز وجل: ﴿عَرَّضَهَا كَعَرَّضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: 21]،
وقول امرئ القيس: [الطويل].
- وَتَغْطُو بِرَخَصٍ غَيْرِ شُئْنٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيعُ ظَنِي أَوْ مَسَايِكُ إِسْجَلٍ⁽¹⁹⁶⁾

(188) قائله: زياد بن حمل.

(189) الهم: الشجعان.

(190) قائله: ابن خفاجة الأندلسي.

(191) اللجين: الفضة.

(192) قائله: ابن حمديس الصقلي.

(193) الأدهم: الأسود، والأشهب: الأبيض.

(194) أرمى: أقام، المزن: السحب، الأحداث: القبور.

(195) العراضة: السحاب المرعد المبرق، والهمع: الممطر.

(196) تعطو: تتناول، الرخص: اللين، الشن: الغليظ، الأساريع: نوع من الديدان حمراء اللون شجر تتخذ منه المساويك.

وقول البحرى : [الكامل].

وإذا الأيسنة خالطتها؛ خلَّتْها فيها خيال كواكب في السماء
إلى ذلك كما تقدم.

وأما باعتبار الغرض فإما مقبول، أو مردود.

المقبول: الوافي بإفادة الغرض؛ كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه
الشبه، إذا كان الغرض بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه، أو بيان
المقدار.

ثم الطرفان في الثاني إن تساويا في وجه الشبه؛ فالتشبيه كامل في
القبول، وإلا فكلما كان المشبه به أسلم من الزيادة والنقصان؛ كان أقرب إلى
الكمال. أو كأن يكون المشبه به أتم شيء في وجه الشبه؛ إذا قصد إلحاق
الناقص بالكامل.

أو بأن يكون المشبه به مسلّم الحكم معروفه عند المخاطب في وجه
الشبه؛ إذا كان الغرض بيان إمكان الوجود.

والمردود بخلاف ذلك، أي: القاصر عن إفادة الغرض.

خاتمة

قد سبق أن أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبّه به، وأداة التشبيه،
ووجهه. فالحاصل في مراتب التشبيه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار
ذكر أركانها كلّها أو بعضها ثمان:

إحداها: ذكر الأربعة، كقولك: «زيد كالأسد في الشجاعة» ولا قوة
لهذه المرتبة.

وثانيتها: ترك المشبه، كقولك: «كالأسد في الشجاعة» أي: زيد، وهي
كالأولى في عدم القوة.

وثالثتها: ترك كلمة التشبيه؛ كقولك: «زيدٌ أسدٌ في الشجاعة» وفيها نوع قوة.

ورابعها: ترك المشبه وكلمة التشبيه، كقولك: «أسد في الشجاعة» أي: زيد، وهي كالثالثة في القوة.

وخامستها: ترك وجه الشبه كقولك: «زيدٌ كالأسد» وفيها نوع قوة؛ لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر.

وسادستها: ترك المشبه ووجه التشبيه، كقولك: «كالأسد» أي: زيد، وهي كالخامسة.

وسابعتها: ترك كلمة التشبيه ووجهه، كقولك: «زيدٌ أسدٌ» وهي أقوى الجميع.

وثامنتها: إفراد المشبه به بالذكر، كقولك: «أسد» أي: زيد وهي كالسابعة.

واعلم أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل منزلة التناسب بوساطة تمليحٍ أو تهكم؛ فيقال للجبان: «ما أشبهه بالأسد» وللبخيل: «هو حاتم»

القول في الحقيقة والمجاز

[الحقيقة]

وقد يقيدان باللغويين. الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب. فقولنا: «المستعملة» احتراز عما لم يستعمل؛ فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى حقيقة. وقولنا: «فيما وضعت له» احتراز عن شيئين:

أحدهما: ما استعمل في غير ما وضعت له غلطاً، كما إذا أردت أن تقول لصاحبك: «خذ هذا الكتاب» مشيراً إلى كتاب بين يديك، فغلطت، فقلت: «خذ هذا الفرس».

والثاني: أحد قسمي المجاز، وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له في اصطلاح به التخاطب، ولا في غيره كلفظة «الأسد» في الرجل الشجاع. وقولنا: «في اصطلاح به التخاطب» احتراز عن القسم الآخر من المجاز.

وهو ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب، كلفظ «الصلاة» يستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً. والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه.

فقولنا: «بنفسه» احتراز من تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة، أعني المجاز؛ فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً.

ودخل المشترك في الحد؛ لأن عدم دلالة على أحد معنييه بلا قرينة لعارض - أعني الاشتراك - لا ينافي تعيينه للدلالة عليه بنفسه.

وذهب السكاكي إلى أن المشترك - كالقرء - معناه الحقيقي هو ما لا

يتجاوز معنيه، كالطهر والحيض، غير مجموع بينهما.

قال (1977): فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام متسبباً إلى الوضعين، أما إذا خصصته بواحد - إما صريحاً، مثل أن تقول: «القرء بمعنى الطهر» وإما استلزاماً، مثل أن تقول: «القرء لا بمعنى الحيض» - فإنه حينئذٍ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين، كما كان الواضع عنه بإزائه بنفسه.

ثم قال في موضع آخر: وأما ما يظن بالمشارك من الاحتياج إلى القرينة في دلالة على ما هو معناه؛ فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين.

وفيما ذكره نظر؛ لأننا لا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك، وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه؟ ثم قوله: «إذا قيل: القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض، فهو دالٌّ بنفسه على الطهر بالتعيين». سهو ظاهر؛ فإن القرينة كما تكون معنوية: تكون لفظية، وكل من قوله: «بمعنى الطهر» وقوله: «لا بمعنى الحيض» قرينة. وقيل: دلالة اللفظ على معناه لذاته.

وهو ظاهر الفساد؛ لاقتضائه أن يمنع نقله إلى المجاز، وجعله علماً، ووضعهُ للمتضادين، كالجون للأسود والأبيض، فإن ما بالذات لا يزول بالغير؛ ولاختلاف اللغات باختلاف الأمم.

وتأوله السكاكي رحمه الله على أنه تنبيهٌ على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسط بينها، وغير ذلك، مستدعيةً أن العالم بها، إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى؛ لا يهمل التناسب بينهما؛ قضاء لحق الحكمة، كالقصم - بالفاء الذي هو حرف رخو - لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم - بالفاء الذي هو حرف شديد - لكسر الشيء حتى

(197) مفتاح العلوم 468.

يبين، وأن للتركيبات - كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى، وفعل مثل شرف وغير ذلك - خواص أيضاً؛ فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني.

والمجاز: مفرد، ومركب - وهما مختلفان -.

أما المفرد فهو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، في اصطلاح به التخاطب، على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادته. فقولنا: «المستعملة» احترازٌ عما لم يستعمل؛ لأن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً، كما لا تسمى حقيقةً.

وقولنا: «في الاصطلاح به التخاطب» ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» إذا استعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازاً؛ فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة: فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب.

وقولنا: «على وجه يصح» احترازٌ عن الغلط كما سبق.

وقولنا: «مع قرينة عدم إرادته» احترازٌ عن الكناية كما تقدم.

والحقيقة لغوية، وشرعية، وعرفية: خاصة، أو عامة، لأن واضعها إن كان واضع اللغة فـلغوية، وإن كان الشارع فـشرعية، وإلا فـعرفية، والعرفية إن تعين صاحبها نسبت إليه، كقولنا: كلامية، ونحوية، وإلا بقيت مطلقةً.

مثال اللغوية لفظ «أسد» إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص. ومثال الشرعية لفظ «صلاة» إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة، ومثال العرفية الخاصة لفظ «فعل» إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في الكلمة المخصوصة، ومثال العرفية العامة لفظ «دابة» إذا استعمله المخاطب بالعرف العام في ذي الأربع. وكذلك المجاز المفرد: لغوي، وشرعي، وعرفي.

مثال اللغوي لفظ «أسد» إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الرجل الشجاع، ومثال الشرعي لفظ «صلاة» إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، ومثال العرفي الخاص لفظ «فعل» إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في الحدث، ومثال العرفي العام لفظ «دابة» إذا استعمله المخاطب بالعرفي العام في الإنسان.

والحقيقة إما فعلٌ بمعنى مفعول، من قولك: حققت الشيء أحقه؛ إذا أثبتته، أو فعلٌ بمعنى فاعل من قولك: حق الشيء يحق؛ إذا ثبت، أي المثبتة أو الثابتة في موضعها الأصلي.

فأما التاء فقال صاحب المفتاح⁽¹⁹⁸⁾: هي عندي للتأنيث في الوجهين؛ لتقدير لفظ «الحقيقة» قبل التسمية صفة مؤنث غير مجرأة على الموصوف وهو الكلمة، وفيه نظر.

وقيل: هي لثقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصرفة، كما قيل في «أكيلة ونطيحة» إن التاء فيهما لتقلهما من الوصفية إلى الاسمية فلذلك لا يوصف بهما فلا يقال: شاة أكيلة أو نطيحة.

والمجاز قيل: مفعُلٌ من جاز المكان يجوز، إذا تعداه، أي: تعدت موضعها الأصلي، وفيه نظر.

والظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي، أي: طريقاً له، على أن معنى «جاز المكان» سلكه على ما فسرهُ الجوهري⁽¹⁹⁹⁾ وغيره؛ فإن المجاز طريقٌ إلى تصور معناه. واعتبار التناسب في التسمية يغير اعتبار المعنى في الوصف، كتسمية إنسان له حمرة بأحمر، ووصفه بأحمر؛ فإن الأول لترجيح الاسم على غيره حال وضعه له، والثاني لصحة إطلاقه؛ فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى في غير المسمى، كما يلحج به بعض الضعفاء.

(198) المصدر السابق 469.

(199) أبو نصر إسماعيل بن حنّاد الجوهري، لغوي صاحب «الصحاح» (ت 393 هـ).

والمجاز ضربان: مرسل، واستعارة؛ لأن العلاقة المصححة إن كانت تشبيه معناه بما هو موضوع له فهو استعارة، وإلا فهو مرسل. وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمى المشبه به مستعاراً منه، والمشبه مستعاراً له، واللفظ مستعاراً، وعلى الأول لا يشتق منه؛ لكونه اسماً للفظ، لا للحدث.

المجاز المرسل

الضرب الأول: المرسل، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملائمة غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في النعمة، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها؛ فلا يقال: اتسعت اليد في البلد، أو اقتنيت يداً، كما يقال: اتسعت النعمة في البلد، أو: اقتنيت نعمةً، وإنما يقال: جلّت يده عندي، وكثرت أيادي له، ونحو ذلك.

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل: إن له عليها إصبعاً، أرادوا أن يقولوا: له عليها أثر حذق، فدلّوا عليه بالإصبع؛ لأنه ما من حذقٍ يد إلا وهو مستفاد من حسن تصريف الأصابع. واللفظ في رفعها ووضعها، كما في الخط والنقش، وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿لَكَ ثَمَرٌ عَلَىٰ أَنْ شِئْتَ بِكَاتِبٍ﴾ [القيامة: 4] أي: نجعلها كخف البعير؛ فلا يتمكن من الأعمال اللطيفة، فأرادوا بالإصبع الأثر الحسن، حيث يقصد الإشارة إلى حذق في الصنعة لا مطلقاً حتى يقال: رأيت أصابع الدار، وله إصبعٌ حسنةٌ وإصبعٌ قبيحةٌ، على معنى له أثرٌ حسنٌ وأثرٌ قبيحٌ، ونحو ذلك.

وينظر إلى هذا قولهم: ضربته سوطاً؛ لأنهم عبروا عن الضربة الواقعة بالسوط باسم السوط؛ فجعلوا أثر السوط سوطاً، وتفسيرهم له بقولهم: المعنى: ضربته ضربةً بالسوط؛ بيان لما كان الكلام عليه في أصله.

ونظير قولنا: «له عليّ يد» قول النبي ﷺ لأزواجه: «أسرعن لحوقاً - ويروى لحاقاً - بي أطولكن يداً»⁽²⁰⁰⁾ وقوله: «أطولكن» نظير ترشيح

(200) رواه مسلم: فضائل 101، الحاكم في مستدركه 4/25، مجمع الزوائد 8/289.

الاستعارة، ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز، والمعنى بسط اليد بالعتاء.

وقيل: قوله «أطولكن» من الطول بمعنى الفضل، يقال، لفلانٍ على فلانٍ طولٌ، أي: فضل؛ فاليد على هذين الوجهين بمعنى النعمة. ويحتمل أن يريد: أطولكن يداً بالعتاء، أي: أمدكن، فحذف قوله: «بالعتاء» للعلم به.

وكاليد أيضاً إذا استعملت في القدرة؛ لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش، والضرب، والقطع، والأخذ، والدفع، والوضع، والرفع، وغير ذلك من الأفعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها.

وأما اليد في قول النبي ﷺ: «المؤمنون تنكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم»⁽²⁰¹⁾ فهو استعارة والمعنى أن مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة، فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها الجهة في التصرف: كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين؛ لأن كلمة التوحيد جامعة لهم.

كالراوية للمزادة⁽²⁰²⁾ مع كونها للبعير الحامل لها؛ لحمله إياها، وكالحفص في البعير، مع كونه لمتاع البيت؛ لحمله إياه، وكالسماء في الغيث، كقوله: أصابتنا السماء؛ لكونه من جهة المظلة، وكالإكاف⁽²⁰³⁾ في قول الشاعر⁽²⁰⁴⁾: [الرجز].

يَأْكُلْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ إِكافاً⁽²⁰⁵⁾

أي: علفاً بثمن الإكاف.

(201) النسائي 24/8، أبو داود (4530)، أحمد 1/119.

(202) المزادة: وعاء جلدي يحمل فيه الماء.

(203) الإكاف: البرذعة التي توضع على ظهر الحمار.

(204) قائله: أبو حنيفة الوليد بن حنيفة، أنظر الأغاني 264/22.

(205) قبله: إن لنا أحمرّة عجافاً.

وهذا الضرب من المجاز يقع على وجوه كثيرة غير ما ذكرنا:

منها: تسمية الشيء باسم جزئه، كالعين في الربيثة⁽²⁰⁶⁾؛ لكون الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل ربيثة؛ إذا ما عداها لا يغني شيئاً مع فقدانها، فصارت كأنها الشخص كله.

وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَلَيْلٌ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: 2] أي: صل، ونحوه: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: 108] أي: لا تصل، وقول النبي عليه السلام: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»⁽²⁰⁷⁾ أي: من صلى.

ومنها: عكس ذلك نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَسْمِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: 19] أي: أناملهم وعليه قولهم: قطعت السارق، وإنما قطعت يده. ومنها: تسمية المسبب باسم السبب، كقولهم: رعيناً الغيث، أي: النبات الذي سببه الغيث.

وعليه قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِمْ فَأَعَدُّوا عَلَيْهِ يَنْتَقِلُ مَا أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 194] سمي جزاء الاعتداء اعتداءً لأنه مسبب عن الاعتداء.

وقوله تعالى: ﴿وَيَبْلُغُوا أَجْرَهُمْ﴾ [محمد: 31] تجوز بالبلاء عن العرفان؛ لأنه مسبب عنه، كأنه قيل: ونعرف أخباركم.

وعليه قول عمرو بن كلثوم: [الوافر].

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
الجهل الأول حقيقة، والثاني مجاز عبر به عن مكافأة الجهل.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ مِّمَّنْ سَيَّئَتْ سَوِيَّتُهُ﴾ [الشورى: 40] تجوز بلفظ السيئة عن الاقتصاص؛ لأنه مسبب عنها.

(206) الربيثة: الذي يتقدم الجيش ليستطلع لهم.

(207) رواه البخاري 16/1، مسلم: صلاة المسافرين 173، أبو داود (1371)، الترمذي (808)، النسائي 201/3.

قيل: وإن عبر عما ساء - أي أحزن - لم يكن مجازاً: لأن الاختصاص محزن في الحقيقة كالجناية.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 54] تجوز بلفظ المكر عن عقوبته؛ لأنه سببها.

قيل: ويحتمل أن يكون مكر الله حقيقة؛ لأن المكر هو التدبير فيما يضر الخصم، وهذا محقق من الله تعالى، باستدراجه إياهم بنعمه مع ما أعد لهم من نقمه.

ومنها: تسمية السبب باسم المسبب، كقولهم: أمطرت السماء نباتاً، وعليه قولهم: «كما تدين تدان» أي كما تفعل تجازي.

وكذا لفظ الأسمة في قوله يصف غيثاً: [الرجز].

أقبل في المُسْتَنْزِل من ربابه أَسْنِمَةُ الْآبَالِ فِي سَحَابِهِ (208)

وكذا تفسير إنزال أزواج الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْثَرِ قَنْيَنَةً أَرْزَاقًا﴾ [الزمر: 6] بإنزال الماء على وجه؛ لأنها لا تعيش إلا بالنبات، والنبات لا يقوم إلا بالماء، وقد أنزل الماء، فكأنه أنزلها، ويؤيده ما ورد: أن كل ما في الأرض من السماء، ينزله الله تعالى إلى الصخرة، ثم يقسمه، قيل: وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: 21].

وقيل معناه: وقضى لكم: لأن قضاياء وقسمه موصوفة بالنزول من السماء؛ حيث كتب في اللوح كل كائن يكون. وقيل: خلقها في الجنة، ثم أنزلها.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: 13] أي: مطراً هو سبب الرزق.

(208) المستنزل: الواضح، الرباب: السحاب الأبيض، الآبال: الجمال.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: 10].

وقولهم: فلأن أكل الدم، أي: الدية التي هي مسببة عن الدم، قال [الطويل]: ⁽²⁰⁹⁾.

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَزْعِكْ بَضْرَةً بعيدة مَهْوَى الْقَرْطِ، طَبِيبَةُ الشَّرِّ ⁽²¹⁰⁾

وقوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: 98] أي: أردت القراءة بقرينة الفاء مع استفاضة السنة بتقديم الاستعاذة.

وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ [هود: 45] أي: أراد بقرينة فقال: ﴿رَبِّ﴾ [هود: 45].

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرَبٍ أَلْهَكْتَهَا﴾ [الأعراف: 4] أي: أردنا إهلاكها؛ بقرينة ﴿فَجَاءَهَا بِأَسَنَاءَ﴾ [الأعراف: 4].

وكذا قوله تعالى: ﴿مَا عَمَّتْ قَلْبُهُمْ مِنْ قَرَبٍ أَلْهَكْتَهَا﴾ [الأنبياء: 6] بقرينة ﴿أَفْهَمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 6] وفيه دلالة واضحة على الوعيد بالإهلاك؛ إذ لا يقع الإنكار في ﴿أَفْهَمْ يُؤْمِنُونَ﴾ في المحز إلا بتقدير: «ونحن على أن نهلكهم».

ومنها: تسمية الشيء باسم ما كان عليه، كقوله عز وجل: ﴿وَأَنذِرُوا أَلْيَسَ أَنْذَرْتُمْ﴾ [النساء: 2] أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ.

وقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه: 74] سماه مجرمًا باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

ومنها: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْنِيكُمْ﴾ [قصص: 36].

(209) قاله: أعرابي، أنظر الحماسة 38/2.

(210) أزعك: أزعجك، مهوى القَرط: مجال تدليّه وهو صفحة العتق.

ومنها: تسمية الحال باسم محله، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: 17] أي: أهل ناديه.

ومنها: عكس ذلك، نحو ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْطَتْ وُجُوهُهُمْ فَبِئْسَ رَحْمَةً أَلْفَرُّ﴾ [آل عمران: 107] أي: في الجنة.

ومنها: تسمية الشيء باسم آله، كقوله تعالى: ﴿يَوْمًا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلِنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَنُوحٍ﴾ [إبراهيم: 4] أي: بلغة قومه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: 84] أي: ذكراً جميلاً وثناءً حسناً.

وكذا غير ذلك مما بين معنى اللفظ وما هو موضوع تعلق سوى التشبيه.

قال صاحب المفتاح⁽²¹¹⁾: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه؛ يحتمل عندي أن يكون المراد بـ«منعك» في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا فَتَنَّا إِذْ تَبْتَغَىٰ﴾ [الأعراف: 12] «دعائك» و«لا» غير صلة قرينة المجاز، وكذا ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا فَتَنَّا إِذْ تَبْتَغَىٰ﴾ [الأعراف: 12] «دعائك» و«لا» غير صلة قرينة المجاز، وكذا ﴿قَالَ يَهْرُونَ مَا مَنَّكَ إِذْ وَلَّيْتَهُمْ مَبْلُوءًا إِلَّا تَتَّبِعُونَ﴾ [قصص: 24] «طه: 92 - 93».

قال الراغب⁽²¹²⁾ رحمه الله: قال بعض المفسرين: إن معنى «ما منعك» ما حماك، وجعلك في منعة مني في ترك السجود؟ أي: في معاقبة تركه.

وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال: لو كان كذا لم يكن يعجب بأن يقول: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ [ص: 76] فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك

(211) مفتاح العلوم 475.

(212) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، الراغب الأصفهاني، مفسر له «المفردات في غريب القرآن» (ت 502 هـ).

الوجه، وإنما هو جواب من قيل له: «ما منعك أن تسجد».

ويمكن أن يقال في جواب ذلك: إن إبليس لما كان أُلْزِمَ ما لم يجد سبيلاً إلى الجواب عنه؛ إذ لم يكن من كالي⁽²¹³⁾ يحرسه ويحميه؛ عدل عما كان جواباً كما يفعل المأخوذ بكظمه⁽²¹⁴⁾ في المناظرة؛ انتهى كلامه.

وقسم الشيخ صاحب المفتاح المجاز المرسل إلى خالٍ عن الفائدة، ومفيد.

وجعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في أعم مما هو موضوع له، كالمرسن في قول العجاج: [الرجز].

وفاحما ومزينا مُسْرَجاً⁽²¹⁵⁾

فإنه مستعمل في الأنف لا بقيد كونه لمرسومٍ مع كونه موضوعاً له بهذا القيد لا مطلقاً، وكالمشفر في نحو قولنا: «فلانٌ غليظ المشافر» إذا قامت قرينة على أن المراد هو الشفة لا غير.

وقال: سمي هذا الضرب غير مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو «ليث، وأسد» و«جيس، ومنع» عند المصير إلى المراد منه.

وأراد بالمفيد ما عدا الخالي عن الفائدة والاستعارة كما مر.

والشيخ عبد القاهر رحمه الله جعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في شيءٍ بغيره، مع كونه موضوعاً لذلك الشيء بغير آخر، من غير قصد التشبيه، ومثله ببعض ما مثله الشيخ صاحب المفتاح ونحوه، مصرحاً بأن الشفة والأنف موضوعاً للعضوين المخصوصين من الإنسان، فإن قصد التشبيه صار اللفظ استعارةً، كقولهم في مواضع الذم: «غليظ المشفر» فإنه

(213) الكالي: الحافظ والحارس.

(214) كظمه: نفسه.

(215) مرّ الرجز سابقاً.

بمنزلة أن يقال: كأن شفته في الغلظ مشفر البعير، وعليه قول الفرزدق:
[الطويل].

فلو كُنت ضُبّاً عرفتُ قرابتي وليكن زنجي غليظ المشافر
أي: ولكنك زنجي كأنه جمل لا يهتدي لشرفي. وكذا قول الحطيئة
يخاطب الزبرقان⁽²¹⁶⁾: [الطويل].

فَرَوْا جازك الغِيَمَانُ لَمَّا جَفَوْتُهُ وَقُلِّصَ عن بُرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ⁽²¹⁷⁾
فإنه وإن عني نفسه بالجار، جاز أن يقصد إلى وصف نفسه بنوع من
سوء الحال؛ ليزيد في التهكم بالزبرقان، ويؤكد ما قصده من رميه بإضاعة
الضيف وإسلامه للضر والبؤس.

وكذا قول الآخر⁽²¹⁸⁾: [الطويل].

سَأْمَنْعُهَا، أو سوف أَجْعَلَ أمرها إلى مَلِكٍ أَظْلَفُهُ لَمْ تَشَقِّقِ⁽²¹⁹⁾

(216) الزبرقان بن بدر التميمي السعدي، صحابي من رؤساء قومه (ت نحو 45 هـ).

(217) قروا: قَدِّمُوا له الطعام، العِيَمَانُ: العطشان إلى اللبن، مشافره: شفاهه.

(218) قائله: عَقْفَانُ بن قيس اليربوعي شاعر جاهلي، أنظر أسرار البلاغة 38.

(219) الظلف: لذوات الحافر مثل الظفر عند الإنسان.

الاستعارة

الضرب الثاني من المجاز: الاستعارة، وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له.

وقد تقيّد بالتحقيقية، لتحقق معناها جساً أو عقلاً، أي: التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية، فيقال: إن اللفظ نقل من مسماه الأصلي. فجعل اسماً له على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه. أما الحسي فكقولك: «رأيت أسداً» وأنت تريد رجلاً شجاعاً. وعليه قول زهير: [الطويل].

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ⁽²²⁰⁾

أي: لدى رجلٍ شجاع. ومن لطيف هذا الضرب: ما يقع التشبيه فيه في الحركات، كقول أبي دلامة⁽²²¹⁾ يصف بغلته: [الوافر].

أَرَى الشُّهُبَاءَ تُعْجِنُ إِذْ غَدَوْنَا بِرَجْلَيْهَا، وَتُخَيِّرُ بِالْيَدَيْنِ شَبَهَ حَرَكَةِ رَجْلَيْهَا - حيث لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهَوَتَا ذَاهِبَتَيْنِ نحو يديها - بحركة يدي العاجن؛ فإنهما لا تثبتان في موضع، بل تزلان إلى قدام؛ لرخاوة العمجين، وشبه حركة يديها بحركة يدي الخابز؛ فإنه يشني يده نحو بطنه، ويحدث فيها ضرباً من التقويس، كما تجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها، ولم تقو على ضبط يديها، وأن ترمي بها إلى قدام،

(220) عجزه: له لبد أظفاره لم تقلم، وشاكي السلاح: تاته، والمقْدَف: الذي يقذف به كثيراً إلى الحرب.

(221) أبو دلامة زند بن جون الأسدي ولاء، شاعر مطبوع اشتهر بالدعابة (ت 161 هـ).

وأن تشد اعتمادها، حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه، فلا تزول عنه ولا تنثني.

وأما العقلي فكقولك: «أبدت نوراً» وأنت تريد «حجة» فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حس؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي ينزول القلب ويكشف عن الحق، لا الألفاظ أنفسها.

وعليه قوله عز وجل: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6] أي: الدين الحق.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: 112] فعلى ظاهر قول الشيخ جار الله العلامة استعارة عقلية؛ لأنه قال: شبه باللباس - لاشتماله على اللابس - ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حسية؛ لأنه جعل اللباس استعارة لما يلبسه الإنسان عند جوعه وخوفه، من امتقاع اللون، وورثاة الهيئة.

فالاستعارة: ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له.

والمراد بمعناه: ما عني به، أي: ما استعمل فيه؛ فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له، وإن تضمن التشبيه به، نحو: زيد أسد، ورأيت أسداً، ونحو: رأيت به أسداً؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه.

على أن المراد بقولنا: «ما تضمن» مجاز تضمن؛ بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، والمجاز لا يكون مستعملاً فيما وضع له.

وهنا شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو أنه إذا أُجري في الكلام لفظٌ دلت القرينة على تشبيه شيء بمعناه، فيكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً كقولك: «رنت لنا ظبية» وأنت تريد «امراة» و«لقيت أسداً» وأنت تريد «رجلاً شجاعاً» ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه، وأن الاسم فيه استعارة.

والثاني: أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً؛ فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر - كخبر «كان» و«إن» والمفعول الثاني لباب «علمت» والحال - فالأصح أنه يسمى تشبيهاً، وأن الاسم فيه لا يسمى استعارة؛ لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع؛ فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه، أو نفيه عنه؛ فإذا قلت: «زيد أسد» فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له؛ فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليفاً بأن يسمى تشبيهاً، إذ كان إنما جاء ليفيده بخلاف الحالة الأولى، فإن الاسم فيها لم يجنب لإثبات معناه للشيء، كما إذا قلت: جاءني أسد، ورأيت أسداً، فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء؛ فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصد التشبيه مكنوناً في الضمير، لا يعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر.

ووجه آخر في كون التشبيه مكنوناً في الضمير، وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكوراً، جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يعلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل، بخلاف الحالة الثانية؛ فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدراً.

ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة؛ لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه.

وهذا الخلاف لفظي راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، وما اخترناه هو الأقرب؛ لما أوضحنا من المناسبة، وهو اختيار المحققين كالقاضي أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبد القاهر، والشيخ جار الله العلامة، والشيخ صاحب المفتاح، رحمهم الله.

غير أن الشيخ عبد القاهر⁽²²²⁾ قال بعد تقرير ما ذكرناه: فإن أبيت إلا أن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم؛ فإن حسن دخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقه وذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفة، كقولك زيد الأسد، وهو شمس النهار.

وإن حسن دخول بعضها دون بعض؛ هان الخطب في إطلاقه وذلك كأن يكون نكرة غير موصوفة، كقولك: زيد أسد، فإنه لا يحسن أن يقال زيد كاسد، ويحسن أن يقال: كأن زيداً أسد، ووجدته أسداً.

وإن لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغيير لصورة الكلام، وكان إطلاقه أقرب؛ لغموض تقديره أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبه به، كقولك: فلانٌ بدرٌ يسكن الأرض، وهو شمس لا تغيب، وكقوله⁽²²³⁾: [الكامل].

شمسٌ تالِقُ والفِراقُ غُرُوبُها عَنَّا، وَيَدْرُ، والصُّدُودُ كُوفُهُ
فإنه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة ونحوها، إلا بتغيير صورته، كقولك: هو كالبدر، إلا أنه يسكن الأرض وكالشمس، إلا أنه لا يغيب، وكالشمس المتألفة، إلا أن الفراق غروبها، كالبدر، إلا أن الصلود كسوفه.

وقد يكون في هذه الصفات والصلات التي تجيء في هذا النحو ما يحيل تقدير أداة التشبيه فيه؛ فيقرب إطلاقه أكثر، وذلك مثل قول أبي الطيب: [الكامل].

أسدٌ، ذَمُّ الأسدِ الهَزِيرِ خضابه موتٌ، فَرِيصُ الموتِ منه يُرْعَدُ⁽²²⁴⁾

(222) أسرار البلاغة 328.

(223) قاله: البهري، أنظر أسرار البلاغة 329.

(224) الأسد الهزير: الشديد الضخم، الخضاب: ما يصيب به، الفريصة: لحمه بين الثدي والكف تهتز عند الخوف.

فإنه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى: هو كالأسد، وكالموت؛ لما في ذلك من التناقض؛ لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل أنه دونه أو مثله، وجعل دم الهزبر - الذي هو أقوى الجنس - خضاب يده، دليل أنه فوقه، وكذلك لا يصح أن يشبه بالموت المعروف، ثم يجعل الموت يخاف منه، وكذا قول البحري: [الطويل].

ويدر أضاء الأرض شرقاً ومغرباً وموضع زحلي منه أسود مظلم إن رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر؛ لزم أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه؛ فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الممدوح بدماً له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر؛ فهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له تلك الصفة؛ فالكلام موضوع لا لإثبات الشبه بينهما، ولكن لإثبات تلك الصفة؛ فهو كقولك: زيد رجل كيت كيت، لم تقصد إثبات كونه رجلاً، لكن إثبات كونه متصفاً بما ذكرت، فإذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلباً لإثبات الشبه، تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلباً لإثبات الشبه؛ فالكلام فيه مبني على أن كون الممدوح بدماً أمر قد استقر وثبت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة.

وكما يتمتع دخول الكاف في هذا ونحوه، يتمتع دخول «كان» ونحوه: «تحسب» لاقضاءهما أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمراً ثابتاً في الجملة، إلا أن كونه متعلقاً بالاسم والمفعول مشكوك فيه، كقولنا: كان زيداً منطلقاً، أو خلاف الظاهر، كقولنا: كان زيداً أسدً، والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة؛ فدخول «كان» و«تحسب» عليها كالقياس على المجهول.

وأيضاً هذا النحو - إذا فليت⁽²²⁵⁾ عن سره - وجدت محصوله أنك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم

(225) فليت: فشت.

يتوهم جوازها على الجنس؛ فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى.

وإن لم يكن اسم المشبه به خيراً للمشبه، ولا في حكم الخبر، كقولهم: رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسداً، سمي تجريداً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ولم يُسمَّ استعارة؛ لأنه إنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له؛ إما باستعماله فيه، أو بإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غير جارٍ على المشبه بوجه.

ولأنه يجيء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه فيظن أنه استعارة كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ فِيهَا دَارُ الْخَالِدِينَ﴾ [فصلت: 28] إذ ليس المعنى على تشبيه جهنم بدار الخلد؛ إذ هي نفسها دار الخلد، وكقول الشاعر⁽²²⁶⁾: [المنسرح].
يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطِيَّ، وَلَا يَشْرَبُ كَأْساً بَكْفٍ مَنْ بَخِلَ
فإنه لا يتصور فيه التشبيه، وإنما المعنى أنه ليس ببخيل.

ولا يسمى تشبيهاً أيضاً، لأن اسم المشبه به لم يجتلب فيه لإثبات التشبيه، كما سبق، وعده الشيخ صاحب المفتاح تشبيهاً، والخلاف أيضاً لفظي.

والدليل على أن الاستعارة مجازٌ لغوي؛ كونها موضوعاً للمشبه به، لا للمشبه ولا لأمر أعم منهما، كالأسد، فإنه موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا للشجاع مطلقاً؛ لأنه لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضاً لو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان وصفاً لا اسم جنس.

وقيل: الاستعارة مجازٌ عقلي، بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛

(226) تأمله: الأعشى، أنظر ديوانه 170.

لأن نقل الاسم وحده لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كـ«يزيد» و«يشكر» استعارة.

ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه.

ولما صح أن يقال لمن قال: «رأيت أسداً» يعني زيدا: أنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً: إنه جعله أسداً؛ لأن «جعل» إذا تعدى إلى مفعولين؛ كان بمعنى «صير» فأفادت إثبات صفة للشئ: فلا تقول «جعلته أميراً» إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِندَ الرَّحْمَنِ أَنْثَىٰ﴾ [الزخرف: 19] المعنى أنهم أثبتوا صفة الأنوثة، واعتقدوا وجودها فيهم، وعن هذا الاعتقاد صدر عنهم للملائكة إطلاق اسم الإناث عليهم، لا أنهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبوت معناه لهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: 19].

وإذا كان نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى كان الاسم مستعملاً فيما وضع له؛ ولهذا صح التعجب في قول ابن العميد⁽²²⁷⁾: [الكامل].

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي، وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ
والنهي عنه في قول الآخر⁽²²⁸⁾: [المنسرح].

لَا تَعَجَّبُوا مِنْ بَلَىٰ غَلَاظِهِ قَدْ رَزَّ أَرْزَاهُ عَلَى الْقَمَرِ⁽²²⁹⁾
وقوله⁽²³⁰⁾: [البسيط].

(227) أبو الفضل محمد بن الحسين بن محمد، ابن العميد، وزير كاتب أديب (ت 360 هـ).

(228) قاتله: ابن طباطبا العلوي.

(229) بلى: رثاة، والغلاة: ثوب رقيق يلبس على الجسد مباشرة.

(230) فاعلهما: أبو المطاع ذو القرنين بن ناصر الدولة الحمداني، وهما في أسرار البلاغة 306، 307.

تري الثياب من الكَثَان يَلْمَحُهَا نورٌ من البدر أحياناً فيُبْهِلُهَا
فكيف تُشْكِرُ أن تُبْلَى معاجِرُهَا والبدرُ في كل وقْتٍ طالعٌ فيها؟⁽²³¹⁾
والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ؛ لا يخرج
اللفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له.

وأما التعجب والنهي فيما ذكر فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة.

فإن قيل: إصرار المتكلم عن ادعاء الأسدية للرجل ينافي نصبه قرينة
من أن يراد به السبع المخصوص. قلنا: لا منافاة.

ووجه التوفيق ما ذكره السكاكي، وهو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل
على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: متعارف، وهو الذي
له غاية الجراءة، ونهاية قوة البطش، ومع الصورة المخصوصة، وغير
متعارف، وهو الذي له تلك الجراءة، وتلك القوة، لا مع تلك الصورة، بل
مع صورة أخرى، على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه
وجماعته من جنس الجن، وعد جماله من جنس الطير، حين قال:
[الخفيف].

نحن قومٌ مِ الجنِّ في زِيِّ ناسٍ فَوْقَ طَيْرٍ، لها شُخُوصُ الجمالِ⁽²³²⁾
مستشهداً لدعواه هاتيك بالمخيلات العرفية.

وأن تخصص القرينة بنفيها المتعارف الذي سبق إلى الفهم؛ ليتعين
الآخر.

ومن البناء على هذا التنويع قوله⁽²³³⁾: [الوافر].

(231) المعاجز: جمع معجز: وهو ثوب تلقه المرأة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك.

(232) مِ الجنِّ: مِنَ الجنِّ.

(233) قائله: عمرو بن معديكرب، أنظر خزنة الأدب 26/9.

نَجِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ⁽²³⁴⁾

وقولهم: «عتابك السيف» وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 88 - 89].

ومنه قوله⁽²³⁵⁾: [الرجز].

وَنَلْذَةُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفَايِرُ، وإلّا العيس⁽²³⁶⁾

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة، وأنها مجازٌ لغوي؛ فاعلم أن الاستعارة تفارق الكذب من وجهين:

بناء الدعوى فيها على التأويل. ونصب القرينة على أنّ المراد بها خلاف ظاهرها؛ فإن الكاذب يتبرأ من التأويل، ولا ينصب دليلاً على خلاف زعمه.

وأنها لا تدخل في الأعلام، لما سبق من أنها تعتمد إدخال المشبه في جنس المشبه به، والعلمية تنافي الجنسية، وأيضاً لأن العلم لا يدل إلا على تعين شيء من غير إشعار بأنه إنسان أو فرس أو غيرهما؛ فلا اشتراك بين معناه وغيره، إلا في مجرد التعين، ونحوه من العوارض العامة التي لا يكفي شيء منها جامعاً في الاستعارة، اللهم إلا إذا تضمن نوع وصفية لسبب خارج، كضمن اسم حاتم الجواد، ومادر البخيل، وما جرى مجراهما.

وقرينة الاستعارة إما معنى واحد، كقولك: رأيت أسداً يرمي؛ أو أكثر، كقول بعض العرب⁽²³⁷⁾: [الرجز].

فإن تعافوا العدل والإيماناً فإن في إيماننا نيراننا
أي: سيوفاً تلمع كأنها شعل نيران، كما قال الآخر⁽²³⁸⁾: [الكامل].

(234) صدره: وخيل قد دلفت لها بخيل.

(235) قائله: جران المود النمري شاعر جاهلي، أنظر مفتاح المعلوم 481.

(236) يعفاير: الغزلان، والعيس: الإبل.

(237) ذكر الجرجاني في دلائل الإعجاز 231 دون نسبة.

(238) قائله البحرني، أنظر دلائل الإعجاز 231.

نَاهَضَتْهُمْ وَالْبَارِقَاتُ كَأَنَّهُمَا شَغَلَ عَلَى أَيْدِيهِمْ تَنَلَّهَبُ⁽²³⁹⁾

فقوله: «تعافوا» باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل، وتعلقه بالإيمان؛ قرينة لذلك؛ لدلالته على أن جوابه: أنهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف.

أو معانٍ مربوط بعضها ببعض، كما في قول البحري: [الطويل].

وصاعقة من نُضْلِهِ تَنَكُّفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خُمْسُ سَحَائِبِ⁽²⁴⁰⁾

عنى بـ«خمس سحاب» أنامل الممدوح؛ فذكر أن هناك صاعقة؛ ثم قال: «من نضله» فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: «على أروُس الأقران» ثم قال: «خمس» فذكر عدد أصابع اليد؛ فبان من مجموع ذلك غرضه.

[أقسام الاستعارة]

ثم الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله.

أما باعتبار الطرفين فهي قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء إما ممكن، أو ممتنع، ولتسم الأولى وفاقية، والثانية عنادية.

أما الوفاقية فكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ في قوله: ﴿أَوْمِنْ كَانَ مِيثًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا﴾ [الأنعام: 122] فإن المراد «بأحييناه» هديناه. أي: أو من كان ضالاً فهديناه؟ والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما في شيء.

وأما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة وإن كانت موجودة لخلوها مما هو ثمرتها والمقصود منها، وإذا ما خلت منه لم تستحق الشرف، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، إذا لم تحصل منه

(239) ناهضتهم: قاورمهم، والبارقات: السيوف.

(240) تنكفي: تصب.

فائدة من الفوائد المطلوبة من مثله؛ فيكون مشاركاً للمعدوم في ذلك، أو اسم الموجود للمعدوم إذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودة حال عدمه؛ فيكون مشاركاً للموجود في ذلك، أو اسم الميت للحى الجاهل؛ لأنه عدم فائدة الحياة والمقصود بها، أعني العلم؛ فيكون مشاركاً للميت في ذلك، ولذلك جعل النوم موتاً؛ لأن النائم لا يشعر بما بحضرته، كما لا يشعر الميت، أو الحى العاجز لأن العجز كالجهل يحط من قدر الحى.

ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف؛ كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى؛ فكل من كان أقلّ علماً وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم الميت، ولما كان الإدراك أقدم من العقل في كونه خاصة للحيوان كان الأقلّ علماً أولى باسم الميت أو الجماد من الأقلّ قوة.

وكذا في جانب الأشد؛ فكل من كان أكثر علماً كان أولى بأن يقال له: «إنه حى» وكذا من كان أشرف علماً، وعليه قوله تعالى: ﴿أَوَمِنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَاكُمْ﴾ [الأنعام: 122] فإن العلم بوحداية الله تعالى وما أنزله على نبيه ﷺ أشرف العلوم.

ومنها: ما استعمل في ضد معناه أو نقيضه بتنزل التضاد أو التناقض منزلة التناسب، بوساطة تهكم أو تمليح على ما سبق في التشبيه، كقوله تعالى: ﴿فَيَكْذِبُ بِكَذَابٍ آلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21] ويخص هذا النوع باسم التهكمية أو التمليلية.

وأما باعتبار الجامع فهي قسمان:

أحدهما: ما يكون الجامع فيه داخلاً في مفهوم الطرفين، كاستعارة الطيران للعدو، كما في قول امرأة من بني الحارث ترثي قتيلاً: [الرميل].

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاجِئُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ (241)

(241) الميعة: النشاط وأزول جري الفرس، والأحق: الضامر، والأطال: الخواصر، والنهد: الجسم المشرف، والخصل: قطع من الشعر.

وكما جاء في الخبر: «كلما سمع هيمة⁽²⁴²⁾ طار إليها»⁽²⁴³⁾ فإن الطيران والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما، وهو قطع المسافة بسرعة، ولكن الطيران أسرع من العدو.

ونحوهما قول بعض العرب⁽²⁴⁴⁾: [الوافر].

فَطَرْتُ بِمُتَّصِلِي فِي يَغْمَلَاتٍ ذَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنُ السَّرِيحَا⁽²⁴⁵⁾
يقول: إنه قام بسيفه مسرعاً إلى نوقٍ فعقرهن ودميت أيديهن فخبطن السيور المشدودة على أرجلهن.

وكاستعارة الفيض لانبساط الفجر في قوله⁽²⁴⁶⁾: [الكامل].

كالْفَجْرِ فَاضَ عَلَى نُجُومِ الْغَيْهِبِ⁽²⁴⁷⁾

فإن الفيض موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص، وذلك أن يفارق مكانه دفعة؛ فينبسط انبساط شبيه بذلك.

وكاستعارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَسْمَاءً﴾ [الأعراف: 168] فإن القطع موضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام التي بعضها ملتصق ببعض؛ فالجامع بينهما إزالة الاجتماع التي هي داخلية في مفهومهما، وهي في القطع أشد.

وكاستعارة الخياطة لسرد الدرع في قول القطامي: [البسيط].

لَمْ تَلَقْ قَوْماً هُمْ شَرُّ لِإِخْوَتِهِمْ مِثْلًا عَشِيَّةً يَجْرِي بِالدَّمِ الْوَادِي

(242) الهيمة: الصوت يسمع عند حضور العدو.

(243) رواه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد، وكثر المعال (10570).

(244) قاله: مفرس بن ربيع الأسدي، أنظر سيبويه 9/1.

(245) المنصل: السيف، واليغملات: النوق القوية على العمل، والسريح: خِرْقٌ تلف على أيدي الإبل إذا دُميت.

(246) قاله: البحري، وهو في ديوانه 228/2.

(247) صدره: يترامون على الأسته في الوغى، والغيه: ظلام الليل.

نَقْرِبِهِمْ أَهْذِمِيَّاتٍ نُقْدُ بِهَا ما كان خاط عليهم كل زُرَادٍ⁽²⁴⁸⁾
فإن الخياطة تضم خرق القميص، والسرد يضم حلق الدرع؛ فالجامع بينهما الضم الذي هو داخل في مفهومهما؛ وهو في الأول أشد.
وكاستعارة النثر لإسقاط المنهزمين وتفريقهم في قول أبي الطيب:
[الطويل].

نَشَرْتُهُمْ فَوْقَ الْأَحْيَدِ نَشْرَةً كما نُثِرَتْ فَوْقَ الْغُرُوسِ الدَّرَاهِمُ⁽²⁴⁹⁾
لأن النثر أن تجمع أشياء في كف أو وعاء، ثم يقع فعل تتفرق معه دفعة من غير ترتيب ونظام، وقد استعاره لما يتضمن التفرق على الوجه المخصوص، وهو ما اتفق من تساقط المنهزمين في الحرب دفعة من غير ترتيب ونظام، ونسب إلى الممدوح؛ لأنه سبيه.
والثاني ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين، كقولك:
«رأيت شمساً» وتريد إنساناً يتهلل وجهه، فالجامع بينهما التلاؤ، وهو غير داخل في مفهومهما.
وتنقسم باعتبار الجامع أيضاً إلى عامة وخاصة.
فالعامة المبتذلة لظهور الجامع فيها، كقولك: «رأيت أسداً، ووردت بحراً».

والخاصة الغريبة التي لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة، كما سيأتي في الاستعارات الواردة في التنزيل، كقول طفيل الغنوي: [الكامل].
وجعلتْ كُورِي فوق نَاجِيَةٍ يَفْتَنَاتُ شَحْمَ سَنَائِمِهَا الرَّحْلُ⁽²⁵⁰⁾
وموضع اللطف والغربة منه أنه استعار الاقتيات لإذهاب الرحل شحم السنام، مع أن الشحم مما يقتات.

(248) أهْذِمِيَّاتٍ: السيوف القواطع، نقْدُ: تقطع، والزَاد: صانع النروع.

(249) الْأَحْيَدِ: اسم جبل.

(250) الْكُورُ: الرَّحْلُ، وَالنَّاجِيَةُ: الناقة السريعة، يَفْتَنَاتُ: يأكل.

وقول ابن المعتز: [الرجز].

حتى إذا ما عَرَفَ الصيد الضار وأذِنَ الصبحُ لنا في الإبصار⁽²⁵¹⁾
ولما كان تعذر الإبصار منعاً من الليل، جعل إمكانه عند ظهور الصبح
إذناً منه.

وقول الآخر⁽²⁵²⁾: [الوافر].

بِعَرَضِ تُرْوَفَةٍ لِلرَّيحِ فِيهِ نَسِيمٌ لَا يَرُوعُ الشُّرْبُ وَإِنْ⁽²⁵³⁾
وقوله⁽²⁵⁴⁾: [الطويل].

يُنَاجِبُنِي الْإِخْلَافُ مِنْ تَحْتِ مَطْلِهِ فَتَخْتَصِمُ الْأَمَالُ وَالْيَأْسُ فِي صَدْرِي⁽²⁵⁵⁾
ثم الغرابة قد تكون في الشبه نفسه، كما في تشبيه هيئة العنان - في
موقعه من قريوس⁽²⁵⁶⁾ السرج - بهيئة الثوب في موقعه من ركه المحتبي في
قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك⁽²⁵⁷⁾ يصف فرساً له بأنه مؤدب:
[الكامل].

وَإِذَا اخْتَبَى قَرْيُوسُهُ بَعْنَانِهِ عَلَكَ الشُّكِيمُ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ⁽²⁵⁸⁾
وقد تحصل بتصريف في العامة، كما في قول الآخر⁽²⁵⁹⁾: [الطويل].
وسألت بأغثاقِ المَطيِّ الأباطحُ

(251) الضَّار: الضَّارِي والمعتد على الصيد.

(252) قائله: سوار بن المضرب السعدي، أنظر دلائل الإعجاز 73.

(253) التروفة: المفازة لا ماء فيها ولا بشر، لا يروع: لا يثير، والواني: الضعيف.

(254) قائله: ابن المعتز، أنظر دلائل الإعجاز 74.

(255) المطل: التسويف والتأخير.

(256) قريوس السرج: قسمه المقوس المرتفع من قدام المقعد ومن مؤخره.

(257) وينسب لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة، أنظر الكامل 1/351.

(258) احتبي بالثوب: أداره حول ظهره وركبته، والشكيمة: حديدة اللجام التي تكون في فم
الفرس.

(259) سبق تخريجه.

أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة، وكانت سرعة في لين وسلاسة حتى كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها. ومثلها في الحسن وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول ابن المعتز: [البسيط].

سالت عليه شُعَابُ الحَيِّ جِيْنَ دَعَا أَنْصَارَهُ بِرُجُوه كَالدَّنَانِيرِ⁽²⁶⁰⁾
أراد أنه مطاعٌ في الحي، وأنهم يسرعون إلى نصرته. وأنه لا يدعوهم لخطبٍ إلا أتوه، وكثروا عليه، وازدحموا حوالبه، حتى تجدهم كالسيول، تجيء من ههنا، وتنصب من هذا المسيل وذاك، حتى يغص بها الوادي ويطفح منها.

وهذا شبه معروف ظاهر، ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والغرابة وذلك أن أسند الفعل إلى الأباطح والشعاب، دون المطي أو أعناقها، والأنصار أو وجوهم؛ حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، والشعاب من الرجال، على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلْ أَلْرَّأْسُ مَكِينًا﴾ [مريم: 14]. وفي كل واحد منهما شيء غير الذي في الآخر يؤكد أمر الدقة والغرابة: أما الذي في الأول فهو أنه أدخل الأعناق في السير؛ فإن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها على ما مر.

وأما الذي في الثاني فهو أنه قال: «عليه» فعذَى الفعل إلى ضمير الممدوح «على» فأكد مقصوده من كونه مطاعاً في الحي. وكما في قوله: [الكامل].

فَرَعَاءُ، إِنْ نَهَضَتْ لِحَاجَتِهَا عَجَلُ الْقَضِيْبُ وَأَبْطَأَ الدُّغَصُ⁽²⁶¹⁾

(260) الشعاب: الطرق التي في الجبل.

(261) الفرعاء: طويلة الشعر، القضيْب: فئها الممشوق، الدغص: كثيب الرمل وأراد به عجيزتها.

إذ وصف القضيبي بالعجلة، والدعص بالبطء.

وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل، كقول امرئ القيس: [الطويل].

فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بَصْلِهِ وَأَرَدَفَ أَعْجَازاً، وَنَاءَ بِكُلِّكِلٍ⁽²⁶²⁾

أراد وصف الليل بالطول؛ فاستعار له صلباً يتمطى به؛ إذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيء، وبالع في ذلك بأن جعل له أعجَازاً يردف بعضها بعضاً، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهره، والضغط لمكابيده؛ فاستعار له كلِكلاً ينوء به، أي: يشقل به. وقال الشيخ عبد القاهر⁽²⁶³⁾: لما جعل الليل صلباً تمطى به؛ ثنى ذلك فجعل له أعجَازاً قد أردف بها الصلب، وثلث فجعل له كلِكلاً قد ناء به؛ فاستوفى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواه إذا نظر قدامه، وإذا نظر خلفه، وإذا رفع البصر ومدّه في عرض الجوّ.

وأما باعتبار الثلاثة - أعني الطرفين، والجامع - فستة أقسام: استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسي وبعضه عقلي، وباستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، كل ذلك بوجه عقلي؛ لما مر.

أما استعارة محسوس بوجه حسي فكقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌّ﴾ [طه: 88] فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه فيها التربة التي أخذها من موطىء حيزوم⁽²⁶⁴⁾ فرس جبرائيل عليه السلام، والجامع لهما الشكل، والجميع حسي.

(262) تمطى: تمدد، والصلب: الظهر، أردف: أتبع، الأعجاز: الأرداف، ناء: بقّد، والكلكل: الصدر.

(263) دلائل الإعجاز 75.

(264) الحيزوم: وسط الصدر.

وكقوله تعالى: ﴿وَرَكْنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ بِبَعْضٍ﴾ [الكهف: 99] فإن المستعار منه حركة الماء على الوجه المخصوص، والمستعار له حركة الإنسان والجن، أو يأجوج ومأجوج، وهما حسيان، والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الْأَرْمُسُ مَنِيْبًا﴾ [مريم: 4] فليس مما نحن فيه وإن عد منه لأن فيه تشبيهين: تشبيه الشيب بشواظ⁽²⁶⁵⁾ النار في بياضه وإنارته، وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، والأول استعارة بالكناية، والجامع في الثاني عقلي، وكلامنا في غيرهما.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي فكقوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَّهُمُ الْأَيْلُ سَلَخُ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ [يس: 37] فإن المستعار فيه كشط الجلد وإزالته عن الشاة ونحوها، والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله، وهما حسيان، والجامع لهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر.

وقيل: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وليس بسديد؛ لأنه لو كان ذلك لقال: «فإذا هم مبصرون» ونحوه. ولم يقل: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: 37] أي: داخلون في الظلام.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: 41] فإن المستعار منه المرأة، والمستعار له الريح، والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر؛ فالطرفان حسيان، والجامع عقلي.

وفيه نظر؛ لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها، وكذلك جعلت صفة للريح لا اسماً.

والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحمل،

(265) الشواظ: قطعة من اللهب ليس فيها دخان.

والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإلقاح شجر، والجامع لهما ما ذكر.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي فكقولك: «رأيت شمساً» وأنت تريد إنساناً شبيهاً بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن، وأهمل السكاكي هذا القسم.

وأما استعارة معقول لمعقول فكقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِقَةٍ﴾ [يس: 52] فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع لهما عدم ظهور الأفعال، والجميع عقلي.

وأما استعارة محسوس لمعقول فكقوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعَ بِهَا تُؤْمُرُ﴾ [الحجر: 64] فإن المستعار منه صدع الزجاج - وهو كسرها - وهو حسي، والمستعار له تبليغ الرسالة، والجامع لهما التأثير، وهما عقليان كأنه قيل: أبين الأمر إبانة لا تتمحي كما لا يلتئم صدع الزجاج.

وكقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ [البقرة: 61] جعلت الذلة محيطاً بهم مشتملة عليهم؛ فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه، أو ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب⁽²⁶⁶⁾ كما يضرب الطين على الحائط؛ فيلزمه؛ فالمستعار منه إما ضرب القبة على الشخص، وإما ضرب الطين على الحائط، وكلاهما حسي، والمستعار له حالهم مع الذلة، والجامع الإحاطة، أو اللزوم، وهما عقليان.

وأما استعارة معقول لمحسوس، فكقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَّا عَلَمًا الْكَبِيرَ﴾ [الحاقة: 11] فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليان. وأما باعتبار اللفظ فقسمان:

لأنه إن كان اسم جنس فأصلية، كأسد، وقتل.

(266) لزب الشيء: لصق.

وإلا فتبعية، كالأفعال والصفات المشتقة منها، والحروف، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، كما في قولك: جسم أبيض، وبياض صافي دون معاني الأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف.

فإن قلت: فقد قيل في نحو «شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحير⁽²⁶⁷⁾» إن «باسلاً» وصف لـ «شجاع» و«فياضاً» وصف لـ «جواد» و«نحيراً» وصف لـ «عالم».

قلت: ذلك متأول بأن الثواني لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفاً بالأول.

فالتشبيه في الأفعال والصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها، وفي الحروف لمتعلقات معانيها، كالمجرور في قولنا: زيد في نعمة ورفاهية فيقدر التشبيه في قولنا: «نطق الحال بكذا» والحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق.

وعليه في التهكمية قوله تعالى: ﴿فَبَيَّرْتُمُوهُم بِكَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21] بدل «فأنذرهم» وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيلُ الرَّشِيدُ﴾ [هود: 87] بدل «السفيه الغوي».

وفي لام التعليل كقوله تعالى: ﴿وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط، بالعلة الغائية للالتقاط.

ومما يتصل بهذا أن «يا» حرف وضع في أصله لنداء البعيد، ثم استعمل في مناداة القريب؛ لتشبيهه بالبعد، باعتبار أمر راجع إليه، أو إلى المنادى.

أما الأول فكقولك لمن سها وغفل وإن قرب: يا فلان.

(267) التحرير: الحاذق الفطن.

وأما الثاني فكقول السائل في جواره⁽²⁶⁸⁾: «يا رب يا الله» وهو أقرب إليه من حبل الوريد؛ فإنه استقصاه منه لنفسه، واستبعاد لها من مظان الزلفي⁽²⁶⁹⁾ وما يقربه إلى رضوان الله تعالى، ومنازل المقربين، هضماً لنفسه، وإقراراً عليها بالتفريط في جنب الله تعالى، مع فرط التهالك على استجابة دعوته، والإذن لندائه وابتهاله.

واعلم أن مدار قرينة التبعية في الأفعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل، كما مر في قولك «نطقت الحال» أو إلى المفعول، كقول ابن المعتز: [المديد].

جُمِعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاخَا
وقول كعب بن زهير: [الوافر].

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَادَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُوهَا⁽²⁷⁰⁾
والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثانٍ، دون الأول.

ونظير الثاني قوله⁽²⁷¹⁾: [البسيط].

نُقْرِئُهُمْ لَهْذِمِيَّاتٍ نَقْدُ بِهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِ كُلُّ رَزَادٍ
أو إلى المفعولين الأول والثاني، كقول الحريري⁽²⁷²⁾: [المتقارب].

وَأَثَرِي الْمَسَامَحَ إِنَّمَا نَطَقْتُ بَيَانًا يَفُودُ الْخُرُونُ الشَّمُوسَا⁽²⁷³⁾
أو إلى المجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِكَذَابِ آلِهِمْ﴾ [آل عمران]:

[21].

(268) جواره: دعائه.

(269) الزلفى: القريب.

(270) صبحناهم: سقناهم شراب الصبح، المرهفات: السيوف المشحذات، أرومتها: أصلها.

(271) سبق تخريجه.

(272) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، كاتب شاعر، صاحب المقامات (ت 516 هـ).

(273) الخرون الشموس: الصعب الذي لا يقاد.

قال السكاكي⁽²⁷⁴⁾: أو إلى الجميع، كقول الآخر⁽²⁷⁵⁾: [البسيط].

تَغْرِى الرِّيحَ رِيَاضَ الْحَزَنِ مُزْهِرَةً إِذَا سَرَى النُّومُ فِي الْأَجْفَانِ إِيقَاطًا⁽²⁷⁶⁾

وفيه نظر. وأما باعتبار الخارج فتلاثة أقسام:

أحدها: المطلقة، وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام، والمراد المعنوية لا النعت.

وثانيها: المجردة، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار له، كقول كثير: [الكامل].

عَمُرُ الرِّدَاءِ، إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً غَلِقْتُ لَضَحِكْتِهِ رِقَابُ الْعَالِ⁽²⁷⁷⁾

فإنه استعار الرداء للمعروف؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه، ووصفه بالغمر الذي وصف المعروف لا الرداء؛ فنظر إلى المستعار له.

وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: 112] حيث قال: «أذاقها» ولم يقل «كساها» فإن المراد بالإذاقة إصابتهم بما استعير له اللباس، كأنه قال: «فأصابها الله بلباس الجوع والخوف».

قال الزمخشري: الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة؛ لشيوعها في البلاء والشدائد وما يمسُّ الناس منها؛ فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب، شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر والبشع.

فإن قيل: الترشيح أبلغ من التجريد، فهلا قيل: فكساها الله لباس

(274) مفتاح العلوم 492.

(275) ذكره السكاكي في المصدر السابق دون نسبة.

(276) الحزن: الأرض الغليظة.

(277) الغمر: الكثير، خلق الرهن: إذا أنتقلت ملكيته إلى المرهن.

الجوع والخوف؛ قلنا: لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس؛ فكان في الإذاقة إشعارٌ بشدة الإصابة، بخلاف الكسوة.

فإن قيل: لِمَ لم يقل: فأذاقها الله طعم الجوع والخوف؟ قلنا: لأن الطعم وإن لاءم الإذاقة، فهو مَقوَّت لما يفيدُه لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عمُّ أثرهما جميع البدن عموم الملابس.

وثالثها: المرشحة، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه، كقوله: [الوافر].

يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدُكَ يَا أَخَا عَمْرٍو بْنَ بَكْرِ
لِي السُّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدَوْتُكَ؛ فَاعْتَجَزَ مِنْهُ بِسُّطْرٍ⁽²⁷⁸⁾
إنه استعار الرداء للسيف لنحو ما سبق، ووصفه بالاعتجار الذي هو وصف الرداء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَاطَةَ بِالْهُدَىٰ كَمَا رَحِمَتْ
يَعْنُرُهُمْ﴾ [البقرة: 16] فإنه استعار الاشتراء للاختيار، وقفاه بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الاشتراء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وقد يجتمع التجريد والترشيح كما في قول زهير: [الطويل].
لَذَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ⁽²⁷⁹⁾
والترشيح: أبلغ من التجريد؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه: حتى إنه يوضع الكلام في علو المنزلة وضعه في علو المكان كما قال أبو تمام: [المتقارب].
وَيَضَعُدُ حَتَّى يُظَنُّ الْجَهْلُ بَأَن لَّهُ حَاجَةٌ فِي السَّمَاءِ

(278) اعتجر: لفَّ حول رأسك.

(279) سبق شرح الشاهد.

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه، ويصمم على إنكاره فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية؛ لما كان لهذا الكلام وجه.

وكما قال ابن الرومي: [المنسرح].

يَا آلَ نُوبِخْتِ لَاغِدِنْتَكُمْ وَلَا تَبْدُلْتِ بَعْدُكُمْ بَدَلًا
إِنْ صَحَّ عِلْمُ النُّحُومِ؛ كَانَ لَكُمْ حَقًّا إِذَا مَا يَبْوَءُكُمْ انْتَحَلًا⁽²⁸⁰⁾
كَمْ عَالِمٍ فِيكُمْ وَلَيْسَ بِأَنْ قَاسَى وَلَكِنْ بِأَنْ رَفَى فَعَلَا
أَعْلَاكُمْ فِي السَّمَاءِ مَجْدُكُمْ فَلَسْتُمْ تَجْهَلُونَ مَا جَهَلَا
شَافَهُمْ الْبَدْرُ بِالسَّوَالِ عَنْ الدِّ أَمْرٍ إِلَى أَنْ بَلَّغْتُمْ رُحَلَا

وكما قال بشار: [مجزوء الكامل].

أَتَسْنِي الشَّمْسُ زَائِرَةً وَلَمْ تَكُ تَبْرَحِ الْفَلَكَ
وكما قال أبو الطيب: [الكامل].

كَبُرَتْ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لَمَّا بَدَتْ مِنْهَا الشَّمْسُ وَلَيْسَ فِيهَا الْمَشْرِقُ
وكما قال⁽²⁸¹⁾: [الطويل].

لَمْ أَرْ قَبْلِي مَنْ مَسَى الْبَدْرُ نَحْوَهُ وَلَا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِيَهُ الْأَسْدُ
ومن هذا الفن ما سبق من التعجب والنهي عنه؛ غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه؛ فإن مذهب التعجب إثبات وصفٍ ممتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النهي عنه إثبات خاصية من خواص المستعار منه.

وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه، كما في قول العباس بن الأحنف: [المقارب].

(280) انتحل الحق: ادّعى.

(281) قاتله: المتنبي، وهو في ديوانه 174.

هي الشمسُ مَسْكُنُها في السماء فعزَّ الفؤادَ عِزَّةً جميلاً
فلن تستطيع إليها الصُّعودُ ولن تستطيع إليك النزولاً
وقول سعيد بن حميد⁽²⁸²⁾: [مجزوء البسيط].

قلت: زوري؛ فأرسلت: أنا آتيك سُحْرَةً⁽²⁸³⁾
قلت: فالليل كان أخد غي وأدنى مسرَّة
فأجابت بحُجَّة زادت القلب حُسرة
أنا شمس، وإنما تطلُع الشمس بُكْرَةً
فلأن يجوز مع جحده في الاستعارة أولى.

ومن هذا الباب قول الفرزدق: [الطويل].

أبي أحمدُ الغيثين صُغَصَةُ الذي متى تُخْلِيفُ الجُوزاءِ والدُّلُو يُمَطِرُ⁽²⁸⁴⁾
أجازَ بَنَاتِ الوائدين، وَمَنْ يُجِزُ على الموت، فاعلم أنه غيرُ مُخْفِرٍ⁽²⁸⁵⁾
ادعى لأبيه اسم الغيث، ادعاء من سلم له ذلك، ومن لا يخطر بباله
أنه متناول له من طريق التشبيه.

وكذلك قول عدي بن الرقاع يصف حمارين وحشين: [الكامل].

يتعاوران من الثُّبَارِ مُلَاءَةً بيضاء مُحَكَّمَةً هما نَسْجَاهَا⁽²⁸⁶⁾
تُطَوِي إذا وردا مَكَاناً مُحْزِناً وإذا السَّنَابِكُ أَسْهَلَتْ نَسْرَاهَا⁽²⁸⁷⁾

(282) أبو عثمان سعيد بن حميد بن سعيد، كاتب مترسل من الشعراء (ت 250 هـ).

(283) سُحْرَة: وقت السُّحَر.

(284) أحمد الغيثين: أجدرهما بالحمد.

(285) الوائلون: الذين يلفنون بناتهم حيات، المُخْفِر: الذي يتفرض المهدي.

(286) يتعاوران: يتبادلان.

(287) المحزون: الغليظ، أسهلت: داست أرضاً سهلة.

المجاز المركب

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه، أي: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه؛ فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه.

كما كتب به الوليد بن يزيد⁽²⁸⁸⁾ - لما بويج - إلى مروان بن محمد⁽²⁸⁹⁾، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له: «أما بعد؛ فلاني أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا؛ فاعتمد على أيهما شئت، والسلام».

شُبّه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى.

وكما يقال لمن يعمل في غير معمل: «أراك تنفخ في غير فحم، وتخط على الماء» والمعنى: أنك في فعلك كمن يفعل ذلك، وكما يقال لمن يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه إلى ما كان يمتنع منه «ما زال يقتل منه في الذروة والغارب»⁽²⁹⁰⁾ حتى بلغ منه ما أراد» والمعنى أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقاً يشبه حاله فيه حال من يجيء إلى البعير الصعب، فيحكه، ويقتل الشعر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستأنس، وهذا في المعنى نظير قولهم: «فلان يقرّد فلاناً» أي: يتلطّف به، فعل من ينزع القراد من البعير؛ ليلتذ بذلك؛ فيسكن، ويثبت في مكانه، حتى يتمكن من أخذه.

(288) أبو العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك، من الخلفاء الأمويين (ت 126 هـ).

(289) أبو عبد الملك مروان بن محمد بن مروان، آخر الخلفاء الأمويين بالشام (ت 132 هـ).

(290) الغارب: منام البعير.

وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: 1] فإنه لما كان التقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المتابع له؛ صار النهي عن التقدم متعلقاً باليدين ميلاً للنهي عن ترك الانبعاث.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: 67] إذ المعنى - والله أعلم - أن مثل الأرض في قبضة له منا، والجامع يده عليه. وكذا قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَكُوتَ مَطْوِيَةً بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67] أي: يخلق فيها صفة الطي حتى ترى كالكتاب المطوي بيمين الواحد منا، وخص اليمين ليكون أعلى وأفخم للمثل؛ لأنها أشرف اليدين وأقوامها، والتي لا غناء للأخرى دونها، فلا يهش إنسان لشيء إلا بدأ بيمينه فهيأها لنيله، ومتى قصد جعل الشيء في جهة العناية جعل في اليد اليمنى، ومتى قصد خلاف ذلك جعل في اليسرى، كما قال ابن ميادة⁽²⁹¹⁾: [الطويل].

ألم تك في يميني يديك جعلتني؟ فلا تجعلني بعدها في شمالكا
أي: كنت مكرماً عندك؛ فلا تجعلني مهاناً، وكنت في المكان الشريف منك؛ فلا تحطني في المنزل الوضع.

وكذا إذا قلت للمخلوق: «والأمر بيدك» أردت المثل، أي: الأمر كالشيء يحصل في يدك؛ فلا يمتنع عليك:

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الاعراف: 154] قال الزمخشري: كأن الغضب كان يغريه على ما فعل، ويقول له: «قل لقومك كذا، وألق الألواح، وجز برأس أخيك إليك» فترك النطق بذلك، وقطع الإغراء، ولم يستحسن هذه الكلمة، ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم، وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شعب البلاغة، وإلا فما لقراءة

(291) أبو شرحبيل الرقاش بن أبرد بن ثوبان الذبياني، ابن ميادة، شاعر رقيق هجاء (ت 149 هـ).

معاوية بن قرّة⁽²⁹²⁾ ﴿وَلَكَا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ﴾ [الأعراف: 154] لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك الهزة وطرفاً من تلك الروعة؟.

وأما قولهم: «اعتصمت بحبله» فقال الزمخشري أيضاً يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به، ووثوقه بحمايته، باستمسك المتدلي من مكان مرتفع، بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارةً لعهد، والاعتصام لوثوقه بالعهد أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه.

وكذلك قول الشماخ⁽²⁹³⁾: [الوافر].

إذا ما رَأَيْتَ رُفَعْتَ لِمَجْدٍ تَلْقَاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ
الشبه فيه مأخوذ من مجموع التلقي واليمين، على حد قولهم: تلقيته بكلتا اليدين؛ ولهذا لا تصلح حيث يقصد التجوز فيها وحدها؛ فلا يقال: «هو عظيم اليمين» بمعنى «عظيم القدرة» ولا «عرفت يمينك على هذا» بمعنى «عرفت قدرتك عليه».

ومثله قول الآخر⁽²⁹⁴⁾: [المتقارب].

هَوُؤُا عَلَيْنَا؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
وكذا ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أحدكم إذا تصدق بالتمر من الطيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - جعل الله ذلك في كفه، فيرببها كما يربي أحدكم فلوه⁽²⁹⁵⁾، حتى يبلغ بالتمره مثل أحد⁽²⁹⁶⁾» والمعنى فيهما على انتزاع الشبه من المجموع.

وكل هذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل

(292) معاوية بن قرّة المزني، تابعي من البصرة (ت 113 هـ).

(293) مز البيت سابقاً.

(294) قائله: الأعور الشثي، أنظر سيويه 31/1.

(295) الفلو: المهر.

(296) البخاري (1410)، أحمد 331/2.

مطلقاً، ومتى فشا استعماله كذلك سمي مثلاً؛ ولذلك لا تغير الأمثال.

ومما يبنى على التمثيل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: 37] معناه: لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، وإع لما يجب وعيه، ولكن عدل عن هذه العبارة ونحوها إلى ما عليه التلاوة بقصد البناء على التمثيل؛ ليفيد ضرباً من التخيل؛ وذلك إنه لما كان الإنسان حين لا ينتفع بقلبه؛ فلا ينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، ولا يفهم، ولا يعي، فلا كأنه قد عدم القلب جملةً، كما جعل من لا ينتفع بسمعه وبصره؛ فلا يفكر فيما يؤديان إليه بمنزلة العادم لهما، ولزم على هذا أن لا يقال: «فلان له قلب» إلا إذا كان ينتفع بقلبه؛ فينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه ويعي ما يجب وعيه، فكان في قوله تعالى: ﴿لَئِن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ تخيل أن من لم ينتفع بقلبه كالعادم للقلب جملةً، بخلاف نحو قولنا: لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، وإع لما يجب وعيه.

وفي نظم الآية فائدة أخرى شريفة، وهي تقليل اللفظ مع تكثير المعنى.

ونقل الشيخ عبد القاهر⁽²⁹⁷⁾ عن بعض المفسرين أنه قال: المراد بالقلب العقل، ثم شدد عليه النكير في هذا التفسير، وقال: وإن كان المرجع فيما ذكرناه عند التحصيل إلى ما ذكره، ولكن ذهب عليه أن الكلام مبني على تخيل أن من لا ينتفع بقلبه - فلا ينظر، ولا يعي - بمنزلة من عدم قلبه جملةً، كما تقول في قول الرجل إذا قال: «قد غاب عني قلبي» أو «ليس يحضرني قلبي»: إنه يريد أن يخيل إلى السامع أنه غاب عنه قلبه بجملته، دون أن يريد الإخبار أن عقله لم يكن هناك، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك، وكذا إذا قال: «لم أكن ها هنا» يريد غفلته عن الشيء؛ فهو يضع كلامه على التخيل.

هذا معنى كلام الشيخ، وهو حق؛ لأن المراد بالآية الحث على النظر،

(297) أسرار البلاغة 363.

والتقريع على تركه؛ فإن أراد هذا المفسر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطلقاً فهو ظاهر الفساد، وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل ينتفع به ويعمله فيما خلق له من النظر فتفسير القلب بالعقل، ثم تقييد العقل بما قيده؛ عربي عن الفائدة؛ لصحة وصف القلب بذلك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ فِيهَا﴾ [الأعراف: 179].

واعلم أن المثل السائر لما كان فيه غرابية، استعير لفظة «المثل» للحال، أو الصفة، أو القصة، إذا كان لها شأن وفيها غرابية.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] أي: حالهم العجيب الشأن كحال الذي استوقد ناراً، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: 60] أي: الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الفتح: 29] أي صفتهم وشأنهم المتعجب منه، وكقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي رُئِيَ السُّفُونَ﴾ [محمد: 15] أي: فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة، ثم أخذ في بيان عجائبها، إلى غير ذلك.

فصل

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

قد يضمّر التشبيه في النفس؛ فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر؛ فيسمى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية، والعلم في ذلك قول لبيد: [الكامل].

وَعَدَاةٍ رِيحٌ قَدْ كَشَفَتْ وَقَرَّةً إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشُّمَالِ زِمَامُهَا⁽²⁹⁸⁾

(298) كشفت: تغلبت عليه، والقرّة: البرد، والشمال: الريح التي تهب من الشمال، والزمام: ما يقاد به البعير.

فإنه جعل للشمال يداً، ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً تجري اليد عليه، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع، والصراط على ملة الإسلام فيما سبق، ولكن لما شبه الشمال - لتصرفها القرة على حكم طبيعتها في التصريف - بالإنسان المصروف لما زمامه بيده؛ أثبت لها يداً على سبيل التخيل؛ مبالغة في تشبيهها به، وحكم الزمام - في استعارته للقرة - حكم اليد في استعارتها للشمال، فجعل للقرة زماماً ليكون أتم في إثباتها مشرفة، كما جعل للشمال يداً، ليكون أبلغ في تصييرها متصرفة؛ فوفى المبالغة حقها من الطرفين؛ فالضمير في «أصبحت» و«زمامها» للقرة، وهو قول الزمخشري. والشيخ عبد القاهر جعله للغداة، والأول أظهر.

واعلم أن الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه؛ منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، كما في قول أبي ذؤيب الهذلي⁽²⁹⁹⁾:
[الكامل].

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ انْشَبَّتْ أَظْفَارُهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ⁽³⁰⁰⁾
فإنه شبه المنية بالسبع، في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولا رقة لمرحوم، ولا بقيا على ذي فضيلة؛ فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك في السبع بدونها؛ تحقيقاً للمبالغة في التشبيه.

ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به، كما في قول الآخر:
[الكامل].

وَلَيْزَنُ نَطَقْتُ بِشَكَرِ بَرْكَ مُفْصِحاً فَلَسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ انْطَقُ
فإنه شبه الحال الدالة على المقصود بالإنسان متكلم في الدلالة؛ فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان.

(299) أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محزّث الهذلي، شاعر فحل مخضرم (ت نحو 27 هـ).

(300) أنشبت: أعلقت، ألفت؛ وجدت، والتيممة: التعويذة من حُرْز وغيره.

وأما قول زهير: [الطويل].

ضحا القلبُ عن سَلَمَى وأقصرَ باطلُهُ وعُرِّي أفراسُ الصُّبا وزَواجِلُهُ⁽³⁰¹⁾
فيحتمل أن يكون استعارة تخيلية، وأن يكون استعارة حقيقية.

أما التخيل فأن يكون أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه أو أن المحبة من الجهل والغي وأعرض عن معاودته؛ فتعطلت آلاته كأي أمر وطئت النفس على تركه، فإنه تهمل آلاته: فتتعطل؛ فشبه الصبا بجهة من جهات المسير - كالحيح والتجارة - قضي منها الوطر؛ فأهملت آلاتها؛ فتعطلت؛ فأثبت له الأفراس والرواحل؛ فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة لا بمعنى الفتاء.

وأما التحقيق فأن يكون أراد دواعي النفوس، وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي إلا أو أن الصبا.

(301) أقصر: امتنع، رواحله: مطاياه التي تُركب.

فصل

في آراء للسكاكي في الحقيقة والمجاز

اعلم أن كلام السكاكي في هذا الباب - أعني باب الحقيقة والمجاز - والفصل الذي يليه؛ مخالف لمواضع مما ذكرنا؛ فلا بد من التعرض لها؛ وليان ما فيها.

منها: أنه عرّف الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، وقال: إنما ذكرت هذا القيد - يعني قوله من غير تأويل في الوضع - ليحترز به عن الاستعارة: ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة، بل نسميها مجازاً لغوياً؛ لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل كما مر.

ثم عرّف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، وقال: قولي «بالتحقيق» احتراز أن لا تخرج الاستعارة، التي هي من باب المجاز، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له على ما مر.

وقوله: «استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها» بمنزلة قولنا في تعريف المجاز «في اصطلاح به التخاطب» على ما مر؛ وقوله: «مع قرينة إلخ» احتراز عن الكناية كما تقدم.

وفيهما نظر؛ لأن لفظ الوضع، وما يشتق منه؛ إذا أطلق لا يفهم منه الوضع بتأويل، وإنما يفهم منه الوضع بالتحقيق؛ لما سبق من تفسير الوضع؛ فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يراد زيادة البيان، لا تميم الحد.

ثم تقييد الوضع باصطلاح التخاطب ونحوه؛ إذا كان لا بد منه في

تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ «الصلة» - إذا استعملها المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازاً - فلا بد منه في تعريف الحقيقة أيضاً؛ ليخرج نحو هذا اللفظ منه كما سبق، وقد أهمله في تعريفها.

لا يقال: قوله في تعريفها «من غير تأويل في الوضع» أغنى عن هذا القيد؛ فإن استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب إنما يكون بتأويل في وضعه؛ لأن التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القولين، دون سائر أقسام المجاز، ولذلك قال: وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة.

ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم.

ومنها: أنه قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيّاً دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسم الاستعارة إلى المصرح بها، والمكني عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به؛ وجعلها ثلاثة أضرب: تحقيقية، وتخييلية، ومحتملة للتحقيق والتخييل، وفسر التحقيقية بما مر، وعد التمثيل على سبيل الاستعارة منها.

وفيه نظر؛ لأن التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مركباً كما سبق، فكيف يكون قسماً من المجاز المفرد؟! ولو لم يقيد الاستعارة بالإفراد. وعرفها بالمجاز الذي أريد به ما شبه بمعناه الأصلي مبالغة في التشبيه؛ دخل كل من التحقيقية والتمثيل في تعريف الاستعارة.

ومنها: أنه فسر التخييلية بما استعمل في صورة وهمية محضية قدرت مشابهة لصورة محققة هي معناه، كلفظ الأظفار في قول الهذلي؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم؛ أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع مثل ما يلائم صورته، ويتم به شكله لها، من الهيئات والجوارح، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفس به؛ فاخترع للمنية

صورةً مشابهةً لصورة الأظفار المحققة؛ فأطلق عليها اسمها.

وفيه نظر؛ لأن تفسير التخيلية بما ذكره بعيد؛ لما فيه من التعسف، وأيضاً فظاهر تفسير غيره لها - بقولهم: جعل الشيء للشيء كجعل لبيد للشمال بدأ - يخالفه؛ لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد، لا أن يجعل لها يبدأ، فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة، وعلى تفسير غيره حقيقة، والاستعارة إثباتها للشمال كما قلنا في المجاز العقلي الذي فيه المسند حقيقة لغوية.

وأيضاً فيلزمه أن يقول بمثل ذلك - أعني بإثبات صورة متوهمة - في ترشيح الاستعارة؛ لأن كل واحد من التخيلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخيلية بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً، والقول بهذا يقتضي أن يكون الترشيح ضرباً من التخيلية، وليس كذلك.

وأيضاً ففسيره للتخيلية أعم من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية - كما في بيت الهذلي - أي غير تابعة بأن يُتخيل ابتداء صورة وهمية مشابهة لصورة محققة؛ فيستعار لها اسم الصورة المحققة، والثانية بعيدة جداً، ويدل على إرادته دخول الثانية في تفسير التخيلية أنه قال: حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها، كما في قولك: فلان بين أنياب المنية ومخالبها، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها؛ ولذلك استهجنتم في قول الطائي⁽³⁰²⁾: [الكامل].

لا تسقني ماء الملام؛ فإنني صَبُّ قد استعذبتُ ماء بُكائي⁽³⁰³⁾
فإن قيل: لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمكني عنها التابعة لغير المكني عنها؟.

(302) أي أبو تمام.

(303) الصب: الماشق.

قلنا: غير الممكني عنها هي المصرح بها؛ فتكون التابعة لها ترشيح الاستعارة، وهو من أحسن وجوه البلاغة، فكيف يصح استهجانها؟.

وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل؛ لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب؛ لاشتماله على ما يكرهه الملام، كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب؛ لبشاعته أو مرارته؛ فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها، أو بالماء نفسه؛ لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام، كما أن الماء يسكن غليل الأورام؛ فيكون تشبيهاً على حد «الجين الماء» فيما مر، لا استعارة، والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شرابٍ مكروه، أو بشرابٍ مكروه، ولهذا لم يستهجن نحو قولهم: «أغلظت لفلان القول» و«جرعته منه كأساً مرة» أو «سقيته أمر من العلقم».

ومنها: أنه عنى بالاستعارة المكنى عنها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، على أن المراد بالمنية - في قول الهذلي - السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير السبع بقرينة إضافة الأظفار إليها.

وفيه نظر؛ للقطع بأن المراد بالمنية في البيت هو الموت لا الحيوان المفترس، فهو مستعمل فيما هو موضوع له على التحقيق، وكذا كل ما هو نحوه، ولا شيء من الاستعارات مستعملاً كذلك.

وأما ذكره في تفسير قوله: من أنا ندعي ههنا أن اسم المنية اسمٌ للسبع مرادفٌ للفظ السبع بارتكاب تأويل - وهو: أن تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه - ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين؟! فيتهماً لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية؛ فلا يفيد؛ لأن ذلك لا يقتضي كون اسم المنية غير مستعمل فيهما هو موضوع له على التحقيق من غير تأويل؛ فيدخل في تعريفه للحقيقة، ويخرج من تعريفه للمجاز، وكأنه لما رأى علماء البيان يطلقون لفظ الاستعارة على نحو ما نحن فيه وعلى أحد نوعي المجاز اللغوي - الذي هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه

الأصلي - ويقولون: الاستعارة تنافي ذكر طرفي التشبيه؛ ظن أن مرادهم بلفظ الاستعارة عند الاستعارة عند الإطلاق وفي قولهم: «استعارة بالكناية»؛ معنى واحد؛ فبنى على ذلك ما تقدم.

ومنها: أنه قال في آخر فصل الاستعارة التبعية: هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في مبدأ الفصل، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم «نطقت الحال بكذا» الحال - التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح - استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله⁽³⁰⁴⁾: [الكامل].

وإذا المنية أنشبت أظفارها

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وهكذا لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حي أبطل حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة الاستعارة، ولو جعلوا أيضاً اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم، وجعلوا نسبة لفظ القبرى إليها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط.

هذا لفظه، وفيه نظر؛ لأن التبعية التي جعلها قرينة لقرينتها التي جعلها استعارة بالكناية كـ «نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» لا يجوز أن يقدرها حقيقة حينئذ؛ لأنه لو قدرها حقيقة لم تكن استعارة تخيلية؛ لأن الاستعارة التخيلية عنده مجاز كما مر، ولو لم تكن تخيلية لم تكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخيلية، واللازم باطل باتفاق؛ فيتعين أن يقدرها مجازاً، وإذا قدرها مجازاً لزمه أن يقدرها من قبيل الاستعارة؛ لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة؛ فلا يكون ما ذهب إليه مغنياً عن قسمة الاستعارة

(304) مز الشاهد سابقاً.

إلى أصلية وتبعية، ولكن يستفاد مما ذكر رد التركيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالكناية على ما فسرناها، وتصير التبعية حقيقةً واستعارةً تخيلية؛ لما سبق أن التخيلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز.

فصل

شروط حسن الاستعارة

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة التحقيقية، والاستعارة التخيلية، والاستعارة بالكناية، والتمثيل على سبيل الاستعارة، فاعلم أن لحسنها شروطاً إن لم تصادفها عريت عن الحسن، وربما تكتسب قبحاً.

وهي في كل من التحقيقية والتمثيل: رعاية ما سبق ذكره من جهات حسن التشبيه، وأن لا يشم من جهة اللفظ رائحته، ولذلك يوصى فيه أن يكون الشبه بين طرفيها جلياً بنفسه أو عرفاً أو غيره، وإلا صار تعمية والغزاً، لا استعارة وتمثيلاً، كما إذا قيل: «رأيت أسداً» وأريد إنسان أبخر⁽³⁰⁵⁾، وكما إذا قيل: «رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة» وأريد الناس، أو قيل: «رأيت عوداً مستقيماً أوان الغرس» وأريد إنسان مؤدب في صباه، وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه.

ومما يتصل بهذا أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين - بحيث صار الفرع كأنه الأصل - لم يحسن التشبيه، وتعينت الاستعارة، وذلك كالنور إذا شبه العلم به والظلمة إذا شبهت الشبهة بها؛ فإنه لذلك يقول الرجل إذا فهم المسألة «حصل في قلبي نور» ولا يقول: «كأن نوراً حصل في قلبي» ويقول لمن أوقعه في شبهة «أوقعني في ظلمة» ولا يقول: «كأنك أوقعني في ظلمة».

وكذا المكني عنها، حسنها برعاية جهات حسن التشبيه.

وأما التخيلية فحسنها بحسب حسن المكني عنها؛ لما بينا أنها لا تكون إلا تابعة لها.

(305) الأيخر: من تكون رائحة قمه كريهة.

فصل

المجاز بالحذف والزيادة

واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى؛ توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظ، أو زيادة لفظ.

أما الحذف فكقوله تعالى: ﴿وَشَلَّى الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] أي: أهل القرية. فإعراب القرية في الأصل هو الجر فحذف المضاف، وأعطى المضاف إليه إعرابه، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكُ﴾ [الفجر: 22] أي: أمر ريك. وكذا قولهم: بنو فلان يطؤون الطريق، أي أهل الطريق.

وأما الزيادة فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] على القول بزيادة الكاف، أي: ليس مثله شيء، فإعراب «مثله» في الأصل هو النصب، فزيدت الكاف، فصار جزأً.

فإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الإعراب - كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾⁽³⁰⁶⁾ [البقرة: 19] إذ أصله: أو كمثل ذوي صيب، فحذف «ذوي» لدلالة ﴿يَجْعَلُونَ أَسْمِعُكُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ عليه، وحذف «مثل» لما دل عليه عطفه على قوله: ﴿كَمَثَلِ الْآلِيَّ اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] إذ لا يخفى أن التشبيه ليس بين صفة المنافقين العجيبة الشأن وذوات ذوي صيب، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِّنَ اللَّهِ إِنَّتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159] وقوله: ﴿إِنَّمَا يَكْمُرُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29] - فلا توصف الكلمة بالمجاز.

وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في النكير على من أطلق القول بوصف الكلمة بالمجاز للحذف، أو الزيادة.

(306) الصَّيْبُ: الماء المنهمر.

القول في الكناية

الكناية: لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حيثنّذ، كقولك: «فلانٌ طويل النجاد»⁽³⁰⁷⁾ أي: طويل القامة و«فلانة نؤوم الضحى» أي: مرقّهة مخدومة، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات؛ وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها؛ فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدمٌ ينوبون عنها في السعي لذلك، ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النجاد، والنوم في الضحى، من غير تأول.

فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه، أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه؛ فإن المجاز ينافي ذلك؛ فلا يصح في نحو قولك: «في الحمام أسد» أن تريد معنى الأسد من غير تأول؛ لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت، وملزوم معاند الشيء معاندٌ لذلك الشيء.

وفرق السكاكي وغيره بينهما بوجه آخر أيضاً، وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وفيه نظير؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم؛ فيكون الانتقال حيثنّذ من الملزوم إلى اللازم.

ولو قيل: للزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، اندفع هذا الاعتراض، لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط.

(307) النجاد: حمائل السيف التي يعلّق بها في الكتف.

ثم الكناية ثلاثة أقسام؛ لأن المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة، أو صفة، أو نسبة.

والمراد الصفة المعنوية، كالجود، والكرم، والشجاعة، وأمثالها، لا النعت.

الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هو معنى واحد كقولنا: «المضياف» كناية عن زيد، ومنه قوله⁽³⁰⁸⁾ كناية عن القلب: [الكامل].

الضاربين بكل أبيضٍ مَحْدَمٍ والطاعنين مَجَابِغِ الْأَصْغَانِ⁽³⁰⁹⁾
ونحوه قول البحري في قصيدته التي يذكر فيها قتله الذئب: [الطويل].
فَاتَبَعْتُهَا أُخْرَى، فَأَصْلَلْتُ نَضْلَهَا بحيث يكون اللب والرعب والحقد⁽³¹⁰⁾
فقوله: «بحيث يكون اللب، والرعب، والحقد» ثلاث كنايات لا كناية واحدة؛ لاستقلال كل واحد منها بإفادة المقصود.

ومنها ما هو مجموع معان، كقولنا كناية عن الإنسان «حيي مستوى القامة عريض الأطراف». وشرط كل واحدةٍ منهما أن تكون مختصةً بالمعنى عنه لا تتعداه؛ ليحصل الانتقال منها إليه. وجعل السكاكي الأولى قريبةً، والثانية بعيدةً، وفيه نظر.

الثانية: المطلوب بها صفة، وهي ضربان: قريبة، وبعيدة.

القريبة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها، لا بواسطة.

وهي إما واضحة كقولهم كناية عن طويل القامة «طويل نجاهه»، وطويل النجاه» والفرق بينهما أن الأول كنايةٌ ساذجة، والثاني كناية مشتملةٌ على

(308) قاله: عمرو بن معد يكرب.

(309) الأبيض: صفة لل سيف، والمخدّم: الفاطم، والأصغان: الأحقاد.

(310) أضللت: غيّيت، واللب: العقل.

تصريح ما؛ لتضمن الصفة فيه ضمير الموصوف، بخلاف الأول.

ومنها قول الحماسي: [الكامل].

أَبَتْ الرِّزَادُفُ وَالْثُدَيْيُ لَقَمَصِهَا مَسَّ البُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا
ولما خفية كقولهم كنايةً عن الأبله «عريض القفا» فإن عرض القفا
وعظم الرأس إذا أفرط - فيما يقال - دليل الغباوة، ألا ترى إلى قول طرفة بن
العبد: [الطويل].

أنا الرجلُ الضربُ الذي تعرفونه خَشَّاشُ كِرَاسِ الحَيَةِ الْمُتَوَقِّدِ⁽³¹¹⁾
والبعيدة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة كقولهم كنايةً عن
الأبله «عريض الوسادة» فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه
إلى المقصود.

وقد جعله السكاكي من القريبة على أنه كناية عن عرض القفا، وفيه
نظر.

وكقولهم: «كثير الرماد» كناية عن المضيف؛ فإنه ينتقل من كثرة الرماد
إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطباخ، ومنها إلى
كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.
وكقوله⁽³¹²⁾: [الوافر].

وَمَا يَكُ فَيَّ مِنْ عَيْبٍ فِلَئِي جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ⁽³¹³⁾
فإنه ينتقل من جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو
بمرصدٍ لأن يعسّ دونها؛ مع كون الهرير في وجه من لا يعرفه طبيعياً له،
إلى استمرار تأديبه؛ لأن الأمور الطبيعية لا تتغير بموجب لا يقوى، ومن

(311) الضرب: الماضي في الأمور، والخشاش: الشجاع، والمتوقد: النشط الحاذ.

(312) قاله: ابن هرمة، أنظر دلائل الإعجاز 204.

(313) المهزول: النحيف، والفصيل: ابن الناقة.

ذلك إلى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه، ومن ذلك إلى كونه مقصد أدانٍ وأقاصٍ، ومن ذلك إلى أنه مشهور بحسن قرى الأضياف. وكذلك ينتقل من هُزال الفصيل إلى فقد الأم، ومنه إلى قوة الداعي إلى نحرها، لكمال عناية العرب بالنوق لا سيما المتليات⁽³¹⁴⁾، ومنها إلى صرفها إلى الطباخ، ومنها إلى أنه مضياف.

ومن هذا النوع قول نصيب⁽³¹⁵⁾: [المقارب].

لعبد العزيز على قومه وغيرهم مئِنَّ ظَاهِرَة
فبَابُكَ أَسْهَلُ أَبْوَابِهِمْ وَدَارُكَ مَأْمُولَةٌ عَامِرَة
وَحُلُوبُكَ أَكْثَرُ بِالزَّائِرِينَ مِنْ الْأُمِّ بِالْأَبْنَةِ الزَّائِرَة
فإنه ينتقل من وصف كلبه بما ذكر إلى أن الزائرین معارف عنده، ومن ذلك إلى اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهاراً، ومنه إلى لزومهم سذته، ومنه إلى تَسَيُّ مباغيهم لديه من غير انقطاع، ومنه إلى وفور إحسانه إلى الخاص والعام، وهو المقصود.

ونظيره مع زيادة لطف قول الآخر⁽³¹⁶⁾: [الطويل].

يكاد إذا ما أَبْصَرَ الضَّيْفَ مُقْبِلًا يَكْلِمُهُ مِنْ حُبِّهِ وَهُوَ أَعْجَمُ
ومنه قوله⁽³¹⁷⁾: [المنسرح].

لَا أُمْتِجُ الْعَوْدَ بِالْفِصَالِ، وَلَا أَبْتَاعُ إِلَّا قَرِيبَةَ الْأَجَلِ⁽³¹⁸⁾
فإنه ينتقل من عدم إمتاعها إلى أنه لا يبقى لها فصالها، لتأنس بها ويحصل لها الفرج الطبيعي بالنظر إليها، ومن ذلك إلى نحرها، أو لا يبقى

(314) المتليات: النوق التي يتلوا أولادها.

(315) أبو محجن نصيب بن رباح، شاعر أموي اشتهر بالفزل (ت 108هـ).

(316) قائله: ابن هرمة، انظر مفتاح العلوم 516.

(317) قائله: ابن هرمة، انظر المصدر السابق 517.

(318) العوذ: النوق الحديثة الولادة، والفصال: أولاد النوق.

العود إبقاءً على فصالتها، وكذا قرب الأجل ينتقل منه إلى نحرها، ومن نحرها إلى أنه مضيفٌ.

ومن لطيف هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَلَا سُقَطَ فِي آيَاتِهِمْ﴾ [الأعراف: 149] أي: ولما اشتدَّ ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل؛ لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرتُه أن يعرض يده غمًّا؛ فتصير يده مسقوطاً فيها؛ لأن فاه قد وقع فيها.

وكذا قول أبي الطيب كنايةً عن الكذب: [الخفيف].
تشتكي ما اشتكتُ من ألم الشَّوِّ في إليها، والشَّوُّ حيثُ الشُّوْلُ
وكذا قوله⁽³¹⁹⁾: [الطويل].

إلى كم نرُدُّ الرُّسُلَ غمًّا¹² أتوا له كأنهم فيما وَهَبْتُ ملام؟¹³
فإن أوله كناية عن الشجاعة، وآخره كناية عن السماحة.
وكذا قول أبي تمام: [الطويل].

فإن أنا لم يَحْمَدَكَ عَنِّي صاغراً عدوك؛ فاعلم أنني غيرُ حامد⁽³²⁰⁾
يريد بحمده عنه حفظه مدحه فيه وإنشاده، أي: إن لم أكن أجيد القول في مدحك، حتى يدعو حسنه عدوك إلى أن يحفظه ويلهج به صاغراً؛ فلا تعدني حامداً لك بما أقول فيك، ووصفه بالصغار؛ لأن من يحفظ مديح عدوه وينشده فقد أذل نفسه، فكنتي بحفظ عدو الممدوح مدحه له عن إجادته القول في مدحه.

وكفا قول من يصف راعي إبِلٍ أو غنمٍ⁽³²¹⁾: [الطويل].
ضعيفُ العصا، بايدي العُرُوقِ تَرَى له عليها - إذا ما أُجذِبَ الناسُ - إصْبَعَا

(319) قاله: المتنبي، وهو في ديوانه 311.

(320) صاغراً: ذليلاً.

(321) قاله: الزّاعي النّميري، وهو في أسرار البلاغة 353.

وقول الآخر⁽³²²⁾: [الرجز].

صَلَّبُ العَصَا، بالضرب قد دَمَّاهَا⁽³²³⁾

أي: جعلها كالدم في الحسن.

والغرض من قول الأول «ضعيف العصا» وقول الثاني «صلب العصا» وهما وإن كانا في الظاهر متضادين فإنهما كنايةتان عن شيء واحد، وهو حسن الرعية، والعمل بما يصلحها، ويحسن أثره عليها. فأراد الأول أنه رفيقٌ مشفقٌ عليها، لا يقصد من حمل العصا أن يوجعها بالضرب من غير فائدة؛ فهو يتخير ما لان من العصا.

وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها، عارفٌ بسياستها في الرعي، يزجرها عن المراعي التي لا تحمد، ويتوخى بها ما تسمن عليه، ويتضمن أيضاً أنه يمنعها عن التشرد والتبدد، وأنها - لما عرفت من شدة شكيمة وقوة عزيمته - تتساق في الجهة التي يريد، وقوله: «بالضرب قد دَمَّاهَا» توريةٌ حسنة، ويؤكد أمرها قوله: «صلب العصا».

الثالثة: المطلوب بها نسبة، كقول زياد الأعجم: [الكامل].

إن السَّمَاحَةَ والمُرُوءَةَ، والتدَى في قُبَّةِ ضُرَيْثٍ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ فإنه حين أراد أن لا يصْرَحَ بإثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قُبَّةٍ؛ تنبيهاً بذلك على أن محلها ذو قُبَّة، وجعلها مضروبة عليه؛ لوجود ذوي قبابٍ في الدنيا كثيرين؛ فأفاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية.

ونظيره قولهم: «المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه».

قال السكاكي⁽³²⁴⁾: وقد يظن هذا من قسم «زيد طويل نجاده» - بإسناد

(322) من شواهد اللسان (مادة: دمي) دون نسبة.

(323) مفتاح العلوم 518.

(324) ذكر في المصدر السابق دون نسبة.

الطويل إلى النجاد - تصريح بإثبات الطول للنجاد، وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة، فإذا صرح من بعد بإثبات النجاد لزيد بالإضافة؛ كان ذلك تصريحاً بإثبات الطول لزيد، فتأمل.

وقول الآخر: [الكامل].

والمجد يذعو أن يدوم لجيده عقْد مساعي ابن العميد نظامه⁽³²⁵⁾

فإنه شبه المجد بإنسان بديع الجمال، في ميل النفوس إليه، وأثبت له جيداً على سبيل الاستعارة التخيلية، ثم أثبت لجيده عقداً؛ ترشيحاً للاستعارة، ثم خص مساعي ابن العميد بأنها نظامه، فنبه بذلك على اعتناؤه خاصةً بتزيينه، وبذلك على محبته وحده له، وبها على اختصاصه به، ونبه بدعاء المجد أن يدوم لجيده ذلك العقد على طلبه دوام بقاء ابن العميد، وبذلك على اختصاصه به. وكقول أبي نواس: [الطويل].

فما جازؤه جود، ولا حلّ دونه وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ
فإنه كنى عن جميع الجود بأن نكره، ونفى أن يجوز ممدوحه ويحل دونه فيكون متوزعاً، يقوم منه شيء بهذا وشيء بهذا، وعن إثباته له بتخصيصه بجهته بعد تعريفه باللام التي تفيد العموم، ونظيره قولهم: «مجلس فلان مظنة الجود والكرم» هذا قول السكاكي.

وقيل: كنى بالشرط الأول عن اتصافه بالجود، وبالثاني عن لزوم الجود له. ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به، وعدم الاقتصاد على أحدهما للتأكيد والتقدير، وذكرهما على الترتيب المذكور لأن الأولى بواسطة بخلاف الثانية.

وكقولهم: «مثلك لا يبخل» قال الزمخشري: نفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك؛ فسلوكوا به طريق

(325) الجيد: المنق.

الكنائية؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسدّه، وعمن هو على أخص أوصافه؛ فقد نفوه عنه.

ونظيره قولك للعربي: «العرب لا تخفر الذمم»⁽³²⁶⁾ فإنه أبلغ من قولك: «أنت لا تخفر».

ومنه قولهم: «أيفعت لداته»⁽³²⁷⁾، وبلغت أترابه يريدون إيفاعه وبلوغه.

وعليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] على أحد الوجهين وهو أن لا تجعل الكاف زائدة.

قيل: وهذا غاية لنفي الشبيه؛ إذ لو كان له مثل؛ لكان لمثله شيء (يمثله) وهو ذاته تعالى، فلما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ دل على أنه ليس له مثل.

وأورد أنه يلزم منه نفيه تعالى؛ لأنه مثل مثله، ورد بمنع أنه تعالى مثل مثله؛ لأن صدق ذلك موقوفٌ على ثبوت مثله، تعالى عن ذلك.

وكقول الشنفرى⁽³²⁸⁾ الأزدي في وصف امرأة بالعفة: [الطويل].

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتِ
فإنه نبه بنفي اللوم عن بيتها على انتفاء أنواع الفجور عنه، وبه على براءتها منها، وقال: «بيت» دون «يظل» لمزيد اختصاص الليل بالفواحش.

هذا على ما رواه الشيخ عبد القاهر والسكاكي، وفي الأغاني الكبير⁽³²⁹⁾: «يحل بمنجاة».

وقد يظن أن هنا قسماً رابعاً، وهو أن يكون المطلوب بالكنائية الوصف

(326) لا تخفر الذمم: لا تنقض العهد.

(327) أيفعت: كبرت، واللغات: الأثراب والنظراء في السن.

(328) عمرو بن مالك الأزدي الشنفرى، شاعر جاهلي من الصعاليك (ت نحو 70 ق هـ).

(329) أي كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني.

والنسبة معاً، كما يقال: «يكثر الرماد في ساحة عمرو» في الكناية عن أن عمراً مضياًف، وليس بذلك؛ إذ ليس ما ذكر بكناية واحدة، بل هو كنياتان: إحداهما عن المضيافية، والثانية عن إثباتها لعمرو.

وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية يجوز أن يكون مكيناً عنه أيضاً كما في هذا المثال، ونحوه بيت الشنفرى المتقدم؛ فإن حلول البيت بمنجاة من اللوم كناية عن نسبة العفة إلى صاحبه؛ والمنجاة من اللوم كناية عن العفة.

واعلم أن الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكوراً كما مر، وقد يكون غير مذكور، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين: «المسلم من سيلمع المسلمون من لسانه ويده»⁽³³⁰⁾ أي: ليس المؤذي مسلماً. وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 2 - 3] إذا فسر الغيب بالغيبة أي: يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، أي هدى للمؤمنين عن إخلاص لا للمؤمنين عن نفاق. وقال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة.

فإن كانت عرضية فالمناسب أن تسمى تعريضاً.

ولأ؛ فإن كان بينهما وبين المكني عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط - كما في كثير الرماد وأشباهه - فالمناسب أن تسمى تلويحاً؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد.

ولأ؛ فإن كان فيها نوع خفاء؛ فالمناسب أن تسمى رمزاً؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، قال⁽³³¹⁾: [الكامل].

(330) البخاري 9/1، مسلم: إيمان 65، الترمذي (2627)، النسائي 105/8، أبو داود (2481).
(331) قتالته: ابن هاتئ، انظر مفتاح العلوم 521.

زَمَزْتُ إِلَيَّ مَخَافَةً مِنْ بَغْلِيهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُنْبِئِي هُنَاكَ كَلَامَهَا
 وإلا؛ فالمناسب أن تسمى إيماء وإشارة، كقول أبي تمام يصف إبلاً:
 [الوافر].

أُبَيِّنُ، فَمَا يَزُودُ يَسْوَى كَرِيم وَخُسْبُكَ أَنْ يَزُودَ أبا سَعِيدٍ
 فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خافٍ، وكقول البحتري:
 [الكامل].

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْفَى زَخْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ، ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ
 فإنه في إفادة أن آل طلحة أماجد ظاهرٌ، وكقول الآخر⁽³³²⁾:
 [المقارب].

إِذَا اللَّئُ لَمْ يَسْقِ إِلَّا الْكِزَامَ فَسَقَى وَجُوهَ بَنِي حَنْبَلٍ
 وَسَقَى دِيَارَهُمْ بِأَكْرَأَ مِنَ الْغَيْثِ فِي الزَّمَنِ الْمُمَجَّلِ⁽³³³⁾
 وكقول الآخر⁽³³⁴⁾: [الوافر].

مَتَى تَخْلُو تَمِيمَ مِنْ كَرِيمٍ وَمَسْلَمَةَ بِنْتُ عَمْرِو مِنْ تَمِيمٍ؟
 ثم قال: والتعريض كما يكون كنايةً قد يكون مجازاً، كقولك: «أَذَيْتَنِي
 فستعرف» وأنت لا تريد المخاطب، بل تريد إنساناً معه، وإن أردتهما جميعاً
 كان كناية.

تنبيه:

أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة.
 وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه.

(332) قاله: زهير بن عروة اليمامي، انظر الأغاني 270/22.

(333) باكر الغيث: عاجل المطر، والممجل: المجذب.

(334) ذكر في دلائل الإعجاز 241 دون نسبة.

وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة.

وأن الكناية أبلغ من الإفصاح بالذكر.

قال الشيخ عبد القاهر: ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيد خلافه، بل لأنه يفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيد خلافه؛ فليست فضيلة قولنا: «رأيت أسداً» على قولنا: «رأيت رجلاً» هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني، وليست فضيلة قولنا: «كثير الرماد» على قولنا: «كثير القِرَى» أن الأول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني.

والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم؛ فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببيته، ولا شك أن دعوى الشيء ببيته أبلغ في إثباته دعواه بلا بيته.

ولقائل أن يقول: قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه، وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر؛ فقولنا: «رأيت أسداً» يفيد للمرئي شجاعة أتم مما يفيدها قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد»؛ لأن الأول يفيد شجاعة الأسد، والثاني شجاعة دون شجاعة الأسد.

ويمكن أن يجاب بحمل كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، لا أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصلاً.

هذا آخر الكلام في الفن الثاني.

تقسيم السكاكي للبلاغة

وذكر السكاكي بعد الفراغ منه تفسير البلاغة بما نقلناه عنه في صدر الكتاب ثم قسم الفصاحة إلى معنوية ولفظية.

وفسر المعنوية بخلوص المعنى عن التعقيد، وعنى بالتعقيد اللفظي على ما سبق تفسيره.

وفسر اللفظية بأن تكون الكلمة عربية أصيلة.

وقال⁽³³⁵⁾: وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريبتهم أذوّر، واستعمالهم لها أكثر، لا مما أحدثه المولدون، ولا مما أخطأت فيه العامة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر؛ فجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة، وحصر مرجع البلاغة في الفنين، ولم يجعل الفصاحة مرجعاً لشيء منهما.

ثم قال: وإذا وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آيةً أكتشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحة ما عسى يسترها عنك، وذكر ما أورده الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَكْرُزْ أَهْلَى مَاءٍ وَيَنْسَجْهَ أَهْلَى مَاءٍ وَيَقْبِضْ مَاءً وَنُفِثَ الْمَاءُ وَفُيَّ الْأُمُّرُ وَأَسْوَتْ عَلَى الْجُودَى وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: 44] وزاد عليه نكتاً لا بأس بها، فرأيت أن أورد ما ذكره جارياً على اصطلاحه في معنى البلاغة والفصاحة.

قال: أما النظر فيها من جهة علم البيان؛ فهو أنه - تعالى - لما أراد أن يبين معنى: أردنا أن نرد ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارتد، وأن نقطع

(335) مفتاح العلوم 526، 527.

طوفان السماء فانقطع، وأن يغيض الماء النازل من السماء فغاض، وأن يقضى أمر نوح - وهو إنجاز ما كنا وعدناه من إغراق قومه - فقضى، وأن نسوي السفينة على الجودي فاستوت. وأبقينا الظلمة غرقى، بنى الكلام على تشبيه المراد منه بالمأمور الذي لا يتأتى منه - لكمال هيئته - العصيان وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ في تكوين المقصود؛ تصويراً لاقتداره تعالى، وأن السموات والأرض وهذه الأجرام العظام تابعة لإرادته، كأنها عقلاء مميزون، قد عرفوه حق معرفته، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد لأمره، وتحتم بذلك المجهود عليهم في تحصيل مراده.

ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام؛ فقال تعالى: ﴿وَقِيلَ﴾ على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل، وجعل قرينة المجاز خطاب الجماد، وهو: «يا أرض» و«يا سماء».

ثم قال: «يا أرض» و«يا سماء» مخاطباً لهما، على سبيل الاستعارة، للشبه المذكور.

ثم استعار لغور الماء في الأرض البلع الذي هو إعمال الجاذبة في المطعوم، بجامع الذهاب إلى مقر خفي.

واستتبع ذلك تشبيه الماء بالغذاء على طريق الاستعارة بالكناية؛ لتقوى الأرض بالماء في الإنبات للزرع والأشجار؛ وجعل قرينة الاستعارة لفظ «ابلعي» لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء.

ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره.

ثم قال: «ماءك» بإضافة الماء إلى الأرض، على سبيل المجاز؛ تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالملك، واستعار لحبس المطر الإقلاع الذي هو ترك الفاعل الفعل؛ للشبه بينهما في عدم ما كان، وخاطب في الأمرين ترشيحاً للاستعارة.

ثم قال: ﴿وَفِيضَ الْمَاءِ وَفُيِّنَ الْأَكْثَرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ

الْفَلَّاحِينَ» فلم يصرح بالغائض، والقاضي، والمسول والقائل، كما لم يصرح بقائل: «يا أرض» و«يا سماء» سلوكاً في كل واحد من ذلك سبيل الكناية أن تلك الأمور العظام لا تتأتى إلا من ذي قدرة لا تكتنه، قهار لا يغالب؛ فلا مجال للذهاب الوهم إلى أن يكون الفاعل لشيء من ذلك غيره.

ثم ختم الكلام بالتعريض لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظلماً لأنفسهم ختم إظهار لمكان السخط، ولجهة استحقاقهم إياه.

وأما النظر فيها من حيث علم المعاني، وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها، وجهة كل تقديم وتأخير بين جملها؛ فلذلك أنه اختير «يا» دون سائر أخواتها لكونها أكثر استعمالاً، ولدلالاتها على بعد المنادي الذي يستدعيه مقام إظهار العظمة، ويؤذن بالتهاون به.

ولم يقل: «يا أرض» بالكسر تجنباً لإضافة التشريف؛ تأكيداً للتهاون.

ولم يقل: «يا أيتها الأرض» للاختصار، مع الاحتراز عما في «أيتها» من تكلف التنبيه غير المناسب للمقام؛ لكون المخاطب غير صالح للتنبيه على الحقيقة.

واختير لفظ الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخف وأدور. واختير لفظ السماء لمثل ذلك مع قصد المطابقة. واختير «ابلي» على «ابتلي» لكونه أخضر، ولمجيء حظ التجانس بينه وبين «اقلعي» أوفر.

وقيل «ماءك» بالإنفراد دون الجمع لدلالة الجمع على الاستكثار الذي يأباه مقام إظهار الكبرياء، وهو الوجه في إفراد الأرض والسماء.

ولم يحذف مفعول «ابلي» لثلا يفهم ما ليس بمراد، من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وغيرها؛ نظراً إلى مقام ورود الأمر الذي هو مقام عظمة وكبرياء.

ثم إذ بين المراد اختصر الكلام على «اقلعي» فلم يقل: «أقلعي» عن

إرسال الماء» احترازاً عن الحشو المستغني عنه من حيث الظاهر، وهو الوجه في أنه لم يقل: يا أرض ابلعي ماءك فبلعت، ويا سماء أقلعي فأقلعت.

واختير «غيض الماء» على «غيض»؛ لكونه أخضر وأخف، وأوفق لقيل.

وقيل: «الماء» دون أن يقال «ماء طوفان السماء» وكذا «الأمر» دون أن يقال: «أمر نوح» للاختصار.

ولم يقل: «سويت على الجودي» بمعنى أقرت على نحو «قيل» و«غيض» و«قضي» في البناء للمفعول؛ اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله: «وهي تجري بهم» مع قصد الاختصار.

ثم قيل: «بعداً للقوم» دون أن يقال: «ليبعد القوم» طلباً للتوكيد مع الاختصار، وهو نزول «بعداً» منزلة «ليبعدوا بعداً» مع إفادة أخرى، وهي استعمال اللام مع «بعداً» الدال على معنى أن البعد حقٌ لهم.

ثم أطلق الظلم ليتناول كل نوع، حتى يدخل فيه ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل.

هذا من حيث النظر إلى الكلم.

وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل؛ فذلك أنه قدم النداء على الأمر؛ ف قيل «يا أرض ابلعي، ويا سماء اقلعي» دون أن يقال «ابلعي يا أرض، واقلعي يا سماء» جرياً على مقتضى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقة من تقديم التنبيه؛ ليتمكن الأمر الوارد عقبيه في نفس المنادى؛ قصداً بذلك لمعنى الترشيح.

ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء؛ لابتداء الطوفان منها، ونزولها لذلك في القصة منزلة الأصل.

ثم أتبعهما قوله: «وغيض الماء» لاتصاله بقصة الماء.

ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة، وهو قوله: «وقضي الأمر» أي: أنجز الوعد من إهلاك الكفرة، وإنجاء نوح ومن معه في السفينة، ثم أتبعه حديث السفينة، ثم ختمت القصة بما ختمت.

هذا كله نظر في الآية من جانب البلاغة.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوي؛ فهي - كما ترى - نظمٌ للمعاني لطيفٌ وتأديّةٌ ملخصةٌ مبيّنةٌ لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد، ولا التواء يشيك الطريق إلى المرتاد، بل ألفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألفاظها.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية؛ فألفاظها على ما ترى عربيةٌ، مستعملةٌ، جاريةٌ على قوانين اللغة، سليمةٌ عن التناثر، بعيدةٌ عن البشاعة، عذبةٌ على العذبات⁽³³⁶⁾، سلسلةٌ على الأسلات⁽³³⁷⁾، كلٌّ منها كالماء في السلاسة، وكالعسل في الجلاوة، وكالنسيم في الرقة. والله أعلم.

(336) العذبات: أطراف الألسنة.

(337) الأسلات: رؤوس الألسنة.

القسم الثالث

علم البلّيع

القسم الثالث

علم البديع

[تعريفه]

وهو: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة.

وهذه الوجوه ضربان: ضربٌ يرجع إلى المعنى، وضربٌ يرجع إلى اللفظ.

[المحسنات المعنوية]

[المطابقة]

أما المعنوي فمنه المطابقة، وتسمى الطباق، والتضاد أيضاً، وهي:
الجمع بين المتضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة.
ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد.

اسمين، كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: 18].
أو فعلين، كقوله تعالى: ﴿تَوَفَّى الْمَلِكُ مَن تَشَاءُ وَنَزَعَ الْمَلِكُ مَعَن تَشَاءُ
وَنَزَعَ مَن تَشَاءُ وَنَزَلَ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: 26].

وقول النبي عليه السلام للأَنْصار: «إنكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون
عند الطمع» وقول أبي صخر الهذلي⁽¹⁾: [الطويل].

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
وقول بشار: [المقارب].

إذا أيقظتك حروب الجدى فَنَبِهَ لها عُمراً ثُمَّ نَمَ
أو حرفين، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:
286] وقول الشاعر⁽²⁾: [الطويل].

على أنني راضٍ بأن أحمل الهوى وأخلص منه، لا غلبي، ولا ليا

(1) أبو صخر عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر من الفصحاء (ت نحو 80هـ).

(2) قتالته: مجنون ليلي.

وإما بلغظين من نوعين كقوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: 122] أي: ضالاً فهديناه، وقول طفيل: [البسيط].

يساهم الوجه، لم تُقَطَّعْ أُنْجُلُهُ يَصَانُ، وَهُوَ لِيَوْمِ الرُّوْعِ مَبْدُولٌ⁽³⁾
ومن لطيف الطباق قول ابن رشيقي: [الطويل].

وقد أطفأوا شمس النهار، وأوقدوا نجوم العوالي في سماء عجاج⁽⁴⁾
وكذا قول القاضي الأرجاني⁽⁵⁾: [الكامل].

ولقد نزلت من الملوك بما جِدِ فقُرَّ الرجال إليه بِمِفْتَاحِ الْغِنَى
وكذا قول الفرزدق: [الكامل].

لعن الإله بني كَلْبِيبٍ، إنهم لا يَغْثِرُونَ، ولا يَفْثُونَ لجار
يستيقظون إلى نُهَيْتِ جَمَارِهِمْ وتنام أعيُنُهُمْ عن الأوتار⁽⁶⁾

وفي البيت الأول تكميل حسن؛ إذ لو اقتصر على قوله: «لا يغثرون»
لاحتمل الكلام ضرباً من المدح؛ إذ تجنب الغدر قد يكون عن عفة، فقال:
«ولا يفون» ليفيد أنه للعجز، كما أن ترك الوفاء للؤم.

وحصل مع ذلك إيغال حسن؛ لأنه لو اقتصر على قوله: «لا يغثرون»
ولا يفون» تم المعنى الذي قصده، ولكنه لما احتاج إلى القافية أفاد بها معنى
زائداً؛ حيث قال: «لجار» لأن ترك الوفاء للجار أشدُّ قبحاً من ترك الوفاء
لغيره.

والطباق قد يكون ظاهراً كما ذكرنا، وقد يكون خفياً نوع خفاء كقوله

(3) ساهم الوجه: العابس، والأباجيل: جمع أبجل عرق في ذراع الفرس، ويوم الرُّوْع: يوم الحرب.

(4) العوالي: الزمّاح، والعجاج: الثَّيَّار.

(5) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسين، ناصح الدين الأرجاني، شاعر قاضٍ، (ت 544هـ).

(6) الأوتار: الثَّارَات.

تعالى: ﴿مِمَّا حَطَبْتُمْ أَتَرَوْا فَأَذَلُّوا نَارًا﴾ [نوح: 25] طابق بين ﴿أَغْرَوْا﴾ و ﴿فَأَذَلُّوا نَارًا﴾ وقول أبي تمام: [الطويل].

مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسَ قَنَا الْخَطُّ، إِلَّا أَنْ تَلِكْ ذَوَابِلُ⁽⁷⁾
طابق بين «هاتين» و«تلك».

والطباق ينقسم: إلى طباق الإيجاب، كما تقدم. وإلى طباق السلب، وهو: الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي، أو أمر ونهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: 6 - 7] وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَاتَّخِذُوا الْكَاسَ وَالْخَشْيَةَ﴾ [المائدة: 44]، وقول الشاعر⁽⁸⁾: [الطويل].

وَنَجِرْ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يَنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ
وقول البحري: [الطويل].

يُقَيِّضُ لِي مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ النَّوَى وَيَسْرِي إِلَيَّ الشَّوْقُ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ⁽⁹⁾
وقول أبي الطيب: [الكامل].

وَلَقَدْ عُرِفْتُ، وَمَا عُرِفْتُ حَقِيقَةً وَلَقَدْ جُهِلْتُ، وَمَا جُهِلْتُ خُمُولًا⁽¹⁰⁾
وقول الآخر⁽¹¹⁾: [الكامل].

خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُومَةٍ فَكَأَنَّهُمْ خُلِقُوا، وَمَا خُلِقُوا
رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ فَكَأَنَّهُمْ رُزِقُوا، وَمَا رُزِقُوا
قِيلَ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾

(7) قنا الخط: الزماح المنسوبة إلى بلدة خط المشهورة بصناعتها.

(8) قاله: السموال من لاميته الشهيرة.

(9) يقَيِّضُ: يهَيِّئُ، والنَّوَى: الفراق.

(10) الخمول: خفاء الذكر.

(11) قاتلهما: زياد الأعجم، انظر الأغاني 280/14.

[التحريم: 6] أي: لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل. وفيه نظر؛ لأن العصيان يضاد فعل المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضاداً. ومن الطباق قول أبي تمام: [الطويل].

تُرْدَى ثياب الموت حُمْراً، فما أتى لها الليل إلا وَهَى مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرٍ⁽¹²⁾
وقول ابن حيوس⁽¹³⁾: [الخفيف].

طالما قُلْتُ لِلْمُسَائِلِ عَنْكُمْ واعتمادي هداية الضلال
إن تُرْدُ عِلْمَ حالهم عن يقين فآلَقَهُمْ يَوْمَ نائيلٍ أو نِزالٍ⁽¹⁴⁾
تَلَقَّ بَيْضَ الوجوه، سُوْدَ مُثَارِ الدِّمَعِ خُضْرَ الأكتاف، حُمْرَ التَّصَالِي⁽¹⁵⁾
وقول الحريري: «فمذ ازور»⁽¹⁶⁾ المحبوب الأصفر⁽¹⁷⁾، واعتبر العيش
الأخضر، واسودَّ يومي الأبيض، وابيضَّ فودي⁽¹⁸⁾ الأسود، حتى رثى لي
العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر.

ومن الناس من سمى نحو ما ذكرناه تديبجاً، وفسره بأن يذكر في معنى
من المدح أو غيره ألواناً بقصد الكناية أو التورية.

أما تديبج الكناية فكبيت أبي تمام، ويأتي ابن حيوس.
وأما تديبج التورية، فكلفظ الأصفر في قول الحريري.

(12) السندس: الحريري.

(13) الأمير أبو الفتيان محمد بن سلطان بن محمد، ابن حيتوس الغنوي، شاعر الشام في عصره (ت 473هـ).

(14) النائل: المطاء.

(15) مثار القمع: ما أبيض من الغبار، والأكتاف: الجوانب.

(16) أزور: أعرض.

(17) المحبوب الأصفر: الدنيار.

(18) الفود: الشعر الموجود على جانب الرأس.

ويلحق بالطباق شيان :

أحدهما: نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّهٖ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَةً يَّهَيِّئْ﴾ [الفتح: 29]
فإن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَنْزِلُ رَحْمَتُهُ جَمَلٌ لِّكُلِّ نَبَلٍ وَلَتَنَهَارٌ لِّتَسْكُنُوا فِيهِ وَلَنَبْرِئُنَّكُم مِّنْ فَضْلِهِ﴾ [القصاص: 73]
فإن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون، والعدول عن لفظ الحركة إلى لفظ ابتغاء الفضل لأن الحركة ضربان: حركة لمصلحة، وحركة لمفسدة، والمراد الأولى لا الثانية.

ومن فاسد هذا الضرب قول أبي الطيب: [الطويل].

لَمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهَا سُرُورَ مُجِبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ مُجْرِمٍ
فإن ضد المحب هو المبغض، والمجرم قد لا يكون مبغضاً، وله وجد بعيد.

والثاني: ما يسمى إيهام التضاد كقول دعلج⁽¹⁹⁾: [الكامل].

لَا تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الشَّيْبُ بِرَأْسِهِ؛ فَبَكَى
وقول أبي تمام: [الكامل].

مَا إِنْ تَرَى الْأَحْسَابَ بَيْضاً وَضَحاً إِلَّا بِحَيْثُ تَرَى الْأَمْثَالَ سُوداً
وقوله أيضاً في الشيب⁽²⁰⁾: [الطويل].

لَهُ مَنْظَرٌ فِي الْعَيْنِ أَبْيَضٌ نَاصِعٌ وَلَكِنَّهُ فِي الْقَلْبِ أَسْوَدٌ أَشْفَعُ⁽²¹⁾
وقوله⁽²²⁾: [الكامل].

وَتَنْظَرِي خَبَبَ الرِّكَابِ يَنْظُرُهَا مُخَيِّي الْقَرِيضِ إِلَى مُمَيِّتِ الْمَالِ⁽²³⁾

(19) أبو علي دعلج بن علي بن رزيق الخزاعي، شاعر هجاء وفي (ت 246هـ).

(20) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه 178.

(21) الأسفع: الأسود المائل إلى الحمرة.

(22) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه 231.

(23) تنظري: أنتظري، والخبيب: نوع من سير الإبل السريع، ينضها: يحثها.

[المقابلة]

ودخل في المطابقة ما يخص المقابلة، وهو: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلها أو يقابلها على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل.

وقد تتركب المقابلة من طباقٍ وملحقٍ به.

مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا خِيفًا فَلْيَسْكُوا كِيفًا﴾ [التوبة: 82] وقول النبي عليه السلام: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»⁽²⁴⁾ وقول الديباني: [الطويل].

فَتَى تَمَّ فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَا
وقول الآخر: [الطويل].

فَوَاعْجَبَا! كَيْفَ اتَّفَقْنَا!؟ فَنَاصِحٌ وَفِيٍّ، وَمَطْبُوعِي عَلَى الْفِلِّ غَايِرٌ⁽²⁵⁾
فإن الغل ضد النصح، والغدر ضد الوفاء.

ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبي دلالة: [البسيط].

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ!
وقول أبي الطيب: [الطويل].

فَلَا الْجُودُ يَفْنِي الْمَالَ وَالْجَدُّ مُقْبِلٌ وَلَا الْبُخْلُ يُبْقِي الْمَالَ وَالْجَدُّ مُذِيرٌ⁽²⁶⁾

ومثال مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ يَبْغِلْ وَأَسْتَفْتَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: 5 - 10].
فإن المراد به «استغنى» أنه زهد فيما عند الله، كأنه مستغنى عنه؛ فلم يثق، أو

(24) مسلم: بَرِّ وَصَلَةُ 78، وأحمد 6/125.

(25) الغزل: الحقد والغش.

(26) الجد: الحظ.

استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يتق.

قيل: وفي قول أبي الطيب: [البسيط].

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأثني وبياض الصباح يغري بي
مقابلة خمسة بخمسة، على أن المقابلة الخامسة بين «لي» و«بي».

وفيه نظر؛ لأن اللام والباء فيهما صلتا الفعلين؛ فهما من تمامهما.

وقد رُجِحَ بيت أبي الطيب على بيت أبي دلالة بكثرة المقابلة، مع سهولة النظم، وبأن قافية هذا ممكنة وقافية ذاك مستدعاة؛ فإن ما ذكره غير مختص بالرجال. وبيت أبي دلالة على بيت أبي الطيب بجودة المقابلة، فإن ضد الليل المحض هو النهار لا الصبح.

ومن لطيف المقابلة ما حكى عن محمد بن عمران التيمي إذ قال له المنصور: «بلغني أنك بخيل» فقال: «يا أمير المؤمنين ما أجد في حق ولا أذوب في باطل».

وقال السكاكي⁽²⁷⁾: المقابلة: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً هناك ضده، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ لَهُ الْقَمَرَ وَاللَّيْلَ﴾ [الليل: 5] الآيتين، لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والافتاء والتصديق، جعل ضده وهو التفسير مشتركاً بين أضداد تلك، وهي المنع والاستغناء والتكذيب.

ومنه مراعاة النظير وتسمى التناسب والائتلاف والتوفيق أيضاً، وهي أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد كقوله تعالى: ﴿الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: 5] وقول بعضهم للمهلبى الوزير: «أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد، شعبي التوفيق، يوسفى العفو، محمدي الخلق». وقول أسيد بن عققاء الفزاري: [الطويل].

(27) مفتاح العلوم 533.

كَأَنَّ الشَّرِيَّا عُلِقَتْ فِي جَبِينِهِ وَفِي خَدِّهِ الشَّغْرَى، وَفِي وَجْهِهِ الْبَدْرُ⁽²⁸⁾
 وَقَوْلُ الْآخَرِ فِي فَرَسٍ⁽²⁹⁾ : [السريع].

مَنْ جُسْلُنَارٍ نَاضِرٍ خَدُّهُ وَأَذْنُهُ مِنْ وَرَقِ الْأَمْسِ⁽³⁰⁾
 وَقَوْلُ الْبَحْتَرِيِّ فِي صِفَةِ الْإِبِلِ الْأَنْضَاءِ⁽³¹⁾ : [الخفيف].

كَالْقَيْسِيِّ الْمُعْطَفَاتِ بِلِ الْأَنْثَى هُمْ مَسِيرِيَّةٌ بِلِ الْأَوْتَارِ⁽³²⁾
 وَقَوْلُ ابْنِ رَشِيْقٍ : [الطويل].

أَصْحٌ وَأَقْوَى مَا سَمِعْنَاهُ فِي الثُّدَى مِنَ الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ مُنْذُ قَدِيمٍ
 أَحَادِيثُ تَرَوِيهَا السُّيُولُ عَنِ الْحَيَا عَنِ الْبَحْرِ، عَنِ كَفِّ الْأَمِيرِ تَمِيمٍ⁽³³⁾

فإنه ناسب فيه بين الصحة، والقوة، والسماع، والخبر المأثور،
 والأحاديث، والرواية، ثم بين السيل، والحيا، والبحر، وكف تميم، مع ما
 في البيت الثاني من حصة الترتيب في العنونة؛ إذ جعل الرواية لصاغر عن
 كابر، كما يقع في سند الأحاديث؛ فإن السيول أصلها المطر، والمطر أصله
 البحر على ما يقال؛ ولهذا جعل كف الممدوح أصلاً للبحر مبالغة.

[تشابه الأطراف]

ومن مراعاة النظر ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو: أن يُتِمَّ
 الكلام بما يناسب أوله في المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ
 يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103] فإن اللطف يناسب ما لا

(28) الشَّغْرَى: اسم كوكب.

(29) قائله: ابن خفاجة الأندلسي.

(30) الجُلنار: زهر الرمان، والَأَمْس: الريحان.

(31) الأنضاء: الهزيلة.

(32) القسي: الأقواس التي ترمى بها السهام، المعطفات: المحنات.

(33) الحيا: المطر، والأمير تميم هو ابن المعز بن باديس الصنهاجي، من أمير الزيريين
 بالمغرب العربي.

يدرك بالبصر، والخبرة تناسب من يدرك شيئاً، فإن من يدرك شيئاً؛ فإن من يدرك شيئاً يكون خبيراً به، وقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ اللَّهُ أَلْهُوَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾ [الحج: 64] قال: «الغني الحميد» لينبه على أن ماله ليس لحاجة، بل هو غني عنه، جواد، فإذا جاد به حمده المنعم عليه.

ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ يَبَادِلُوكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [المائدة: 118] فإن قوله: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يوهم أن الفاصلة ﴿الرَّحِيمُ الْحَكِيمُ﴾. ولكن إذا أنعم النظر علم أنه يجب أن تكون ما عليه التلاوة؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه، فهو العزيز؛ لأن العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم: عزّه يعزه عزاً، إذا غلبه، ومنه المثل «من عزّ بز» أي: من غلب سلب، ووجب أن يوصف بالحكيم أيضاً لأن الحكيم من يضع الشيء في محله، والله تعالى كذلك، إلا أنه قد يخفى وجه الحكمة في بعض أفعاله؛ فيتوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة، فكان في الوصف بالحكيم احتراشاً حسن، أي: وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا معترض عليك لأحد في ذلك، والحكمة فيما فعلته.

ومما يلحق بالتناسب نحو قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: 5 - 6] ويسمى إيهام التناسب.

[التفويضا]

وأما ما يسميه بعض الناس التفويف، وهو: أن يؤتى في الكلام بمعانٍ متلازمة في جملٍ مستوية المقادير أو متقاربتها، كقول من يصف سحاباً⁽³⁴⁾: [الطويل].

(34) ينسب للوزير المهدي ولأبي العباس التامشي.

- تسربل وشياً من خزوز تطرّزت مطارفها طرّاً من البرق كالشبر⁽³⁵⁾
فوشّي بلا زقم، ونقش بلا يد ودمع بلا عَيْن، وضحك بلا نغير⁽³⁶⁾
وكقول عترة: [الكامل].
إن يَلْحَقُوا أَكْرُز، وإن يَسْتَلْجِقُوا أَشْدُدْ، وإن نزلوا بضئك أنزل⁽³⁷⁾
وكقول ابن زيدون: [البسيط].
به أختل، واختكم أضبر، وعزأ هن ودلأ اخضع، وقُلْ اسْمع، ومزأ طبع⁽³⁸⁾
كقول ديك الجن⁽³⁹⁾: [الخفيف].
أخل، وامرُز، وانفع، ولن، واخُش ن، ورش، وابر، وانثب لئمغالي⁽⁴⁰⁾
فبعضه من مراعاة النظر، وبعضه من المطابقة.

[الإيراد]

ومنه الإرداد، ويسمى التسهيم أيضاً، وهو: أن يجعل قبل العجز من
الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الروي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [المنكحوت: 40]
وقوله: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ
رَبِّكَ لَفُتِنُوا بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: 19].
وقول زهير: [الطويل].

(35) تسربل: لبس، والوشي: الثياب المنقوشة، والخبزوز جمع خز: وهو الحرير، والثبر:
الذهب.

(36) الوشي والرقم: النقش.

(37) أكرز: أجم، أشدد: أسرع، والضئك: الشدة.

(38) ته: تكثر، دلأ: تجزأ عليّ في دلال.

(39) عبد السلام بن رغبان، ديك الجن الحمصي، شاعر مجيد (ت 235هـ).

(40) رش: ألصق الريش بجائتي السهم، أبر: اتحت السهم.

سَيَمُوتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ، وَمَنْ يَعْيشُ تَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَالُكَ - يَسَامُ⁽⁴¹⁾
 وقول الآخر⁽⁴²⁾: [الوافر].

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَذَعُهُ
 وقول البحرى: [الكامل].

أَبْكَيْكُمْ ذَمْعًا، وَلَوْ أَتَيْ عَلَى
 وقوله⁽⁴⁴⁾: [الطويل].

أَخْلُتُ ذِيي مِنْ غَيْرِ جُزْمٍ، وَخَرُمْتُ
 فليس الذي خَلَلِيهِ بِمُحَلِّلٍ
 بلا سبب يوم اللقاء كلامي
 وليس الذي خَرُمْتِهِ بِحَرَامٍ

[المشكلة]

ومنه المشكلة، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً
 أو تقديرًا.

أما الأول فنقول⁽⁴⁵⁾: [الكامل].

قالوا: اقْتَرَحْ شَيْئًا نُجِدْ لَهُ طَبِخَهُ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا
 كأنه قال: خيطوا لي، وعليه قوله تعالى: ﴿تَمَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ
 مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 116] وقوله: ﴿وَعَزَّوْا سَبِّحُوا مِثْقَلًا مِثْقَلًا﴾ [الشورى: 40].
 ومنه قول أبي تمام: [الكامل].

مَنْ مُبْلَغُ أَقْنَاءٍ يُعْرَبُ كُلُّهَا أَنِّي بَنَيْتُ الْجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ⁽⁴⁶⁾؟

(41) تكاليف الحياة: مشاقها، والحوال: السنة.

(42) قائله: عمرو بن معد يكرب.

(43) الجوى: شدة الوجع.

(44) قائلهما: البحرى، وهما في ديوانه 15/1.

(45) قائله: أبو الرقم أحمد بن محمد الأنطاكي (ت 399هـ).

(46) الأقناء: الجماعات.

وشهد رجل عند شريح⁽⁴⁷⁾، فقال: إنك لسبّط⁽⁴⁸⁾ الشهادة، فقال الرجل: إنها لم تجعد⁽⁴⁹⁾ عني، فالذي سَوَّجَ بناء الجار، وتجعيد الشهادة؛ هو مراعاة المشاكلة ولولا بناء الدار لم يصح بناء الجار، ولولا مسبوطة الشهادة لامتنع تجعيدها، ومنه قول بعض العراقيين في قاضٍ شهد عنده برؤية هلال القطر، فلم يقبل شهادته⁽⁵⁰⁾: [مجزوء الرمل].

أَتَرَى الْقَاضِيَّ أَعْمَى أَمْ تُرَاهُ يَتَعَامَى؟!

سَرَقَ الْعِيدَ كَأَنَّكَ عِيدَ أَمْوَالِ السَّامَى

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 138] وهو مصدرٌ مؤكدٌ منتصبٌ عن قوله: ﴿أَمَانًا يَأْتِي﴾ [البقرة: 136] والمعنى: تطهير الله؛ لأنه الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر، يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم؛ فأمر المسلمون أن يقولوا لهم: «قولوا: آمنا بالله» وصبغنا الله بالإيمان صبغةً لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم يصبغ صبغتك، وجيء بلفظ الصبغة للمشاكلة، وإن لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ؛ لأن قرينة الحال - التي هي سبب النزول، من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر - دلت على ذلك، كما تقول لمن يفرس الأشجار: اغرس كما يفرس فلان، تريد رجلاً يصطنع الكرام.

[الاستطراد]

ومنه الاستطراد، وهو: الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني، كقول الحماسي⁽⁵¹⁾: [الطويل].

(47) أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي، قاضٍ فقيه تابعي (ت 78هـ).

(48) السبّط: المسترسل.

(49) الجعد: غير المسترسل.

(50) ينسب إلى الصاحب بن عبّاد.

(51) قائله: السموأل.

وإنا لقوم ما نرى القتل سبةً إذا ما رأته عامِرٌ وسلولٌ⁽⁵²⁾
وقول الآخر⁽⁵³⁾: [الطويل].

إذا ما اتقى الله الفتى، وأطاعه فليس به بأس وإن كان من جِزَمِ⁽⁵⁴⁾
وعليه قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَدَمَ قَدْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ لِبَاسًا يُؤْزِي سَوَاءً يَكْمُرُ وَيَتَّخِذُ
وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 26].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقيب ذكر
السَّوَاتِ وخصف⁽⁵⁵⁾ الورق عليها، إظهاراً للمنة فيما خلق الله من اللباس
ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن التستر
بابٌ عظيم من أبواب التقوى.

هذا أصله، وقد يكون الثاني هو المقصود؛ فيذكر الأول قبله؛ ليتوصل
إليه، كقول أبي إسحاق الصابي: [الكامل].

إِنْ كُنْتُ خُنْتُكَ فِي الْمَوَدَّةِ سَاعَةً فَلَمَنْتُ سَيْفَ الدُّوَلَةِ الْمَخْمُودَا
وَزَعَمْتُ أَنْ لَهُ شَرِيكاً فِي الْعُلَى وَجَحَدْتُهُ فِي فَضْلِهِ التَّوْجِيدَا
قَسْماً لَوْ أَنِّي حَالِفٌ بِنَمُوسِهَا لِغُرَيْمٍ ذَيْنِ، مَا أَرَادَ مَزِيدَا⁽⁵⁶⁾
ولا بأس أن يسمى هذا إيهام الاستطراد.

[المزاوجة]

ومنه المزاوجة، وهي: أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء،
كقول البحتري: [الطويل].

(52) عامر وسلول: أسماء قبائل.

(53) قائله: زياد الأصجم.

(54) جِزَم: اسم قبيلة.

(55) خصف الورق: إلصاقه.

(56) اليمين الغموس: اليمين الكاذبة التي تغمس صاحبها في النار.

إذا ما نهى الثاهي فلجَّ بي الهوى أصاحت إلى الواثي فلجَّ بها الهجر⁽⁵⁷⁾
وقوله أيضاً: [الطويل].

إذا اخترت يوماً ففاضت دماؤها تذكرت القرى ففاضت دموعها⁽⁵⁸⁾
[العكس والتبديل]

ومنه العكس والتبديل، وهو: أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر، ويقع على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه، كقول بعضهم:
«عادات السادات، سادات العادات».

ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ
الَّذِي مِنَ اللَّيْلِ وَيَخْرِجُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهْرِ﴾ [الروم: 19] وكقوله الحماسي⁽⁵⁹⁾:
[الوافر].

فرَدَّ شعورهنَّ السودَ بيضاً وردَّ وجوههنَّ البيضَ سوداً

ومنها: أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين، كقوله تعالى: ﴿هِنَّ يَأْسُ
لَكُمْ وَأَنْتُمْ يَأْسُ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187] وقوله: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾
[الممتحنة: 10] وقوله: ﴿هَذَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَوْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ
مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 52] وقول الحسن البصري: إن من خوفك حتى تلقى
الآمن؛ خير ممن أمنتك حتى تلقى الخوف، وقول أبي الطيب: [الطويل].

فلا مُجد في الدنيا لمن قلَّ ماله ولا مال في الدنيا لمن قلَّ مجده
وقول الآخر⁽⁶⁰⁾: [الكامل].

(57) لجَّ: بالغ وتمادى، أصاحت: استمتعت.

(58) اخترت: تحاربت.

(59) ينسب لعبد الله بن الزبير ولفضالة بن شريك، انظر الحماسة 1/ 397.

(60) قاتلها: عتاب بن ورقاء الرياحي.

إِن اللَّيَالِيَّ لِلْأَنَامِ مَنَاجِلُ تُطَوَّى وَتُنَشَرُ دُونَهَا الْأَعْمَالُ
فَقِصَارُهُنَّ مَعَ الْهُمُومِ طَوِيلَةٌ وَطَوَالُهُنَّ مَعَ الشُّرُورِ قَصَارُ

[الرجوع]

ومنه الرجوع، وهو: العود على الكلام السابق بالنقض لنكتة، كقول
زهير: [البسيط].

قِفْ بِالْذِّيارِ التي لَمْ يَغْفُها الْقَدَمُ بَلَى، وَغَيَّرَها الْأَرْواحُ وَالذَّيْمُ⁽⁶¹⁾
قيل: لما وقف على الديار تسلطت عليه كآبةٌ أذهلتها؛ فأخبر بما لم
يتحقق فقال: لم يغفها القدم، ثم ثاب إليه عقله؛ فتدارك كلامه؛ فقال: بلى
وغيرها الأرواح والذَّيْم، وعلى هذا بيت الحماسة⁽⁶²⁾: [الطويل].
أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظَرَةً إِنْ نَظَرْتُها إِلَيْكَ؟! وَكَلًّا لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلُ
ونحوه: [الطويل].

فَأَفَّ لِهَذَا الدَّهْرِ، لَا بَلَّ لَاهِلِهِ

[التورية]

ومنه التورية، وتسمى الإيهام أيضاً، وهي: أن يطلق لفظ له معنيان:
قريب، وبعيد، ويراد به البعيد منهما.
وهي ضربان: مجردة، ومرشحة.

أما المجردة فهي: التي لا تجامع شيئاً مما يلائم المورى به، أعني
المعنى القريب، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5].
وأما المرشحة فهي: التي قرن بها ما يلائم المورى به، إما قبلها،

(61) لم يغفها: لم يمحها، والأرواح: الرياح، والذَّيْم: الأمطار الدائمة دون رعدٍ أو برقي.

(62) قاله: يزيد بن الطثيرة شاعر أموي (ت 127هـ).

كقوله تعالى: ﴿وَاللَّامَةُ يَبْتَغِيهَا وَيَايُودُ وَلَوْ أَنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ (63) [الذاريات: 47] قيل: ومنه قول الحماسي (64): [الطويل].

فَلَمَّا نَأَتْ عَنَّا الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا أَتَخْنَا؛ فَحَالَفْنَا السُّيُوفَ عَلَى الدُّعْرِ (65)
فَمَا أَسْلَمْتُنَا عِنْدَ يَوْمِ كَرِيهَةٍ وَلَا نَحْنُ أَعْضَيْنَا الْجُفُونَ عَلَى وَتَرِ (66)
فإن الإغضاء مما يلائم جفن العين لا جفن السيف، وإن كان المراد به إغمد السيف؛ لأن السيف إذا أغمد انطبق الجفن عليه، وإذا جرد انفتح؛ للخلاء الذي بين الدفتين.

وأما بعدها، كلفظ «الغزالة» في قول القاضي الإمام أبي الفضل عياض (67) في صيغة باردة: [البسيط].

كَأَنَّ «كَانُونَ» أَهْدَى مِنْ مَلَابِسِهِ لَشَهْرٍ «تَمُوزُ» أَنْوَاعاً مِنَ الْحُلِيِّ
أَوْ الْغَزَالَةِ مِنْ طُولِ الْمَدَى خَرِقَتْ فَمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَدْيِ وَالْحَمَلِ (68)
واعلم أن التوهم ضربان:

ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كما في قوله (69): [الطويل].

حَمَلْنَاهُمْ طُرّاً عَلَى الدُّهْمِ بَعْدَمَا خَلَعْنَا عَلَيْهِم بِالطَّعَانِ مَلَابِساً (70)
وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ، ولكنه شيء يجري في الخاطر وأنت تعرف حاله، كما في قول ابن الربيع (71): [الكامل].

(63) الأيد: القوة.

(64) ينسب البيتان لموسى بن جابر الحنفي، وليحيى بن منصور الحنفي، انظر الحماسة 1/ 171.

(65) نأت: بعدت، أتخنا: أقمتا.

(66) أغضى جفنه: أسبله، والوتر: الثار.

(67) أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، عالم المغرب ومحدثه في وقته (ت 544هـ).

(68) الغزالة: الشمس، والجدي والحمل: أبراج في السماء.

(69) ذكر في مفتاح العلوم 537 دون نسبة.

(70) طرّاً: جميعاً، الدهم: السود وهي القيود.

(71) يعقوب بن الربيع بن يونس، شاعر عباسي بغدادي (ت 190هـ).

لَوْلَا التَّطَيُّرُ بِالْخِلَافِ، وَأَنْهُمْ قَالُوا: مَرِيضٌ لَا يُعُودُ مَرِيضًا لَقَضَيْتُ نَحْبِي فِي فِنَائِكَ خِدْمَةً لَأَكُونَ مَنُذُوباً قُضِيَ مَفْرُوضاً⁽⁷²⁾ ولا بد من اعتبار هذا الأصل في كل شيء بني على التوهم؛ فاعلم.
وقال السكاكي⁽⁷³⁾: أكثر متشابهات القرآن من التورية.

[الاستخدام]

ومنه الاستخدام، وهو: أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، وبالأخر الآخر. قالوا كقوله⁽⁷⁴⁾: [الوافر].

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ، وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا أَرَادَ بِالسَّمَاءِ الْغَيْثَ، وَبِضْمِيرِهَا النَّبْتَ.

والثاني كقول البحري: [الكامل].

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّكَاكِينِي، وَإِنْ هُمْ شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِ وَقُلُوبِ⁽⁷⁵⁾ أَرَادَ بِضْمِيرِ الْغُضَا فِي قَوْلِهِ: «وَالسَّكَاكِينِي» الْمَكَانَ، وَفِي قَوْلِهِ «شَبُّوهُ» الشَّجَرَ.

[اللف والنشر]

ومنه اللف والنشر، وهو: ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقةً بأن السامع يرده إليه.

فالأول ضربان:

(72) نحبي: أجلي.

(73) مفتاح العلوم 537.

(74) قاله: معاوية بن مالك بن جعفر، انظر المفصليات 695.

(75) الغضا: نوع من شجر الأثل صلب، شبَّوه: أضرموه.

لأن النشر إما على ترتيب اللفظ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ الْآيَةَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبَيِّنُوا مِنْ قَضَائِهِ﴾ [القصص: 73] وقول ابن حيوس: [الكامل].

فَعَلُ المَدَامِ، وَلَوْهَا، وَمَذَاقُهَا فِي مُقْلَعَتَيْهِ، وَوَجَنَتَيْهِ، وَبِقِيهِ
قول ابن الرومي: [الكامل].

أَرَاؤُكُمْ، وَوُجُوهُكُمْ، وَسُيُوفُكُمْ فِي الْحَادِثَاتِ إِذَا ذَجَرُونَ نَجُومًا⁽⁷⁶⁾
فِيهَا مَعَالِمٌ لِلْهُدَى، وَمَصَابِيحُ تَجَلُّو الدُّجَى، وَالْأَخْرِيَّاتُ رُجُومًا⁽⁷⁷⁾
وإما على غير ترتيبه، كقول ابن حيوس: [الخفيف].

كَيْفَ أَسْلُو، وَأَنْتَ جِغْفُ، وَعُضُنُ وَعَزَّالُ: لَحْظًا، وَقَدَا، وَرَدْنَا⁽⁷⁸⁾
وقال الفرزدق: [الطويل].

لَقَدْ حُثْتُ قَوْمًا لَوْ لَجَّاتِ إِلَيْهِمْ طَرِيدَ ذِمٍّ، أَوْ حَامِلًا يُثْقَلُ مَغْرَمًا⁽⁷⁹⁾
لَأَلْفَيْتُ فِيهِمْ مُعْطِيًا، أَوْ مُطَاعِنًا وَرَاءَكَ شَرْزًا بِالْوُشَيْجِ الْمُقْمُومِ⁽⁸⁰⁾

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَانًا﴾ [البقرة: 111] فإن الضمير في «قالوا» لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، والنصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ فلف بين القولين؛ ثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله، وأمثاً من الإلباس؛ لما علم من التعادي بين الفريقين، وتضليل كل واحد منهما لصاحبه.

(76) دَجَرُونَ: أَظْلَمَنَ.

(77) تَجَلُّو: تَكْشَفُ، وَالزُّجُومُ: الشَّهَبُ.

(78) أَسْلُو: أُنْسَى، الْحَقْفُ: كَتَيْبٌ مِنَ الرَّمْلِ مُسْتَتِيرٍ.

(79) الْمَغْرَمُ: الَّذِي.

(80) الْمُطَاعِنُ الشَّرْزُ: الَّذِي يَطْلَعُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، وَالْوُشَيْجُ: الرِّمَاحُ، وَالْمَقْمُومُ: الْمَسْرُورُ.

[الجمع]

ومنه الجمع، وهو: أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46] وقول الشاعر⁽⁸¹⁾: [الرجز].

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفِرَاعَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَةٍ⁽⁸²⁾
ومنه قول محمد بن وهيب: [البسيط].

ثَلَاثَةُ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى، وَأَبُو إِسْحَاقَ، وَالْقَمَرُ
[التفريق]

ومنه التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله⁽⁸³⁾: [الخفيف].

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقَتَّ ربيع
كَنَوَالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَوَالِ الْأَمِيرِ بَذْرَةٌ عَيْنِ
وَنَوَالِ الْغَمَامِ قَطْرَةٌ مَاءٍ⁽⁸⁴⁾
ونحوه قوله⁽⁸⁵⁾: [المنسرح].

مَنْ قَاسَ جَذْوَاكَ بِالْغَمَامِ فَمَا
أَنْصَفَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ شُكْلَيْنِ⁽⁸⁶⁾
أَنْتَ إِذَا جُذْتُ ضَاحِكٌ أَبْدَأَ
وَهُوَ إِذَا جَادَ دَابِغُ الْعَيْنِ

(81) قاله: أبو المتاهية، انظر الأغاني 22/4.

(82) الجدة: المثني.

(83) قائلهما: الوطواط، انظر مفتاح العلوم 535.

(84) البدر: الكيس فيه ألف دينار، والعين: الذهب أو الفضة.

(85) ينسبان للوطواط وللأواء الدمشقي.

(86) جدواك: عطاؤك.

[التقسيم]

ومنه التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكلٍ إليه على التعيين،
كقول أبي تمام: [الطويل].

فما هو إلا الوحي، أو حَدُّ مُرْهَفٍ تُبْمِلُ طِبَاءُ أَخَذَعَنِي كُلِّ مَائِلِ⁽⁸⁷⁾
فهذا دواءُ الداءِ من كُلِّ عَالِمٍ وهذا دواءُ الداءِ من كُلِّ جَاهِلٍ
وقول الآخر⁽⁸⁸⁾: [البسيط].

ولا يُقِيمُ عَلَى ضَمِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانُ: غَيْرُ الْحَيِّ، والوئدُ
هذا على الخُشْفِ مربوط بِرُمُوتِهِ وَذَا يُشَجُّ، فلا يَزْنِي لَهُ أَحَدٌ
وقال السكاكي⁽⁸⁹⁾: هو أن تذكر شيئاً ذا جزئين أو أكثر. ثم تضيف
إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، كقوله: [المقارب].

أديبان في بَلَخٍ لا يَأْكُلَانِ إِذَا صَجَبَا الْمَرَّةَ غَيْرَ الْكَيْدِ⁽⁹⁰⁾
فهذا طويلٌ كظل القناة وهذا قصيرٌ كظل الوئدِ
وهذا يقتضي أن يكون التقسيم أعم من اللف والنشر.

ومنه: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان في معنى واحد
ويُفَرَّقُ بَيْنَ جِهَتَيْ الإدخال، كقوله⁽⁹¹⁾: [المقارب].

فَوَجَّهْتُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا
شَبَّهَ وَجْهَ الْحَبِيبِ وَقَلْبَ نَفْسِهِ بِالنَّارِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ وَجْهِي الْمَشَابَهَةِ.

(87) المرهف: السيف المشحوذ، طباء: حذاه، الأخدعان: عِرْقَانِ فِي الْعَنَقِ.

(88) سبق تخريج البيتين.

(89) مفتاح العلوم 535.

(90) بلخ: مدينة قديمة في أفغانستان غربي مزار شريف.

(91) قاله: الوطواط.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آلِيلَ وَالتَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ آلِيلٍ وَجَعَلْنَا آيَةَ التَّهَارِ مُبِينَةً﴾ [الإسراء: 12].

ومنه: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه؛ فالأول كقول أبي الطيب: [البسيط].

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرْشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومُ، وَالصُّلْبَانُ، وَالْبَيْغُ⁽⁹²⁾
لِلسُّبْيِ مَا نَكَحُوا، وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا، وَالتَّارِ مَا زَرَعُوا⁽⁹³⁾
جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: «تشقى به الروم» ثم قَسَمَ في الثاني وفصل.

والثاني كقول حسان: [البسيط].

قَوْمٌ إِذَا حَارِبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَافِلُوا نَفَعُ فِي أَتْبَاعِهِمْ نَفْعًا⁽⁹⁴⁾
سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ إِنَّ الْخَلَائِقَ - فَاعِلَم - سُرَّهَا الْبِدْعُ⁽⁹⁵⁾
قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال: «سجية تلك».

ومن لطيف هذا الضرب قول الآخر: [البسيط].

لَوْ أَنَّ مَا أَنْتُمْ فِيهِ يَدُومُ لَكُمْ ظَنَنْتُ مَا أَنَا فِيهِ دَائِمًا أَبَدًا
لَكِنْ رَأَيْتُ اللَّيَالِي غَيْرَ تَارِكَةٍ مَا سَرَّ مِنْ حَادِثٍ أَوْ سَاءَ مُطَرِّدًا⁽⁹⁶⁾
فَقَدْ سَكَنْتُ إِلَى آتِي وَأَنْكُمُ سَتَسْتَجِدُّ خِلَافَ الْحَالَتَيْنِ غَدًا
فقوله: «خلاف الحاليتين» جمع لما قسم لطيف، وقد ازداد لطفًا بحسن

(92) أرباض: أطراف، وخرشنة: اسم بلد من بلدان الروم، والبيغ: معابد اليهود.

(93) السبي: الأسر.

(94) أتباعهم: أتباعهم.

(95) سجية: خلق، مُحَدَّثَةٍ: جديدة، والخلائق: الطباع.

(96) المطرّد: المتتابع.

ما بناء عليه من قوله: [البسيط].

فقد سكنت إلى أني وأنكم

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُقٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَلِيلِينَ فِيهَا مَا دَكَّتْ أَلْسِنَتُهُمْ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سَوَّدُوا فِي أَلْبَتِّ خَلِيلِينَ فِيهَا مَا دَكَّتْ أَلْسِنَتُهُمْ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَا غَيْرَ مَجْذُوزٍ⁽⁹⁷⁾ [هود: 105 - 108].

أما الجمع ففي قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ فإن قوله: ﴿نَفْسٍ﴾ متعدد معنى؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وأما التفريق ففي قوله: ﴿فَمِنْهُمْ سُقٌّ وَسَعِيدٌ﴾ وأما التقسيم ففي قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا﴾ إلى آخر الآية الثانية.

وقول ابن شرف القيرواني: [الطويل].

لمختلفي الحاجات جمعٌ ببابه فهذا له فَنٌ، وهذا له فَنٌ⁽⁹⁸⁾
فللخامل الغنى، وللمُعْدِم الغنى وللمُنْذِب الغنى، وللخائف الأمن⁽⁹⁹⁾
وقد يطلق التقسيم على أمرين:

أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل حال ما يليق بها،
كقول أبي الطيب: [الطويل].

سأطلب حَقِّي بالقنا ومشايع كأنهم من طُولٍ ما التَّثْمُوا مُرْدٌ⁽¹⁰⁰⁾
يُقَالُ إِذَا لَاقُوا، خِفَافٌ إِذَا دُعُوا كثيرٌ إِذَا شَدُّوا، قليلٌ إِذَا عُذُّوا⁽¹⁰¹⁾

(97) مجذوز: مقطوع.

(98) الفَن: الحال.

(99) الخامل: المغمور، والمُعْدِم: الفقير، والغنى: الرضى.

(100) القنا: الرماح، والتثْمُوا: لبسوا اللثام، والمرد: الذين لم تثبت لحاهم.

(101) شَتُّوا: هجموا على أعدائهم.

وقوله أيضاً: [الوافر]⁽¹⁰²⁾.

بدت قمراً، ومالتْ خُوطُ بَانٍ وفاختْ عُثْبَرَاءُ ورنثْ غَزَالَا
ونحوه قول الآخر⁽¹⁰³⁾: [الطويل].

سَفَرْنَا بُدُورًا، وَانْتَقَبْنَا أَهْلَةً وَمِسْنُ غُصُونَا، وَالتَفْتَنُ جَاذِرَا⁽¹⁰⁴⁾
والثاني: استيفاء أقسام الشيء بالذكر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ
الَّذِينَ أَسْلَفْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ
 بِالْخَيْرَاتِ يُؤْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: 32].

وقوله: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنشَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذِّكْرُ أَوْ يُرَوِّجُهُمْ ذِكْرَانَا
وَلِنَشَاءٍ وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: 49 - 50].

ومنه ما حكى عن أعرابي وقف على حلقة الحسن⁽¹⁰⁵⁾، فقال: «رحم
الله من تصدق من فضل، أو آسى⁽¹⁰⁶⁾ من كفاف، أو أثر من قوت» فقال
الحسن: ما ترك لأحد عنراً.

ومثاله عن الشعر قول زهير: [الطويل].

وَاعْلَمُ عِلْمُ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي عَدِ عَمٍ
وقول طريح⁽¹⁰⁷⁾: [البسيط].

إِنْ يَعْلَمُوا الْخَيْرَ يُخْفَوُهُ، وَإِنْ عِلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَبُوا
وقول أبي تمام في الأفشين⁽¹⁰⁸⁾ لما أُحرق: [الكامل].

(102) سبق تخريجه.

(103) قاله: أبو القاسم الزَّاهِي.

(104) سفرن: كشفن وجوههن، انتقبن: غطين وجوههن، مِسْنُ: تمايلن، جاذر: أولاد البقرة الوحشية.

(105) أي الحسن البصري وقد مرّت ترجمته.

(106) آسى: حزى وصبر.

(107) أبو الصلت طريح بن إسماعيل بن عبيد التفقي، شاعر أموي (ت 165هـ).

(108) الأفشين: قاله تركي خلد المعتمصم، ثم قتله المعتمصم (ت 226هـ).

صَلَّى لَهَا حَيًّا، وَكَانَ وَقودَهَا مَيِّخًا، ويدخلها مع الفُجَارِ
وقول نصيب: [الطويل].

فَقَالَ فَرِيْقُ الْيَوْمِ «لَا» وَفَرِيْقُهُمْ «نَعَمْ» وَفَرِيْقُ «لَايَمُنُ اللهُ مَا نَدْرِي»
فإنه ليس في أقسام الإجابة غير ما ذكر.
وقول الآخر⁽¹⁰⁹⁾: [الطويل].

فَهَبْهَا كَشِيءَ لَمْ يَكُنْ، أَوْ كَنَازِحَ بِهِ الدَارِخُ، أَوْ مَنْ عَيَّنَتْهُ الْمُقَابِرُ⁽¹¹⁰⁾
[التجريد]

ومنه التجريد، وهو: أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك
الصفة، مبالغة في كمالها فيه. وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: «لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ» أي: بلغ من الصداقة
مبلغاً صح معه أن يستخلص منه صديق آخر.
ومنها: نحو قولهم: «لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر».
ومنها: نحو قول الشاعر: [الطويل].

وَشَوْهَاءُ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْقَيْنِيقِ الْمُرْخَلِ⁽¹¹¹⁾
أي: تعدو بي؛ ومعني من نفسي - لكمال استعدادها للحرب - مستلتم،
أي: لابس لأمية.

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ فِيهَا دَارَ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: 28]؛ فإن جهنم
- أعادنا الله منها - هي دار الخلد، لكن انتزع منها مثلها، وجعل معداً فيها
للكفار؛ تهويلاً لأمرها.

(109) قاتله: عمر بن أبي ربيعة.

(110) النازح: البعيد.

(111) الوعى: الحرب، والمستلتم: الذي يلبس الدرع، والقينيق: الفحل من الإبل، المرخل:
المرسل.

ومنها: نحو قول الحماسي⁽¹¹²⁾: [الكامل].

فَلَيْسَ بِقَيْتٍ لِأَرْحَلُنْ بِغَزْوَةٍ تَحْوِي الْفَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ
وعليه قراءة من قرأ: ﴿كَأَنَّا أَنْشَقَّتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالِإِهْكَانِ﴾⁽¹¹³⁾
[الرحمن: 37] بالرفع، بمعنى: فصلت سماء وردة.

وقيل: تقدير الأول أو يموت مني كريم، والثاني: فكانت منه وردة
كالدهان، وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله⁽¹¹⁴⁾: [المنسرح].

يَا خَيْرَ مَنْ يَزْكُبُ الْمَطِيَّ، وَلَا يَشْرِبُ كَأْساً يَكْفُ مَنْ يَجْلَا
ونحوه قول الآخر⁽¹¹⁵⁾: [البسيط].

إِنْ تَلَقَّيْنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَظَرَةٍ تَنْسُ السِّلَاحَ وَتَعْرِفُ جَنْبَهُ الْأَسَدِ
ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، كقول الأعشى: [البسيط].

وَدَعْ مُرْزِقَةَ إِنْ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ؟
وقول أبي الطيب: [البسيط].

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ الثُّطُقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
[المبالغة]

ومنه: المبالغة المقبولة.

والمبالغة: أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً
أو مستبعداً؛ لثلاث يظن أنه غير متناوٍ في الشدة أو الضعف.

(112) قاله: قتادة بن مسلمة الحنفي.

(113) الدهان: الجلد الأحمر أو ما يدهن به.

(114) قاله: الأعشى، وهو في ديوانه 170.

(115) قاله: أروطة بن سهبة شاعر مخضرم.

وتنحصر في التبليغ، والإغراق، والغلو؛ لأن المدعي للموصف من الشدة أو الضعف إما يكون ممكناً في نفسه، أو لا: الثاني الغلو، والأول إما أن يكون ممكناً في العادة أيضاً، أو لا: الأول التبليغ، والثاني الإغراق.

أما التبليغ فكقول امرئ القيس: [الطويل].

فَعَاذِي عِدَاءَ بَيْنِ نُورٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَخْ بِمَاءِ فَيْغِيلٍ⁽¹¹⁶⁾

وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثوراً وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق، وذلك غير ممتنع عقلاً ولا عادة، ومثله قول أبي الطيب: [الطويل].

وَأَضْرَعُ أَيَّ الْوَحْشِ فُقَيْئُهُ بِهِ وَأَنْزَلَ عَنْهُ مِثْلَهُ جِبِينَ أَرْكَبٍ⁽¹¹⁷⁾

وأما الإغراق فكقول الآخر⁽¹¹⁸⁾: [الوافر].

وَتُكْرِمُ جَازِنًا مَا دَامَ فِينَا وَتُثْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَا لَا

فإنه ادّعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يتبعه الكرامة، وهذا ممتنع عادة، وإن كان غير ممتنع عقلاً. وهما مقبولان.

وأما الغلول فكقول أبي نواس: [الكامل].

وَأَخْفَتْ أَهْلَ الشُّرْكِ، حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ الثُّطْفُ الثِّي لَمْ تُخْلَقِ

والمقبول منه أصناف:

أحدهما: ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصبغة، نحو لفظة «يكاد» في

قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتَانُ يَأْخُذُ وَلَا تَرَ تَمْسَسُهُ شَاخٌ﴾ [النور: 35].

في قول الشاعر يصف فرساً⁽¹¹⁹⁾: [الكامل].

(116) العلاء: الموالاة، والنعجة من بقر الوحش، والذراك: المتابعة.

(117) فقيته: أتبعته.

(118) قتله: عمرو بن الأيهم التغلبي.

(119) قتله: ابن حمليس الصقائي.

ويكاد يخرج مُزْعَةً عن ظله لو كان يرغب في فراق رفيق
والثاني: ما تضمن نوعاً حسناً من التخيل، كقول أبي الطيب:
[الكامل].

عَقَدْتُ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا لو تبتغي عَنَقًا عليه لأمكنا⁽¹²⁰⁾
وقد جمع القاضي الأرجاني بينهما في قوله يصف الليل بالطول:
[الطويل].

يُخَيَّلُ لي أن سُمَرَ الشُّهْبِ في الدُّجَى وَشُدَّتْ بأهدابي إليهنَّ أجفاني
والثالث: ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقول الآخر: [المنسرح].
أسكر بالأمس إن عَزَمْتُ على الـ شُرْبِ غَدَاً، إنْ ذا من العَجَبِ
[المذهب الكلامي]

ومنه: المذهب الكلامي، وهو: أن يورد المتكلم حجة لما يدعيه على
طريق أهل الكلام، كقوله تعالى: ﴿كُوِّنَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
[الأنبياء: 22].

وقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُاَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾
[الروم: 27] أي: والإعادة أهون عليه من البدء، والأهون من البدء أدخل في
الإمكان من البدء؛ فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوب.

وقوله تعالى: ﴿ثَلَمًا أَقْلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: 76] أي:
القمر أقل، وربي ليس بأقل، فالقمر ليس بربي.
وقوله تعالى: ﴿ثَلَمَ قَلَمٌ يَمْدَحُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ [المائدة: 18] أي: أنتم
تعذبون، والبنون لا يعذبون، فلستم ببئس له.

(120) العثير: الغبار، والعتيق: السير السريع.

ومنه قول النابغة يعتذر إلى النعمان: [الطويل].

حلفت فلم أترك لنفسك ريباً ولسي وراه الله للمره مَطْلَب
لئن كنت قد بُلغْتَ عني خيانةً لُمَبْلُكُ الراشي أغشُ وأكذبُ
ولكنني كنتُ امرأً لِي جانبُ من الأرض فيه مُسْتَرَاذُ ومَذْهَبُ⁽¹²¹⁾
مُلُوكُ، وإخوان، إذا ما مدحتهم أُنْكَمُ في أموالهم وأقْرَبُ
كفَعْلِكَ في قومٍ أراكِ اصْطَفَيْتَهُمُ فلم تَرَعُمُ في مدحِهِم لَكَ أذنبوا
يقول: أنت أحسنت إلى قوم فمدحوك، وأنا أحسن إلي قومٍ
فمدحتهم، فكما أن مدح أولئك لا يعدّ ذنباً؛ فكذلك مدحي لمن أحسن إلي
لا يعدّ ذنباً.

[حسن التعليل]

ومنه: حسن التعليل، وهو: أن يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار
لطيف غير حقيقي.

وهو أربعة أقسام؛ لأن الوصف إما ثابت قصد بيان علته، أو غير ثابت
أريد إثباته، والأول إما أن لا يظهر له في العادة علة، أو يظهر له علة غير
المذكورة، والثاني إما ممكن، أو غير ممكن.
أما الأول فكقول أبي الطيب: [الكامل].

لم يَحْكُ نائِلُكَ السحابُ، وإنما حُمْتُ به فَصَبَّيْهَا الرُّحْضَاءُ⁽¹²²⁾
فإن نزول المطر لا يظهر له في العادة علة، وكقول أبي تمام:
[الكامل].

لا تُنْكِرِي عَطْلَ الكَرِيمِ من الغنى فالشُّبْلُ حربٌ للمكان العالي⁽¹²³⁾

(121) المستراد: المكان الذي يرتاده الإنسان لطلب الرزق، مذهب: سيل.

(122) نائلك: عطاءك، والصَّيْبُ: ما يُصَبُّ، والرُّحْضَاءُ: عرق الحمى.

(123) الشُّبْلُ: الخُلُوف.

علل عدم إصابة الغنى بالقياس على عدم إصابة السيل المكان العالي كالطود⁽¹²⁴⁾ العظيم، من جهة أن الكريم - لاتصافه بعلو القدر - كالمكان العالي، والغنى لحاجة الخلق إليه كالسيل.

ومن لطيف هذا الضرب قول أبي هلال العسكري⁽¹²⁵⁾: [الكامل].
زعم البئفسج أنه كعذاره حُسْنًا، فَسَلُوا مِنْ قَفَاهُ لِسَانَهُ⁽¹²⁶⁾
وقول ابن نباتة في صفة فرس: [الوافر].

وَأَذَقَمَ يَسْتَمِدُّ اللَّيْلُ مِنْهُ وَتَطْلُعُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ الشُّرْبُ⁽¹²⁷⁾
سَرَى خَلْفَ الصَّبَاحِ يَطِيرُ مَشِيًّا وَيَطْوِي خَلْفَهُ الْأَفْلَاكُ طَبْيًا
فَلَمَّا خَافَ وَشَكَ الْفُوتُ مِنْهُ تَشَبَّثَ بِالقَوَائِمِ وَالْمُحَيَّا⁽¹²⁸⁾
وأما الثاني فكقول أبي الطيب: [الرميل].

مَا بِهِ قُتِلَ أَعْدَايِهِ، وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرَجَوَ الذَّنَابُ⁽¹²⁹⁾
فإن قتل الملوك أعداءهم في العادة لإرادة هلاكهم، وأن يدفعوا مضارهم عن أنفسهم؛ حتى يصفو لهم ملكهم من منازعتهم، لا لما ادعاه من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبه أن يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه؛ لما علم أنه كلما غدا للحرب غدت الذناب تتوقع أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم.

وهذا مبالغة في وصفه بالجدود، ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي، أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات

(124) الطود: الجبل.

(125) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، عالم بالأدب له شعر (ت 395هـ).

(126) العذار: شعر اللحية على صفحة الوجه.

(127) الأدهم: الأسود والمراد به فرسه.

(128) وشك: سرعة، والمحيا: الوجه.

(129) يتقي: يخشى، الإخلاف: عدم الوفاء بالوعد.

الْعُجْم، فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه.

وفيه نوع آخر من المدح، وهو أنه ليس ممن يسرف في القتل طاعةً للغيظ والحنق. وكقول أبي طالب المأموني⁽¹³⁰⁾ في بعض الوزراء يخارى⁽¹³¹⁾: [الخفيف].

مُغْرَمٌ بالشَّناء، صَبَّ بِكسبِ الدِّمِ
لا يسذوق الإغفاء إلا رَجاءً أن يرى طَيْفَ مُسْتَمِيعٍ رَواحاً⁽¹³²⁾

وكان تقييده بالرواح ليشير إلى أن العفاة⁽¹³³⁾ إنما يحضرون له في صدر النهار على عادة الملوك، فإذا كان الرواح قلوا، فهو يشتاق إليهم، فينام ليأس برؤية طيفهم، وأصله من نحو قول الآخر⁽¹³⁴⁾: [الطويل].

وإني لَأَسْتَفْغِي، وما بي نَغْسَةٌ لعلَّ خيالاً منك يَلْقَى خيالِيَا⁽¹³⁵⁾
وهذا غير بعيد أن يكون أيضاً من هذا الضرب، إلا أنه لا يبلغ في الغرابة والبعد عن العادة ذلك المبلغ؛ فإنه قد يتصور أن يريد المغرم المتيماً إذا بعد عهده بحبيبه أن يراه في المنام؛ فيريد النوم لذلك خاصّةً.

ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز: [المنسرح].

قالوا: اشتكت عينه، فقلت لهم: من كثرة القتل نالها الوَصْبُ⁽¹³⁶⁾
حُمِرْتُهَا من دماء مَنْ قَتَلْتُ والدمُ في النُضْلِ شاهدٌ عَجَبٌ⁽¹³⁷⁾

(130) أبو طالب عبد السلام بن الحسين المأموني نسبة إلى المأمون الخليفة العباسي، شاعر كاتب (ت 383هـ).

(131) بخارى: مدينة في أوزبكستان حالياً.

(132) المستمع: طالب العطاء، ورواحاً: مساءً.

(133) العفاة: طلاب المعروف.

(134) قائله: مجنون ليلى من يائته الشهيرة.

(135) أستغني: أطلب الإغفاء، والرواية المشهورة أستغني.

(136) الوصب: المرض الدائم.

(137) التصل: حديدة السكين أو السيف.

وقول الآخر⁽¹³⁸⁾: [المقارب].

أتُشني تُوْشِنِي بالبُكا فأهلاً بها وبتأنيبها
تقول - وفي قولها جُشْمَةً - أتبكي بعين تراني بها؟!
فقلت: إذا استحسنْتَ غيركم أَمَرْتُ الدموعَ بتأديبها
وذلك أن العادة في دمع العين أن يكون السبب فيه إعراض الحبيب،
أو اعتراض الرقيب، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب، لا ما جعله
من التأديب على الإساءة باستحسان غير الحبيب.

وأما الثالث فكقول مسلم بن الوليد: [البسيط].

يا وَاشِيا حَسُنْتَ فينا إساءَتُه نَجَّى جِذَارُكَ إنساني من الفَرْقِ⁽¹³⁹⁾
فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الناس فيه عقبه
بذكر سببه، وهو أن حذاره من الواشي منعه من البكاء، فسلم إنسان عينه من
الغرق في الدموع وما حصل ذلك فهو حسن.

وأما الرابع فكمعنى بيت فارسي ترجمته: [البسيط].

لو لم تكن بُيَّةُ الجُوزاء خِدْمَتُهُ لما رأيتَ عليها عِفْدٌ مُتَطَيِّقٍ⁽¹⁴⁰⁾
فإن نية الجوزاء خدمته ممتنعة.

ومما يلحق بالتعليل - وليس به؛ لبناء الأمر فيه على الشك - نحو قول
أبي تمام: [الطويل].

رُبِي شَفَعَتْ رِيحُ الصُّبَا لرياضها إلى المُرْنِ حتى جاذها وَهُوَ هامع⁽¹⁴¹⁾

(138) أوردها الجرجاني في أسرار البلاغة 300 دون نسبة.

(139) إنسان العين: سوادها.

(140) الجوزاء: من أبراج السماء، والمتطيق: الذي يشد وسطه بالنطاق.

(141) الربي: الأماكن المرتفعة، والضبا: ريح تهب من الشرق، والمزن: السحاب الأبيض، وجادها: أطرها، والهامع: السائل.

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبَنَ نَحْتَهَا حَبِيباً فَمَا تَزُقَا لَهُنَّ مَدَامُ⁽¹⁴²⁾
وقول أبي الطيب: [الكامل].

رَحَلَ الْعِزَاءُ بِرَحْلَتِي، فَكَأَنَّنِي أَتْبَعْتَهُ الْأَنْفَاسَ لِلتَّشْيِيعِ
علة تصعيد الأنفاس في العادة هي التحسر والتأسف، لا ما جَوَزَ أَنْ
يكون إياه، والمعنى: رحل عني العزاء بارتحالي عنك، أي: معه، أو
بسببه؛ فكأنه لما كان الصدر محل الصبر، وكانت الأنفاس تتصعد منه أيضاً:
صار العزاء وتنفس الصعداء كأنهما نزيلان، فلما رحل ذلك كان حقاً على
هذا أن يشيعه؛ قضاء لحق الصعبة.

[للتفريع]

ومنه التفريع، وهو: أن يثبت لمتعلق أمرٍ حكمٌ بعد إثباته لمتعلقٍ له
آخر، كقول الكمي⁽¹⁴³⁾: [البسيط].

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ نَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ
فرع من وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دماهم من
داء الكلب.

[للمدح بما يشبه الذم]

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان:

أَفْضَلُهُمَا أَنْ يَسْتَنَى مِنْ صِفَةِ ذِمٍّ مَنْفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً مَدْحٍ بِتَقْدِيرِ
دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني: [الطويل].

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفُهُمْ بِهِنَّ قُلُودٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ⁽¹⁴⁴⁾

(142) الغر: الأبيض، ترقاً: تجف.

(143) أبو المستهل الكمي بن زيد بن خنيس الأسدي، شاعر الهاشميين كوني (ت 126هـ).

(144) القلود: الشفقات، والقراع: التضارب.

أي: إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب؛ فأثبت شيئاً من العيب، على تقدير أن فلول السيف منه، وذلك مُحال؛ فهو في المعنى تعليقٌ بالمحال؛ كقولهم: «حتى يبيض القار».

فالتأكيد فيه من وجهين:

أحدهما: أنه كدعوى الشيء بيينة.

والثاني: أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلا أو نحوها؛ توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرجٌ مما قبلها، فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذا ذمٌ، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح؛ لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلابة.

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له، كقول النبي ﷺ: «أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش»⁽¹⁴⁵⁾.

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، لكنه باق على حاله لم يقدر متصلاً، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين، ولهذا قلنا: الأول أفضل. ومنه قول النابغة الجعدي: [الطويل].

فنتى كملت أخلاقه، غير أنه جواد؛ فما يُبقي من المال باقياً
وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَكًا سَلَكًا﴾
[الواقعة: 25 - 26] فيحتمل الوجهين.

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَكًا﴾ [مريم: 62] فيحتملها، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً، لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان

(145) انظر كشف الخفا للمجلوني 1/232، والشفا لمياض 1/178.

ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام، لولا ما فيه من فائدة الإكرام.

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب ثالث، وهو: أن يأتي الاستثناء فيه مفرغاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ آلٍ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 126] أي: وما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله.

ونحوه قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَقِفُونَ مِنْآ إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [المائدة: 59] فإن الاستفهام فيه للإنكار.

واعلم أن الاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني⁽¹⁴⁶⁾: [الطويل].

هو البدر، إلا أنه البحر زاخر سوى أنه الضُرغام، لكُنه الزُّنل⁽¹⁴⁷⁾

ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منقبة عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها، وكقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من يحسن إليه.

وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل.

وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم.

[لااستتباع]

ومنه الاستتباع، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول أبي الطيب: [الطويل].

(146) أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى، بديع الزمان الهمداني، أحد أئمة الكتاب صاحب «المقامات» المشهورة (ت 398هـ).

(147) الضرغام: الأسد، والزل: المطر الغزير.

نَهَبَتْ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ خَوَّيْتَهُ لَهُئْتُ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ
فإنه مدحه ببلوغه النهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه، بحيث لو ورت
أعمارهم لخلد في الدنيا، على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا
ونظامها؛ حيث جعل الدنيا مهنةً بخلوده.

قال علي بن عيسى الربيعي: وفيه وجهان آخران من المدح، أحدهما
أنه نهب الأعمار دون الأموال، والثاني أنه لم يكن ظالماً في قتل أحد من
مقتوليه؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون ببقائه.

[الإدماج]

ومنه الإدماج، وهو: أن يضمن كلامٌ سبق لمعنى معنى آخر، فهو أعمُّ
من الاستتباع، ومثاله قول أبي الطيب: [الوافر].

أَقْلَبَ فِيهِ أَجْفَانِي، كَأَنِّي أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا
فإنه ضمَّن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

وقول ابن المعتز في الخيري⁽¹⁴⁸⁾: [المنسرح].

قَدْ نَفَضَ الْعَاشِقُونَ مَا صَنَعَ الدَّهْرُ يَهْجُرُ بِالْوَانِهِمْ عَلَى وَرَقَةٍ
فإن الغرض وصف الخيري بالصفرة، فأدمج الغزل في الوصف.

وفيه وجه آخر من الحسن، وهو إيهام الجمع بين متنافيين أعني الإيجاز
والإطناب، أما الإيجاز فمن جهة الإدماج، وأما الإطناب فلأن أصل المعنى
أنه أصفر؛ فاللفظ زائد عليه لفائدة.

ومنه قول ابن نباتة: [الطويل].

وَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ فَمَنْ لِي بِخَلِّ أَوْدِغِ الْجِلْمِ عِنْدَهُ؟!

(148) الخيري: نوع من الورود أصفر اللون.

فإنه ضمن الغزل الفخر بكونه حليماً، المكنى عنه بالاستفهام عن وجود خلّ صالح لأن يودعه حلمه، وضمن الفخر بذلك - بإخراج الاستفهام مخرج الإنكار - شكوى الزمان لتغير الإخوان، حتى لو يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن، ونبه بذلك على أنه لم يعزم على مفارقة حلمه جملةً أبداً، ولكن إذا كان مريداً لوصل هذا المحبوب المستلزم للجهل المنافي للحلم؛ عزم على أنه إن وجد من يصلح لأن يودعه حلمه أودعه إياه؛ فإن الودائع تستعاد. قيل: ومنه قول الآخر يهنئ بعض الوزراء لما استوزر⁽¹⁴⁹⁾: [الطويل].

أبى دهرنا إسعافنا في نفوسنا وأسعفنا فيمن نحبّ ونكرم
فقلتُ له: نَعْمَاكَ فيهم أَيْمَهَا ودع أمرنا؛ إن المِهْمُ المقْدُمُ
فإنه أدمج شكوى الزمان وما هو عليه من اختلال الأحوال في التهئة.
وفيه نظر؛ لأن شكوى الزمان مصرّح بها في صدره، فكيف تكون مدمجة؟ ولو عكس فجعل التهئة مدمجة في الشكوى أصاب.

[التوجيه]

ومنه التوجيه، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور يسمى عمراً⁽¹⁵⁰⁾: [مجزوء الرمل].

خاط لي عَمُرُو قباء ليت عينيه سواء⁽¹⁵¹⁾

وعليه قوله تعالى ﴿وَأَمَّعَ عَيْنَ سَمْعٍ وَرَأَيْنَا﴾ [النساء: 46] قال الزمخشري: «غير مسمع» حال من المخاطب، أي اسمع وأنت غير مسمع، وهو قول ذو وجهين: يحتتمل الذم، أي: اسمع ما مدعواً عليك به لا سمعت؛ لأنه لو أُجيب دعوتهم عليه لم يسمع. فكان أصم غير مجاب ما

(149) قاتلها: عبد الله بن عبد الله بن طاهر.

(150) قاتل البيت: بشار بن برد.

(151) القباء: ثوب يوضع فوق الثياب.

تدعو إليه، ومعناه غير مسمع جواباً يوافقك، فكأنك لم تسمع شيئاً. أو
اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه، فسمعك عنه ناب.

ويجوز على هذا أن يكون «غير مسمع» مفعول «اسمع» أي: اسمع
كلاماً غير مسمع ليّاك؛ لأن أذنك لا تعيه نبوّاً عنه.

ويحتمل المدح، أي: اسمع غير مسمع مكروهاً من قولك: «أسمع
فلاناً فلاناً» إذا سبه.

وكذلك قوله: «راعنا» يحتمل «راعنا نكلمك» أي: ارقبنا وانتظرنا
ويحتمل شبه كلمة عبرانية، أو سريانية كانوا يتسابون بها، وهي «راعينا»
فكانوا سخريةً بالدين وهزاءً برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتمل، ينون به
الشتيمة والإهانة، ويظهرون به التوقير والاحترام.

ثم قال: فإن قلت: كيف جاؤوا بالقول المحتمل ذي الوجهين بعدما
صرحوا وقالوا: «سمعنا وعصينا؟» قلت: جميع الكفرة كانوا يواجهونه بالكفر
والعصيان، ولا يواجهونه بالسب ودعاء السوء، ويجوز أن يقولوه فيما بينهم،
ويجوز أن لا ينطقوا بذلك، ولكنهم لما لم يؤمنوا به جعلوا كأنهم نطقوا به.
قال السكاكي: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

ومنه الهزل الذي يبراد به الجد؛ فترجمته تغني عن تفسيره ومثاله قول
الشاعر⁽¹⁵²⁾: [الطويل].

إذا ما تَمِيسِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ: عَدُّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكُلُّكَ لِلضُّبِّ⁽¹⁵³⁾
ومنه قول امرئ القيس: [الطويل].

وقد عَلِمْتُ سَلَمَى وَإِنْ كَانَ بَغْلَهَا بِأَنَّ السَّتَى يَهْزِي وَلَيْسَ بِفَعَالٍ

(152) ينسب البيت لأبي نواس، وليس في ديوانه.
(153) الضب: حيوان صحراوي من الزخافات يشبه الحردون.

[تجاهل العارف]

ومنه تجاهل العارف، وهو - كما سماه السكاكي - سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجية⁽¹⁵⁴⁾: [الطويل].

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكٌ مُورَقاً كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ⁽¹⁵⁵⁾
والمبالغة في المدح في قول البحري: [البيسط].

الْمُنْعُ بَزَقَ سَرَى، أَمْ ضَوْءٌ يَصْبَحُ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي⁽¹⁵⁶⁾
أَوْ فِي الذَّمِّ كَقَوْلِ زَهِيرٍ: [الوافر].

وَمَا أَذْرِي - وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي - أَقْصَوْمٌ أَلْ جِضْفَنٍ أَمْ نِسَاءً⁽¹⁵⁷⁾
والتدله في الحب في قول الحسين بن عبد الله: [البيسط].

بِاللهِ يَا ظَبَايِثَ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ⁽¹⁵⁸⁾
وقول ذي الرُّمَّة: [الطويل].

أَيَا ظَبِيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَّاجِلٍ وَبَيْنَ الثَّقَا آتَبٍ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ⁽¹⁵⁹⁾؟

والتحقير في قوله تعالى في حق النبي ﷺ حكايةً عن الكفار ﴿هَلْ نَدْكُرْ عَلَى رِجْلِ يَنْتَشِرْ إِذَا مُزِقَّتْ كُلُّ مُزَقِّي إِيَّكُمْ لَيْ خَلْقٍ جَكْدِيذٍ﴾ [سبا: 7] كان لم يكونوا يعرفون عنه إلا أنه رجلٌ ما.

والتعريض في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَوْ يَبَاكُم لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: 24].

(154) هي ليلى بنت طريف ترثي أخها.

(155) الخابور: اسم نهر بالعراق.

(156) الضاحي: الواضح.

(157) إخال: أظن.

(158) القاع: الأرض المستوية.

(159) الوعساء: المكان الرملي المرتفع اللين، جلاجل والثقا: أسماء أماكن.

وفي مجيء هذا اللفظ على الإيهام فائدة أخرى، وهي أنه يبعث المشركين على الفكر في حال أنفسهم وحال النبي ﷺ والمؤمنين، وإذا فكروا فيما هم عليه: من إغارات بعضهم على بعض، وسبي ذراريهم، واستباحة أموالهم، وقطع الأرحام، وإتيان الفروج الحرام، وقتل النفوس التي حرم الله قتلها، وشرب الخمر التي تذهب العقول، وتحسن ارتكاب الفواحش، وفكروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنون عليه: من صلة الأرحام، واجتناب الآثام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإطعام المساكين، وبر الوالدين، والمواظبة على عبادة الله تعالى؛ علموا أن النبي عليه السلام والمسلمين على هدى، وأنهم على الضلالة، فبعثهم ذلك على الإسلام، وهذه فائدة عظيمة.

لأنقول بالموجباً

ومنه القول بالموجب، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم له أو في انتفائه عنه، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَّا الْأَذَلَّ وَلَئِنَّ الْعِزَّةَ لِرَسُولِهِ وَلِلمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: 8] فإنهم كنوا بالأعز عن فريقهم، وبالأذل عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز الإخراج فأنبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، من غير تعرض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه، كقوله⁽¹⁶⁰⁾: [الخفيف].

قلْتُ: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مِرَاراً قال: ثَقُلْتُ كاهيلي بالأيادي⁽¹⁶¹⁾

(160) قالهما: محمد بن إبراهيم الأسدي.

(161) الكاهل: أعلى الظهر.

قلت: طوّلْتُ، قال: لا، بل تَطَوَّلْتُ وأبرمتُ، قال: حَبِلَ ودادي⁽¹⁶²⁾
والاستشهاد بقوله: «ثقلت» و«أبرمت» دون قوله: «طوّلْتُ».

ومنه قول القاضي الأرجاني: [الرمل].

غَالَطَنِي إِذْ كَسَتْ جِسْمِي الضُّنَا كَسَوَةَ عَرْتُ مِنَ اللَّحْمِ الْعِظَامِ⁽¹⁶³⁾
ثم قالت: أنت عندي في الهوى مثلُ عَيْنِي، صَدَقْتُ، لَكِنْ سَقَامَا
وكذا قول ابن دويدة المغربي من أبيات يخاطب بها رجلاً أودع بعض
القضاة مالا فادعى القاضي ضيعته: [الكامل].

إن قال: قد ضاعت؛ فيصدق؛ إنها ضاعت، ولكن منك يعني لو تعي
أوقال: قد وقعت، فيصدق؛ إنها وقعت، ولكن منه أحسن موقع
وقريب من هذا قول الآخر⁽¹⁶⁴⁾: [الوافر].

وَإِخْوَانٍ حَسَبَتْهُمْ ذُرُوعَا فكَانُوها، وَلَكِنْ لِلْأَعَادِي
وَجَلَّتْهُمْ سِهَاماً صَائِبَاتٍ فكَانُوها، وَلَكِنْ فِي نَوَادِي
وَقَالُوا: قَدْ صَفَّتْ مَنَا قُلُوبٌ لَقَدْ صَدَقُوا، وَلَكِنْ مِنْ وَدَادِي
والمراد البيتان الأولان، ولك أن تجعل نحوهما ضرباً ثالثاً.

[للامتراد]

ومنه الأطراد، وهو: أن يأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه، على
ترتيب الولادة، من غير تكلف في السبك، حتى تكون الأسماء في تحدّرها
كالماء الجاري في أطّارده بسهولة انسجامه.

(162) تطوّلت: تكزمت، وأبرمت: أضجرت، وقلت الحبل.

(163) الضنى: النحافة.

(164) قاله: علي بن فضال بن علي المجاشعي القيرواني (ت 479هـ).

كقول الشاعر⁽¹⁶⁵⁾: [الكامل].

إن يقتلوك فقد ثلثتُ عُروشهم بعُتْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ⁽¹⁶⁶⁾

وقول دريد بن الصمة: [الطويل].

قتلنا بعبد الله خيرَ لِدَائِهِ ذُؤَابَ بْنَ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ قَارِبٍ⁽¹⁶⁷⁾

وفيه تعرض للمقتول به، ولشرف المقتول، قيل: لما سمعه عبد الملك بن مروان قال: لولا القافية لبلغ به آدم.

ومنه قول النبي ﷺ: «الكریم ابن الکریم ابن الکریم ابن الکریم، یوسف بن یعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»⁽¹⁶⁸⁾.

(165) قائله: أبو ذؤاب ربيعة بن ذؤاب الأسدي، انظر دلائل الإعجاز 196.

(166) ثلث العرش: هدمه.

(167) اللدات: المماثلون في السن.

(168) البخاري 224/4، الترمذي (3116)، أحمد 2/332.

[المحسنات اللفظية]

[الجناس]

وأما اللفظي فمنه: الجناس بين اللفظين. وهو: تشابههما في اللفظ. والتام منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها. فإن كانا من نوع واحد - كاسمين - سمي مائلاً، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يُفَسِّرُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِنَأْتِيَ حَبْرَ مَسَاعِدٍ﴾ [الروم: 55] وقول الشاعر⁽¹⁶⁹⁾: [المديد].

حَدَّقَ الْأَجَالِ أَجَالٌ وَالْهَوَى لِلْمَرْءِ قُتَالٌ

الأول جمع أجَلٍ بالكسر، وهو القطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أجَلٍ والمراد به منتهى الأعمار، وقول أبي تمام: [الطويل].
إذا الْخَيْلُ جَابَتْ فَسُطِّلَ الْحَرْبِ صُدْعُوا صُدُورُ الْعَوَالِي فِي صُدُورِ الْكَتَائِبِ⁽¹⁷⁰⁾
وإن كانا من نوعين - كاسم وفعل - سمي مستوفى، كقول أبي تمام أيضاً: [الكامل].

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَخْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَنَحْوَهُ قَوْلُ الْآخِرِ⁽¹⁷¹⁾: [الطويل].
وَسَمِيئُهُ يَخْيَى لِيَخْيَا، فلم يكن إلى زُدَّ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ سَبِيلٌ

(169) قائله: أبو سعيد عيسى بن خالد المخزومي.

(170) القسطل: النبار، صَدْعُوا: حَطَمُوا، الْعَوَالِي: أعالي الزمّاح.

(171) قائله: محمد بن كناسة الأسدي.

والتام أيضاً إن كان أحد لفظيه مركباً سمي جناس التركيب.

ثم إن كان المركب منهما مركباً من كلمة وبعض كلمة سمي مرفوعاً،
كقول الحريري: [الطويل].

وَلَا تَلْهُ عَنْ تَذْكَارِ ذُنُوبِكَ، وَابْكِيهِ بِذَمِّعٍ يُحَاكِي الْوَيْلَ خَالَ مُصَابِهِ⁽¹⁷²⁾

وَمَثُلَ لَعِينِكَ الْجِمَامَ وَوَقَعَهُ وَزَوْعَةً مَلَقَاً وَمَطْعَمَ صَابِهِ⁽¹⁷³⁾

وإلا؛ فإن اتفقا في الخط سمي متشابهاً، كقول أبي الفتح البستي⁽¹⁷⁴⁾:
[المتقارب].

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ فَذَعُهُ، فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبِهِ⁽¹⁷⁵⁾

وإن اختلفا سمي مفروقاً، كقول أبي الفتح أيضاً: [مجزوء الرمل].

كَلِّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ، وَلَا جَامَ لَنَا⁽¹⁷⁶⁾

مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْجَا لَوْ جَامِلَنَا

وقول الآخر⁽¹⁷⁷⁾: [الكامل].

لَا تُغْرِضُنْ عَلَى الرُّوَاةِ قَصِيدَةً مَا لَمْ تَبَالِغْ قَبْلُ فِي تَهْذِيبِهَا

فَمَتَى عَرَضْتَ الشُّعْرَ غَيْرَ مَهْذُوبٍ عَدُوهُ مِنْكَ وَسَاوِساً تَهْذِي بِهَا

ووجه حسن هذا القسم - أعني التام - حسن الإفادة، مع أن الصورة
صورة الإعادة. وإن اختلفا في هيات الحروف فقط؛ سمي محرفاً.

ثم الاختلاف قد يكون في الحركة فقط، كالْبُرْدِ والْبَرْدِ في قولهم:

(172) الويل: المطر الغزير.

(173) الجمام: الموت، والزوعة: الفزع، والضاب: نوع من الأشجار مَرَّ المذاق.

(174) أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي، شاعر كاتب (ت 400م).

(175) ذو هبة: ذو عطية.

(176) الجام: الكأس.

(177) قاله: أبو عمر بن علي المطوعي من شعراء يتيمة الدهر.

«جَبُّهُ الْبُزْدُ» وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ فَأَنْظَرَ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الصافات: 72 - 73].

قال السكاكي⁽¹⁷⁸⁾: وكقولك: «الجهول إما مُفْرِطٌ أو مُفْرَطٌ» والمشدد في هذا الباب يقوم مقام المخفف نظراً إلى الصورة، فاعلم.

وقد يكون في الحركة والسكون، كقولهم: «البدعة شَرُّكَ الشَّرِّكَ» وقول أبي العلاء: [البسيط].

والْحُسْنُ يظهر في بَيْتَيْنِ رَوْنَقُهُ بَيْنَ مِنَ الشَّعْرِ، أو بَيْنَ مِنَ الشَّعْرِ⁽¹⁷⁹⁾

[الجناس الناقص]

وإن اختلفا في أعداد الحروف فقط؛ سمي ناقصاً، ويكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ أَلْثَقُ، وَالنَّهَارِ إِنْ رَيْكَ يَوْمَئِذٍ أَلْسَنُ﴾ [القيامة: 29 - 30].

أو في الوسط، كقولهم: «جدي جهدي».

أو في الآخر، كقول أبي تمام: [الطويل].

يَسْمُدُونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصِمٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضٍ⁽¹⁸⁰⁾
وقول البحري: [الطويل].

لَيْسَ صَدَقْتُ عَنَّا فَرُبْتُ أَنفُسٍ صَوَادٍ إِلَى تِلْكَ الْوُجُوهِ الصَّوَادِفِ⁽¹⁸¹⁾

(178) مفتاح العلوم 539.

(179) روثقه: حسنه.

(180) العواصي: الأبيّة، والمعواصم: المانعة، وتصول: تقهر، والقواضي: القاتلة، والقواضب: القاطعة.

(181) صددت: أعرضت، صواد: عطشى، والصّوادف: الشّعريّة.

ومنه ما كتب به بعض ملوك المغرب⁽¹⁸²⁾ إلى صاحب له يدعوهُ إلى مجلس أُسِّي له: [الخفيف].

أبها صاحبُ الذي فارقت عَيْنِي ونُقِسي منه السَّنا والسَّناء⁽¹⁸³⁾
نحن في المجلس الذي يَهَبُ الراحة والمَسَمَحُ الغِنَى والغِناء⁽¹⁸⁴⁾
نُعْطِي التي تُنْسي من الدُّلَّة والرِّقَّة والهوى والهواء
فأُتِيهِ تُلْفٍ راحةً ومُحَيِّاً قد أعدا لك الحيا والحياء⁽¹⁸⁵⁾
وربما سمي هذا القسم - أعني الثالث - مطرّفاً.

وجه حسنه أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة - كالميم من عواصم - أنها هي التي مضت، وإنما أُتِي بها للتأكيد، حتى إذا تمكن آخرها في نفسك، ووعاه سمعك؛ انصرف عنك ذلك التوهم؛ وفي هذا حصول الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها.

والوجه الثاني: أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد كقول الخنساء:
[مجزوء الكامل].

إن البُكاء هو السُّفَا ء من الجوى بين الجوانح⁽¹⁸⁶⁾
وربما سمي هذا الضرب مذيلاً.

وإن اختلفا في أنواع الحروف اشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف.

ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمي الجنس مضارعاً.

(182) قاله: المعتمد بن عباد أحد ملوك الطوائف الشعراء.

(183) السنا: الضوء، والسنا: الملو.

(184) الزاحة: كف اليد، والمسَمَح: الأذن.

(185) الحيا: المطر والمراد به الهبات الكثيرة.

(186) الجوى: شدة الوجد، والجوانح: الفلوع.

ويكونان إما في الأول، كقول الحريري: «بيني وبين كئي ليل دامس وطريق طامس»⁽¹⁸⁷⁾.

وإما في الوسط، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوُونَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: 26]. وقول بعضهم: «البرايا أهداف البلايا».

وإما في الآخر، كقول النبي ﷺ: «الخييل معقود بنواصيها»⁽¹⁸⁸⁾ الخير إلى يوم القيامة»⁽¹⁸⁹⁾.

وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقاً.

ويكونان أيضاً إما في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾⁽¹⁹⁰⁾ [الهمزة: 1] وقول بعضهم: «رب وضي غير رضي»⁽¹⁹¹⁾ وقول الحريري: «لا أعطي زمامي لمن يخفر زمامي»⁽¹⁹²⁾.

وإما في الوسط، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ الْمَوْتُ وَمَا كُنْتُمْ تَمَرِّحُونَ﴾ [غافر: 75]. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْغَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 7 - 8].

وإما في الآخر كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾ [النساء: 83]. وقول البحري: [الخفيف].

هَلْ لِمَا فَاتَ مِنْ تَلَاثٍ تَلَاثٍ أَمْ لِشَاكٍ مِنَ الصَّبَابَةِ شَافِي

(187) الكن: البيت، والذامس: المظلم، والطامس: غير الواضح.

(188) النواصي: جمع ناصية وهي مقدم الرأس.

(189) البخاري 4/34، مسلم: زكاة 6، الترمذي (1636).

(190) الهمزة: الذي يتأب التأس، واللمزة: الذي يعيب التأس.

(191) الرضي: مشرق الوجه.

(192) الذمام: العهد.

أجناس القلب

وإن اختلفا في ترتيب الحروف سمي جناس القلب، وهو ضربان:

- 1 - قلب الكل: كقولهم: «حسامه فتح لأوليائه، حتف لأعدائه».
 - 2 - وقلب البعض: كما جاء في الخبر: «اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا»⁽¹⁹³⁾ وقول بعضهم: «رحم الله امرأ أمسك ما بين فكيه، وأطلق ما بين فكيه» وعليه قول أبي الطيب: [الوافر].
مَمْنَعَةٌ مَمْنَعَةٌ زِدَا حُ يُكَلِّفُ لَفْظُهَا الطَّيْرُ الْوُقُوعَا⁽¹⁹⁴⁾
- وإذا وقع أحد المتجانسين جناس القلب في أول البيت، والآخر في آخره؛ سمي مقلوباً معجناً.

وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر سمي مزدوجاً، ومكرراً، ومردداً، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتٌ يَغِيْزُ﴾ [النمل: 22] وما جاء في الخبر: «المؤمنون هينون لينون»⁽¹⁹⁵⁾ وقولهم: «من طلب وجد وجد» وقولهم: «من قرع باباً ولج ولج» وقولهم: «النبذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم» وقوله⁽¹⁹⁶⁾: [الطويل].

يَسُدُّونَ مِنْ أَيْدِي غَوَاصٍ غَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاصٍ قَوَاصِبٍ
واعلم أنه يلحق بالجناس شيان:

أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ أَلْفَيْسِرٍ﴾ [الروم: 43] وقوله تعالى: ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ﴾ [الواقعة: 79] وقول النبي ﷺ: «الظلم ظلمات يوم القيامة»⁽¹⁹⁷⁾ وقول الشافعي رضي الله عنه وقد سئل

(193) أحمد 3/3، كثر العمال 3714.

(194) الممنعة: المحمية، والرداح: كبيرة الأرداف.

(195) مشکاة المصابيح (5086)، كثر العمال (693).

(196) سبق شرحه.

(197) البخاري 3/169، الترمذي (2030)، أحمد 2/137.

عن النبيذ «أجمع أهل الحرمين على تحريمه» وقول أبي تمام: [الطويل].

فيا دمع أنجدي على ساكني نجدي⁽¹⁹⁸⁾

وقول البحتري: [الكامل].

يغشى عن المجد الغيبي، ولن ترى في مؤذد أرباً لغير أريب⁽¹⁹⁹⁾

وقول محمد بن وهيب⁽²⁰⁰⁾: [الطويل].

فسمت صروف الدهر بأساً وناثلاً فمالك مؤثور، وسيفك واطر⁽²⁰¹⁾

والثاني: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به،

كقوله تعالى: ﴿أَنَّا نَلْقَىٰ إِلَى الْأَرْضِ أَرْسِيًّا مَّوْضِعًا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾

[التوبة: 38] وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾⁽²⁰²⁾ [الشعراء: 168]

وقوله تعالى: ﴿وَرَجَى الْجَنَّةَ دَانٍ﴾ [الرحمن: 54].

وقول البحتري: [الخفيف].

وإذا ما رياح جودك هبت صار قول العذول فيها هباء⁽²⁰³⁾

لذة العجز على الصدر

ومنه: رد العجز على الصدر، وهو في النشر: أن يجعل أحد اللفظين

المكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما، في أول الفقرة، والآخر في

آخرهما، كقوله تعالى: ﴿وَمَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الأحزاب: 37]

وقولهم: «الحيلة ترك الحيلة» وكقولهم: سائل اللثيم يرجع ودمعه سائل،

(198) صدره: وأنجلتم من بعد اتهام داركم.

(199) يغشى عنه: لا يبصره، والأرب: الحاجة.

(200) أبو جعفر محمد بن وهيب الحميري، شاعر عباسي مطبوع (ت نحو 225م).

(201) صروف الدهر: حوادثه، ناثلاً: عطاة، الواطر: الأخذ بالثأر.

(202) من القالين: من المهاجرين.

(203) العذول: اللثيم.

وكقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ كَانُمْ عَنْكَ﴾ [نوح: 10] وكقوله تعالى: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168].

وفي الشعر: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر الثاني.

فالأول كقوله⁽²⁰⁴⁾: [الطويل].

سريع إلى ابنِ العمِّ يَلْطِمُ وجهه
وليس إلى داعي السَّدَى بِسَرِيع
ونحوه قول الآخر: [الكامل].

سُكْرَانِ: سُكْرٌ هَوِي، وَسُكْرٌ مُدَامَةٌ
أَتَى يُفْبِقُ قَتَى به سُكْرَانِ؟¹⁹
والثاني كقول الحماسي⁽²⁰⁵⁾: [الوافر].

تَمَتَّعَ بِنِ شَمِيمٍ عَزَارٍ نَجْدٍ
فَمَا بعد العِشِيَّةِ مِنْ عَزَارٍ⁽²⁰⁶⁾
ونحوه قول أبي تمام: [الوافر].

ولم يحفظ مُضَاعُ المجد شَيْءٌ
من الأشياءِ كالمالِ المُضَاعِ
والثالث كقوله أيضاً⁽²⁰⁷⁾: [الطويل].

وَمَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الكَوَاعِبِ مُغْرَمًا
فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ القَوَاضِبِ مَغْرَمًا⁽²⁰⁸⁾
والرابع كقول الحماسي⁽²⁰⁹⁾: [الطويل].

وإن لم يكن إلا مَعْرُجٌ سَاعَةٍ
قليلاً؛ فإني نافع لي قليلاً⁽²¹⁰⁾

(204) سبق تخريجه.

(205) قاله: الصمة بن عبد الله القشيري.

(206) المرار: الترجس البري.

(207) قاله: أبو تمام، وهو في ديوانه 276.

(208) البيض الكواعب: الفتيات البيض اللواتي نهدت ألباؤهن، والبيض القواضب: السيوف القواطم.

(209) قاله: ذو الرمة.

والخامس كقول القاضي الأرجاني: [الوافر].

دعائي مِنْ مَلَامِكُما سَفاهاً فداعي الشوق قَبْلَكُمُ دعائي
وقول الآخر: [الخفيف].

سَلْ سَبِيلاً فيها إلى راحة النفس سِ بِزَاحِ كأنها سلسبيل⁽²¹¹⁾
وقول الآخر⁽²¹²⁾: [الطويل].

ذوائبُ سودٌ كالعناقيد أُرْسِلَتْ فَمِنْ أَجلِها منها النفوس ذوائبُ⁽²¹³⁾
والسادس كقول الآخر⁽²¹⁴⁾: [الكامل].

وإذا البلبَلُ أَفصَحَتْ بلغاتها قَائِبِ البلبَلِ باخْتِساءِ بلبَلِ⁽²¹⁵⁾
والسابع كقول الحريري: [الوافر].

فَمَشْغُوفٌ بِآياتِ المَثْنِي وَمَفْشُوفٌ بِرِزَاتِ المَثْنِي⁽²¹⁶⁾
والثامن كقول القاضي الأرجاني: [السريع].

أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فلاح لي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ قَلاح
والتاسع كقول البحتري: [الوافر].

ضرائبُ أَبْذَغَتْها في السَماح فَلَمَسْنا نرى لك فيها ضريباً⁽²¹⁷⁾
والعاشر كقول امرئ القيس: [الطويل].

(210) مَرَّج: وقوف.

(211) السلسيل: الماء العذب.

(212) قائله: أبو الحسن برهان الدين علي بن بكر المرغيناني (593هـ).

(213) الذوائب: شعر مقمّم الرأس.

(214) قائله: الثعالبي صاحب «بيتة الدهر».

(215) البلبَلُ الأولي: الطيور المعروفة، والثانية: الأحزان، والثالثة: جمع بلبل وهو قناة إيريقي الخمر.

(216) المثنائي الأولي: القرآن، والثانية: أوتار العزف.

(217) ضرائب: طبائع، والضريب: المماثل.

إذا المرء لم يَخْزُنْ عليه لسانه فليس على شيء سواه يَخْزُنْ
وقول أبي العلاء المعري: [البسيط].

لو اختصرتم من الإحسان زُرْتَكُمْ والعَذْبُ يَهْجُرُ للإفراط في الخَصْرِ⁽²¹⁸⁾
والحادي عشر كقول الآخر⁽²¹⁹⁾: [الكامل].

فَدَعَ الوعيد؛ فما وعيدك ضائري أَطَيْنُ أجنحة الذبابِ بضير؟!⁽²²⁰⁾
والثاني عشر كقول أبي تمام: [الكامل].

وقد كانت البيضُ القواضبُ في الوَعَى بَوَاتِرَ فهي الآنَ من بَعْدِهِ بُتْرَ⁽²²¹⁾

[المسجع]

ومنه المسجع، وهو: تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهذا
معنى قول السكاكي⁽²²²⁾: «الإسجاع في النثر كالقوافي في الشعر».

وهو ثلاثة أضرب: إن اختلفا في الوزن فهو المسجع المطرف، كقوله
تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: 13 - 14].

والأ؛ فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ، أو أكثر ما فيها،
مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية؛ فهو الترصيع، كقول الحريري:
«فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه»، وكقول
أبي الفضل الهمداني: «إن بعد الكدر صفواً، وبعد المطر صحواً»، وقول
أبي الفتح البستي: «ليكن إقدامك توكلاً، وإحجامك تأملاً».

والأ؛ فهو المسجع المتوازي، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مُّزْمُوعٌ وَأَكْرَابٌ

(218) الخصر: البرد.

(219) قتله: عبد الله بن محمد بن أبي عينة، انظر دلائل الإعجاز 106.

(220) ضائري: مؤذ لي.

(221) البواتر: القواطع، والبتر: بمعنى منكسرات.

(222) مفتاح العلوم 542.

مَرْسُوعَةٌ ﴿[الغاشية: 13 - 14] وفي دعاء النبي ﷺ: «اللهم إني أدركُ»⁽²²³⁾ بك في نحورهم، وأعوذ بك من شرورهم»⁽²²⁴⁾.

وشرط حسن السجع اختلاف قرينته في المعنى كما مر، لا كقول ابن عباد في مهزومين: «طاروا واقين بظهورهم صدورهم، وبأصلاهم نحورهم» قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، كقوله تعالى: ﴿فِي سِنِّهِ تَحْصُورٌ وَطَلْحٌ مَنُصُورٌ وَطَلْحٌ مَمْدُورٌ﴾⁽²²⁵⁾ [الواقعة: 28 - 30] ثم ما طالت قرينته الثانية، كقوله: ﴿وَالنَّجِيرُ إِذَا هَوِيَ مَا صَلَّ صَاحِبُكَ وَمَا غَوَى﴾ [النجم: 1 - 2] أو الثالثة، كقوله تعالى: ﴿خُذُوا قُلُوبَهُمْ ثَرًّا لِلَّيْلِمْ صَلَوةً﴾⁽²²⁶⁾ [الحاقة: 30 - 31] وقول أبي الفضل الميكالي⁽²²⁷⁾: «وله الأمر المطاع والشرف اليفاع»⁽²²⁸⁾، والعرض المصون والعال المضاع».

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَيْرٌ إِلَّا آلَذِينَ مَآسُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: 1 - 3].

ولا يحسن أن تولى قرينة قرينة أقصر منها كثيراً؛ لأن السجع إذا استوفى أمدّه من الأولى لطولها، ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيراً، يكون كالشيء المبتور ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها. والذوق يشهد بذلك، ويقضي بصحته.

ثم السجع إما قصير، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْبًا فَأَلَمِ يَكُنْ عَصَا﴾⁽²²⁹⁾ [المرسلات: 1 - 2].

(223) أدرك: أدفع.

(224) أحمد 4/424، سنن البيهقي 9/152، بلفظ (اللهم إني أجعلك...).

(225) المخضود: ليس فيه شوك.

(226) صلوة: أدخلوه.

(227) أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الميكالي، أمير من الكتاب الشعراء (ت 436هـ).

(228) اليفاع: العالي.

(229) المرسلات عرفاً: الرياح المتتابعة.

أو طويل كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكُمْ كَعِيرًا أَفْهَمْتُمْ وَلَسْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَالْحَكْمِ اللَّهُ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ اتَّعَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَقَلِيلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ يَقُولُ اللَّهُ أَمْثَلُ أَمْثَرًا كَمَا مَقُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الأنفال: 43 - 44].

أو متوسط، كقوله تعالى: ﴿أَقْتَرَبَ الْسَّاعَةُ وَأُنْشِقُ الصَّغَرُ وَإِنْ يَرَوْا ءَايَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَعِجِرٌ﴾ [القمر: 1 - 2].

ومن لطيف السجع قول البديع الهمداني من كتاب له إلى ابن فريقون: «كتابي والبحر وإن لم أره؛ فقد سمعت خبره، والليث وإن لم ألفه؛ تصورت خلقه، والملك العادل وإن لم أكن لقيته، قد لقيني صيته، ومن رأى من السيف أثره، فقد رأى أكثره».

واعلم أن فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفاً عليها؛ لأن الغرض أن يُزَاجَ بينها، ولا يتم ذلك في كل صورة إلا بالوقف، ألا ترى أنك لو وصلت قولهم: «ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آت» لم يكن بدٌ من إجراء كل من الفاصلتين على ما يقتضيه حكم الإعراب، فيفوت الغرض من السجع؟ وإذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للزدواج في قولهم: «إني لآتيه بالغدايا والعشايا» أي: بالغدوات؛ فما ظنك بهم في ذلك؟

وقيل: إنه لا يقال: في القرآن أسجاع، وإنما يقال: فواصل.

وقيل: السجع غير مختص بالنثر، ومثاله من الشعر قول أبي تمام: [الطويل].

تَجَلَّى به زُنْشِي، وَأَثَرَتْ به يَدِي وفَاضَ به ثَمْئِي، وَأَوَزَى به زُنْئِي⁽²³⁰⁾
وكذا قول الخنساء: [البسيط].

(230) التمد: الماء القليل، أوري: أخرج النار، والزند: عود يحك بأخر لتستخرج به النار.

حامي الحقيقة، محمود الخليفة، منه
وكذا قول الآخر: [الكامل].

ومكارم أوليتها مُتَبَرِّعا وجرائم ألفتها مُتَوَزَّعا⁽²³¹⁾
وهو ظاهر التكلف، وهذا القائل لا يشترط التقفية في العروض
والضرب، كقوله⁽²³²⁾: [الوافر].

وَرَزْدُ نَدَى فَوَاضِلِهِ وَرِيٌّ وَرَزْدُ رَيْى فُضَائِلِهِ نَضِيرُ
ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير، وهو: أن يجعل كل
من شطري البيت سجعاً مخالفاً لأختها، كقول أبي تمام: [البسيط].

تَدْبِيرُ مُفْتَضَمٍ بِاللَّهِ، مُنْتَقِمٍ اللهُ، مُرْتَغِبٍ فِي اللهِ، مُرْتَقِبٍ
ومنه ما يسمى التصريح، وهو: جعل العروض مقفاة تقفية الضرب،
كقول أبي فراس: [الوافر].

بِأَطْرَافِ الْمُتَقَفَّةِ الْعَوَالِي تَفَرَّدْنَا بِأَوْسَاطِ الْمَعَالِي⁽²³³⁾
وهو ما استحسِن، حتى إن أكثر الشعر صرَّع البيت الأول منه ولذلك
متى خالفت العروض الضرب في الوزن؛ جاز أن تجعل موازنة له إذا كان
البيت مصرعاً، كقول امرئ القيس: [الطويل].

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً إِلَيْهَا الظَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَنْعَمُنْ مَنْ كَانَ فِي الْفُضْرِ الْخَالِي⁽²³⁴⁾م
أتى بعروض الطويل «مفاعيلن» وذلك لا يصح إذا لم يكن البيت
مصرعاً، ولهذا خطئ أبو الطيب في قوله: [الطويل].
تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَمَنْطَقُهُ حُكْمٌ وَبَاطِنُهُ دِينٌ، وَظَاهَرُهُ ظَرْفٌ

(231) أوليتها: فعلتها، متوزعاً: متقففاً.

(232) قائله: أبو الفتح المبرزني.

(233) المتقففة: الزمّاح المقزّمة.

(234) عِمَّ صباحاً: تحية الصباح في الجمالية، وعم أصلها أنعم.

ومنه الموازنة، وهي: أن تكون الفاصلتان متساويتين في الوزن دون التقفية، كقوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتُ مَصْهُوفَةً وَرَأَيْتُ مِثْقَالَ﴾ (235) [الغاشية: 15 - 16].

فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المماثلة، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَهُمَا الْقَبْرَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: 117 - 118] وقول أبي تمام: [الطويل].

مَهَا الْوَحْشِ، إِلَّا أَنْ هَانَا أَوَانِسُ قَتَا الْخَطَّ، إِلَّا أَنْ تَلَكْ دَوَابِلُ (236) وقول البحرى: [الطويل].

فَأَخْبِمْ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْعَمًا وَأَقْدِمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبًا ومنه القلب، كقولك: أرضٌ خضراء، وقول عماد الدين الكاتب (237) للقاضي الفاضل (238): «سر فلا كبا» (239) بك الفرس» وجواب القاضي: «دام علا العماد» وقول القاضي الأرجاني: [الوافر].

مَوْدُّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ قَوْلٍ وَمَنْ كُلُّ مَوْدُّتِهِ تَدُومُ؟ وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَالٍ﴾ [الأنبياء: 33] وفيه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: 3]. ومنه التشريع، وهو: بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدة منهما، كقول الحريري: [الكامل].

يا خاطب الدنيا الدنية، إنها شَرُّكَ الرَّذَى، وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ (240) الأبيات . . .

(235) النحاش: الوسائل الصغيرة، والزراي: السجاد.

(236) سبق شرح الشاهد.

(237) أبو عبد الله محمد بن محمد، عماد الدين الكاتب الأصفهاني، مؤرخ عالم بالأدب (ت 596هـ).

(238) عبد الرحيم بن علي بن سعيد اللخمي، المعروف بالقاضي الفاضل، وزير من أئمة الكتاب (ت 596هـ).

(239) كبا: تعمر.

(240) الشوك: المصيدة، والقراءة: المستقر.

ومنه لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يجيء قبل حرف الروي وما في معناه من الفاصلة ما ليس يلزم في مذهب السجع، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ وَلِأَخْوَانِهِمْ يَمُدُّهُمْ فِي الْكَلْبِ شُرٌّ لَا يُفْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 201 - 202] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 9 - 10].

وقول الشاعر⁽²⁴¹⁾: [الطويل].

سأشكرُ عُمرًا إن تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي أبادِي لَمْ تُغْنِ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَتَى غَيْرُ مُحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهِرِ الشُّكُورِ إِذَا التَّعَلُّ زَلَّتْ
رَأَى خَلْقِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَائِهَا فَكَانَتْ قَدَى عَيْنِي حَتَّى تَجَلَّتْ⁽²⁴²⁾
وقول الآخر⁽²⁴³⁾: [الطويل].

يقولون: في البستان للعَيْنِ لَذَّةٌ وفي الخمرِ والماءِ الذي غَيْرُ آبِ⁽²⁴⁴⁾
إِذَا شَبَّتْ أَنْ تَلْقَى الْمُحَابِسِينَ كُلَّهَا ففِي وَجْهِهِ مِنْ تَهْوَى جَمِيعِ الْمُحَابِسِ
وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضًا، كقول الحريري: «وما أشتاز العسلُ مَنْ اختَارَ الكسلُ»⁽²⁴⁵⁾.

وأصل الحسن في جميع ذلك - أعني القسم اللفظي - كما قال الشيخ عبد القاهر؛ هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني؛ فإن المعاني إذا أرسلت على سجيتهما، وترك ما تريد؛ طلبت لأنفسها الألفاظ، ولم تكتس إلا ما يليق بها، فإن كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب: [الطويل].

إِذَا لَمْ تُشَاهِدْ غَيْرَ حَسَنِ شَيْئَاتِهَا وَأَعْضَائِهَا؛ فَالْحَسَنُ عَنْكَ مُغَيَّبٌ⁽²⁴⁶⁾

(241) سبق تخريجه.

(242) الحَلَّة: الحاجة، والقَلَى: الوسخ الذي يكون بالعين، تجلَّت: انكشفت.

(243) ينسب البيت لابن المعتز وللمعري.

(244) الماء الأسن: الماء المتغير.

(245) أشتاز العسل: جنَّاه.

(246) الشية: الوضع يكون في الذابة يخالف لونها الأصلي.

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع على أن ينسى أنه يتكلم ليفهم، ويقول لبيّن، ويختل إليه أنه إذا جمع عدّة من أقسام البديع في بيت؛ فلا ضير أن يقع ما عناء في عمياء⁽²⁴⁷⁾ وأن يوقع السامع من طلبه في خبط عشواء⁽²⁴⁸⁾.

لخاتمة فن البديع

هذا ما تيسر - بإذن الله تعالى - جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها فيه بعض المصنفين.

1 - منها ما يتعين إهماله لأحد سببين:

لعدم دخوله فن البلاغة، نحو ما يرجع في التحسين إلى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو من التكلف، ككون الكلمتين مائثلتين في الخط، وكون الحروف منقطعة، ونحو ما لا أثر له في التحسين، كما يسمى الترديد.

أو لعدم جدواه، نحو ما يوجد في كتب بعض المتأخرين مما هو داخل فيما ذكرناه، كما سماه الإيضاح؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الإطناب، أو خلط فيه. كما سماه حسن البيان.

2 - ومنها ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة، وهو شيان:

أحدهما: القول في السرقات الشعرية، وما يتصل بها.

والثاني: القول في الابتداء، والتخلص، والانتها.

فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب.

(247) العمياء: المتاهة.

(248) خبط عشواء: سير الناقة التي لا تبصر.

الفصل الأول

القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اعلم أن اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم - كالوصف بالشجاعة، والسخاء، والبلادة، والذكاء - فلا يعدّ سرقة، ولا استعانة، ولا نحوهما؛ فإن هذه أمور متقررة في النفوس، متصورة للعقول، يشترك فيها الفصيح والأعجم، والشاعر والمفحم.

وإن كان في وجه الدلالة على الغرض - وينقسم إلى أقسام كثيرة منها: التشبيه بما توجد الصفة فيه على الوجه البليغ كما سبق، ومنها ذكر هيئات تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمن له الصفة، كوصف الرجل حال الحرب بالابتسام، وسكون الجوارح، وقلة الفكر، كقوله⁽²⁴⁹⁾: [اطويل].

كَأَنَّ ذُنَانِيْرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوْهُ لِقَاءُ⁽²⁵⁰⁾

وكذا وصف الجواد بالتهلُّل عند ورود العفاة، والارتياح لرؤيتهم، ووصف البخيل بالعبوس، وقلة البشر، مع سعة ذات اليد، ومساعدة الدهر.

فإن كان مما يشترك الناس في معرفته لاستقراره في العقول والعادات، كتشبيه الفتاة الحسنه بالشمس والبلدر، والجواد بالغيث والبحر، والبلید البطيء بالحجر والحمار، والشجاع الماضي بالسيف والنار، فالاتفاق فيه كالاتفاق في عموم الغرض.

وإن كان مما لا ينال إلا بفكر، ولا يصل إليه كل أحد؛ فهذا الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق، وأن يقضى بين القائلين فيه بالتفاصيل وأن أحدهما فيه أفضل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه.

(249) قائله: محرز بن المعكبر الضبي.

(250) قسماتهم: وجوههم، وشفّ: انحلّ.

وهو ضربان:

أحدهما: ما كان في أصله خاصيةً غريباً.

والثاني: ما كان في أصله عاماً مبتدلاً، لكن تصرف فيه بما أخرجه من كونه ظاهراً ساذجاً إلى خلاف ذلك؛ وقد سبق ذكر أمثلتهما في التشبيه والاستعارة.

إذا عرفت هذا فنقول الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله: إما مع اللفظ كله أو بعضه، وإما وحده.

فإن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم مردود؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخاً وانتحالاً، كما حكى إن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده: [الطويل].

إذا أنت لم تُنصِف أخاك وَجَدْتُهُ على طَرَفِ الهِجْرانِ إن كان يَغْفِلُ
ويركب حُدَّ السيفِ مِنْ أن تُضَيِّمَهُ إذا لم يكن عن شَفَرَةِ السيفِ مَرْحَلُ⁽²⁵¹⁾

فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني⁽²⁵²⁾، فأنشد كلمته التي أولها:

لَعَنُوكَ ما أدري، وإنِّي لأُزَجِّلُ على أَيْنَا نَعْدُو المَنيَّةُ أَوَّلُ⁽²⁵³⁾

حتى أتى عليها، وفيها ما أنشده عبد الله، فأقبل معاوية على عبد الله، وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: المعنى لي، واللفظ له، وبعد فهو أخي من الرضاة، وأنا أحق بشعره.

(251) تفيمه: تظلمه، مزحل: ابتعاد.

(252) معن بن أوس بن نضر المزني، شاعر فحل مخضرم (ت 64هـ).

(253) أوجل: أخلف، تعدو: تمتدي.

وقد روي لأوس⁽²⁵⁴⁾ ولزهير في قصيدتهما هذا البيت: [الطويل].
إذا أنت لم تُعرض عن الجهل والحنأ أصبت حليماً، أو أصابك جاهل⁽²⁵⁵⁾
وقد روي للأبيد البربوعي⁽²⁵⁶⁾: [الطويل].
فتن يشتري حُسن الثناء بِمالِهِ إذا السَّنة الشَّهَاءُ أعوزَها القَطَرُ⁽²⁵⁷⁾
ولأبي نواس: [الطويل].
فتن يشتري حُسن الثناء بِمالِهِ ويعلم أن الدائرات تُدور⁽²⁵⁸⁾
وقد روي لبعض المتقدمين يمدح معبدًا: [الطويل].
أجاد طُويسٌ والسُّرَيْجِيُّ بعده وما قُصِبَتْ السَّبَقِ إِلَّا لِمُعَبِّدٍ⁽²⁵⁹⁾
ولأبي تمام: [الطويل].
مَحَاسِنُ أَصْنَافِ الْمُخْتَلِفِينَ جَمَّةٌ وما قُصِبَتْ السَّبَقِ إِلَّا لِمُعَبِّدٍ
وحكى صاحب الأغاني في أصوات⁽²⁶⁰⁾ معبد: [الطويل].
لهفي على فُتَيْةِ ذُلِّ الزمانِ لهم فما يصيبُهُم إِلَّا بما شَاؤُوا
وفي شعر أبي نواس: [البسيط].
دارت على فُتَيْةِ ذُلِّ الزمانِ لهم فما يُصِيبُهُم إِلَّا بما شَاؤُوا

(254) أبو شريح أوس بن حجر بن مالك التميمي، شاعر جاهلي كان زوج أم زهير (ت نحو 2 ق هـ).

(255) الجهل: الطيش، والحنأ: الفاحشة.

(256) الأبيد بن المعتز بن عيد قيس البربوعي، شاعر فصيح بدوي (ت 68هـ).

(257) السنة الشَّهَاء: المجبدة. وأعوزها: نقصها.

(258) الدائرات: حوادث الدهر.

(259) أبو عبد المنعم عيسى بن عبد الله طويس، أول من غنى بالمدينة (ت 92هـ). والسريجي هو أبو يحيى عبيد الله بن سريج، من أشهر الممنين (ت 98هـ)، ومعبد هو أبو عباد معبد بن وهب المذني، نابتة الغناء العربي في مصر الأموي (ت 126هـ).

(260) أصوات معبد: الأشعار التي لحنها.

وفي هذا المعنى ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة أو أكثر بما يرادفها،
كقول امرئ القيس: [الطويل].

وقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ يقولون: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ⁽²⁶¹⁾
وقول طرفة: [الطويل].

وقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ يقولون: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ⁽²⁶²⁾
وكقول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: [الطويل].

وما الناس بالناس الذين عَهِدْتُهُمْ ولا الدار بالدار التي كُنْتَ تَعْلَمُ
وقول الفرزدق: [الطويل].

وما الناس بالناس الذين عَهِدْتُهُمْ ولا الدار بالدار التي كُنْتَ تَعْرِفُ
وكقول حاتم: [الطويل].

وَمَنْ يَبْتَئِجَ مَا لَيْسَ مِنْ خِيَمٍ نَفْسِهِ يَدْعُهُ، وَيُغْلِبُهُ عَلَى النَّفْسِ خِيَمُهَا⁽²⁶³⁾
وقول الأعور⁽²⁶⁴⁾: [الطويل].

وَمَنْ يَفْتَرِفْ خُلُقاً سِوَا خُلُقِي نَفْسِهِ يَدْعُهُ، وَيُغْلِبُهُ عَلَى النَّفْسِ خِيَمُهَا
وإن كان مع تغيير لنظمه، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمي إغارة
ومسخاً.

1 - فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة - كحسن السبك،
أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى - فهو ممدوح مقبول، كقول
بشار: [البسيط].

(261) مطيئهم: ركائبهم، وتجمّل: تصبّر.

(262) تجمّل: تصبّر وتحمل.

(263) الخيم: الطبع.

(264) أبو منقذ بشر بن منقذ الشّبي، المعروف بالأعور، شاعر أموي هجاء.

مَنْ رَأَى النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وفاز بالطُّيْبَاتِ الْفَاتِكُ الْمُهْجِ (265)
وقول سلم الخاسر⁽²⁶⁶⁾: [مخلع البسيط].

مَنْ رَأَى النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وفاز باللُّسْنَةِ الْجَسُورِ
فبيت سلم أجود سبكاً، وأخصر. وكقول الآخر⁽²⁶⁷⁾: [الطويل].
خَلَقْنَا لَهُمْ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ بِسُئْرِ الْقَنَّا وَالْبَيْضِ غِيْحًا وَحَاجِبًا
وقول ابن نباتة بعده: [الطويل].

خَلَقْنَا بِأَطْرَافِ الْقَنَّا فِي ظُهُورِهِمْ عُيُونًا لَهَا وَقَعُ السُّيُوفِ خَوَاجِبِ
فبيت ابن نباتة أبلغ؛ لاختصاصه بزيادة معنى، وهو الإشارة إلى
انهزامهم، ومن الناس من جعلهما متساويين.

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم مردود، كقول أبي
تمام: [الكامل].

هَيْهَاتَ؛ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إن الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ
وقول أبي الطيب: [الكامل].

أَغْدَى الزَّمَانُ سَخَاوَةً؛ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بِخِيَلًا
فإن مصراع أبي تمام أحسن سبكاً من مصراع أبي الطيب. أراد أن
يقول: «ولقد كان الزمان به بخيلاً» فعدل عن الماضي إلى المضارع؛ للوزن.
فإن قلت: المعنى «إن الزمان لا يسمح بهلاكه».

قلت: السخاء بالشيء هو بذله للغير، فإذا كان الزمان قد سخا به؛ فقد
بذله، فلم يبق في تصريفه حتى يسمح بهلاكه أو ييخل به.

(265) الفاتك: الجري، واللَّهَجُ: المُلْح.

(266) سلم بن عمرو بن حماد الخاسر، شاعر بصري ماجن (ت 186هـ).

(267) قاتله: إبراهيم بن عثمان النزي (ت 524هـ).

وإن كان مثله فالخطب فيه أهون، وصاحب الثاني أبعد من المذمة،
والفصل لصاحب الأول، كقول بشار: [البسيط].

يا قَوْمُ أَذْنِي لِبَغْضِ الْحَيِّ عَائِثَةً وَالْأَذُنُ تَغْشَى قَبْلَ الْعَيْنِ أَحْيَانَا
وقول ابن الشحنة الموصلي: [الطويل].

وَأَنِّي امْرُؤٌ أَحْبَبْتُكُمْ لِمَكَارِمِ سَمِعْتُ بِهَا، وَالْأَذُنُ كَالْعَيْنِ تَغْشَى
وكذا قول القاضي الأرجاني: [الكامل].

لَمْ يُبْكِني إِلَّا حَدِيثُ فَرِاقِكُمْ لَمَّا أَسْرَ بِهُ إِلَيَّ مُوَدَّعِي
هُوَ ذَلِكَ الدُّرُّ الَّذِي أَوْذَعْتُمْ فِي مَسْمَعِي، أَلْقَيْتُهُ مِنْ مَذْمَعِي
وقول جابر الله⁽²⁶⁸⁾: [الطويل].

وقائِلَةٌ: مَا هَذِهِ الدُّرُّ الَّتِي تُسَاقِطُهَا عَيْنَاكَ مِمَّنْطَيْنِ سِمْطَيْنِ⁽²⁶⁹⁾
فَقُلْتُ: هِيَ الدُّرُّ الَّذِي قَدْ حَسَا بِهِ أَبُو مُضَرٍّ أَذْنِي تُسَاقِطُ مِنْ عَيْنِي⁽²⁷⁰⁾
وكقول أبي تمام: [الكامل].

لَوْ حَازَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ؛ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى الثُّفُوسِ ذَلِيلًا⁽²⁷¹⁾
وقول أبي الطيب: [البسيط].

لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أُرُوجِنَا سُبُلَا
واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جداً، وهو ما يدل على السرقة
باتفاق الوزن والقافية أيضاً، كقول أبي تمام: [الوافر].

مُقِيمُ الظَّنِّ عِنْدَكَ وَالْأَمَانِي وَإِنْ قَلَبْتُ رِكَابِي فِي الْبِلَادِ⁽²⁷²⁾

(268) أي الزمخشري.

(269) السمط: الخيط الذي ينتظم اللؤلؤ.

(270) أبو مضر هو محمود بن جرير الضبي أستاذ الزمخشري.

(271) مرتاد المنيّة: طالِبُهَاجٍ

(272) قلقت: جالت.

ولا سافرتُ في الآفاق إلا
ومن جدواك واجلّتي وزّادي⁽²⁷³⁾
وقول أبي الطيب: [الوافر].

وإنّي عنك بُعدٌ عِدّ لَغادٍ⁽²⁷⁴⁾
ومحبّك حينئذٍ اتّجهت رِكابِي
وَضَيْفُكَ حَيْثُ كُنْتُ مِنْ الْبِلَادِ
وإن كان المأخوذ المعنى وحده سمي إماماً وسلخاً، وهو ثلاثة أقسام
كذلك:

أولها: كقول البحتري: [الطويل].

تَصُدُّ حَبَاءً أَنْ تَرَاكَ بِأَوْجِهِ
أنى الذُّنْبُ عاصِيها، فَلَيْمَ مُطِيعُها
وقول أبي الطيب: [الوافر].

وَجُرْمٌ جَرُّهُ سُفْهَاءُ قَوْمٍ
وحلٌ بغير جَارِمِهِ الْعَذَابُ⁽²⁷⁵⁾
فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكاً، وكأنه اقتبسه من قوله تعالى:
﴿أَتَتِكُمْ يَا قَوْمُ لُغَمٌ لَّسَفْهَاءٌ يَنبُتُ﴾ [الأعراف: 155].

وكقول الآخر: [الطويل].

ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغنى
إذا كانت العلياء في جانبِ الفقر
وقول أبي تمام بعده: [الطويل].

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنُ سُوْدَدُ
ولو بَرَزْتَ فِي زِيٍّ عَذْرَاءَ نَاهِدٍ⁽²⁷⁶⁾
فبيت أبي تمام أخصر وأبلغ؛ لأن قوله: «ولو برزت في زي عذراء
ناهد» زيادة حسنة.

(273) جدواك: عطاؤك.

(274) غاد: ذاهب.

(275) الجارم: الذي اقترف الجرم.

(276) سبق شرح الشاهد.

وكقول أبي تمام: [الطويل].

هو الصنع؛ إن يَغْجَلْ فخيرٌ، وإن يَرِثْ فَلَلَرِثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ⁽²⁷⁷⁾

وقول أبي الطيب: [الخفيف].

ومن الخير بُطْءٌ سَيِّئِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السَّخْبِ فِي الْمَيْبِيرِ الْجَهَامِ⁽²⁷⁸⁾

فبيت أبي الطيب أبلغ؛ لاشتماله على زيادة بيان.

وثانيها: كقول بعض الأعراب: [السريع].

وَرِيحُهَا أَطْيَبُ مِنْ طَيِّبِهَا وَالطَّيْبُ فِيهِ الْمِسْكُ وَالْعَنْبَرُ⁽²⁷⁹⁾

وقول بشار: [الرملي].

وَإِذَا أَذْنَيْتَ مِنْهَا بِصَلَا قَلْبُ الْمِسْكِ عَلَى رِيحِ الْبَصْلِ

وقول أشجع⁽²⁸⁰⁾: [الكامل].

وعلى عدوك يا أبنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ رَصْدَانِ: ضَوْءُ الصَّبْحِ، وَالْإِظْلَامُ⁽²⁸¹⁾

فإذا تَنَبَّهَ، رُغْنُهُ وَإِذَا هَذَا سَلَّتْ عَلَيْهِ سُيُوفُكَ الْأَحْلَامُ⁽²⁸²⁾

وقول أبي الطيب: [الوافر].

يَرَى فِي النَّوْمِ رُغْنَكَ فِي كُلاهُ وَيَخْشَى أَنْ يَرَاهُ فِي السُّهَادِ

فقصر بذكر السُّهاد؛ لأنه أراد اليقظة؛ ليطابق بها النوم، فأخطأ؛ إذ ليس كل يقظة سُّهاداً، وإنما السُّهاد امتناع الكرى في الليل. وأما المستيقظ بالنهار فلا يسمى ساهداً.

(277) الصنع: الإحسان، يرث: يتأخر.

(278) السيب: العطاء، الجهام: السحاب لا ماء فيه.

(279) ريحها: رائحتها.

(280) أبو الوليد أشجع بن عمرو السلمي، شاعر عباسي (ت 195هـ).

(281) رصدان: رقيان.

(282) رعته: أروعته.

وكقول البحري: [الكامل].

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي السُّدِّيِّ كَلَامُهُ الدَّ
مَضْمُونُ خِلَتْ لِسَانُهُ مِنْ عَضْبِهِ⁽²⁸³⁾

وقول أبي الطيب: [البسيط].

كَأَنَّ أَلْسِنَهُمْ فِي الثُّطَيِّ قَدْ جُمِعَتْ
عَلَى رَمَاجِهِمْ فِي الطُّغَيِّ خُرْصَانًا⁽²⁸⁴⁾

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده من البحري بلفظي «تألق» و«المصقول» من
الاستعارة التخيلية.

وكقول الخنساء: [الطويل].

وَمَا بَلَغَ الْمُهْدُونُ لِلنَّاسِ مَذْحَةً
وَإِنْ أَطْنَبُوا إِلَّا وَمَا فِيكَ أَفْضَلُ⁽²⁸⁵⁾

وقول أشجع: [الطويل].

وَمَا تَرَكَ الْمُذْأَحُ فِيكَ مَقَالَةً
وَلَا قَالَ إِلَّا دُونَ مَا فِيكَ قَائِلُ

فإن بيت الخنساء أحسن من بيت أشجع؛ ولما في مصرعه الثاني من
التعقيد؛ إذ تقديره: ولا قال قائل إلا دون ما فيك.

وثالثها: كقول الأعرابي⁽²⁸⁶⁾: [الوافر].

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَيْثِيَّانِ مَالاً
وَلَكِنْ كَانَ أَزْحَبَهُمْ ذِرَاعاً

وقول أشجع: [المقارب].

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْفَيْثَى
وَلَكِنْ مَفْرُوقُهُ أَوْسَعُ

وكذا قول بكر بن النطاح⁽²⁸⁷⁾: [الطويل].

(283) تألق: لمع، الندي: مكان الاجتماع، والمضب: السيف القاطع.

(284) الخرصان: أسنة الزمّاح.

(285) أطنبوا: أطالوا.

(286) ينسب البيت لموسى شهورات، ولأبي زياد الأعرابي، انظر الحماسة 2/268.

(287) أبو وائل بكر بن النطاح الحنفي، شاعر عباسي غزل (ت 192هـ).

كَانَكَ عِنْدَ الْكَرِّ فِي حَوْمَةِ الْوَعَى تَفِرُّ مِنَ الصَّفِّ الَّذِي مِنْ وَرَائِكَ⁽²⁸⁸⁾
وقول أبي الطيب: [الكامل].

فَكَانَهُ وَالطَّغْرُ مِنْ قُدَائِهِ مُتَخَوِّفٌ مِنْ خَلْفِهِ أَنْ يُطْعَنَ
وكذا قول الآخر⁽²⁸⁹⁾ يذكر ابتأ له مات: [الكامل].

وَالصَّبْرُ يُخَمِّدُ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا إِلَّا عَلَيْكَ؛ فَلِإِنَّهُ مَذْمُومٌ
وقول أبي تمام بعده: [الطويل].

وَقَدْ كَانَ يُدْعَى لِابْنِ الصَّبْرِ حَازِمٌ فَأَصْبَحَ يُدْعَى حَازِمًا جِئَنَ يُجْزَعُ⁽²⁹⁰⁾
وأما غير الظاهر فمنه: أن يتشابه معنى الأول ومعنى الثاني، كقول
الطرماح ابن حكيم⁽²⁹¹⁾ الطائي: [الطويل].

لَقَدْ زَادَنِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنَّنِي بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ امْرِئٍ غَيْرِ طَائِلٍ⁽²⁹²⁾
وقول أبي الطيب: [الكامل].

وَإِذَا أَتَيْتَكَ مَذْمُوتِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنَّيَ كَامِلٌ
فإن ذم الناقص أبا الطيب كبغض من هو غير طائل الطرماح، شهادة ذم
الناقص أبا الطيب كزيادة حب الطرماح لنفسه.

وكذا قول أبي العلاء المعري في مراثيه: [الطويل].

وَمَا كُنَلِقُهُ الْبَدْرَ الْمَنِيرَ قَدِيمَةً وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَثَرُ اللَّطَمِ⁽²⁹³⁾
وقول القيسراني⁽²⁹⁴⁾: [الطويل].

(288) الكرّ: الهجوم، حومة الوعى: أشدّ الحرب.

(289) قائله: محمد بن عبد الله الضبي.

(290) يجزع: لا يصبر.

(291) الطرماح بن حكيم بن الحكم، شاعر إسلامي فحل (ت 125هـ).

(292) غير طائل: لا نفع فيه.

(293) الكلفة: كدرة ترى على صفحة القمر.

(294) أبو عبد الله محمد بن نصر بن صغير، ابن القيسراني، شاعر دمشقي مجيد (ت 548هـ).

وأهوى الذي أهوى له البدرُ ساجداً أَلَسْتَ ترى في وجهه أثرَ التُّرْبِ؟
وأوضح من ذلك قول جرير: [الوافر].

لا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبِ لِحَامُكَ سِوَا ذِي الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ⁽²⁹⁵⁾
وقول أبي الطيب: [الوافر].

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاءٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ⁽²⁹⁶⁾
ولا يَنزُكُ مِنَ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَشَابِهَيْنِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَسِياً وَالْآخَرُ مَدِيحاً
أو هجاءً أو افتخاراً أو غير ذلك؛ فَإِنَّ الشَّاعِرَ الْحَادِقَ إِذَا عَمِدَ إِلَى الْمَعْنَى
الْمُخْتَلَسِ لِيَنْظِمَهُ تَحِيلَ فِي إِخْفَائِهِ، فَغَيَّرَ لَفْظَهُ، وَعَدَلَ بِهِ عَنْ نَوْعِهِ وَوَزْنِهِ
وَقَافِيَتِهِ.

ومنه النقل، وهو: أَنْ يَنْقَلِ مَعْنَى الْأَوَّلِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ، كَقَوْلِ
الْبَحْتَرِيِّ: [الكامل].

سَلَبُوا، وَأَشْرَقَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْضَرَّةً، فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسَلَبُوا⁽²⁹⁷⁾
نقله أبو الطيب إلى السيف فقال: [الكامل].

يَسِيسُ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ عَنْ غَمِيهِ، فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْنَدٌ⁽²⁹⁸⁾
ومنه أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي أَشْمَلَ مِنْ مَعْنَى الْأَوَّلِ، كَقَوْلِ جَرِيرٍ:
[الوافر].

إِذَا غَضِبْتُ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَذَتِ النَّاسَ كُلَّهُمُ غَضَابَا
وقول أبي نواس: [السريع].

لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

(295) الأرب: الحاجة.

(296) الخضاب: الصبغ.

(297) سلَبوا: جَرَدُوا مِنْ ثِيَابِهِمْ.

(298) النجيع: الذم.

ومنه القلب، وهو: أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول سمي بذلك لقلب المعنى إلى نقيضه، كقول أبي الشيص⁽²⁹⁹⁾: [الكامل].

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَيْذَةً حُبًّا لِذِكْرِكَ، فَلَيْلُمْنِي اللُّؤْمُ
وقول أبي الطيب: [الكامل].

أَجِبُّهُ وَأَجِبْ فِيهِ مَلَامَةً؟ إِنْ الْمَلَامَةُ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ
وكذا قول أبي الطيب أيضاً: [الخفيف].

وَالْجِرَاحَاتُ عِنْدَهُ نَقَمَاتٌ سَبَقْتُ قَبْلَ سَيْبِهِ بِسُؤَالٍ
فإنه ناقض به قول أبي تمام: [الوافر].

وَنِعْمَةٌ مُنْتَفٍ جَدَّوَاهُ أَخْلَى عَلَى أَدْنَاهُ مِنْ نَعْمِ السَّمَاعِ⁽³⁰⁰⁾
وقد تبعه البحري فقال: [الكامل].

نُشْوَانٌ يُطَرَّبُ لِلسُّؤَالِ كَأَنَّمَا عَنَاهُ مَالِكٌ طَيِّءٌ أَوْ مَغْبَدُ⁽³⁰¹⁾
ومنه أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه زيادة تحسنه، كقول الأفوه
الأودي⁽³⁰²⁾: [الرمل].

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأَيْ غَيْبٍ ثَقَّةً أَنْ سَثْمَارِ⁽³⁰³⁾
وقول أبي تمام: [الطويل].

وَقَدْ ظَلَلْتُ عِقْبَانَ أَعْلَامِهِ ضَحَى بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدَّمَاءِ نَوَاهِلِ⁽³⁰⁴⁾

(299) أبو الشيص محمد بن علي بن عبد الله الخزاعي، شاعر كوفي مطبوع (ت 196هـ).

(300) نعمة معترف جدواه: صوت طالب عطائه.

(301) مالك طيِّع هو أبو الوليد مالك بن جابر بن ثعلبة الطائي، أحد المغنين القدماء (ت نحو 140هـ).

(302) أبو ربيعة صلاة بن عمرو بن مالك، الأفوه الأودي، شاعر يمني جاهلي (ت نحو 50 ق هـ).

(303) تمار: تطعم.

(304) عقبان الأعلام: تماثيل على هيئة الطيور توضع أعلى الزايات، نواهل: شارية.

أقامت مَعَ الرِّايَاتِ حتَّى كأنها من الجيش، إلا أنها لم تُقاتِلِ
فإن الأفوه أفاذ بقوله: «رأي عين» قريباً؛ لأنها إذا بدلت نُحِيلَتْ ولم
تُرَ، وإنما يكون قريباً توقّعاً للفريسة، وهذا يؤكد المعنى المقصود، ثم قال:
«ثقة أن ستمار» فجعلها واثقة بالميرة.

وأما أبو تمام فلم يَلَمْ بشيء من ذلك، لكن زاد على الأفوه بقوله: «إلا
أنها لم تقاتل» ثم بقوله: «في الدماء نواهل» ثم بإقامتها مع الرايات حتّى
كأنها من الجيش، وبذلك يتم حسن قوله: «إلا أنها لم تقاتل» وهذه الزيادات
حسنّت قوله، وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه.
وهذه الأنواع ونحوها أكثرها مقبولة.

ومنها ما أخرجه حسن التصرف من قبيل الأخذ والاتباع إلى حيز
الاختراع والابتداع، وكلما كان أشد خفاء كان أقرب إلى القول.

هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول؟ وهذا لا يعلم إلا بأن يعلم
أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم قوله، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه
أخذه منه؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخواطر، أي مجيئه على
سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ والسرقة، كما يحكى عن ابن ميادة أنه
أنشد لنفسه: [الطويل].

مُفِيدٌ، ومثْلَفٌ، إذا ما أثْبَتَهُ تَهْلُلُ، واثْمَرُ اهْتِزَازِ الْمُهْنِدِ⁽³⁰⁵⁾

ف قيل له: أين يذهب بك؟! هذا للحطيطه؟ فقال: الآن علمت أنني
شاعر؛ إذ وافقته على قوله ولم أسمع.

ولهذا لا ينبغي لأحدٍ بثّ الحكم على شاعر بالسرقة ما لم يعلم
الحال؛ وإلا فالذي ينبغي أن يقال: «قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال
كذا» فيغتنم به فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى العلم بالغيب ونسبة النقص
إلى الغير.

(305) المتلاف: المضيق لِماله كرمًا، تَهْلُلُ: أشرق وجهه، والمهتد: السيف المصنوع في الهند.

[الاقْتِباس والتضمين]

وما يتصل بهذا الفن القول في الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحل، والتلميح.

أما الاقتباس فهو: أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقول الحريري: «كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب»⁽³⁰⁶⁾.

وقوله: «أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيح القول من عليه»⁽³⁰⁷⁾.

وقول ابن نباتة الخطيب: «فيا أيها الغفلة المطرقون، أما أنتم بهذا الحديث مصدقون؟ ما لكم لا تشفقون؟ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون»⁽³⁰⁸⁾.

وقوله أيضاً من خطبة أخرى ذكر فيها القيامة: «هنالك يرفع الحجاب، ويوضع الكتاب، ويجمع من وجب له الثواب، وحق عليه العقاب، فيضرب بينهم بسور له باب، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب»⁽³⁰⁹⁾.

وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الإفرنج: «وغضبوا زادهم الله غضباً وأوقدوا ناراً للحرب جعلهم الله لها حطباً»⁽³¹⁰⁾.

وكقول الحماسي⁽³¹¹⁾: [الطويل].

إذا رُمْتُ عنها سَلْوَةٌ قال شافعٍ من الحُبِّ: ميعادُ السُّلُوِّ المَقَابِرِ⁽³¹²⁾

(306) تضمين للآية 77 من سورة النحل.

(307) تضمين للآية 45 من سورة يوسف.

(308) تضمين للآية 23 من سورة الفاريات.

(309) تضمين للآية 13 من سورة الحديد.

(310) تضمين للآيتين 64 من سورة المائدة و15 من سورة الجن.

(311) قائلهما: الأحرص الأنصاري.

(312) رمْتُ: أردت، سلوة: نسيان.

ستبقى لها في مُضْمَرِ القلب والحشا سَرِيرَةٌ وَدَّ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ⁽³¹³⁾

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني: [المقارب].

لَايَ فَرِيغُونَ فِي الْمَكْرُمَاتِ يَدُ أَوَّلًا، وَاعْتَدَاؤُ أَخِيرًا

إِذَا مَا خَلَلْتُ بِمَغْنَاهُمْ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا⁽³¹⁴⁾

وقول الأبيوردي⁽³¹⁵⁾: [الكامل].

وقصائدُ مثلُ الرِّياضِ أَضْعَفُهَا فِي بَاخِلٍ ضَاعَتْ بِهِ الْأَحْسَابُ

فَإِذَا تَنَاشَدَهَا الرِّوَاءُ وَأَبْصَرُوا الدَّ مَمْدُوحَ قَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ⁽³¹⁶⁾

وقول الآخر: [الرمل].

لَا تَعَاشِرْ مَعَشَرًا ضَلُّوا الْهَدَى فَسَوَاءَ أَقْبَلُوا أَوْ أَدْبَرُوا

بَدَّتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَالَّذِي يُخَفُونَ مِنْهَا أَكْبَرُ⁽³¹⁷⁾

وقوله⁽³¹⁸⁾: [الخفيف].

خُلِّئَ الْغَنَائِيَاتِ خُلِّئَ سُوءُ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ⁽³¹⁹⁾

وَإِذَا مَا سَأَلْتُ مُوَهَّنٌ شَيْئًا فَأَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَائِهِ جَجَابٌ⁽³²⁰⁾

وقول الآخر⁽³²¹⁾: [السريع].

(313) الحشا: ما احتوته الضلوع. وتبلى: تختبر، وفي البيت اقتباس من الآية 8 من سورة الطارق.

(314) مغناهم: ديارهم، وفي البيت اقتباس من الآية 20 من سورة الإنسان.

(315) أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد القرشي الأبيوردي، شاعر أديب مؤرخ (ت 507هـ).

(316) في البيت اقتباس من الآية 24 من سورة غافر.

(317) اقتباس من الآية 118 من سورة آل عمران.

(318) قائلهما: أبو منصور عبد الرحمن بن سعيد.

(319) خلّة: صحبة. وفي البيت تضمين للآية 100 من سورة المائدة.

(320) في البيت اقتباس من الآية 53 من سورة الأحزاب.

(321) قائلهما: أبو القاسم بن الحسن الكاتبي.

إِنْ كُنْتُ أَزْمَعِي عَلَى هَجَرْنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُزِمَ «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ»⁽³²²⁾

وَأَنْ تَبْدُلْتِ بِنَا غَيْرِنَا «فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنُعْمَ الْوَكِيلُ»⁽³²³⁾

وكقول الحريري: «وكتمان الفقر زهادة»، وانتظار الفرج بالصبر عبادة»
فإن قوله: «انتظار الفرج بالصبر عبادة»⁽³²⁴⁾ لفظ الحديث.

وقوله «قلنا: شامت الوجوه، وقبح اللكع ومن يرجوه» فإنه قوله:
«شامت الوجوه» لفظ الحديث؛ فإنه روي: لما اشتدت الحرب يوم حنين
أخذ النبي ﷺ كَفًّا من الحصباء، فرمى بها في وجوه المشركين، وقال:
«شامت الوجوه»⁽³²⁵⁾ أي: قبحت. واللكع قيل: هو اللثيم، وقال أبو
عبيد⁽³²⁶⁾: هو العبد.

وكقول ابن عباد: [مجزوء الكامل].

قال لي: إِنْ رَقِيبِي سَيِّئُ الْخَلْقِ؛ فَسَادِرُهُ⁽³²⁷⁾

قلت: دعني؛ وجهك الـ جَنَّةُ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ

اقتبس من لفظ الحديث: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار
بالشهورات»⁽³²⁸⁾.

والاقتباس منه ما لا ينقل فيه اللفظ المقتبس عن معناه الأصلي إلى
معنى آخر، كما تقدم، ومنه ما هو بخلاف ذلك، كقول ابن الرومي:
[الهجج].

لَيْسَ أَخْطَأْتُ فِي مَذْحِيهِ كَمَا أَخْطَأْتُ فِي مُنْعِيهِ

(322) أزمعت: نويت، وفي البيت تضمين للآية 18 من سورة يوسف.

(323) في البيت تضمين للآية 173 من سورة آل عمران.

(324) كثر العمال (6507)، كشف الخفا للمجلوني 239/1.

(325) مسلم: جهاد 28، أحمد 303/1.

(326) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه (ت 224هـ).

(327) دأبه: تجتنب آذاه بملاطفته.

(328) مسلم: جنة 1، الترمذي (2559)، أحمد 260/2.

لقد أنزلت حاجاتي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ⁽³²⁹⁾

ولا بأس بتغيير يسير لأجل الوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه⁽³³⁰⁾: [مخلع البسيط].

قد كان ما خِفْتُ أن يكونا إنما إلى الله راجِعُونَا⁽³³¹⁾
وقول عمر الخيام⁽³³²⁾: [الوافر].

سبقتُ العالمين إلى المعالي بصائب فِكْرَةٍ وَعُلُوِّ هِمَّةٍ

ولاح بحكمتي نور الهدى في ليالٍ للضلالة مُذْلِمَةٌ⁽³³³⁾

يريد الجاهلون لِيُطْفِئُوهُ وَيَأْبَى الله إلا أن يُنِيمَهُ⁽³³⁴⁾

وكقول القاضي منصور الهروي الأزدي⁽³³⁵⁾: [الطويل].

فلو كانت الأخلاق تُخَوِّى ورائَةً ولو كانت الآراء لا تتشعَّبُ⁽³³⁶⁾

لأصبح كُلُّ النَّاسِ قد ضَمَّهمْ هَوًى كما أن كُلَّ النَّاسِ قد ضَمَّهمْ أُبُ

ولكنها الأقدارُ، كُلُّ مُيَسَّرٍ لما هو مخلوق له ومُقَرَّبُ

اقتبس من لفظ الحديث: «اعملوا، كل ميسر لما خلق له»⁽³³⁷⁾.

وأما التضمين فهو: أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه

(329) في البيت اقتباس من الآية 37 من سورة إبراهيم.

(330) وهم المصنف في نسبة البيت إلى أحد المغاربة والصواب أنه لأبي تمام وهو في ديوانه 380.

(331) في البيت اقتباس من الآية 156 من سورة البقرة.

(332) غياث الدين أبو الفتح عمر بن إبراهيم الخيام النيسابوري، فيلسوف فلكي شاعر اشتهر برِباعياته (ت 517هـ).

(333) المدلّهة: شديدة السواد.

(334) اقتباس من الآية 32 من سورة التوبة.

(335) أبو أحمد منصور بن محمد الأزدي الهروي، قاضي هراة (ت 440هـ).

(336) تشعَّب: تفرق.

(337) مسلم: قدر 1، أبو داود (4709)، الترمذي (3111)، ابن ماجه (78).

إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، كقول بعض المتأخرين، قيل: هو ابن التلميذ الطبيب النصراني⁽³³⁸⁾: [الكامل].

كَانَتْ بُلْهَيْبِيَّةً سَكْرَةً فَصَحَوْتُ وَاسْتَبْدَلْتُ سِيرَةَ مُجِيلٍ⁽³³⁹⁾
وَقَعَدْتُ أَنْتَظِرَ الْفَنَاءَ كَزَاكِيبِ عَرَفَ الْمَحَلِّ، فَبَاتَ دُونَ الْمَنْزِلِ
البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري. وقول عبد القاهر بن طاهر التميمي⁽³⁴⁰⁾: [المقارب].

إِذَا ضَاقَ صَدْرِي وَخِفْتُ الْعَيْدَ تَمَلَّلْتُ بَيْنَا بِحَالِي يَلِيقُ
«فَبِاللَّهِ أَبْلُغُ مَا أُرْتَجِي وَبِاللَّهِ أَدْفَعُ مَا لَا أُطِيقُ»
وقول ابن العميد: [البسيط].

وَصَاحِبٍ كُنْتُ مَغْبُوطاً بِصُخْبَتِهِ ذَهَرًا، فَعَادَنِي فُرْدًا بِلَا سَكَنِ⁽³⁴¹⁾
نَحْوُ السَّرُورِ، وَالْجَانِي إِلَى الْحَزَنِ هَبْتُ لَهُ رِيحُ إِقْبَالٍ، فَطَارَ بِهَا
كَأَنَّهُ كَانَ مَطُورِيًّا عَلَى إِحْسَنِ وَلَمْ يَكُنْ فِي ضُرُوبِ الشَّعْرِ أَتَشْدَنِي⁽³⁴²⁾
«إِنَّ الْكِرَامَ إِذَا مَا أَسْهَلُوا ذَكَرُوا مِنْ كَانَ يَأْلُقُهُمْ فِي الْمَنْزِلِ الْخَشِينِ»⁽³⁴³⁾
البيت لأبي تمام.

وكقول الحريري: [الوافر].

عَلَى أَنِّي سَأَتُشَدُّ عِنْدَ بَيْعِي: «أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتَى أَضَاعُوا»

(338) أبو الحسن هبة الله بن صاعد بن إبراهيم، المعروف بابن التلميذ، حكيم عالم بالعبث والآداب (ت 560هـ).

(339) بلهية الشباب: لهوه وليته، والمجمل: غير المجاوز الحد.

(340) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفراييني، عالم أصولي متفنن (ت 429هـ).

(341) مغبوطاً: يتمنى الناس أن يكونوا مثلي، وبلا سكين: بلا مؤنس.

(342) الإحسنى: الأحقاد.

(343) أسهلوا: الحرب، والفر: موضع المخافة من حدود البلدان.

المصرع الأخير قيل: هو للعرجي، وقيل: لأمية بن أبي الصلت،
وتمام البيت: [الوافر].

«لِيَنُومَ كَرِيهَةً وَمِيَذَادُ تَغْرِ»

ولا حاجة إلى تقديره؛ لتمام المعنى بدونه.

ومثله قول الآخر⁽³⁴⁴⁾: [الكامل].

قد قُلْتُ لما أَطْلَعْتُ وَجَنَاتُهُ حَوْلَ الشَّقِيقِ الْغَضُّ زَوْضَةً أَسَى⁽³⁴⁵⁾

أَعْدَاؤُهُ السَّارِي الْعَجُولُ تَرْفُقًا «ما في وَقُوفِكَ سَاعَةً مِنْ بَأْسِ»⁽³⁴⁶⁾

المصرع الأخير لأبي تمام.

وكقول الآخر: [البسيط].

كُنَّا مَعًا أَنَسِ فِي بُؤْسِ نُكَابِيهِ وَالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ مِثْلًا فِي قَذَى وَأَذَى⁽³⁴⁷⁾

وَالْآنَ أَقْبَلْتُ الدُّنْيَا عَلَيْكَ بِمَا تَهْوَى، فَلَا تَنْسِنِي: «إِنَّ الْكَرَامَ إِذَا»

إشارة إلى بيت أبي تمام، ولا بدّ من تقدير الباقي منه؛ لأن المعنى لا

يتم بدونه.

وقد علم بهذا أن تضمين ما دون البيت ضريان.

وأحسن وجوه التضمين: أن يزيد المضمن في الفرع عليه في الأصل

بنكته، كالتورية والتشبيه في قول صاحب «التحجير»⁽³⁴⁸⁾: [الطويل].

إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي لَمَاهَا وَتَغَرَّهَا «تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ وَبَارِقِ»⁽³⁴⁹⁾

(344) قاله: ابن خلكان صاحب الوفيات.

(345) وجناته: خدوده، الشقيق: ورد أحمر اللون، الغض: الطري، والأس: الريحان.

(346) المذار: الشعر الثابت في صفحة الوجه.

(347) نكابه: تمنائه، والقلدى: الوسخ يكون في العين.

(348) صاحب التحجير هو عبد العظيم بن عبد الواحد ابن أبي الأصم المصري، وكتابه «تحجير

التحجير» في علم البلعم.

(349) اللمى: سمرّة تكون في الشفة، والعذيب وبارق: أسماء أماكن.

وَيُذَكِّرُونِي مِنْ قَدْهَا وَمَذَامِعِي «مَجَرَّ غَوَالِينَا وَمَجَرَّى السَّوَابِقِ»⁽³⁵⁰⁾

المصراعان الأخيران لأبي الطيب.

ولا يضر التغيير اليسير ليدخل في معنى الكلام، كقول بعض المتأخرين⁽³⁵¹⁾ في يهودي به داء الثعلب⁽³⁵²⁾: [الوافر].

أقول لِمَعْتَرٍ غَلِطُوا وَغَضُّوا عَنْ الشُّنَيْخِ الرَّثِيءِ وَأَنْكَرُوهُ
هُوَ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشُّنَايَا مَتَى يَضَعِ الْعِمَامَةَ تُعْرِفُوهُ
البيت لسحيم بن وثيل، وأصله⁽³⁵³⁾: [الوافر].

أنا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشُّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
وربما سمي تضمين البيت فما زاد استعانة، وتضمن المصراع فما دونه
تارة إبداعاً وتارة رفواً.

وأما العقد فهو: أن ينظم نثر لا على طريق الاقتباس:

1 - أما عقد القرآن فكقول الشاعر⁽³⁵⁴⁾: [الوافر].

أُنَلِّينِي بِالَّذِي اسْتَقْرَضْتَ خَطَأً وَأَشْهَدُ مَعْتَرَأً قَدْ شَاهَدُوهُ
فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْبَرَائِيَا عَنَّتْ لَجَلَالِ هَيْبَتِهِ الْوُجُوهُ⁽³⁵⁵⁾
يقول (إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاتَّخِبُوهُ)⁽³⁵⁶⁾

2 - وأما عقد الحديث فكما روي للشافعي رضي الله عنه: [الخفيف].

(350) مجرَّ غوالينا: جرنا لرماحتنا، ومجرى السوابق: جري خيلنا التي تسبق غيرها.

(351) قتاله: ضياه الدين موسى بن ملهم.

(352) داء الثعلب: مرض يفسد به أصول الشعر فتساقط.

(353) مَرَّ الْبَيْتُ سَابِقاً.

(354) قائلها: الحسين بن الحسن الواسطي الدمشقي.

(355) عنت: خضعت.

(356) في البيت عقد للآية 282 من سورة البقرة.

عُمْدَةُ الْخَيْرِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ أَزْبَعُ قَالَهُنَّ خَيْرُ الْبَرِّينَ
 اتَّقِ الْمُشْبِهَاتِ، وَازْهَدْ، وَدَعْ مَا لَيْسَ بِغَيْرِكَ، وَاعْمَلْ بِبَيْتِهِ
 عقد قوله عليه السلام: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ
 مُشْتَبِهَاتٌ»⁽³⁵⁷⁾ وقوله عليه السلام: «ازهد في الدنيا يحبك الله»⁽³⁵⁸⁾ وقول
 عليه السلام: «من حبس إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»⁽³⁵⁹⁾ وقوله عليه
 السلام: «إنما الأعمال بالنيات»⁽³⁶⁰⁾.

وأما عقد غيرهما فكقول أبي العتاهية: [السريع].
 مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يُفْخَرُ؟
 عقد قول عليه رضي الله عنه «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة،
 وآخره جيفة».

وقوله أيضاً⁽³⁶¹⁾: [الوافر].
 كَفَى حَزْناً بِدَفْنِكَ، ثُمَّ إِنِّي نَفَضْتُ تُرَابَ قَبْرِكَ عَنْ يَدَيَّ
 وَكَانَتْ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَاتٌ فَانْتَ الْيَوْمَ أَوْعِظُ مِنْكَ حَيًّا
 قيل: عقد قول بعض الحكماء في الإسكندر لما مات «كان الملك
 أمس أنطق منه اليوم، وهو اليوم أوعظ منه أمس» وقيل: هو قول المويذ⁽³⁶²⁾
 لما مات قباض الملك⁽³⁶³⁾.
 وقوله الآخر: [البسيط].

(357) البخاري 1/20، مسلم: مساقاة 108، الترمذي (1205)، ابن ماجه (3984).

(358) ابن ماجه (4102)، المستدرک 313/4.

(359) أحمد 1/20، مجمع الزوائد 18/8.

(360) البخاري 2/1، أبو داود (2201)، الترمذي (1647).

(361) أي أبو العتاهية.

(362) المويذ: حاكم المجوس وكاهنهم.

(363) قباض بن فيروز والد كسرى أنوشروان، من ملوك الفرس.

يا صاحب البغي إن البغي مُصرعةٌ فازبغ؛ فخير فعَالِ المرءِ أعدله⁽³⁶⁴⁾
 فلو بغى جبلٌ يوماً على جبلٍ لاثذك منه أعاليه وأشفلهُ
 عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لو بغى جبل على جبل لذك
 الباغي».

وقول الآخر: [البسيط].

البس جديدك إني لابس خلقي ولا جديد لمن لا يلبس الخلق⁽³⁶⁵⁾
 عقد المثل: «لا جديد لمن لا خلق له» عائشة رضي الله عنها وقد
 وهبت مالا كثيراً، ثم أمرت بثوب لها أن يُرفع، يضرب في الحث على
 استصلاح المال.

وأما الحل فهو: أن ينثر نظم. وشرط كونه مقبولاً شيثان:

أحدهما: أن يكون سبكه مختاراً، لا يتقاصر عن سبك أصله.

والثاني: أن يكون حسن الموقع، مستقراً في محلهد غير قلق، وذلك
 كقول المغاربة: «فإنه لما قبحت فعلاته، وحفظت نخلاته⁽³⁶⁶⁾؛ لم يزل سوء
 الظن يقتاده، ويصدق توهمه الذي يعتاده» حل قول أبي الطيب: [الطويل].

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونُه وصدق ما يعتاده من توهم

وكقول صاحب «الوشى المرنوم في حل المنظوم»⁽³⁶⁷⁾ يصف قلم
 كاتب: «فلا تحظى به دولةٌ إلا فخرت على الدول، وغنيت به عن الخيل
 والخول»⁽³⁶⁸⁾، وقالت: أعلى الممالك ما يُبنى على الأقلام لا على
 الأسل»⁽³⁶⁹⁾، حل قول أبي الطيب أيضاً. [البسيط].

(364) مصرعة: سبب الهلاك، أريع: تمهل.

(365) الخلق: البالي.

(366) حفظت نخلاته، أثمرت ثمرأ مرأ.

(367) ضياء الدين ابن الأثير الجزري (ت 637هـ).

(368) الخول: العبيد والخدم.

(369) الأسل: الزماح.

أعلى الممالك ما يبنى على الأسفل⁽³⁷⁰⁾

وكقول بعض كتاب العصر في وصف السيف: «أورثه عشق الرقاب
نحولاً؛ فبكى والدمع مطرٌ تزيد به الخدود محولاً»⁽³⁷¹⁾ حل قول أبي الطيب
أيضاً: [الكامل].

في الخد إن عزم الخليط رجلاً مطرٌ تزيد به الخدود محولاً⁽³⁷²⁾
وأما التلميح فهو: أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكره.
فالأول: كقول ابن المعتز: [الخفيف].

أتري الجيرة الذين تذاغوا عند سير الحبيب وثقت الزوال
علموا أنني مقيمٌ وقلبي راحلٌ فيهم أمام الجمال
مثل صاع العزير في أزحل القو م ولا يعلمون ما في الرحال⁽³⁷³⁾
وقول أبي تمام: [الطويل].

لجئنا بأخراشهم وقد حوّم الهوى قلوباً عهدنا طيرها وهي وثق⁽³⁷⁴⁾
فرذت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخنر تطلع⁽³⁷⁵⁾
نضاً ضوفاً صينج الدجنة وأنطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع⁽³⁷⁶⁾
فوالله ما أدري: أحلام نائم ألمت بناء أم كان في الركب يوشع⁽³⁷⁷⁾
أشار إلى قبصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما السلام واستيقافه

(370) عجزه: والطن عند محييه كالقفل.

(371) المحول: الجذب.

(372) الخليط: مخالطو الرجل.

(373) صاع العزير: الكأس التي اتخذها يوسف عليه السلام مكيلاً أيام الجذب.

(374) حوّم: أدار، وثق: سواكن.

(375) راغم: ذليل، والخنر: الخيمة.

(376) نضاً: نزع، الدجنة: الظلام الشديد، والمجزع: ما فيه بياض وسواد.

(377) مر البيت سابقاً.

الشمس فإنه روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السبت؛ فلا يحلّ له قتالهم؛ فدعا الله؛ فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

والثاني: كقول الحريري: «واني والله لطالما تلقيت الشتاء بكافاته وأعددت له الأهب»⁽³⁷⁸⁾ قبل موافاته أشار إلى قول ابن سكرة⁽³⁷⁹⁾:
[البسيط].

جاء الشتاء وعندي من حوائجه سَبَّحَ إِذَا الْقَطْرُ عَنْ حَاجَاتِنَا حُسْبًا⁽³⁸⁰⁾
كُنْ، وَكَيْسْ، وَكَانُونْ، وَكَأْسُ طَلَا بَعْدَ الْكَبَابِ، وَكُسْ نَاعَمْ، وَكَيْسًا⁽³⁸¹⁾
وقوله أيضاً: «بثّ بليلة نابغة» أو ما به إلى قول النابغة: [الطويل].

فِت كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَبِيلُهُ مِنْ الرُّقْشِ فِي أَثْيَابِهَا السَّمْ نَاقِعٌ⁽³⁸²⁾
وقول غيره⁽³⁸³⁾: [الطويل].

لَعَمْرُو مَعَ الرُّمَضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَلِظِي أَزُقِي وَأَخْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ⁽³⁸⁴⁾
أشار إلى البيت المشهور: [البسيط].

الْمُسْتَنْجِرُ بِعَمْرُو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَنْجِرِ مِنَ الرُّمَضَاءِ بِالنَّارِ
ومن التلميح ضرب يشبه اللُّغْز، كما روي أن تميمياً قال لشريك النميري: «ما في الجوارح أحب من البازي» فقال: «إذا كان يصيد القطا».

(378) الأهب: العنة.

(379) أبو الحسن محمد بن عبد الله، ابن سكرة، شاعر بغدادي (ت 385هـ).

(380) القطر: المطر.

(381) الكن: البيت، والطلا: الخمر.

(382) ساورتني: وثبت عليّ، والضبيلة: الحية النحيفة، والرقشاء: المنقطة بالسواد والبياض، والناقع: السّم القوي.

(383) قائله: أبو تمام، وهو في ديوانه 433.

(384) الرمضاء: الأرض الحامية من حرارة الشمس، تلتظي: تلتهب، أخفى: أشفق.

أشار التميمي إلى قول جرير: [الوافر].

أنا البازي المُطِلُّ على نُمَيْرٍ أُنَبِّحُ من السماء لها انصبابا

وأشار شريك إلى قول الطرمح: [الطويل].

تَمِيمٌ بِطُرْقِي اللُّؤْمِ أَهْدَى من القَطَا ولو سَلَكَتْ طُرُقَ المَكَارِمِ ضَلُّبٌ⁽³⁸⁵⁾

(385) القطا: نوع من الطيور.

الفصل الثاني

[مواضع ينبغي التأنق فيها]

ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصح معنى.

الأول: الابتداء، لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان ذكرنا أقبل السامع على الكلام، فوعى جميعه؛ وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه وإن كان في غاية الحسن.

فمن الابتداءات المختارة قول امرئ القيس: [الطويل].

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمُنْزِلٍ⁽³⁸⁶⁾

وقول النابغة: [الطويل].

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَابِيهِ بَطِيءِ الْخَوَاجِبِ⁽³⁸⁷⁾

وقول أبي الطيب: [الكامل].

أَتَقَطُّنِي مَنْ زَلَّةٍ أَتَعَسَّبُ⁽³⁸⁸⁾ ۱۹ قَلْبِي أَرْقُ عَلَيْكَ بِمَا تَحْسَبُ⁽³⁸⁸⁾

وقوله: [الطويل].

أَرَيْقَكَ أَمْ مَاءَ الْعَمَامَةِ، أَمْ خَمْرُ؟ بِفِي بَرُودٍ، وَهُوَ فِي كَبْدِي جَمْرُ⁽³⁸⁹⁾

وقوله⁽³⁹⁰⁾: [الطويل].

فِرَاقٌ، وَمَنْ فَارَقْتَ عَيْرُ مُلَمِّمٍ وَأَمْ، وَمَنْ يَمُنْتَ خَيْرُ مُيَمِّمٍ⁽³⁹¹⁾

(386) عجزه: يسقط اللوى بين الدخول فحومل.

(387) كَلَيْنِي: أتركني، ناصب: متعب.

(388) أَتَعَسَّبُ: ألوم.

(389) فِي: بفعي.

(390) قَالَه: المتنبي، وهو في ديوانه 364.

(391) أَمْ: مسير وقصد.

وقوله⁽³⁹²⁾: [الخفيف].

أثرهما لِكثَرَةِ العُشَاقِ نَحَسِبُ الدُّمْعَ جُلُثَةً فِي المَآقِي⁽³⁹³⁾؟

وقول الآخر: [السيط].

زُمُوا الجمال؛ فقل للمعاذل الجاني: لا عاصم اليوم من مَلْزَارِ أَجْفَانِي⁽³⁹⁴⁾

وينبغي أن يجتنب في المديح ما يُتَطَيَّرُ به؛ فإنه قد يتفاد به الممدوح أو بعض الحاضرين، كما روي أن ذا الرمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية: [السيط].

ما يَأْلُ عَيْنِكَ مِنْهَا المَاءُ يُنْسَكِبُ؟⁽³⁹⁵⁾

فقال هشام: بل عينك.

ويقال: إن ابن مقاتل الضرير أنشد الداعي العلوي⁽³⁹⁶⁾ قصيدته التي أولها: [الرملي].

مَرْوَعِدُ أَحْبَابِكَ بِالفُرْقَةِ غَدٌ

فقال له الداعي: بَلْ مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ، وَلَكِ المِثْلُ السَّوْءُ.

وروي أيضاً أنه دخل عليه في يوم مهرجان وأنشد: [الرملي].

لا تَنْقُلْ: بُشْرَى، وَلَكِنْ بُشْرَيَانِ غُرَّةُ الدَّاعِي، وَيَوْمُ المِهْرَجَانِ⁽³⁹⁷⁾

فتطير به وقال: أعمى يتندى بهذا يوم المهرجان؟! وقيل بطحه وضربه خمسين عصاً، وقال: إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه.

(392) قاله: المتنبي، وهو في ديوانه 199.

(393) المآقي: مجاري الدموع من العين.

(394) زُمُوا الجمال: هيئوها للرحيل يشد الرجال عليها، لا عاصم: لا مانع، المَلْزَار: الغزير.

(395) عجزه: كآبه من كلى مفرقة سرب.

(396) الحسن بن قاسم الداعي العلوي، آخر رجال الدولة العلوية في طبرستان (ت 316هـ).

(397) الغرة: بياض في الجهة.

وقيل: لما بنى المعتصم بالله قصره بالميدان، وجلس فيه؛ أنشده
إسحاق الموصلي⁽³⁹⁸⁾: [الكامل].

يا دارَ غَيْرِكَ البَلَى، وَمَحَاكَ يا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي أَتْلَاكَ؟⁽³⁹⁹⁾
فتطير المعتصم بهذا الابتداء، وأمر بهدم القصر.

ومن أراد ذكر الديار والأطلال في مديح فليقل مثل قول القطامي⁽⁴⁰⁰⁾:
[البسيط].

إنا مُحَيُّوكُ فاسْلَمَ أَيُّهَا الطَّلَلُ⁽⁴⁰¹⁾

أو مثل قول أشجع السلمي: [الكامل].

قَضَرُ عَلَيْهِ نَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْإِيَّامُ
وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود، ويُسمى براءة الاستهلال،
كقول أبي تمام يهنئ المعتصم بالله بفتح عمورية، وكان أهل التنجيم زعموا
أنها لا تفتح في ذلك الوقت: [البسيط].

السَيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءٍ مِنَ الْكُثْبِ فِي حَدِّهِ الْحَدُّ بَيْنَ الْجَدِّ وَاللُّجْبِ
بَيْضُ الصَّفَائِحِ، لَا سُودُ الصَّحَائِفِ، فِي مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ⁽⁴⁰²⁾

وقول أبي محمد الخازني يهنئ ابن عباد بمولود لبنته: [البسيط].

بشري؛ فقد أنجزَ الإقبالُ ما وعدا وكوكبُ المجدِّ في أفقِ العُلا ضَعُدا
وقول الآخر: [مخلع البسيط].

(398) أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن ميمون الموصلي، عالم بالشعر والغناء نادم الخلفاء
العبَّاسيين (ت 235هـ).

(399) الجلي: القَدَمُ.

(400) أبو سعيد عمير بن شبيب بن عمرو التَّنَلِي، القطامي، شاعر غزل فحل (ت 130هـ).

(401) عجزه: وإن بليت وإن طالت بك الطَّلَلُ.

(402) ببيض الصفائح: السيوف، سود الصحائف: الكتب.

أُبَشِّرْ؛ فقد جاء ما تريد أباد أعداءك المُبْسِمِدُ
وكقول أبي الفرج الساوي يرثي بعض الملوك من آل بويه - أظنه فخر
الدولة: [الوافر].

هِيَ الدنْيا تقول بِمِلْءِ فيها حَذَارِ حَذَارٍ من بَطْشِي وَفَشْكِ
وكذا قول أبي الطيب يرثي أم سيف الدولة: [الوافر].

نُمِدَّ المَشْرِفِيَّةَ والعَوالي وَتَقُتِّلْنَا المَثُوءَ بلا قِتَالٍ⁽⁴⁰³⁾

ونَزَرْتُ بِطِ السَّوَابِقِ مُقَرَّبَاتٍ وما يُنْجِيَن من حَبَبِ اللَّيَالِي⁽⁴⁰⁴⁾

الثاني: التخلص، ونعني به الانتقال مما شبب الكلام به من تشبيب أو
غيره إلى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما؛ لأن السامع يكون مترقباً
للانتقال من التشبيب المقصود! كيف يكون؟ فإذا كان حسناً متلائم الطرفين
حرَّكَ من نشاط السامع، وأعان على إصغائه إلى ما بعده، ون كان بخلاف
ذلك كان الأمر بالعكس. فمن التخلُّصات المختارة قول أبي تمام:
[البسيط].

يقول في قَوْمِ قُومِي، وقد أَخَذَتْ مِنَّا السَّرَى وَخَطَا المَهْرِيَّةَ القُودِ⁽⁴⁰⁵⁾

أَمْطَلَعَ الشَّمْسُ ثَبِيَّيْ أَنْ تَوْمَ بِنَا؟ فقلت: كَلَّا، ولكنْ مَطْلَعُ الجُودِ⁽⁴⁰⁶⁾

وقول مسلم بن الوليد: [الطويل].

أَجِدُكَ ما تَدْرِيسَ أَنْ رَبَّ لَيْلَةٍ كَأَنَّ دُجَاهَا من قُرُونِكَ يُنْشَرُ⁽⁴⁰⁷⁾

سَهَرْتُ بها حتى تَجَلَّتْ بِخُرَّةٍ كَعُرَّةٍ يَحْيَى حين يُذَكَّرُ جَعْفَرُ⁽⁴⁰⁸⁾

(403) المشرقية: السيوف المصنوعة بمشارف الشام، والعوالي: الرماح، والمنون: الموت.

(404) السوابق: الخيل التي تسبق غيرها، والخبيب: نوع من السير السريع.

(405) قومس: اسم مكان، السرى: السير ليلاً، والمهرية: نوع من الإبل، والقود: الدليلة المتقادة.

(406) تَوْمَ: تقصد.

(407) الجذ: الحظ، والقرون: الذوائب.

(408) تجلت: انكشفت.

وقول أبي الطيب يمدح المغيث العجلي: [البسيط].

مرثٌ بنا بين تزويجها، فقلت لها من أين جئت هذا الشاذن الغريباً؟⁽⁴⁰⁹⁾
فاستضحكت، ثم قالت: كالمغيث يُرى ليث الشرى، وهو من عجل إذا أنسباً⁽⁴¹⁰⁾
وقوله أيضاً⁽⁴¹¹⁾: [الطويل].

خليلي، مالي؟! لا أرى غير شاعر فكتم منهمم الدغوى وميني القصائد؟
فلاً تعجبا؛ إن السيوف كثيرة ولكن سيف الدولة اليوم واجد
وقد ينتقل من الفن الذي شتت الكلام به إلى ما لا يلائمه، ويسمى
ذلك الاقتضاب، وهو مذهب العرب الأول، ومن يليهم من المخضرمين،
كقول أبي تمام: [الخفيف].

لو رأى الله أن في الشيب خيراً جاوزته الأبرار في الخلد شيبنا
كل يوم تبدي صروف الليالي خلقت من أبي سعيد غريباً
ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص، كقول القائل بعد حمد الله:
«أما بعد» قيل: وهو فصل الخطاب.

وكقوله تعالى: ﴿هَذَا وَإِلَى اللَّكَيْنِ لَثَرٌ مَكَابٍ﴾ [ص: 55] أي: الأمر
هذا، أو هذا كما ذكر.

وقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَكَابٍ﴾ [ص: 49].

ونحوه قول الكاتب: هذا باب، هذا فصل.

الثالث: الانتهاء، لأنه آخر ما يعيه السمع، ويرتسم في النفس، فإن
كان مختاراً كما وصفنا جبر ما عساه وقع فيما قبله من التقصير، وإن كان
غير مختار كان بخلاف ذلك، وربما أنسى محاسن ما قبله.

(409) تريها: مثليتها في السن، والشادن: الطي.

(410) ليث الشرى: أسد ينسب إلى منطقة الشرى المعروفة بكثرة أسودها.

فمن الانتهاء المرضية قول أبي نواس: [الكامل].

فَبَقِيَتْ لِلْعِلْمِ الَّذِي تُهْدِي لَهُ وَتَقَاعَسَتْ عَنْ يَوْمِكَ الْيَاسُ⁽⁴¹²⁾
وقوله⁽⁴¹³⁾: [الطويل].

وَإِنِّي جَدِيرٌ - إِذْ بَلَغْتُكَ - بِالْمُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَتَلْتُ مِنْكَ جَدِيرٌ
فَإِنْ تُؤَلِّنِي مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلَّا فَلَإِنِّي عَازِزٌ وَتَشْكُورُ
وقول أبي تمام في خاتمة قصيدة فتح عمورية: [البسيط].

إِنْ كَانَ بَيْنَ صُرُوفِ الدَّهْرِ مِنْ رَجَمٍ مُوصُولَةٌ، أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مُقْتَضِبٍ⁽⁴¹⁴⁾
فَبَيْنَ أَيَّامِكَ اللَّاتِي تُصِرَّتْ بِهَا وَبَيْنَ أَيَّامِ بَدْرِ أَقْرَبُ التَّنَسُّبِ
أَبْنَتْ بَنِي الْأَصْفَرِ الْمَمْرَاضِ كَاشِمِهِمْ صَفَرُ الْوَجُوهِ، وَجَلَّتْ أَوْجُهُ الْغَرْبِ⁽⁴¹⁵⁾
وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، كقول الآخر: [الطويل].

بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرْيَةِ شَائِلٌ
وقوله⁽⁴¹⁶⁾: [الوافر].

فَلَا حَظُّكَ لَكَ الْهَيْجَاءُ سَرْجاً وَلَا ذَاقْتُ لَكَ الدُّنْيَا فِرَاقاً⁽⁴¹⁷⁾
وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن وجوه البلاغة
وأكملها، يظهر ذلك بالتأمل فيها، مع التدبر لما تقدم من الأصول.

تم الكتاب بحمد الله

(411) للمتنبي، وهو في ديوانه 262.

(412) تقاعست: تأخرت.

(413) قائلهما: أبو نواس أيضاً في مدح الخصيب.

(414) اللمام: المهذ، والمقتضب: المقطوع.

(415) بنو الأصفر: الزوم، والممرض: كثير المرض.

(416) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 242.

(417) الهيجاء: الحرب.

مصادر التحقيق

- أسرار البلاغة: للجرجاني، دار المدني، جدة، 1991.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة: للجرجاني، دار نهضة مصر، القاهرة. ج
- الأغاني: للأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- الأمالي: للقلالي، دار السعادة، مصر، 1953.
- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، دار الكتاب المصري، القاهرة 1999، ودار الفكر العربي، بيروت 2000.
- البيان والتبيين: للجاحظ، مكتبة الخانجي، القاهرة 1947.
- الحماسة: لابن الشجري، حيدر آباد، الهند 1345هـ.
- الحيوان: للجاحظ، مطبعة الحلبي، القاهرة 1965.
- خزانة الأدب: للبغداد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1967.
- الخصائص: لابن جني، مصورة عن طبعة القاهرة 1952.
- دلائل الإعجاز: دار الكتاب العربي، بيروت 1999.
- ديوان الأعشى: دار صادر، بيروت 1994.
- ديوان امرئ القيس: دار صادر، بيروت.
- ديوان البحري: دار صادر، بيروت.
- ديوان أبي تمام: دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- ديوان طرفة: دار صادر، بيروت 1953.
- ديوان العباس بن الأحنف: دار صادر، بيروت 1978.

- ديوان أبي العتاهية: دار صادر، بيروت.
- ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت.
- ديوان المتنبي: ط عزام، مصر.
- ديوان المعاني: للعسكري، مكتبة القدسي، القاهرة.
- ديوان النابغة الذبياني: دار الفكر، بيروت 1980.
- ديوان أبي نواس: دار الكتب العلمية، بيروت 1987.
- سقط الزند: للمعري، دار صادر، بيروت 1980.
- السنن الكبرى: لليهيقي، حيدر آباد، الهند 1344هـ.
- سنن الترمذي: دار الحديث للطباعة، بيروت 1969.
- سنن ابن ماجه: دار إحياء التراث العربي، بيروت 1395هـ.
- سنن النسائي: دار الكتب العلمية، بيروت 1411هـ.
- شرح أشعار الهذليين: للعسكري، دار العروبة، القاهرة 1965.
- شرح الإيضاح في علوم البلاغة: لحفاجي، دار الجيل، بيروت.
- شرح الحماسة: للتبريزي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الحماسة: للمروزقي، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1968.
- شرح المعلقات السبع: للزوزني، المكتبة العصرية، بيروت 1998.
- الشفا: للقاضي عياض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- صحيح البخاري: دار الفكر، بيروت.
- صحيح مسلم: دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ.
- العقد الفريد: لابن عبد ربه، دار الكتاب العربي، بيروت 1965.
- الكامل: للمبرد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993.
- الكتاب: لسبويه، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1973.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس: للعجلوني، دار التراث، القاهرة.

- كنز العمال: للمتقي الهندي، دار التراث الإسلامي، القاهرة.
- لسان العرب: لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1992.
- مجمع الأمثال: للميداني، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1955.
- مجمع الزوائد: للهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت 1982.
- المستدرك على الصحيحين: للحاكم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مسند أحمد: المكتب الإسلامي، بيروت 1398هـ.
- مشكاة المصابيح: للتبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- معاهد التنصيص: للعباسي، عالم الكتب، بيروت 1970.
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم الشعراء: للمرزباني، مطبعة الحلبي، القاهرة 1960.
- مغني اللبيب: لابن هشام، طبعة المبارك، تصوير طهران 1412هـ.
- مفتاح العلوم: للسكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.
- المفضليات: للضيبي، طبعة شاكر وهارون، القاهرة 1952.
- وفيات الأعيان: لابن خلكان، دار صادر، بيروت 1979.

المحتويات

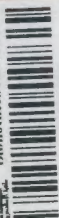
5	تقديم
5	المؤلف
5	الكتاب
6	عملنا في الكتاب
7	تصدير
9	مقدمة
9	[الفصاحة]
10	[فصاحة المفرد]
11	[فصاحة الكلام]
16	[فصاحة المتكلم]
16	[البلاغة]
16	[بلاغة الكلام]
19	[بلاغة المتكلم]
21	القسم الأول: علم المعاني
23	[تعريف علم المعاني]
24	[أقسام علم المعاني]
25	اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب
30	القول في أحوال الإسناد الخيري
35	[الحقيقة العقلية]
36	[المجاز العقلي]
40	[أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه]
45	القول في أحوال المسند إليه
45	[حذف المسند إليه]

46	[ذكر المسند إليه]
47	[تعريف المسند إليه]
57	[تنكير المسند إليه]
60	[وصف المسند إليه]
62	[توكيد المسند إليه]
63	[بيان المسند إليه]
64	[تقديم المسند إليه]
79	[تأخير المسند إليه]
90	القول في أحوال المسند
90	[حذف المسند]
95	[ذكر المسند]
104	[تنكير المسند]
104	[تعريف المسند]
108	[تأخير المسند وتقديمه]
110	القول في أحوال متعلقات الفعل
117	[تقديم المفعول]
119	[تقديم الفاعل]
124	القول في القصر
124	[أنواع القصر]
126	[طرق القصر]
136	القول في الإنشاء
136	[أنواع الإنشاء]
151	القول في الوصل والفصل
176	القول في الإيجاز والإطناب والمساواة
181	القسم الأول
182	القسم الثاني
193	القسم الثالث
209	القسم الثاني: علم البيان
211	الفن الثاني في علم البيان
213	القول في التشبيه
213	[تعريف التشبيه]
218	[أركان التشبيه]

224	[تقسيم آخر باعتبار آخر]
235	[الفرض من التشبيه]
242	[تقسيم التشبيه باعتبار طرفيه]
247	[تقسيم التشبيه باعتبار وجه الشبه]
260	[تقسيم التشبيه باعتبار الاداة]
264	القول في الحقيقة والمجاز
264	[الحقيقة]
269	المجاز المرسل
277	الاستعارة
286	[اقسام الاستعارة]
301	المجاز المركب
316	القول في الكناية
327	تقسيم السكاكي للبلاغة
333	القسم الثالث : علم البديع
335	[تعريفه]
336	[المحسنات المعنوية]
336	[المطابقة]
341	[المقابلة]
343	[تشابه الاطراف]
344	[التفوييف]
345	[الإرصاد]
346	[المشاكل]
347	[الاستطراد]
348	[المزاوجة]
349	[العكس والتبديل]
350	[الرجوع]
350	[التورية]
352	[الاستخفاف]
352	[الف والنشر]
354	[الجمع]
354	[التفريق]
355	[التقسيم]

359 [التجريد]
360 [المبالغة]
362 [المذهب الكلامي]
363 [حسن التعليل]
367 [التفريع]
367 [المدح بما يشبه الذم]
369 [الاستتباع]
370 [الإدماج]
371 [التوجيه]
373 [تجاهل العارف]
374 [القول بالموجب]
375 [الأطراد]
377 [المحسنات اللفظية]
377 [الجناس]
379 [الجناس الناقص]
382 [جناس القلب]
383 [ردّ المعز على الصدر]
386 [السجع]
392 [خاتمة فن البديع]
406 [الاقتباس والتضمين]
424 مصادر التحقيق

Bibliotheca Alexandrina



0548219

ISBN 978-9947-858-06-6



9

789947 858066

